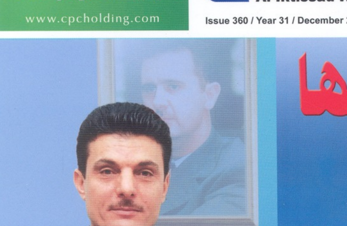


الاقتصاد والاعمال
Al-Iktissad Wal-Aamal
ARAB BUSINESS MAGAZINE
Issue 360 / Year 31 / December 2009
كانون الأول / ديسمبر 2009 / السنة الواحدة والثلاثون / العدد 360

دبي تحسم خياراتها





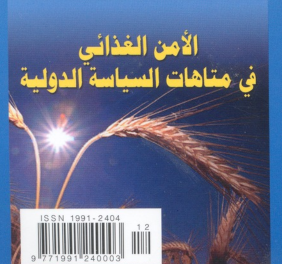


الوزير محمد الحسين: الاقتصاد السوري بخير والسياسة المصرفية مستمرة

سوق السندات العربية: عودة الانتعاش

وكالات السيارات في السعودية: صفقات انتقال واستحواذ

الأمن الغذائي في متاهات السياسة الدولية



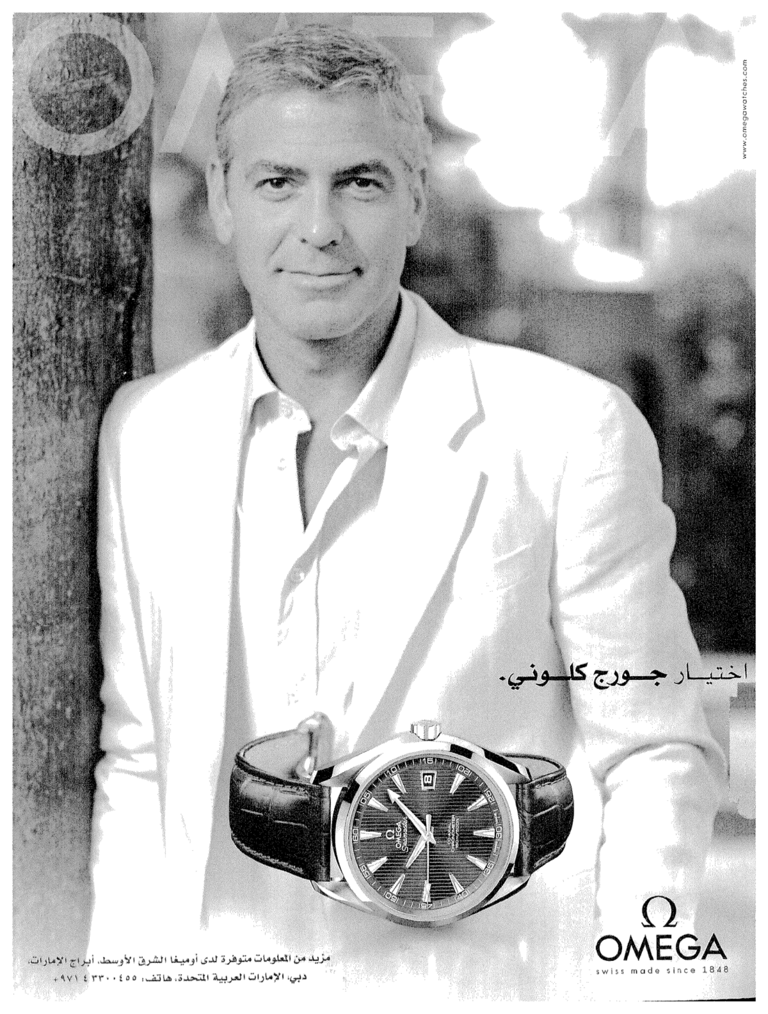
الدولار والذهب الى أين ؟



مؤتمرات الاقتصاد والاعمال

- ملتقى القاهرة للاستثمار (14 ديسمبر)
- منتدى أبوظبي للإستثمار (22 فبراير)
- المنتدى الصناعي العربي الدولي (الدوحة 25 مايو)

ISSN 1991-2404
9 771991 240003 12



الشركة العربية للصحافة والنشر والاعلام
ابيكو ش.م.ل.
يصدر عنها مجلة
الاقتصاد والأعمال

رئيس التحرير: رؤوف أبو زكي
المدير المسؤول: إميل خوري

The Arab Press for publishing and Info. Co.
APPICO S.A.L. Publishes
Al-Iktissad Wal-Aamal
Arab Business Magazine

Editor-in-Chief:
RAOUF ABOU ZAKI

HEAD OFFICE:
Lebanon: Beirut, Minkara Center
P.O.Box: 113/6194 Hamra-Beirut 1103 2100
Tel : + 961 1 353577/8/9 - 780200
Fax: + 961 1 354952 - 780206
Email: info@iktissad.com

SAUDI ARABIA:
P.O.Box: 5157 Riyadh 11422
Tel: + 966 1 293 2769
Fax: + 966 1 293 1837

U.A.E:
P.O.Box: 55034 Dubai
Tel : + 971 4 2941441
Fax: + 971 4 2941035
Email: info@iktissad.com

www.iktissad.com

سعر العدد

- لبنان 7500 ل.ل • سورية 150 ل.س • الاردن 4 دينارات
- السعودية 25 ريالاً • الكويت 2 دينار • البحرين 2.5 دينار
- قطر 25 ريالاً • الامارات 25 درهماً • عُمان 2.5 ريال
- اليمن 500 ريال • مصر 10 جنيهات • ليبيا 9 دنانير
- تونس 7 دنانير • المغرب 70 درهماً

• FRANCE - GERMANY - GREECE - ITALY - SPAIN - SWITZERLAND 8 Euro
• CYPRUS 4 LC • U.K. 4 LS • CANADA 11 $
• AUSTRALIA 10 $ Aus • U.S.A. 8 $

الاشتراك السنوي:
الدول العربية 80$
الدول الاوروبية 80 Euro
الدول الاميركية 100$
الدوائر الحكومية والمؤسسات 150$

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات
طباعة: شمس للطباعة والنشر ش.م.ل

هذا العدد

إنّها ساعة الحقيقة في دبي... والحقيقة أنّ دبي تواجه أزمة خطيرة، ولكن الحقيقة أيضاً أنّ دبي التجربة والنموذج ليست في دائرة الخطر. والحقيقة، أنّ هناك خسائر مادية كبيرة ستتحملها الشركات والبنوك، وخسائر معنوية أكبر ستتحملها الإمارة. ولكن الحقيقة أيضاً أنّ دبي تمتلك كافة المقوّمات لمعاودة الانطلاق، وإن كانت بأهداف أكثر تواضعاً وبأسلوب جديد في إدارة الاقتصاد وأنشطة الأعمال، ومن خلال قيادات جديدة وبإشراف أكثر مباشرة من قبَل الشيخ **محمد بن راشد آل مكتوم** والمرتكزة على مبدأ «التغيير مع الاستمرارية».

أما في ما خص المصارف المقرضة، فالحقيقة أنّ القروض الممنوحة لشركات دبي ليست قروضاً سيادية، وبالتالي لا تقع على عاتق حكومتي دبي وأبوظبي أية مسؤولية تجاه تغطية هذه القروض. وعليه فإنّ المصارف المعنية، تتحمّل جزءاً من تبعات تأخر عملية السداد.

وعلى صعيد آخر فإن أسعار الدولار والذهب لا تزال تؤرق المراقبين. وكلما قاد الدين العام الأميركي والسيولة الضخمة بالدولار ومستويات الفائدة الأساسية المتدنية الدولار إلى المزيد من التراجع، زادت حمى المضاربة على الذهب بوصفه السلعة الأكثر أماناً وارتفع معها سعر المعدن الأصفر إلى مستويات غير مسبوقة. لكن بعض المراقبين يرون أن سعر الدولار وصل إلى القاع ولن يكون من مصلحة أحد أن يشهد المزيد من الانخفاض، خصوصاً وأنه سيبقى عملة الاحتياط العالمية الأساسية. أما الذهب فيبدو أنه وصل إلى مستوى قد يدفع الى مرحلة تصحيح، ولا سيما وأنّ المعطيات الاقتصادية الأساسية لا تبرر أي ارتفاع إضافي في سعره.

في المقابل، يتضمن هذا العدد تغطية للمنتدى السعودي الشرق أفريقي الذي انعقد في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا يومي 14 و15 نوفمبر الماضي، ونظّمته وزارة التجارة والصناعة السعودية بالتعاون مع مجموعة «**الاقتصاد والأعمال**»، وهو أول منتدى شامل للأعمال والاستثمار بين السعودية ودول شرق أفريقيا، مؤسساً بنجاحه لمرحلة جديدة من الشراكة الاقتصادية السعودية الأفريقية. وحظي المنتدى برعاية رسمية على أعلى المستويات تمثلت بحضور رؤساء جمهوريات وحكومات ووزراء وديبلوماسيين من كلا الطرفين، والذين أكّدوا التزامهم بتنفيذ مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي.

وفي هذا العدد أيضاً تغطية لأعمال ملتقى الكويت المالي الذي انعقد تحت رعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت الشيخ **ناصر المحمد الصباح** واستضافته العاصمة الكويتية يومي 1 و2 نوفمبر الماضي، ونظّمته مجموعة «**الاقتصاد والأعمال**» بالتعاون مع بنك الكويت المركزي وإتحاد مصارف الكويت.

اقتصاد وأعمال

الغلاف


22

مقال

مؤتمرات


86

اقتصاد عربي

عقارات


88

طاقة

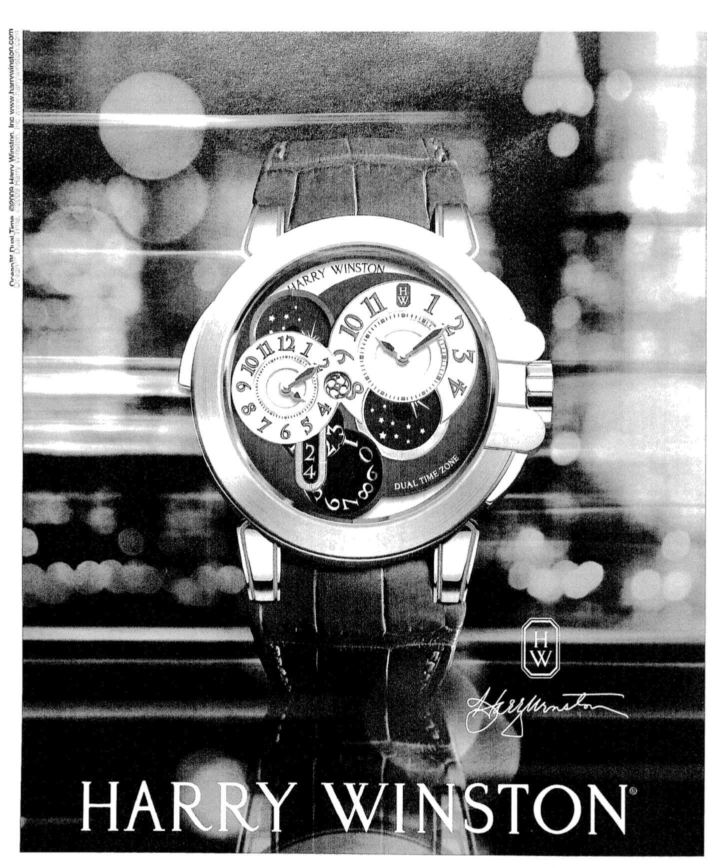
سياحة

تعاون عربي

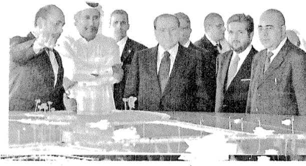
المعلوماتية والاتصالات

ساعات


155


Ocean™ Dual Time ©2009 Harry Winston, Inc www.harrywinston.com
HARRY WINSTON
DUAL TIME ZONE
HW
HARRY WINSTON®

واصفاً المشروع بالمذهل والرائع:
رئيس الوزراء الإيطالي يزور "اللؤلؤة - قطر"


الشيخ حمد وبيرلسكوني يستمعان إلى شرح حول مشروع اللؤلؤة

قام رئيس الوزراء الإيطالي **سيلفيو بيرلسكوني** بزيارة الى مشروع «اللؤلؤة – قطر» برفقة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ **حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني**. وضمّ الوفد المرافق لرئيسي الوزراء السفير الإيطالي في قطر وعدد كبير من المسؤولين والمستثمرين الإيطاليين إضافة الى أعضاء من السلك الديبلوماسي في قطر. وإستقبل الوفد كبار مسؤولي «الشركة المتحدة للتنمية» وقدموا عرضاً تفصيلياً وشاملاً للمشروع يبيّن مميزاته المتنوعة. وقام الوفد بجولة بحرية إستمرت لأكثر من ساعتين إطلع خلالها على أعمال الإنشاء والمساحة التي يجري عليها تطوير المشروع وخاصة منطقة «بورتو أرابيا» التي تحتضن مجموعة من المنازل الريفية والأبراج السكنية والمراسي البحرية.

وأعرب رئيس الوزراء الإيطالي عن اعجابه بالمشروع قائلاً: «إنه مشروع مذهل ورائع ويقوم على فكرة مبتكرة وخلاقة»، مضيفاً: «إنه حلم بات واقعاً، والواقع الذي بات مصدراً للإفتخار لقطر ولقادتها».

يُذكر أن مشروع «اللؤلؤة» يُعتبر أحد أكبر مشاريع التنمية العمرانية في قطر، وتبلغ قيمة الإستثمارات فيه نحو 50 مليار ريال قطري.

"مجلس الاعمال السعودي الصيني":
الجريسي رئيساً والعجلان والكريديس نواباً



عبدالرحمن الجريسي   أحمد الكريديس

انتخب مجلس الأعمال السعودي الصيني **عبدالرحمن الجريسي** رئيساً له و**محمد بن عبدالعزيز العجلان** و**أحمد الكريديس** نائبين للرئيس، وذلك للدورة الثانية للمجلس التي تستمر حتى العام 2012.

ويضم مجلس الأعمال السعودي – الصيني نحو 60 عضواً، وتمّ تشكيل لجنة تنفيذية له تضم 18 عضواً.

وكانت الرياض وبكين قد أطلقتا في شهر يناير من العام 2003 مجلس الأعمال السعودي الصيني الذي يستهدف رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين وتعزيز فرص الاستثمار المشترك. ويأتي تأسيس هذا المجلس لدفع العلاقات الاقتصادية الثنائية ولتفعيل التفاهم والصداقة بين رجال الأعمال في البلدين.

تجدر الإشارة الى أن دعاوى الإغراق التي رُفعت في الأشهر الماضية ضد بعض الشركات البتروكيميائية السعودية في الصين والهند دفعت بهذه الشركات الى دخول هذا المجلس من خلال ممثليها.

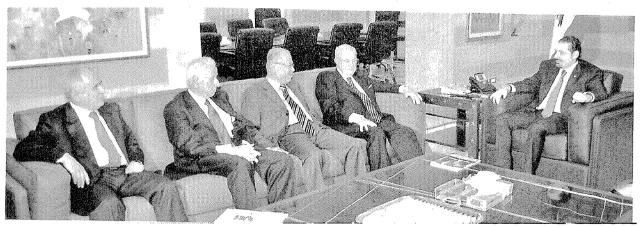
لبنى القاسمي تحظى بميدالية الرئيس الإيطالي


الشيخة لبنى القاسمي أثناء تسلّمها الميدالية

تسلّمت وزيرة التجارة الخارجية لدولة الإمارات، الشيخة **لبنى القاسمي** ميدالية رئيس الجمهورية الإيطالية الذهبية، التي تعدّ من أرفع الأوسمة الإيطالية والعالمية، وذلك تقديراً لدورها وجهودها الإنسانية المتواصلة من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعمها المستمر لقضايا المرأة والطفولة والشباب والتنمية الريفية.

وقدّم السكرتير العام وعضو مجلس إدارة مركز «بيو أنزو» للأبحاث الدولية في إيطاليا، **جيراردو داسي** الميدالية الذهبية لـ **القاسمي** على هامش مشاركتها في المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين للمركز حول «الاقتصاد كمحور للتواصل».

وعبّرت **القاسمي** عقب تسلّمها الميدالية عن شكرها واعتزازها بمنحها جائزة الرئيس الإيطالي، قائلة: «يعتبر هذا التكريم رسالة محبة وتقدير وصداقة من رئيس إيطاليا وحكومتها وشعبها إلى دولة الإمارات وشعبها في الوقت الذي يعّد أيضاً تعبيراً قوياً على حرص إيطاليا على تعزيز علاقات الصداقة والشراكة مع الإمارات ورفعها إلى أعلى المستويات».



الرئيس سعد الحريري مستقبلاً وفد الاقتصاد والأعمال، وبدا من اليمين: سعيد خوري، الشيخ عبدالله باحمدان، محمد الزعتري ورؤوف أبوزكي

الحريري يستقبل وفد "الاقتصاد والأعمال"

استقبل رئيس مجلس الوزراء **سعد الحريري** وفداً يمثل مجموعة الاقتصاد والأعمال ضم **سعيد خوري**، **رؤوف أبوزكي**، الشيخ **عبدالله باحمدان** و**محمد الزعتري**.

وعرض وفد المجموعة على الرئيس **الحريري** برنامج المجموعة للعام 2010، ولاسيما ما يتعلق منه في لبنان ودعاه إلى رعاية وحضور حفل غداء يقام مطلع العام المقبل للإعلان عن هذا البرنامج. وقد وعد الرئيس **الحريري** بتلبية هذه الدعوة.

كذلك عرض وفد المجموعة النشاطات التي قامت بها في لبنان والخارج والتي تساهم إلى حد بعيد في تدفق الاستثمارات العربية البينية وفي الترويج للاقتصادات العربية وتعزيز الانفتاح في ما بينها.

وأشاد الرئيس **سعد الحريري** بالدور الذي تقوم به مجموعة الاقتصاد والأعمال في لبنان وفي البلدان العربية كافة ودعاها لتكثيف نشاطاتها بما يخدم الاقتصاد اللبناني ويخدم العلاقات اللبنانية العربية في شتى المجالات.

قرض أوروبي لسوريا بـ 50 مليون يورو

وقّعت سوريا اتفاقاً مع البنك الأوروبي للاستثمار تحصل بموجبه على قرض بقيمة 50 مليون يورو لتمويل تطوير البنى التحتية في المدن السورية.

وأوضح مدير البرامج الاقتصادية والبنى التحتية والبيئية في بعثة المفوضية الأوروبية في دمشق، جان ماري فرينتز أن هذا الاتفاق هو "الأول من نوعه في ما يخص برنامج دعم البنى التحتية للمدن السورية". وأضاف: "ستقوم البلديات بموجب الاتفاق بإدارة برامجها بنفسها بإشراف وزارة الإدارة المحلية السورية وبدعم فني من الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة (فيميب)".

ويهدف الاتفاق إلى تمويل استثمارات مختلفة في المدن السورية في مجالات التجديد الحضري، والمواصلات، والنقل الحضري، وخدمات السياحة العامة، ومعالجة المياه المبتذلة، وإدارة النفايات الصلبة.

وتجدر الإشارة الى أن تكلفة هذه المشاريع تبلغ 100 مليون يورو، سيغطي قرض البنك الأوروبي نصفها فيما يؤمن الجانب السوري النصف الآخر. وكان فرينتز كشف عن مشروع قيد الدراسة للاتحاد الأوروبي يتعلق بمنح سوريا هبة بقيمة 5 ملايين يورو لدعم المشاريع البيئية وخصوصاً تنقية المياه.

مجمّعات الأسواق الكويتية: 657.3 ألف دينار أرباح 9 أشهر



توفيق الجراح

حقّقت شركة مجمّعات الأسواق الكويتية أرباحاً صافية بلغت قيمتها نحو 657.3 ألف دينار كويتي خلال الاشهر التسعة من العام الحالي، وعلى الرغم من أن هذه الأرباح تعد منخفضة مقارنة بما حققته الشركة خلال السنوات الماضية، إلا أنها تعدّ إيجابية في ظل الظروف التي تعانيها معظم الشركات الكويتية نتيجة استمرار تأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية. وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة **توفيق الجراح**: «ان الشركة استطاعت تغطية خسائرها خلال النصف الأول وتحقيق هامش الربح المذكور نتيجة التخارج من صفقة برج المقام في السعودية خلال الربع الثالث من العام الحالي». وأضاف **الجراح**: «إنّ ما تحقق جاء على الرغم من استمرار الاوضاع الاقتصادية العالمية السيئة وكذلك القيود الكبيرة التي تفرضها البنوك على التمويل، اضافة الى قيود القوانين المحلية الخاصة بالتداول في العقار وصعوبة التخارج من بعض الاستثمارات العقارية في الوقت الحالي؛ مشيراً إلى أنّ قيمة أصول الشركة تقدّر حالياً بنحو 198.3 مليون دينار، فيما يبلغ إجمالي حقوق المساهمين نحو 64.8 مليوناً».

مؤتمرات الإقتصاد والأعمال

ملتقى استثماري في القاهرة ومنتدى صناعي في الدوحة

تنظّم مجموعة «الاقتصاد والأعمال» خلال الفترة المقبلة ملتقى القاهرة للاستثمار في مصر، والمنتدى الصناعي العربي الدولي في قطر. وتعرض الدورة الرابعة من ملتقى القاهرة لأبرز التطورات المتعلقة بمسيرة الإصلاح الاقتصادي في مصر، في حين يناقش المنتدى الصناعي العربي الدولي انعكاسات الأزمة المالية العالمية على القطاع الصناعي ويبحث في سبل تعزيز جاذبية الاستثمار الصناعي العربي والشراكة العربية-الدولية.



الدورة الثالثة من ملتقى القاهرة للإستثمار

ملتقى القاهرة للاستثمار

القاهرة 14 و 15 ديسمبر

تحت رعاية رئيس جمهورية مصر العربية **محمد حسني مبارك**، ينعقد ملتقى القاهرة للاستثمار في دورته الرابعة يومي 14 و15 ديسمبر 2009 في فندق سميراميس انتركونتيننتال – القاهرة. ويتناول الملتقى مجموعة من المحاور الاقتصادية أبرزها أداء الاقتصاد العربي بعد الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على السياسات الاقتصادية مستقبلاً. كما يتناول مناخ وفرص الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية والاستثمار في البنية الأساسية في مصر والعالم العربي وما تتيحه من فرص للأعمال. كذلك سيتطرق الملتقى إلى مستقبل قطاع النفط والغاز ومدى تأثره بالأوضاع الحالية والاستثمار في الصناعة والزراعة ومستقبل المناطق الصناعية الجديدة، إضافة إلى اتجاهات القطاع المصرفي والمالي في مواجهة الأزمة العالمية والسياحة والاستثمار العقاري في ظل الأزمة العالمية.

وتكتسب الدورة الرابعة من الملتقى الذي تنظّمه سنوياً وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار ومجموعة الاقتصاد والأعمال، أهمية خاصة في ضوء مستجدات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها السلبية على البلدان العربية، علماً أن مسيرة النمو والإصلاح الاقتصاديين استمرت في مصر كما لا تزال المشاريع المصرية المطروحة للاستثمار تجتذب الاستثمارات العربية والأجنبية. ويستقطب الملتقى كما في دوراته الثلاث السابقة مشاركة واسعة من الوزراء والمسؤولين في مصر والبلدان العربية وحشداً من رجال الأعمال والمستثمرين وقادة المصارف والمؤسسات والشركات العاملة في مختلف القطاعات.

المنتدى الصناعي العربي الدولي

الدوحة من 25 إلى 28 مايو

يُعقد المنتدى الصناعي العربي الدولي في مركز الدوحة للمعارض- قطر ما بين 25 و28 مايو. ويحظى المنتدى برعاية الشيخ **حمد بن خليفة آل ثاني** أمير دولة قطر، في حين تنظّمه المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ووزارة الطاقة والصناعة في قطر ومجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة قطر وبدعم الشريك الستراتيجي الحصري قطر للبترول.

ويتضمن المنتدى مؤتمراً يشارك فيه عدد كبير من وزراء الصناعة والتجارة والتعدين والطاقة والاستثمار العرب، وقادة هيئات التمويل والصناديق العربية والإقليمية والدولية ووكالات ومجالس الاستثمار ومراكز تنمية الصادرات، وكبار رجال الأعمال والمستثمرين العرب وجميع المعنيين في القطاعات الصناعية المختلفة، فضلاً عن جمعيات التجار والمستوردين في الدول العربية وفي الأسواق الدولية التي تتجه إليها الصادرات العربية. وإلى جانب المؤتمر، يقام معرض متنوّع على مساحة 5 آلاف متر مربع في مركز المعارض في الدوحة على مدى 4 أيام، ويفتح للجمهور من خارج المشاركين في المنتدى يومي 27 و 28 مايو. وتمّ تخصيص مساحات للأجنحة الوطنية في الدول العربية وللهيئات والمؤسسات المتخصصة في التمويل وترويج الاستثمار والصادرات، في حين تتمتع المؤسسات الراعية للحدث بمساحات كبرى ومواقع متميزة.

ومن المتوقع أن يستقطب المنتدى نحو 1000 شخصية عربية ودولية ليناقشوا خلال المؤتمر الصناعي عدداً من المحاور أبرزها: تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع الصناعي والتعديني وتحديد سبل المواجهة، جاذبية المنطقة العربية للإستثمار الصناعي، الشراكة العربية-الدولية وأهميتها بالنسبة إلى الصناعات العربية، تنمية الصناعات المستقبلية ومجهودات حماية البيئة، دعم التنافسية الصناعية العربية، الاستثمار في العقار والبناء في البلدان العربية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية، دور الصناعة في التنمية وفي خلق فرص العمل، البحث العلمي والتطوير الصناعي ونقل التكنولوجيا، ودور القطاع الخاص وتجارب صناعية عربية ودولية ناجحة. ■

وكالات السيارات في السعودية: صفقات إنتقال وإستحواذ

الرياض-خطار زيدان

تشهد سوق السيارات في السعودية تطورات مهمة على صعيد الوكالات المحلية. وعلمت «**الإقتصاد والأعمال**» أنه يتم التحضير لانتقال وكالات سيارات «جاغوار» و «لاند روفر» من «شركة السيف للمحركات» الى «شركة محمد يوسف ناغي للسيارات»، وكيل سيارات «بي أم دبليو»، «رولز رويس»، «ميني»، و«هيونداي». كما حصلت «الشركة المتحدة للسيارات» وكيل سيارات «دودج»، «جيب» و«كرايسلر» على وكالة سيارات «فيات»، «فيات التجارية» «أبارث»، «لانسيا»، «ألفا روميو»، وستبدأ بتسويق طرازاتها في بداية العام 2010.

وتسعى كل من «شركة الحمراني المتحدة»، وكيل سيارات «نيسان»، و«شركة الحاج حسين علي رضا وشركاه المحدودة»، وكيل سيارات «مازدا» و«ميركوري»، إضافة إلى إحدى الشركات الإقليمية للحصول على وكالة سيارات «رينو» الفرنسية، بعد أن تخلت عنها في وقت سابق من هذا العام «شركة الزاهد للتراكتورات»، إلى جانب تخليها عن وكالة سيارات «فولفو»، التي انتقلت بدورها إلى «مجموعة الفطيم» الإماراتية، وكلاء سيارات «تويوتا»، «لكزس»، «فولفو»، «جيب»، «كرايسلر» و«هوندا» في الإمارات.

وعلى الرغم من أن القرار النهائي لم تتّخذه الشركة الفرنسية بعد، إلا أن «شركة الحاج حسين علي رضا وشركاه المحدودة» قد تكون المرشح الأوفر حظاً بين الشركات الثلاث، وهي تستفيد من خبرات عريقة ومصداقية كبيرة في السوق السعودية. ويعتبر تواجد «رينو» في المملكة متواضعاً جداً، ويقتصر على عدد محدود من الطرازات التي لم تستطع أن تجذب المستهلك السعودي، في ظل غياب الدعم المطلوب من المصنّع الفرنسي، وعدم إيلاء السوق السعودية، وأسواق الخليج عموماً الاهتمام الذي تستحقه.

وبالنسبة لانتقال وكالة سيارات «جاغوار» و«لاند روفر» من «السيف للمحركات» الى «شركة محمد يوسف ناغي للسيارات»، فإن المعلومات تشير الى أن التحضيرات وصلت إلى مراحل متقدمة، وأتت نتيجة للمشاكل القانونية التي يعاني منها رئيس «مجموعة السيف»، **خليفة السيف**. أما رغبة صاحب شركة «محمد يوسف ناغي للسيارات»، **محمد ناغي** الحصول على الوكالة، فهي تعود لسنوات طويلة مضت، عندما كانت شركتا «لاند روفر» و«جاغوار» مملوكتين من شركة «بي أم دبليو»، قبل أن تبيعهما لشركة فورد الأميركية، لتنتقل مؤخراً الملكية لشركة تاتا الهندية.

وينتظر أن يرسل مكتب «لاند روفر» و«جاغوار» الإقليمي إنذاراً بانتهاء العلاقة مع وكيله السعودي قبل نهاية العام الجاري، ليصبح نافذاً خلال فترة 6 أشهر. وقد اشترط المكتب الإقليمي على الوكيل الجديد «شركة محمد يوسف ناغي للسيارات»، تقديم تعهد بتحمل كافة التبعات القانونية والنزاعات التي قد تنشأ نتيجة انتقال الوكالة إليه، وسحبها من «السيف»، وهذا ما حصل، وبالتالي أصبحت عملية الانتقال بحكم المؤكدة، وينتظر أن تتم خلال فترة الأشهر القليلة المقبلة.

وكانت السوق شهدت تطوراً بارزاً في وقت سابق، تمثّل بانتقال ملكية مجموعة شركات الحمراني، التي تضم تحت لوائها «شركة الحمراني المتحدة»، وكيل سيارات نيسان في السعودية، إلى **عبدالله الحمراني**

■■

لاند روفر وجاغوار من "السيف للمحركات" الى "محمد يوسف ناغي للسيارات"

■■

تنافس بين "الحمراني" و"الحاج حسين علي رضا" على رينو

■■

على أثر خلافات عائلية، أدت إلى خروج كل من **محمد الحمراني وأحمد الحمراني** من المجموعة. وشهدت مبيعات «نيسان» في السنوات الأخيرة حالة من الركود انعكست تراجعاً في حصتها السوقية من المركز الثاني إلى المركز الرابع حالياً، بعد «تويوتا»، «جنرال موتورز» و«هيونداي»، ما أدى إلى توتر العلاقة مع الشركة الأم الممثلة بمكتبها الإقليمي في دبي، ووصل الأمر إلى حدّ التلميح بسحب الوكالة، قبل أن يتم تأسيس شركة «نيسان الخليج» كمشروع مشترك بين «نيسان موتورز» و«شركة الدهانا السعودية، برئاسة رجل الأعمال السعودي **خالد الجفالي**، وهو الذي يرأس ويدير «شركة ابراهيم الجفالي وأخوانه»، التي تملك وكالة سيارات مرسيدس في السعودية. وهدفت «نيسان» من الشركة الجديدة العمل على تعزيز أنشطة التسويق والمبيعات وتطوير شبكة الوكلاء والإدارة الرئيسية، في السوق السعودية تحديداً وأسواق إمارة أبوظبي، دولة الكويت ومملكة البحرين. وفُسرت هذه الخطوة في حينه كمحاولة أو مؤشر لانتقال وكالة نيسان في المملكة إلى "الجفالي". لكن التغييرات التي حصلت في «مجموعة الحمراني» وانتقال الملكية وعدت بمرحلة جديدة، لم تؤتِ ثمارها حتى اليوم، وبقيت مبيعات نيسان السنوية في حدود 40 ألف سيارة تقريباً، وحصتها لا تزيد على 8 في المئة من إجمالي السوق، في حين أن حصة تويوتا بلغت نسبتها 41 في المئة.

وتشير المعلومات إلى أن العلاقة ما بين «شركة الحمراني المتحدة» و«شركة نيسان الخليج» لم تصل بعد إلى مستوى التعاون الفعلي و مازالت غير واضحة، كما أن المصنّع الياباني ما زال يعتبر أن نيسان تستحق حصة أكبر من السوق السعودية، وأن جهوداً أكبر يجب أن تبذل تعيد للماركة اليابانية وهجها ومكانتها، وبالتالي فهو يضع وكيله السعودي تحت المجهر ويراقب نتائجه، ويرسل إشارات أنّ للصبر حدوداً.

والجدير ذكره أن سوق السيارات في السعودية تعتبر الأكبر والأهم بين أسواق المنطقة، وتشير التقديرات أن حجمها بلغ في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي نحو 296 ألف سيارة، بتراجع نحو 5 في المئة عن الفترة نفسها من العام 2008. وتتصدر «تويوتا» السوق بنسبة 41 في المئة، تليها «هيونداي» بنحو 13 في المئة، «جنرال موتورز» بنحو 11 في المئة و«نيسان» 8 في المئة. ■

تقرير لدائرة التنمية الاقتصادية:
نمو اقتصاد أبوظبي بنسبة 30 في المئة في 2008


ناصر السويدي



محمد عمر عبدالله

أشار التقرير الإقتصادي لأبوظبي 2009 الذي أصدرته مؤخراً دائرة التنمية الإقتصادية في أبوظبي، أن اقتصاد إمارة أبو ظبي حقق أداءً قوياً خلال العام 2008 على الرغم من تحديات الأزمة المالية العالمية، والارتفاع الحاد لمعظم أسعار السلع الغذائية في السوق الدولية. وقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بالأسعار الجارية نسبته 30 في المئة مقابل نمو نسبته 17.2 في المئة خلال العام 2007.

وبيّن التقرير أن نشاط النفط احتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية، حيث بلغت مساهمته نحو 63.6 في المئة، يتبعه نشاط الصناعات التحويلية بنسبة 9.6 في المئة، ثم نشاط التشييد والبناء بنسبة 5.2 في المئة، ويأتي في المرتبة الرابعة نشاط المؤسسات المالية والتأمين بنسبة 5 في المئة، بينما سجلت معظم الأنشطة الخدماتية الأخرى انخفاضاً في نسبة مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي. ويشير التقرير إلى أن نسبة مساهمة مجموع الأنشطة السلعية بلغت 76.25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغت مساهمة مجموع الأنشطة الخدماتية 23.74 في المئة في المتوسط خلال الفترة (2003–2008).

رئيس دائرة التنمية الاقتصادية **ناصر أحمد السويدي**، قال إن العام 2008 شهد تطورات مهمة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة وتقليص الاعتماد على النفط كمحرك أساسي للاقتصاد، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ليحتل مركزاً متقدماً في قيادة التنمية الشاملة، والعمل على بناء بيئة أعمال منفتحة ومنافسة.

وأشار **السويدي** إلى أن الإعلان عن «الرؤية الاقتصادية 2030» في بداية العام 2009، يؤكد أن اقتصاد إمارة أبو ظبي سوف يشهد قدراً كبيراً من التطور في مختلف المجالات، وأن الأداء الاقتصادي سيحافظ على تقدمه.

وكيل دائرة التنمية الإقتصادية **محمد عمر عبد الله** اعتبر أن إمارة أبو ظبي أصبحت بيئة خصبة للمشروعات من مختلف دول العالم بفضل المبادرات والتحول الكبير الذي يشهده اقتصادها، من خلال تبنّي سياسات اقتصادية متّزنة وبيئة تشريعية ملائمة، فضلاً عن الاهتمام الكبير بالاحتياجات الملحة في ما يتعلق بالبنى التحتية اللازمة لضمان المحافظة على استمرارية النمو الاقتصادي وتعزيز المكانة التنافسية.

وأفاد **عبدالله** أن إمارة أبو ظبي قامت خلال العام 2008 بتنفيذ مشروعات ضخمة في مجال البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية، ودعم الأنشطة الصناعية والسياحية وتعزيز دور المؤسسات المالية والمصرفية، لافتاً إلى أن هذا التقرير السنوي يستعرض الصورة الحقيقية لاقتصاد إمارة أبو ظبي في ضوء المتغيرات الاقتصادية التي شهدها العام 2008، مع إلقاء الضوء على مسارات التنمية خلال السنوات الخمس الماضية، وكذلك الآفاق الاقتصادية المتوقّعة خلال العام 2009.

إنجاز الاكتتاب
في أسهم "بنك البركة سورية"


صالح كامل — عدنان يوسف

أعلنت «مجموعة البركة المصرفية» أن الاكتتاب العام في أسهم «بنك البركة سورية» قد تمّت تغطيته بالكامل وبقيمة 4.4 مرات المبلغ المطلوب من قبل المكتتبين من المستثمرين السوريين من الأفراد والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بعد أن استمر لمدة شهر واحد (من 4 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2009).

وتم طرح 3.50 ملايين سهم تبلغ قيمتها الإجمالية 1.750 مليار ليرة (35 مليون دولار) بقيمة 500 ليرة للسهم، وهي تمثل 35 في المئة من أسهم رأس مال البنك البالغ 100 مليون دولار. ودفع المساهمون المكتتبون عند الاكتتاب 50 في المئة من القيمة الاسمية للسهم، بينما سيتم سداد باقي القيمة خلال مدة لا تتجاوز الـ 3 سنوات منذ بداية مزاولة البنك لنشاطه.

أما النسبة المتبقية والبالغة 65 في المئة من رأس المال فسبق أن تمّ الاكتتاب الخاص بها من قبل المؤسسين، أي في 6.50 ملايين سهم تبلغ قيمتها 3.25 مليارات ليرة سورية، تمّ دفع 50 في المئة من قيمتها أي ما يعادل 1.625 مليار ليرة سورية.

وفي هذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة «مجموعة البركة المصرفية» **صالح عبد الله كامل**، «إن ذلك النجاح خاصة في مثل هذا الوقت يعطي دلالة واضحة على قدرة المجموعة على تنفيذ برامجها التوسّعية الموضوعة بغض النظر عن الظروف الاقتصادية العالمية غير المؤاتية، وفي الوقت نفسه على نجاح سورية في استقطاب رؤوس الأموال الخليجية والعربية».

من جهته، قال عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لـ «مجموعة البركة المصرفية» **عدنان أحمد يوسف**، «إن بنك البركة سورية، الذي نأمل أن يبدأ عملياته قريباً، سوف يقدّم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية لعملائه من الأفراد والشركات من خلال شبكة من الفروع، التي سوف تغطّي كافة المدن الرئيسية».

«أجيليتي» الكويتية وعقود الجيش الأميركي: شُبهات وتساؤلات

الكويت-عاصم البعيني

دخلت العقود المُبرمة بين شركة أجيليتي الكويتية («المخازن العموميّة» سابقاً) في دائرة الشُبهات على خلفية تقديم الحكومة الأميركية، لائحة اتّهام جنائية بالاحتيال على الجيش الأميركي، تتعلّق بتزويد جنوده في العراق والكويت والأردن بالوجبات الغذائية. وكان من نتائج هذه الدعوى أن أوقفت وكالة الدفاع اللوجيستية الشركة «مؤقّتاً» من الحصول على عقود جديدة. وتطرح هذه التطوّرات، في حال ثُبّتت صحّتها، تساؤلات حول التدفّقات النقدية المستقبلية للشركة، خصوصاً وأنّ معظم عقودها مع الحكومة الأميركية تنتهي في العام المقبل، وهي مصدر رئيسي لإيراداتها. هذا، وقد تزامن الإعلان عن الدعوى مع الكشف عن وجود تداولات مشبوهة على أسهم الشركة سبقت رفع الدعوى بيوم واحد.

يقول ممثلو الإدّعاء أنّ هذه الدعوى بدأت في العام 2005 عندما اتّهم **كمال السلطان**، وهو أحد الشركاء السابقين، الشركة «بالاحتيال» وزيادة الأسعار بنسبة 30 في المئة أو أكثر. وشملت الاتّهامات الاتفاق مع شركة مركز سلطان للمواد الغذائية لفرض تفوق أسعار البيع بالتجزئة للخضراوات، حيث كانت هذه الأخيرة تدفع رشاوى للمخازن العمومية على شكل خصومات بنسبة 10 في المئة، وقد بلغت قيمتها نحو 62.3 مليون دولار خلال الأشهر الـ 41 الأولى لهذه العقود. كما قال الإدّعاء أنّه تمّ رفع أسعار المواد الغذائية بصورة مبالغ فيها عبر إقناع شركة مورّدة مقرّها جورجيا بتقليص علب المُنتجات التي تبيعها حتى النصف ما يعني قيام الجيش الأميركي بدفع سعر مضاعف. ويذكر الإدّعاء أنّ الشركة كانت تشتري سرطان البحر على سبيل المثال بمبلغ 21.05 دولاراً للرطل، عبر وسيط مع علمها أنّ بإمكانها الشراء مباشرة بسعر 18 دولاراً للرطل.

التدفّقات النقدية

كان من اللافت إشارة الإدّعاء إلى أنه من المتوقّع أن تنتهي العقود في شهر ديسمبر من العام 2010، ويقود هذا الواقع إلى السؤال عن التدفّقات النقدية للشركة والكفيلة بسداد ديونها في حال لم يتمّ تجديد العقود؛ مع الإشارة إلى تقرير صادر عن مصرف «غولدمان ساكس» ذكر أنّ «ما نسبته نحو 37 في المئة من عائدات «أجيليتي» مصدرها الدعم اللوجيستي المقدّم للحكومة الأميركية»، في حين ذهبت تقارير أخرى إلى القول إنّ هذه العقود توفّر النسبة الأكبر من الأرباح. ومن جهة أخرى يذكر تقرير صادر عن مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية «أنّ ديون الشركة تُقدّر بنحو 411 مليون دينار كويتي حتى النصف الأول من العام الحالي، علماً أنّ الشركة حصلت خلال العام الماضي على قروض بقيمة 220 مليوناً، بهدف استخدامها في تسديد ديون قصيرة الأجل وتمديد استحقاق ديون أخرى. وبذلك، فإنّ نحو 60 في المئة من ديونها تستحق بعد العام 2010، أي عند انتهاء مفاعيل العقود مع الحكومة الأميركية، على افتراض عدم التجديد. ولكن في المقابل تقتضي الموضوعية القول إنّ الشركة سبق لها أن أشارت خلال جمعيتها العمومية الأخيرة أنها تملك سيولة نقدية بقيمة 250 مليون دينار كويتي ولم توزّع أرباحاً نقدية عن العام الماضي، كما ذكرت أنها تسعى إلى تسوية ديونها كافّة.

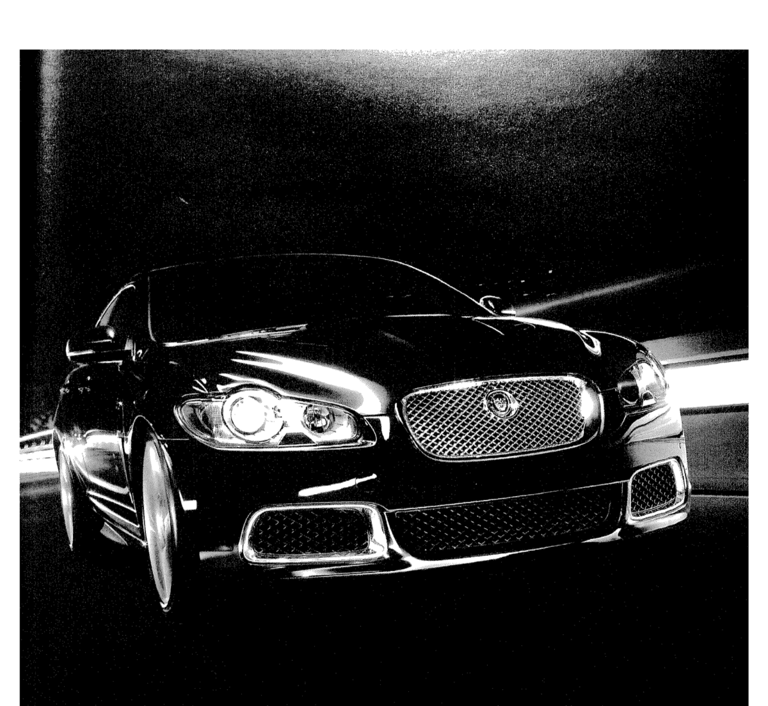
الهنود والأميركان... وبورصة الكويت

لم تكد البورصة تستفيق من الجدل حول صفقة بيع «زين»، لمجموعة هندية - ماليزية حتى أطلّ «الأميركان» حاملين ملف «أجيليتي»، فهوى المؤشر من مستوى يزيد على 7700 إلى أقلّ من 7300 نقطة، مع الإشارة إلى أنّ كلاً من «زين» و«أجيليتي» تُعدّان من أكبر الشركات المدرجة في السوق. هذا وتقتضي الإشارة إلى أنّ إطلالة «الأميركان» على بورصة الكويت هي الثانية لهم بعد قضية انتحار رجل الأعمال الكويتي حازم البريكان قبل أشهر. وقد تزامنت هذه المعطيات مع ظروف سياسية محتدمة تشهدها الكويت.

شُبهة في التداولات

تزامنت هذه التطوّرات مع وجود تداولات وُصفت بـ «المشبوهة» على الأسهم قبل يوم واحد فقط من رفع الدعوى، ولفت تقرير للمركز المالي الكويتي: «إلى التداولات غير الاعتيادية على سهم «أجيليتي» قبل ظهور أنباء عن القضية بيوم واحد، والتي تثير علامات استفهام، علم أنّ أحد المستثمرين الأفراد نفّذ عمليات شراء مكثّفة على السهم تزيد على 5 ملايين سهم، وتبيّن أنّ المستثمر على علم بالمعلومات الخاصة بالشركة، وهو على صلة قرابة بأحد أطراف النزاع.

ويعيد فتح هذا الملف التذكير بما أثير حول شفافية هذه العقود منذ العام 2003، علماً أنّ الأوساط الاستثمارية اعتادت على سماع أخبار عن خطط استحواذ من قبل الشركة وعقود بمبالغ ضخمة الواحد تلو الآخر، مع الإشارة إلى أنّ بعض الحالات شهدت الإعلان عن مثل هذه الخطوات عبر تسريبات إعلامية، في حين أنه يفترض أن يكون مكانها الطبيعي في البورصة. يترافق هذا الواقع مع ضبابية في الإعلان عن بعض العقود في أخبار رسمية كانت تصدر عن الشركة وترد فيها عبارات عقود «بملايين الدولارات» من دون ذكر الرقم الدقيق أو تفاصيله (منها على سبيل المثال خبر توقيع عقد إدارة خدمات معرض «ITMA»)، واللافت أنّ هذه التطوّرات كانت تتمّ من دون أي تحرك من إدارة بورصة الكويت. ■


XFR
هذه هي جاكوار الجديدة
JAGUAR
JAGUAR-ME.COM

غرفة تجارة وصناعة أبوظبي:
خطة خمسية تتوافق مع رؤية أبوظبي 2030

أعلنت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي ستراتيجية جديدة للسنوات 2009-2013، والتي تضمنت 7 أولويات و 14 هدفاً ستراتيجياً و42 مبادرة.

وتمثلت الأولويات بتمكين الغرفة من احتلال موقع ريادي في دعم القطاع الخاص في الإمارة، وتعزيز وتنمية شبكة علاقات الغرفة، وتعميم وترويج قيمة العضوية للأعضاء في كل الإمارة، وضمان الأداء والاستدامة الماليين، وبناء القدرات الداخلية لضمان الفعالية التنظيمية ونشر التوعية حول دور الغرفة والحصول على دعم الجهات المعنية.

أما أهم الأهداف فتمثلت في العمل على ضمان التعاون مع الجهات الرسمية المعنية بتسهيل وتيسير عمل شركات ومؤسسات القطاع الخاص، وتفعيل خدمات الغرفة ودورها كممثل للقطاع الخاص، وتحقيق نسبة تتجاوز الـ 85 في المئة من رضى الأعضاء عن جميع الخدمات المقدمة، وزيادة نسبة المشاركة والتواجد في الأحداث والمناسبات المحلية والعالمية، والتي تنظمها الغرفة.

أشار رئيس إتحاد غرف التجارة والصناعة، رئيس غرفة تجارة وصناعة أبوظبي **صلاح سالم بن عمير الشامسي** إلى أن الغرفة وخلال مسيرة 40 عاماً حققت العديد من الانجازات تلخصت في تعزيز مساهمة القطاع الخاص في تطوير اقتصاد إمارة أبوظبي، والمساهمة في تطوير البيئة الاستثمارية، وزيادة عدد الأعضاء من 28 عضواً العام 1969 إلى 71 ألف عضو في نهاية العام 2008، وتقديم خدمات متخصصة للأعضاء ساهمت في نمو قطاع التجارة والأعمال.

وقال مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي **محمد راشد الهاملي** إن ستراتيجية غرفة تجارة وصناعة أبوظبي الجديدة تم وضعها لتخدم وتتكامل مع رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030، التي ركزت على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.



صلاح سالم الشامسي — محمد راشد الهاملي

وتم الاعتماد في وضع وتطوير الستراتيجية على مرتكزات عدّة، تمثّلت في تحليل الوضع الحالي ونتائج استطلاعات رأي الأعضاء والمتعاملين والمجتمع، ونتائج دراسة المقارنة مع عدد من الغرف التجارية العالمية والمقابلات الشخصية مع عدد من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، ومع عدد من الجهات الحكومية ذات الصلة بعمل الغرفة وأجندة السياسة العامة للإمارة أبوظبي ورؤيتها.

ولتحقيق هذه الستراتيجية، أكّد **الهاملي** أن الغرفة ستعمل على إعلان هوية مؤسسية جديدة للغرفة خلال الفترة القليلة المقبلة، وحصر الخدمات الأساسية التي تقدمها وتسليط الضوء على الخدمات التي تلبي احتياجات أعضائها والمستفيدين منها وتسويق هذه الخدمات لهم بأفضل الطرق وقنوات الاتصال المستخدمة عالمياً.

الاكتتابات في الشرق الأوسط:
1.97 مليار دولار مقابل 12.4 ملياراً في 2008

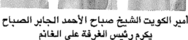
أكّد تقرير صادر عن «شركة إرنست ويونغ الشرق الأوسط»، أن نشاط سوق الاكتتاب في الشرق الأوسط، سجل تراجعاً في الربع الثالث من 2009. حيث لم يشهد هذا الربع سوى أربعة اكتتابات (ثلاثة في السعودية وواحد في سورية) بلغت قيمتها نحو 871.79 مليون دولار، مقارنةً مع خمسة اكتتابات في الربع الثاني بقيمة 1.021 مليار، و14 اكتتاباً بقيمة 3.74 مليارات في الربع الثالث من السنة الماضية.

وحققت سوق الاكتتاب في الشرق الأوسط عائدات إجمالية بلغت 1.97 مليار دولار في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2009، مقارنةً مع 12.44 ملياراً في الفترة نفسها من العام الماضي.

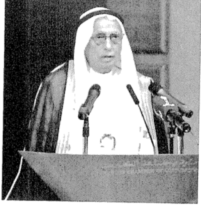
واحتل اكتتاب «الشركة الوطنية السعودية للبتروكيماويات» المرتبة الأولى بعائدات إجمالية قدرها 640.85 مليون دولار، يليه اكتتاب «مصانع الأنابيب الفولاذية السعودية» الذي وصلت قيمته إلى 106.81 ملايين دولار، وجاء اكتتاب «شركة المواساة للخدمات الطبية» في المرتبة الثالثة، بعائدات قيمتها 87.99 مليون دولار، فيما وصلت قيمة اكتتاب «بنك قطر الوطني – سورية» إلى 36.14 مليوناً.

وقال رئيس خدمات استشارات الصفقات في «أرنست ويونغ الشرق الأوسط»، **فيل غاندير**: «لا تزال الشركات تتعامل بحذر حيال تعافي سوق الاكتتاب في المنطقة. ومع ظهور أدلة تشير إلى تعافٍ مستدام تشهده المنطقة، فمن المرجح أن تحدث زيادة في تحقيق المزيد من الاكتتابات في أسواق الأسهم الإقليمية، وأن يتم إدراج الاكتتابات الـ 152 المعلن عنها أو المؤجلة».





أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
يكرم رئيس الغرفة علي الغانم



جمعة الماجد

غرفة تجارة وصناعة الكويت: تحتفل بمرور 50 عاماً على تأسيسها

احتفلت غرفة تجارة وصناعة الكويت بمرور 50 عاماً على تأسيسها، وذلك برعاية وحضور أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ووزراء ونواب، بالإضافة إلى رؤساء اتحادات الغرف العربية والخليجية وممثلين عن غرفة التجارة والصناعة العربية والخليجية. وشكل الاحتفال فرصة لتسليط الضوء على نشاط الغرفة على مدى نصف قرن والإنجازات التي حققتها، بالإضافة إلى أبرز الشخصيات التي تعاقبت على مجلس إدارتها.

ألقى رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت **علي محمد ثنيان الغانم** كلمة خلال الحفل قال فيها «إن العلاقة بين الكويت والتجارة ليست فقط علاقة نشاط معيشي، بل هي إرتباط وجود وكيان وتبلورت من خلاله أهم سمات المجتمع الكويتي من ريادة وتواصل وانفتاح»، مشيراً إلى أن الارتباط الوثيق بين الكويت والتجارة جعل غرفة تجارة وصناعة الكويت أول اتحاد مهني على مستوى الاقتصاد الوطني وأكبر مؤسسات المجتمع المدني، وهو الذي جعل من مؤسسي الغرفة رجال وطن قبل أن يكونوا أصحاب عمل.

وأضاف: « أتى قيام غرفة تجارة وصناعة الكويت في مرحلة التحولات الكبرى بعد دخول الكويت نادي الدول المصدرة للنفط، ما وضعها أمام هدفين كبيرين: **أولهما** المساهمة في تنظيم الاقتصاد الجديد بحيث تكون الثروة النفطية الناضبة جسراً نحو ايجاد بنية تنموية مستدامة. **وثانيهما**، العمل على إيجاد قطاع خاص وطني قوي يستطيع أن يتسلّم قاطرة هذه البنية التنموية، وأن يقودها بكفاءة واقتدار بما ينسجم مع توجهات الدولة ويلتزم بأهدافها ورقابتها». وأوضح **الغانم** أن الغرفة نجحت في تحقيق هذين الهدفين وتجلى ذلك في النجاحات التي حققتها مشاريع القطاع الخاص الكويتي في مختلف الدول العربية وصولاً إلى أفريقيا وآسيا.

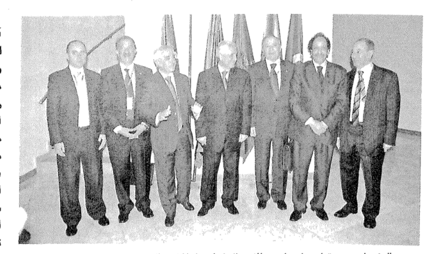
كما لفت إلى مساهمة الغرفة في وضع التشريعات الاقتصادية ملتزمة تحقيق الحرية الاقتصادية وتشجيع المنافسة العادلة ورفض الاحتكار، كما أولت الغرفة اهتماماً خاصاً بالتعليم كونه مدخلاً لمعالجة اختلال هيكل العمالة ولرفع كفاءة الأداء الإداري والاقتصادي. أما بالنسبة لدورها على الصعيد القومي قال **الغانم**: «إن الغرفة التزمت بالمشروع الاقتصادي العربي انطلاقاً من أهمية التكامل الاقتصادي العربي»، مشيراً إلى ان هناك قلقاً نتيجة البطء المعيق في تنفيذ قرارات القمة خصوصاً في ما يتعلق منها بمعالجة ظاهرتي الفقر والبطالة، وفي طليعتها المبادرة التي أطلقها الشيخ **صباح الأحمد** لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقوم بدورها التنموي، الاقتصادي والاجتماعي».

وألقى رجل الأعمال الإماراتي **جمعة الماجد** كلمة قال فيها:« إن غرفة تجارة وصناعة الكويت وبخبرتها الطويلة على مدى خمسين عاماً تبدي تعبيراً صادقاً عن مرئيات القطاع الخاص ومواقفه وتطلعاته في إطار مصلحة الاقتصاد الوطني الكويتي»، آملاً أن تبقى الغرفة في قلب التطورات وأن تحافظ على دورها الفاعل، ولاسيما في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

بدوره لفت رئيس المجلس الاستشاري لإنعاش الاقتصاد الأميركي **بول فولكر** إلى ضرورة إجراء إصلاحات شاملة في الاقتصاد العالمي بهدف تجنّب المزيد من الأزمات في المستقبل، مشيراً إلى أهمية تعزيز أطر المراقبة من دون السيطرة على المؤسسات المالية. كما طالب بالمحافظة على الدولار كعملة ادخار خصوصاً في ظل عدم وجود عملة بديلة له، متوقعاً أن يستعيد قوته في المستقبل.

المكرّمون

وتخلّل احتفال الغرفة تكريم لكافة الشخصيات الذين تعاقبوا على تولي مسؤولية في مجلس إدارتها وهم: المرحوم **عبد العزيز حمد الصقر**، المرحوم **عبدالرزاق خالد الزيد الخالد**، **سعد علي الناهض**، **علي محمد ثنيان الغانم**، المرحوم **يوسف عبدالعزيز الفليج**، المرحوم **محمد عبدالمحسن الخرافي**، **محمد عبدالرحمن البحر**، المرحوم **محمد يوسف النصف**، المرحوم **يوسف ابراهيم الغانم**، **عقوب يوسف الحمد**، المرحوم **ناصر عبدالوهاب القطامي**، **بدر السالم العبدالوهاب**، **سليمان عبدالله العيبان**، **حمد صالح الشايع**، **عبد المحسن فيصل الثويني**، المرحوم **ابراهيم عبدالله القطان**، **عبدالباقي عبدالله النوري**، المرحوم **محمد عبدالسلام الشعيب**، **ناصر محمد الساير**، **هلال مشاري المطيري** و **صلاح فهد المرزوق**. ■



الوزيران حميد تمار وطيب لوح والامين العام لاتحاد المغرب العربي يتوسطون قادة اتحاد اصحاب الاعمال المغاربيين

تحت رعاية الرئيس زين العابدين بن علي:

الملتقى الثاني لرجال الأعمال المغاربة 10 و11 مايو 2010 في تونس

تحت رعاية الرئيس **زين العابدين بن علي**، تستضيف تونس يومي 10 و11 مايو 2010، الملتقى الثاني لرجال الأعمال المغاربة الذي ينظّمه كلٌّ من الاتّحاد المغاربي لأصحاب الأعمال (UME) والاتّحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA)، بالتعاون مع **مجموعة الاقتصاد والأعمال**. يتوقّع أن يستقطب هذا الحدث عدداً كبيراً من الوزراء والمسؤولين ورجال الأعمال من الدول الأعضاء في اتّحاد المغرب العربي (UMA)، إلى جانب مشاركات من هيئات ومنظّمات عربيّة ودوليّة ومجموعات تستثمر في دول المنطقة. واختارت الهيئات المُنظّمة عنوان: «من أجل المؤسسة المغاربيّة»، ليكون الموضوع الرئيسي للملتقى، مع العلم أنّ انشغالات رجال الأعمال في المنطقة هي مسألة التكامل المغاربي بالدرجة الأولى، إلى جانب الاهتمام بالمؤسسة ومحيطها.

سيتطرّق الملتقى إلى عدد من المحاور أهمها ما يلي:

- التحدّيات المشتركة للمؤسسات المغاربيّة في ظلّ العولمة.
- دور القطاع المصرفي في مواكبة المؤسسة المغاربيّة في عمليات الاستثمار وائتمان الصادرات.
- المشاريع الاتّحادية: المعوّقات والآفاق.
- التكتّلات الاقتصاديّة: الاستئناس بالتجارب الناجحة.

كما سيتناول الملتقى قضايا الاتّحاد المغاربي ومستلزمات التكامل الاقتصادي والاجتماعي والمالي من خلال المحاور الآتية:

- معوّقات الاندماج المغاربي والبحث عن القرار السياسي الداعم.
- عناصر التكامل المغاربي ودور رجال الأعمال في الرهان على المستقبل.
- الاستثمار هو أساس الوحدة المغاربيّة، والتبادل التجاري عنصر داعم.
- التجربة التونسية نموذج للتكامل والاندماج المغاربي.

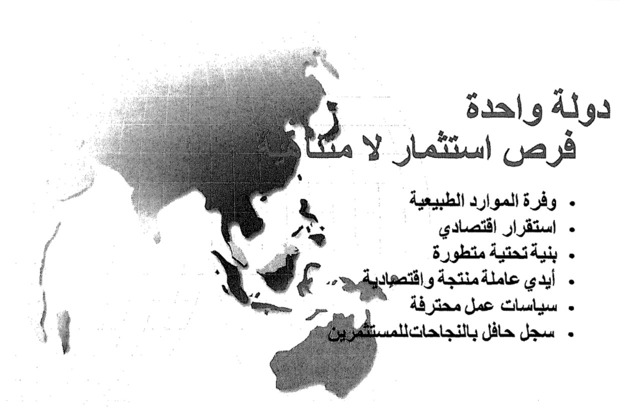
وكانت الجزائر استضافت الملتقى الأوّل في الفترة نفسها من العام 2009 الحالي بمشاركة وزيرين جزائريين هما **حميد الطمار والطيب لوح**، والأمين العام لاتّحاد المغرب العربي **الحبيب بن يحيى**، وقادة مُنظّمات أرباب العمل في الدول الخمس، أعضاء الاتّحاد، وحشد من رجال الأعمال أتوا من تونس وليبيا والمغرب وموريتانيا لينضموا إلى نظرائهم الجزائريين ويناقشوا على مدى يومين قضايا تتعلّق بتعزيز التعاون وتوفير فرص التكامل بين رجال الأعمال، لتشكيل قوّة ضاغطة تتحدّى المعوّقات السياسيّة التي عطّلت حتى اليوم مسيرة الاتّحاد المغاربي. وعلى الرغم من تواضع النتائج التي أعلنت في ما سُمّي «إعلان الجزائر»، اعتبر الكثيرون أنّ مجرد انعقاد الملتقى وعلى أرض الجزائر بالذات شكّل خطوة متقدّمة في طريق تحقيق حلم الوحدة المغاربيّة. إلاّ أنّ الهيئات المُنظّمة، تتوقّع أن تكون المشاركة أوسع في الملتقى الثاني، وأن تتمّ مناقشة المواضيع الحسّاسة بصراحة وموضوعيّة والسعي للخروج بمقرّرات عمليّة، يساهم فيها الوزراء والمسؤولون الذين ستتمّ دعوتهم للمشاركة والتحاور مع المشاركين.

وقال **الهادي الجيلاني**، الرئيس السابق لـ «الاتّحاد المغاربي لأصحاب الأعمال» ورئيس (UTICA)، إنّ تونس مُمثّلة بمنظّمة أرباب العمل التي يرأسها، ستبذل كلّ جهد ممكن لإنجاح الحدث وإعطائه حجمه كاملاً، وذلك بالتعاون مع الحكومة التونسيّة، وهذا ليس مستغرباً لأنّ جميع المعنيين والمراقبين يؤكّدون أنّ تونس ساهمت بأعلى نسبة من التكامل بين الدول المغاربيّة. واعتبر **الجيلاني** أنّ الاتّحاد الذي يضمّ أهمّ رجال الأعمال من الدول المغاربيّة، بات يُشكّل خشبة الخلاص وتُعقد عليه الآمال الكبرى لإنجاز ما يمكن انجازه في التكامل المغاربي.

وأمّا رئيس مجلس رجال الأعمال الليبيين **إبراهيم حافظ**، الذي تولّى مؤخراً رئاسة «الاتّحاد المغاربي لأصحاب الأعمال»، فقد صرّح لـ«**الاقتصاد والأعمال**» بأنّ ليبيا ستشارك بفعاليّة في الملتقى الثاني وستوجّه الدعوة إلى مسؤولين في الحكومة وإلى جميع رجال الأعمال الليبيين، وسيقوم «الاتّحاد المغاربي لأصحاب الأعمال» بالاتصال المباشر مع المُنظّمات المنضوية تحت رايته للحرص على مشاركات مهمة من أعضاء هذه المُنظّمات، ومن رجال الأعمال في كلّ بلد مغاربي. يذكر أنّ «الاتّحاد المغاربي لرجال الأعمال» تأسّس قبل سنتين ويضمّ المُنظّمات الآتية: مجلس رجال الأعمال الليبيين، (UTICA)، الكونفدراليّة الجزائريّة لأرباب العمل (CAP)، الاتّحاد العام لمقاولات المغرب (CGEM) والاتّحاد الوطني لأرباب العمل الموريتانيين (UNPM). ■

ماليزيا

قبلة الاستثمار المتميز





تتمتع ماليزيا بشهرة عالمية واسعة النطاق نظراً لما تحققه من انجازات في مجال التكنولوجيا الحديثة والأداء الاقتصادي الذي يستند إلى وفرة رؤوس الأموال والقيمة المضافة العالية والمهارات المميزة. تعمد ماليزيا إلى تعزيز هذه العوامل من خلال العمل الدؤوب على تطوير التصاميم والبحوث في القطاع الصناعي، يساعدها في ذلك بيئة تجارية تنبض بالحياة، كما تولي ماليزيا أهمية خاصة لقطاع الخدمات الذي تعتبره حجر الزاوية في تحقيق المزيد من النمو.

لتعرف كيف يمكن لماليزيا أن تساعدك على تحقيق الربح الوفير في آسيا، الرجاء زيارة موقعنا على الانترنت: www.mida.gov.my
أو مراسلتنا على البريد الالكتروني : investmalaysia@mida.gov.my

MIDA

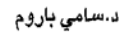
الهيئة الماليزية للتطوير الصناعي

د.الكثيري وكيلاً لوزارة التجارة والصناعة السعودية

وافق مجلس الوزراء السعودي على تعيين **د.محمد بن حمد الكثيري** وكيلاً لوزارة التجارة والصناعة للشؤون الفنيّة. ورأى **د.الكثيري** أنّ هذا التعيين «يمثّل ثقة تُلقي على عاتقي قدراً كبيراً من المسؤولية للمساعدة في تبوء المملكة مكانتها التجارية والاقتصادية، ولتكون فاعلة ومتفاعلة مع ما يجري في هذا العالم من تغيّرات وتطوّرات تمسّ البيئة التجارية وقوانينها وأنظمتها، بما يحقّق تطلعات قيادة هذا البلد، ويسهم في تحقيق أهدافه التنموية». وتمنّى وكيل الوزارة للشؤون الفنية أن «ينجح في تحمّل مسؤولياته، خصوصاً وأنّ المملكة تُعتبر الآن من أكبر 20 دولة في العالم من حيث قوّة وحجم الاقتصاد»؛ مشيراً إلى أنّ «وكالة وزارة التجارة والصناعة للشؤون الفنية مسؤولة مع عدد كبير من الجهات الخارجية والداخلية ومُنظّمة التجارة الدولية»؛ واعداً بـ «تحقيق الأهداف والرؤى المستقبلية للسعودية لتطوير التجارة الدولية مع دول العالم في شتّى المجالات».

يذكر أنّ **د.الكثيري** حاصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الملك سعود، وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أوتاوا بكندا، ودكتوراه من كلية إدارة الأعمال بجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة في تخصص «التخطيط والتطوير الاستراتيجي»، وقد عمل أميناً عاماً لمنتدى الرياض الاقتصادي الذي تبنّته الغرفة التجارية الصناعية بالرياض منذ العام 2004. كما أنّه عمل أستاذاً للإدارة الستراتيجية في قسم إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، ومديراً ومستشاراً لعدد من شركات القطاع الخاص في مجال التخطيط الستراتيجي وتطوير الشركات، وهو عضو في عدد من الجمعيات العلمية المحلية والدولية ذات الصلة بتخصصه، وعضو في مركز تنمية الصادرات السعودية، وكاتب ومؤلّف صدر له عدد من البحوث والدراسات في مجال الإدارة الستراتيجية.

"صافولا" تنشئ مصنعاً للمعكرونة في مصر



د.سامي باروم

تماشياً مع ستراتيجيتها الرامية إلى التركيز على أنشطتها الرئيسية والتي من أبرزها قطاع الأغذية، تعتزم مجموعة صافولا إنشاء مصنع للمعكرونة (Greenfield) في مصر بطاقة إنتاجية مبدئية تصل إلى 50 ألف طن متري في السنة الأولى.

وسيتمّ تمويل المشروع ذاتياً، حيث تبلغ تكلفته الرأسمالية الإجمالية أكثر من 120 مليون ريال سعودي. وبهذه الخطوة، تُدشّن «صافولا» خطتها للاستثمار في مجال مشتقات القمح والدقيق، والتي تُعتبر من المُنتجات المكمّلة لأنشطتها الرئيسية؛ كما يتوقّع أن تساهم هذه الخطوة في زيادة مبيعات الشركة بنحو 500 مليون ريال، علماً أنه سيبدأ الإنتاج التجاري للمصنع قبل نهاية العام 2010.

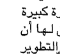
وفي هذا الإطار أوضح العضو المنتدب لمجموعة صافولا **د.سامي باروم** أنّ «هذه الخطوة تؤكّد قناعة «صافولا» بجاذبية السوق المصرية التي تواجدت فيها المجموعة منذ مطلع التسعينات عبر شركتها الفرعية «عافية» العالمية المُتخصّصة في مجال زيوت الطعام والسمن النباتي. كذلك ستخلق هذه الخطوة فرصاً جيدة للتكامل وتوحيد الجهود ما بين أنشطة المجموعة وعملياتها القائمة في مصر، وتحديداً في مجال نشاط السكر عبر شركتها الفرعية «الشركة المصرية المتحدة للسكر»، ومن خلال استغلالها الأمثل لشبكة توزيع المُنتجات التي تملكها».

تحالف "القرقاوي" الإماراتية و"يافا" المصرية: مشروع عقاري بـ 5 مليارات جنيه

أبرمت مجموعة شركات «القرقاوي» الإماراتية والتي تتّخذ من دبي مقرّاً لها، اتفاق تحالف ستراتيجي مع مجموعة شركات «يافا» المصرية يتمّ بمقتضاه تطوير مشروع عقاري ضخم في منطقة سيدي عبد الرحمن بالساحل الشمالي، وتبلغ تكلفته الاستثمارية نحو 5 مليارات جنيه، ويتمّ تنفيذه على مدى ثلاث سنوات.

وصرّح الشيخ **إسماعيل القرقاوي**، رئيس مجلس إدارة المجموعة لـ «**الاقتصاد والأعمال**» أنّ هذا التحالف يمثّل باكورة دخول شركته في السوق المصرية التي تمثّل سوقاً جاذبة وواعدة من الناحية الاستثمارية، ولاسيّما القطاع العقاري الذي أظهر صموداً في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

موضحاً أنّ المشروع الذي يحمل اسم «إمارات هايتس» يضمّ نحو 5 آلاف وحدة سياحية تتوزّع بين فيللات وشاليهات وشقق فندقية ويقام على مساحة 400 فدان، ويشتمل على فندق فئة 5 نجوم ومجموعة أخرى من الخدمات اللازمة لتطوير المشروع مثل سلاسل المطاعم العالمية وغيرها.



الشيخ إسماعيل القرقاوي

وقال **القرقاوي** إنّ المشروع ستتمّ إقامته بالتمويل الذاتي بين مجموعته ومجموعة «يافا» المصرية التي تمتلك خبرة كبيرة في هذا المجال، إذ سبق لها أن أقامت عدداً من مشاريع التطوير العقاري الناجحة في كلٍ من: القاهرة، الإسكندرية، الغردقة والساحل الشمالي؛ مؤكّداً أنّ التمويل الذاتي وعدم اللجوء للاقتراض من المصارف من شأنه أن يخفّض التكلفة، وبالتالي تصبح أسعار بيع الوحدات تنافسية في مواجهات المشاريع الأخرى التي تعتمد على التمويل المصرفي.



سلطنة عُمان: زيادة الإنفاق في موازنة 2010 بنسبة 9 في المئة

كشف وزير الاقتصاد العُماني **أحمد بن عبد النبي مكي** أن موازنة العام المقبل تلحظ زيادة في حجم الإنفاق العام بنسبة 9 في المئة مقارنة مع العام الحالي ليصل إلى 7.180 مليارات ريال. وتوقع **مكي** أن يرتفع في المقابل إجمالي الإيرادات العامة بنسبة 14 في المئة، وذلك يعود بشكل أساسي إلى احتساب الإيرادات النفطية على أساس 50 دولاراً للبرميل مقابل 45 دولاراً في مشروع موازنة العام الحالي.

وقال الوزير **مكي** خلال استعراضه مشروع موازنة العام 2010 أمام مجلس الشورى، إنّ إيرادات النفط والغاز تمثّل ما نسبته 76 في المئة من جملة الإيرادات العامة للدولة؛ موضحاً أنّ العام المقبل سيشهد معدل إنتاج يومي للنفط يبلغ 870 ألف برميل، أي بزيادة 8 في المئة عن معدل الإنتاج المقدر في موازنة العام 2009.

أما الإيرادات غير النفطية فتمثل ما نسبته 24 في المئة من إجمالي الإيرادات. وبذلك تغطي الإيرادات المتوقعة نسبة 89 في المئة من إجمالي الإنفاق العام للعام 2010، أما النسبة المتبقية فيتم تغطيتها بالسحب من الاحتياطيات في حال عدم تحقيق سعر فعلي للنفط أعلى من السعر المقدر في الموازنة.


الوزير أحمد بن عبد النبي مكي

وأكد وزير الاقتصاد العُماني أنّ حجم الإنفاق العام المعتمد في الموازنة المقبلة يعتبر مرتفعاً ومحفزاً للنمو. وتركزت الزيادة في بنود الإنفاق لكل المصروفات الجارية المدنية، حيث بلغت الزيادة الأكبر في البند المتعلق بمخصصات الرواتب والأجور، وكذلك التعليم العام والخدمات الصحية. وأوضح **مكي** أنه سيتم الحفاظ، في موازنة العام المقبل، على مستويات الدين العام نفسها المسجلة في موازنة العام الحالي والبالغة نحو 4 في المئة من الناتج المحلي، وهي نسبة جيدة وفقاً للمعدلات الاقتصادية العالمية.

المرشد: IFC تضخّ ملياري دولار دعماً للأمن الغذائي

ضاعفت مؤسسة التمويل الدولية IFC، التابعة لمجموعة البنك الدولي، دعمها لأنشطة الأعمال الزراعية خلال العام المالي 2009.

وحسب مدير المؤسسة في السعودية وكبير مسؤولي الاستثمار فيها **وليد المرشد** فإنّ IFC «قامت باستثمار أكثر من 2 مليار دولار في العام المالي 2009 من خلال منظومة توفير الغذاء من المزرعة حتى تاجر التجزئة لدعم الانتاج وزيادة السيولة وتحسين الإمداد اللوجيستي وأنشطة التوزيع، وأيضاً توسيع نطاق وزيادة سُبل حصول صغار المزارعين على القروض». مضيفاً: «يعتبر العام المالي 2009، العام الخامس على التوالي الذي تشهد فيه المؤسسة نمواً في استثماراتها الزراعية وصل الى 42 في المئة مقارنة بالعام المالي 2008».

وتركّزت استثمارات المؤسسة بشكل مباشر في شركات تعمل مباشرة في النشاط الزراعي بواقع 874 مليون دولار، في حين بلغت استثماراتها في دعم انتاج الأسمدة والبنية الأساسية الزراعية وخدمات التجزئة 362 مليوناً.


وليد المرشد

كما قامت IFC من خلال شراكاتها مع البنوك بضخّ 758 مليوناً لدعم المزارعين وأنشطة تمويل التجارة. وقد زادت IFC استثماراتها في قطاع أنشطة الأعمال الزراعية في القارّة الأفريقية للعام 2009 بما قدره 38 في المئة عن العام السابق، حيث بلغت 160 مليون دولار في مجال الزراعة الرئيسية والتوزيع والتخزين وطحن الحبوب واستصلاح المزارع وتمويل التجارة.

... وتُدرج أول صكوك لها في "ناسداك دبي"

قامت «مؤسسة التمويل الدولية»، العضو في مجموعة البنك الدولي، بإدراج أول صكوك لها في بورصة «ناسداك دبي». وتعتبر صكوك مؤسسة التمويل الدولية البالغة قيمتها 100 مليون دولار أميركي، أول صكوك مبنية على صيغة التمويل لأجل يتم إصدارها من قبل مؤسسة مالية لا تعتمد مبادئ التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد حصلت هذه الصكوك على تصنيف AAA من قبل «وكالة موديز».

وقامت «مؤسسة التمويل الدولية» بإصدار هذه الصكوك لتمويل استثماراتها في مجال التعليم والصحة في المنطقة. وهي أولى الأوراق المالية التي سيتم حفظها في القسم المركزي لإيداع الأوراق المالية في بورصة «ناسداك دبي». وتعد «ناسداك دبي» أكبر بورصة للصكوك في العالم من حيث قيمة الصكوك المدرجة، حيث تدرج 21 صكاً تبلغ قيمتها 16.7 مليار دولار.

وقال الرئيس التنفيذي لـ «بورصة ناسداك دبي»، **جيف سينغر**، «يأتي إصدار هذه الصكوك الأولى من نوعها من قبل مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، وإدراجها في بورصة «ناسداك دبي» ليمثل خطوة مهمة في إطار العمل المتواصل لدمج التمويل الإسلامي في النظام المالي العالمي».

«كيبكو»: 45.6 مليون دينار أرباح 9 أشهر وتسهيلات من «الوطني»

حققت شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» أرباحاً صافية بقيمة 45.6 مليون دينار كويتي (ما يعادل نحو 159.1 مليون دولار)، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، وذلك مقارنة بأرباح قيمتها نحو83.56 مليون دينار (ما يعادل 313.79 مليون دولار)، خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وبلغت الإيرادات المجمعة الإجمالية للأشهر التسعة الأولى نحو 367.9 مليون دينار (1.28 مليار دولار) مقارنة مع 382.07 مليون دينار (ما يعادل1.43 مليار دولار) مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وجاءت هذه النتائج على الرغم من قيام المجموعة بتكوين مخصصات ائتمان بلغت قيمتها نحو 67 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام.

أما بالنسبة لأرباح الشركة للربع الثالث من العام الحالي والمنتهية في 30 سبتمبر الماضي، فقد انخفضت بقيمة نحو 1.15 مليون دينار أي ما نسبته 4.6 في المئة لتصل إلى نحو 23.9مليوناً مقارنة بما قيمته نحو 25.05 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي. كما ارتفعت إيرادات الربع الثالث من العام بنسبة 14.12 في المئة إلى 137.29 مليون دينار، من مستواها البالغ 120.21 مليون دينار للفترة نفسها من العام الماضي، وهو ما يمثّل ارتفاعاً بمبلغ 17.08 مليون دينار.

من جهة أخرى انخفض مجموع الأصول خلال الربع الثالث من العام الحالي بنسبة 1.35 في المئة ليصل إلى 5.13 مليارات دينار، من 5.2 مليارات دينار، بينما ارتفعت حقوق المساهمين بنسبة 1.8 في المئة لتصل قيمتها إلى نحو 553.4 مليون دينار، مقارنة بما قيمته نحو 543.8 مليوناً في نهاية العام الماضي.

وتعليقاً على هذه النتائج قال نائب رئيس مجلس الإدارة **فيصل العيّار**: «إنّ النتائج التشغيلية للمجموعة خلال الربع الثالث تعني أن الشركة قد اقتربت كثيراً من تحقيق الربح المستهدف لنهاية العام»؛ مشيراً إلى «أنّ هذه النتائج تنسجم مع التوقّعات التي أعلنت عنها الشركة في شهر مارس الماضي وأملت فيها بمضاعفة الأرباح المحققة في العام 2008 وتحقيق ربح قدره 48 مليون دينار للعام 2009».

وأضاف: «إن أداءنا للربع الثالث كان ممتازاً على الرغم من الظروف التي تشهدها الأسواق المالية والتحديات المستمرة في مختلف دول المنطقة، حيث يثبت ارتفاع العوائد بنسبة 14 في المئة في الربع الثالث، أن مساهمة شركات المجموعة تظل قوية، ونحن راضون عن التقدم الذي تحرزه شركاتنا وعن مستوى المخصصات التي كونتها في إطار استراتيجيتنا المالية».

وأوضح **العيّار** ان الستراتيجية التي اعتمدتها الشركة لاقت كل الترحيب من المستثمرين، مشيراً إلى ان النجاح في إصدار السندات مؤخراً، والذي لقي إقبالاً يفوق قيمته بنحو سبع مرات ، يعكس الثقة التي يوليها القطاع المالي الدولي لشركة مشاريع الكويت، وما تتميز به من إمكانية كبيرة للنمو المستقبلي. وأضاف أن هذه الثقة كانت عاملاً محورياً أيضاً بالنسبة للقرض البالغ 80 مليون دينار والمجدول على مدى خمس سنوات الذي حصلنا عليه مؤخراً من بنك الكويت الوطني، كما أن دمج شركتنا التابعة المتخصصة في التلفزة الفضائية الرقمية المدفوعة «شوتايم» مع «أوربت»، وهي الصفقة التي تمّ إنجازها خلال الصيف الماضي، هو مثال آخر لتصميمنا على خلق القيمة للمساهمين من خلال عمليات الدمج والتملّك. ويمكن قياس مدى نجاح صفقة «شوتايم» من خلال التأثير الإيجابي لعملية الدمج».



من اليمين: شيخة البحر وفيصل العيّار

وقّع «بنك الكويت الوطني» مع «شركة مشاريع الكويت» (كيبكو) اتفاقية تسهيلات مالية، تحصل بموجبه «كيبكو» على قرض بقيمة 80 مليون دينار كويتي (279 مليون دولار) لمدة 5 سنوات لتمويل عمليات الشركة.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة مشاريع الكويت **فيصل مبارك العيّار**: «إنّ هذه الصفقة تأتي منسجمة مع ستراتيجيتنا القائمة على إدارة تمويل المجموعة من خلال تمديد آجال الاستحقاق وتنويع قاعدة عملائنا ومستثمرينا». من ناحيتها، قالت نائب الرئيس التنفيذي في «بنك الكويت الوطني» **شيخة خالد البحر**: «إن بنك الوطني يشاطر شركة كيبكو تفكيرها الستراتيجي والتزامها بتنشيط وتنمية السوق والاقتصاد الكويتي». ■

مؤسسة الفكر العربي تعقد مؤتمرها الثامن وتعلن أسماء الفائزين بجائزة الإبداع العربي



من اليمين حمد العماري و سليمان عبد المنعم

تعقد مؤسسة الفكر العربي مؤتمرها الثامن في الكويت، وذلك تحت رعاية وحضور أمير الكويت الشيخ **صباح الأحمد الجابر الصباح**، في الفترة الممتدة ما بين 9 إلى 10 ديسمبر الحالي، حيث تشرف **مجموعة الاقتصاد والأعمال** على تنظيم فعاليات المؤتمر الذي من المتوقع ان يستقطب مجموعة كبيرة من المشاركين.

وكانت المؤسسة قد استبقت المؤتمر بالإعلان عن أسماء الفائزين بجائزة الإبداع العربي في دورتها الثالثة لعام 2009، والتي تنظمها المؤسسة سنوياً تشجيعاً للمبدعين العرب، وذلك خلال مؤتمر صحفي عقد في دولة الكويت الشهر الماضي، وأتى الإعلان عن هذه الجوائز بعد اجتماع مؤسسة الفكر في جدّه، برئاسة الأمير **خالد الفيصل**.

وأعلن أمين عام مؤسسة الفكر العربي **د.سليمان عبد المنعم** انه سيتم توزيع الجوائز في حفل عشاء خاص بضيافة الأمير **خالد الفيصل**، رئيس مؤسسة الفكر العربي، وذلك في ختام المؤتمر السنوي الثامن للمؤسسة «فكر8» مشيراً إلى ان قائمة المكرمين تشمل كلاً من:

جائزة الإبداع العلمي: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (الكويت)

جائزة الإبداع التقني: البروفسور **إلياس الزرهوني** (السعودية)

جائزة الإبداع الاقتصادي:

أ. مصرف لبنان (لبنان)

ب. حاكم مصرف لبنان **رياض سلامة** (لبنان).

جائزة الإبداع المجتمعي: قرية بلعين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (فلسطين).

جائزة الإبداع الإعلامي: الكاتب الصحافي **سلامة أحمد سلامة** (مصر).

جائزة الإبداع الأدبي: **زهرة المنصوري** (المغرب)

جائزة الإبداع الفني: ساقية **عبد المنعم الصاوي** (مصر).

وأضاف **عبد المنعم**: «إن جوائز هذا العام تعكس حرص المؤسسة منذ إنطلاقها على تحفيز مناخ الإبداعات في العالم العربي» مشيراً إلى إن الجائزة تهدف إلى تفعيل التواصل بين العقول المبدعة والمؤسسات العربية، للاستفادة من هذه الإبداعات واستثمارها، بهدف الحدّ من هجرة الأدمغة، والتنسيق والتواصل مع الأفراد والهيئات المعنية لتبنّي واستثمار و«الاستغلال» الأمثل لهذه الإبداعات العربية».

بدوره أوضح الأمين العام المساعد لمؤسسة الفكر والمدير التنفيذي لمؤتمرات فكر **حمد بن عبدالله العماري**: «درجت مؤسسة الفكر العربي على تكريم الروّاد ودعم المبدعين ورعاية الموهوبين من أبناء الأمة العربية، وهي أطلقت جائزة الإبداع العربي، بهدف الإسهام بشكل فعّال في دعم الإبداع العربي ونشره وإبرازه ، فضلاً عن تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الأمّة العربية لدى الآخرين، وإعلاء شأنها لما تتمتّع به من طاقات بشرية غير مستثمرة».

يذكر أن جائزة الإبداع العربي تُمنح للسنة الثالثة على التوالي، حيث يتم تشكيل لجان استشارية متخصصة ، تعمل على تصفية المرشحين لتنتهي الى اختيار ثلاثة أسماء في كلّ مجال للنهائيات، ثم يتمّ التصويت على الفائز من بينهم من قبل مجلس الإدارة. وتقدّر قيمة الجائزة الماليّة الواحدة بخمسين ألف دولار أميركي. كما سيسلّم كل فائز شهادة ووسام الجائزة.

تكريم الرواد ورعاية المبدعين

..... وصندوق أوبك للتنمية الدولية يرعى المؤتمر

من جهة أخرى أعلن صندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID) عن رعايته الذهبية لفعاليات المؤتمر السنوي لمؤسسة الفكر العربي في دورته الثامنة، وتأتي هذه الرعاية في إطار سعي الصندوق لتطوير البيئة الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من خطط تطوير إمكانات الدول النامية عموماً والدول العربية على وجه الخصوص.

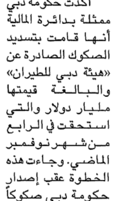
وتعليقاً على هذه الخطوة قال المدير العام لصندوق أوبك للتنمية الدولية (OFID) **سليمان الحربيش**: «تأتي مشاركة صندوق أوبك للتنمية الدولية في هذا المؤتمر انطلاقاً من طبيعة عمله المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بقضايا التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة بشكل عام ودور الطاقة فيها».

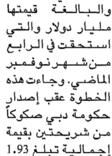
من جهته عبّر الامين العام المساعد لمؤسسة الفكر العربي والمدير التنفيذي لمؤتمرات فكر **حمد بن عبد الله العماري** عن تقديره العميق لدعم صندوق أوبك للتنمية الدولية لمؤتمر «فكر8». ■


LONGINES
AUTOMATIC
MON · WED · FRI · SUN
SWISS MADE

«دبي للاستثمار»

أعلنت «دبي للاستثمار»، أن دخلها الإجمالي خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2009 بلغ 7.2 مليارات درهم، في حين وصل إجمالي أرباح الشركة الصافية إلى 822 مليون درهم، وارتفعت قيمة أصول الشركة إلى 15 مليار درهم، في حين بلغت قيمة حقوق المساهمين 8.7 مليارات درهم، وبلغ متوسط عائد رأس المال نسبة 31 في المئة.

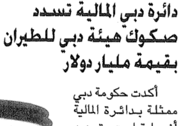




خلد بن كلبان

وقال العضو المنتدب وكبير المسؤولين التنفيذيين في شركة «دبي للاستثمار»، **خالد بن كلبان**، «لقد تحققت هذه النتائج بفضل التركيز على الحد من النفقات، وإعادة توجيه الستراتيجيات التي تستهدف تسهيل عمليات النمو على المدى البعيد، مركّزة على تنوع محفظته الاستثمارية والشركات المملوكة لها التي تعمل في مجالات عدة، من بينها الصناعات التحويلية والبناء والتشييد والمقاولات والعقارات والقطاعات الاستهلاكية. وتدير «دبي للاستثمار» أيضاً محفظة استثمارية تتضمن حصص أسهم تركّز على الأسواق الإقليمية والاستثمار في الصناديق الاستثمارية والأدوات المالية المهيكلة والسندات، كما أن المشاريع الاستثمارية التابعة لشركة «دبي للاستثمار» تنتشر في مناطق جغرافية عدّة، الأمر الذي يسهم في تخفيض مستويات المخاطر».

هذا، وقد استكملت شركة «دبي للاستثمار» خلال هذه الفترة العديد من المشاريع الرئيسية، من بينها: الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع «رتاج» الذي يعدّ المشروع السكني الأول لـ «شركة دبي للاستثمار العقاري»، التابعة لـ «شركة دبي للاستثمار» وتوسعات مجمع دبي للاستثمار، الذي يضم مناطق صناعية وتجارية وسكنية، كما تم البدء بالعمليات التجارية لشركة «الإمارات لألواح الزجاج المسطح»، حيث تنتج 600 طن يومياً من الزجاج المسطح ذات المستوى العالمي.



دائرة دبي المالية تسدد صكوك "هيئة دبي للطيران" بقيمة مليار دولار



عبد الرحمن آل صالح

أكدت حكومة دبي ممثلة بدائرة المالية أنها قامت بتسديد الصكوك الصادرة عن «هيئة دبي للطيران» والبالغة قيمتها مليار دولار والتي استحقت في الرابع من شهر نوفمبر الماضي. وجاءت هذه الخطوة عقب إصدار حكومة دبي صكوكاً من شريحتين بقيمة إجمالية تبلغ 1.93 مليار درهم (525.9 مليون دولار) في 28 أكتوبر الماضي، حيث لاقى الإصدار إقبالاً عالمياً وطلباً بقيمة تفوق الـ 6.3 مليارات دولار من أكثر من 300 جهة مستثمرة.

وفي تعليق له على الموضوع، قال مدير عام دائرة المالية في حكومة دبي **عبد الرحمن آل صالح**،«يعد الاستثمار في البنية التحتية ركناً أساسياً لنجاح اقتصاد دبي، ولذا يعتبر تطوير مرافق مطار الإمارة، محوراً مهماً في ستراتيجيتنا. فقد شهد مطار دبي الدولي في السنوات الماضية نمواً سريع الوتيرة، لتصل طاقته الاستيعابية الحالية إلى نحو 50 مليون مسافر سنوياً وهو رقم من المتوقع أن يستمر بالنمو. وقد كانت ردة فعل السوق إيجابية جداً، ودلت على ثقة المستثمرين الكبيرة بالإمارة واعترافاً بإنجازات دبي ومستقبلها المشرق».

شركة مواد الإعمار القابضة تنفذ صالات الحج في مطار الملك عبد العزيز



د. فيصل إبراهيم العقيل

نفذت شركة مواد الإعمار القابضة (CPC) مشروع تحديث وتطوير المرحلة الأولى لصالات الحج في مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدّه، والتي حازت مجموعة بن لادن السعودية على عقد تنفيذها.

وأشار مدير تطوير الأعمال والشؤون الإدارية في شركة مواد الإعمار القابضة (CPC) **د. فيصل إبراهيم العقيل** إلى أن «الشركة تفخر بإنجازها لهذا المشروع الضخم بالكامل والذي تمّ في وقت قياسي من خلال الشركات التابعة لها، وهي شركة الرخام والغرانيت الدولية (MGI)، وشركة رؤى للكهروميكانيك (Vision)، والشركة العربية المتحدة للالمنيوم (UAAC) لأعمال الألمنيوم والزجاج، والشركة السعودية للإنماء العمراني (SACODECO) لأعمال الديكورات الداخلية والتشطيبات، والشركة العربية للمصاعد والسلالم المتحركة (KONE)».

وأضاف «إن ما قامت به شركة مواد الإعمار القابضة (CPC) والشركات التابعة لها يعدّ تجسيداً للستراتيجية الصناعية للشركة والتي قامت على مبدأ المركز الواحد لتوفير كافة احتياجات المشاريع من مواد البناء، ما يسهّل على المقاولين والمطورين الحصول على ما يلزمهم بيسر ومن دون عناء».



دبي تحسم خياراتها

كتب رشيد حسن:

وضعت دبي حداً لمرحلة عصيبة من التفكير وتقليب الخيارات والمعاناة الصامتة، بأن تلفّظت أخيراً بالكلمة المحرّمة: «إعادة هيكلة» الدين.

القرار مؤلم ولا شكّ لدبي التي كانت حتى صيف العام الماضي تنعم بسمعة عالمية وبتقدير إجمالي لإنجازاتها ورؤيتها الطموحة. بالعكس من ذلك، فقد أثار القرار على الفور عاصفة من التعليقات واللهجة السلبية لدى وسائل الإعلام الغربية التي عبّرت عن شعور عميق بالصدمة وتوقعت أن يؤثر على القدرة الإقتراضية لدبي، وأن يصيب أيضاً طموحها الكبير في التحوّل إلى مركز مالي دولي يؤمّن الربط بين آسيا وبين الشرق الأوسط وأوروبا.

لكن، على الرغم من صعوبة القرار وتبعاته المعنوية على الإمارة الفخورة، فإنّ الخطوة نفسها تعكس انغلاق باب الخيارات الأخرى وانحسار هامش المناورة والوقت، خصوصاً أمام شركة «دبي وورلد» التي يترتّب عليها تسديد قرض على شكل صكوك إسلامية بقيمة 3.5 مليارات دولار في 14 ديسمبر المقبل. لكن أهمّ ما في خطوة دبي هي أنها تريح نفسها أولاً كما تريح أبوظبي التي لعبت دوراً أساسياً في دعم دبي منذ اندلاع الأزمة وذلك سواء عبر الاكتتاب بإصدارات السندات التي طرحتها دبي أم عبر توفير السيولة والدعم لبنوك الإمارات، الأمر الذي يساعد هذه البنوك، على دخول مفاوضات إعادة الجدولة برساميل قوية وسيولة مريحة. بل يمكن القول أن موقف دبي يلخص التوافق الضمني الذي قد يكون توصل عليه الطرفان بعد أشهر طويلة من التداول في الخيارات المتاحة بشأن دين دبي وهو موقف يتلخص باستعداد أبوظبي لتقديم دعم مالي عام لدبي لكن على أن يتم التمييز بين المشاريع القابلة للحياة (وهذه يتم الالتزام بها) وبين المشاريع أو الشركات التي يعتبر تعويمها حالياً بمثابة تضييع للمال نظراً لضعف الجدوى التجارية من أكثر مشاريعها وهذه يطلب منها التفاوض مباشرة مع البنوك بهدف إعادة هيكلة الدين أو ترتيب بيع بعض الأصول.

طلب «دبي وورلد» إعادة هيكلة دينها يخلط أوراقاً ويُلقي الكرة في ملعب البنوك

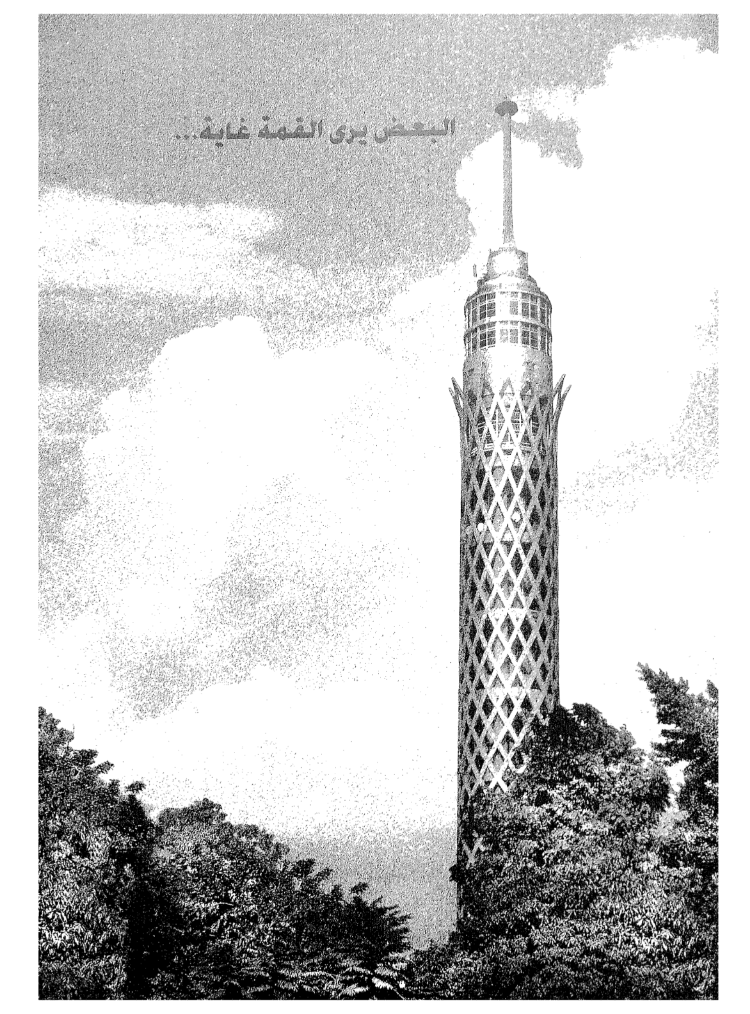
ومن هذا المنظار يجب النظر لإعلان دبي عن بدء مباحثات لإعادة هيكلة ديون شركة نخيل البالغة 26 مليار دولار، علماً أن الشركة تتولى تطوير جزر النخيل الثلاث ومشروع العالم ومشروع الواجهة البحرية وغيرها. كما يجب النظر من المنظور نفسه إلى أن دبي استثنت من مفاوضات إعادة الهيكلة لشركة دبي وورلد شركة الموانئ والمناطق الحرة وشركة استثمار وورلد والتي تتمتع بتدفقات نقدية جيدة وكافية لخدمة التزاماتها المالية.

في الظاهر على الأقل يبدو وحسب المؤشرات التي صدرت عن أبوظبي، أنّ الإمارة الغنية فوجئت بخطوة دبي والتي خلطت الأوراق ووضعت المشكلة برمّتها في ملعب أبوظبي والمصارف الإماراتية والعربية والدولية، التي تمثّل المجموعة الدائنة لشركة «دبي وورلد». وقد اضطرت هذه الخطوة المصرف المركزي لدولة الإمارات للإعلان عن وقوفه خلف جميع مصارف دولة الامارات محلية كانت أم أجنبية، وأنه وضع سيولة كافية في تصرف تلك المصارف وذلك بهدف «تطمين» الأسواق المالية الدولية وتأكيد التزام دولة الإمارات بتوفر الدعم اللازم للحفاظ على السيولة واستقرار السوق.

أهداف دبي المباشرة

على الرغم من أثرها المؤلم، على الأقل في المدى المنظور على صورة الإمارة، فإنّ خطوة دبي جاءت في المحل الصحيح باعتبارها تُحقّق هدفين في آن معاً:

الهدف الأول هو أنها ترفع اللبس والغموض والشائعات حول وضع الإمارة المالي والتي استمرت منذ سقوط «ليمان براذرز» وانهيار الأسواق المالية. وتعزّزت تلك الشكوك في ما بعد بسبب انهيار سوق العقار


البعض يرى القمة غاية...

في دبي نفسها، وتراجع السياحة والطلب على العقار والسيولة والجمود في حركة بناء المشاريع الجديدة التي كانت المحرك الأهم للنمو الاستثنائي في اقتصاد الإمارة.

أما **الهدف الثاني** فهو أنها تُسمي المشكلة باسمها وتحمل دعوة للتعاون في مواجهتها بما يضمن حقوق الدائنين، وذلك في الوقت الذي يرفع شبح الاستحقاقات قصيرة الأجل لديون الإمارة ويمنحها فرصة مشروعة لاستيعاب التزاماتها المالية والوفاء بها، لكن ضمن هيكل استحقاقات أطول أمداً؛ أي أن ما تسعى دبي إليه الآن ليس الامتناع عن دفع ديونها، بل التفاوض مع الجهات الدائنة التي تضم نحو 70 مصرفاً إماراتياً ودولياً على إعادة هيكلة الدين باتجاه مدّ آجال التسديد، وهذا ما يسمّى تقنياً إعادة هيكلة الدين أو استحقاقاته.

مفاوضات بين نخيل والبنوك لجدولة ديون بقيمة 26 مليار دولار

نهاية المطاف

لماذا تحتاج بعض شركات دبي وورلد (مثل شركة نخيل وليميتلس) إلى إعادة جدولة ديونها وديون شركاتها التجارية والعقارية؟

السبب بسيط وهو أن «نخيل» التي لعبت دور المحرك الرئيسي للنمو العقاري في دبي، رتبت على نفسها مديونيات كبيرة قصيرة الأجل لكن بهدف تمويل مشاريع عقارية وسياحية عملاقة تحتاج الى وقت طويل قبل البدء في تحقيق تدفقات نقدية تمكّن الشركة من تسديد الدين. ولا يوجد دليل أوضح على هذا الخلل الهيكلي من واقع أن ديون نخيل البالغة نحو 26 مليار دولار تمثل القسم الأكبر من ديون بقيمة 40 مليار دولار تستحق على «دبي وورلد» بين الأعوام 2010 و2012 أي في غضون 3 سنوات فقط.

مسيرة السراب

لكن كيف وصل الحال بشركة «دبي وورلد»، خصوصاً عبر شركاتها العقارية، إلى هذا الوضع؟

على صعيد الشركة كان هناك بالطبع نشوة الفورة والنجاح، وقد ولّدت النجاحات الأولية للشركة، خاصة عبر «مشروع جزر النخيل» و«مشروع العالم»، حالة من الثقة العارمة بالنفس جعلت قادة الشركة يعتقدون أن السوق لا حدود لها، وأن المستقبل سيبقى على خط مستقيم من الصعود وارتفاع أسعار العقار. بالطبع كان هناك أيضاً الطلب المضاربي الكثيف من كل صوب، بما في ذلك الطلب الأجنبي الذي تزايد في وقت كانت فيه أسواق العقار الأوروبية وفي روسيا تعاني من ركود وتراجع في الأسعار، كما كان هناك الدين السهل سواء للمطورين الذين كان بإمكانهم اقتراض ما يشاءون من المصارف أو السوق، أو للمشترين والمضاربين الذين كان بإمكانهم تمويل مشترياتهم من الشقق والبيوت بنسبة 90 في المئة من قيمة العقار وأحياناً بنسبة 100 في المئة.

هذا الوهم الكبير بأن سوق العقار في دبي لا يمكن أن تتراجع أو تُصاب بتصحيح مفاجئ، بُني بالطبع على واقع أن دبي لم تمر بمرحلة كساد مشابهة في تاريخها، وأنها تطورت كتجربة نموذجية من النجاح المستمر والنمو الاستثنائي، وكأنت أزمة الدين بذلك قنبلة موقوتة، لكن لا يُعرف بالتحديد متى تنفجر. قنبلة تقوم على مخاطرة كبيرة متعلقة باستمرار الطلب من المشترين واستمرار الارتفاع المستمر في أسعار العقار الذي بدوره يستدرج المزيد من الطلب. وكان هذا الهيكل بكامله مستنداً إلى ركيزة واهية هي استمرار السيولة ووفرة مصادر الاستدانة من السوق، حتى إذا ما جفت مصادر السيولة فجأة بفعل الأزمة المالية الدولية، اهتز البناء وجمّدت الدماء في عروق العديد من المشاريع، وانكشف جبل الدين عارياً من أي ستر لأن تدفقات الدخل التي كان يؤمل أن تغطيه توقفت تقريباً مع جمود السوق العقارية وانهيار الطلب وتراجع الأسعار نحو 50 في المئة منذ اندلاع الأزمة المالية الدولية؛ علماً أن دراسة أخيرة لمجموعة «يو بي أس» UBS السويسرية للخدمات المالية توقّعت أن تشهد أسعار العقار في دبي انخفاضاً إضافياً بنحو 30 في المئة، وأن تستمر أزمة التصحيح العقاري وفائض العرض نحو 10 أعوام.

رهانات المصارف

لكن هل المسؤولية تقع على دبي وشركاتها وحدها، أم أنها تقع بالدرجة الأولى على المصارف التي كانت

دبي وورلد
الشركة التي لم تعرف حدودها



من هي شركة «دبي وورلد» التي تقف الآن في عين العاصفة وتعتبر ديونها الهائلة المصدر الأهم لأزمة دبي المالية ومديونيتها العالية والصعبة؟

تعتبر «دبي وورلد» نفسها القوة الدافعة للنمو الاقتصادي في دبي، وإحدى الشركات القابضة الرئيسية الثلاث التي تقود اقتصاد دبي إلى جانب شركة «دبي هولدينغ» وشركة «دبي إنترناشونال كابيتال» الذراع الاستثمارية أو الصندوق السيادي للإمارة. وتتوزّع استثمارات «دبي وورلد» على 4 قطاعات ستراتيجية اعتبرتها الشركة مرشّحة لأكبر معدّلات النمو خلال القرن الواحد والعشرين، وهي: النقل والخدمات اللوجيستية، أحواض بناء السفن والموانئ، تطوير المدن، والاستثمار والخدمات المالية.

وتتضمّن محفظة شركة «دبي وورلد» الشركات التالية:

- «شركة دي. بي. وورلد» («موانئ دبي»)، إحدى أكبر شركات إدارة الموانئ وأرصفة الحاويات في العالم.
- «شركة الأحواض الجافة»، التي تستهدف تحويل دبي إلى أحد المراكز الرئيسية لبناء السفن في العالم.
المناطق الحرّة، مثل المنطقة الحرّة في جبل علي «جافزا» ومشروع «تكنوبارك»
- «شركة نخيل»، التي تتولّى تطوير «مشروع جزر النخيل» الثلاث و«مشروع العالم».
- «ليميتلس» التي تتخصّص في وضع مُخطّطات التطوير العقاري والمعماري للمشاريع الكبرى في دبي والخارج.
- «ليجركورب» Leisurecorp ، وهي شركة عالمية للاستثمار في قطاع الرياضة والمجمّعات الترفيهية ومدن الملاهي.
- «دبي وورلد أفريقيا»، وهي شركة متخصصة في الاستثمار في القارة الأفريقية «استثمار وورلد»، وهي الذراع الاستثمارية للشركة القابضة



المجموعة المالية هيرميس
EFGHERMES
25
YEARS



«مشروع جزر العالم»

جاهزة لتمويل العديد من مشاريع الإمارة مدفوعة بمشاعر الثقة نفسها، بنمطها الاقتصادي واتجاهات النموّ فيها على المدى الطويل وبالحماسة العارمة التي أظهرتها وسائل الإعلام الغربية لتجربة دبي على مدى السنوات الأخيرة على الأخص.

بالطبع كان هناك أيضاً مَنْ أثار الشكوك وحَذّر من مسار الاستدانة الكبيرة لدبي، وقد ارتفعت وتيرة تلك الشكوك حتى قبل الأزمة المالية الدولية بسبب ما كان يُعتبر نقص الشفافية في ما يخص حقيقة الوضع المالي لدبي أولاً، بسبب عدم وجود بيانات منشورة واضحة عن تفاصيل الدين المُترتّب على كلّ من الشركات، وثانياً، بسبب غموض الحدود القائمة بين مالية الدولة أو الشركات التابعة لها كليّاً أو جزئياً وبين مالية الدولة لكن الأهم من كل ذلك كان الالتباس المقصود الذي استمر في دبي حول مدى التزام الحكومة بالشركات التجارية التي تملكها مثل «دبي وورلد»، وهل القروض الممنوحة

أبرز المصارف الدائنة
(مليار دولار)

أتش أس بي سي	17
ستاندرد تشارترد	7.8
باركليز	3.6
رويال بنك أوف سكوتلاند	2.3
سيتي	1.9
ب.أن. ب باريبا	1.7
لويدز	1.6

ملاحظة: قسم كبير من ديون هذه المصارف مُترتّب على دبي وشركاتها، بما في ذلك شركة «دبي وورلد»؛ لكن لا تتوافر حتى الآن فكرة عن انكشاف المصارف على الشركة بسبب عدم صدور بيانات بهذا الصدد من المصارف المعنية.

المصدر: جمعية مصارف الإمارات

لتلك الشركات تُعتبر بمثابة قروض ممنوحة لحكومة دبي بالتالي هي قروض سيادية، أم أنها قروض خاضعة للمخاطر التجارية المتعلّقة بوضع كلّ شركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها؟

أي أنّ المخاوف بشأن مخاطر الإقراض السخي لشركات دبي كانت متداولة، وهو ما كان يجب أن يدفع المصارف على الأقل لتوضيح الأمور قبل المُضي في تقديم التسهيلات من دون حساب. فما الذي حدث إذاً، ولماذا تجاهلت المصارف خصوصاً الدولية منها بعض إشارات الإنذار التي انطلقت مراراً حول دبي؟

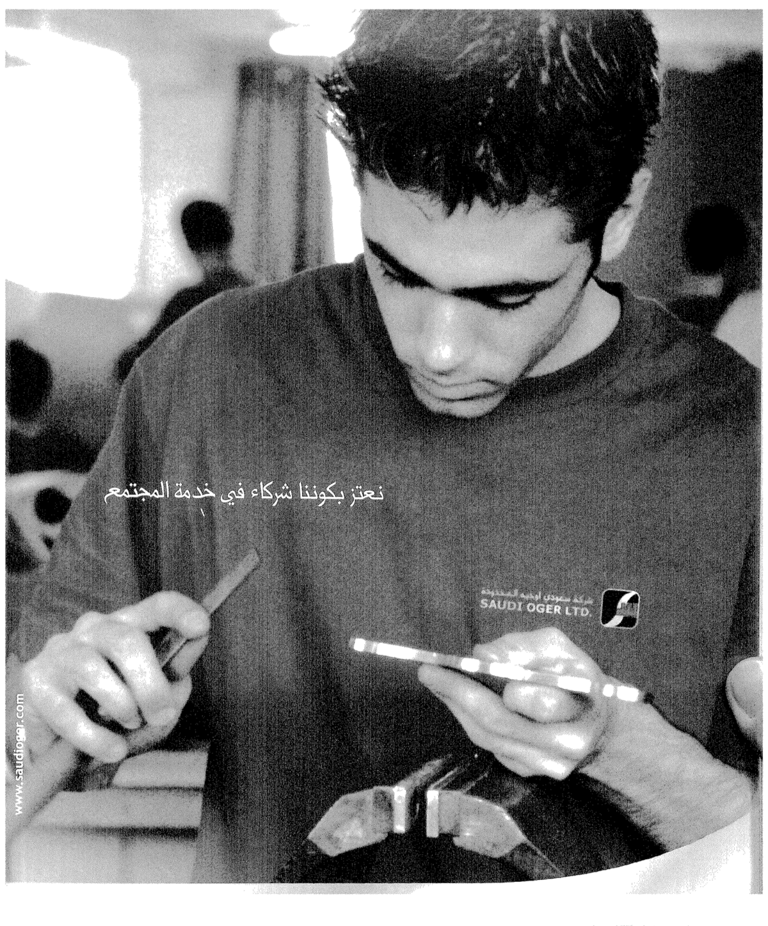
الراجح أنّ تلكَ المصارف راهنت على واحد من أمرين:

● إما أنّ حكومة دبي لا يمكنها ترك أي من شركاتها الرئيسية تقع في مأزق التوقّف عن خدمة ديونها لأن ذلك يهزّ الثقة بالإمارة، وهذا ما شجّعها على الاستمرار في منح القروض وترتيبها.

● وإما أنّ حكومة الإمارات الاتّحادية (عبر إمارة أبوظبي الغنية) ستلعب دور المُقرض الأخير، أو الضامن الأخير لديون شركات دبي في حال حصول خطب ما قد يوقع تلك الشركات في مأزق عدم القدرة على خدمة الدين.

هذا الرهان المزدوج بُنيَ على افتراض آخر أصلي، هو أنّ التوقّف عن خدمة الدين لا يمكن أن يحدث في بلد نفطي أو على الأقل في منطقة الخليج التي تعوم على السيولة وتتبنّى عموماً سياسة تعويم مؤسساتها وحماية أسواقها من الأزمات؛ لكن طلب «دبي وورلد» إعادة هيكلة الدين وتأكيد دبي الرسمي أنها لم تضمن ديون الشركة المدينة، يظهران الآن أنّ المصارف لم تكن تعيش في عالم الواقع بل في عالم افتراضي بكلّ معنى الكلمة. وهذا الفشل المفاجئ هو ربما الذي يفسّر شعور الصدمة بل الهول الذي عبّرت عنه وسائل الإعلام الغربية المرتبطة بمصالح البنوك الدولية لخطوة دبي طلب إعادة هيكلة الدين.

بكلام آخر، إذ أظهرت خطوة دبي أن لا شيئاً قانونياً يُلزم دبي بدعم شركاتها، وأنّ المصارف لم تقم بواجبها المفترض في توضيح هذا الجانب وقبلت بتقديم الأموال في ظلّ وضع ملتبس، وهي تتحمّل الآن مسؤولية ذلك التقصير. والراهن الآن، وفي ضوء التوضيحات المتتالية من دبي أو من أبوظبي، أنّ الحكومتين لن تغطيا التزامات الشركات التابعة لدبي إلاّ في الحالات التي تكون فيه الشركة أو المشروع قابل للحياة، وهذا يعني أنّ الإمارتين تقولان للمصارف ليتحمّل كل منكم مسؤوليته وأنكم كما أقرضتم وحقّقتم العائد في السابق، عليكم الآن تحمّل جزء من الغرم وعدم انتظار الحصول على تغطية كاملة للقروض التي منحتموها ربما من دون درس كاف أو تبصر. وبهذا المعنى فإنّ الحملة الإعلامية الغربية التي شُنّت، خصوصاً من الإعلام البريطاني (الفايننشال تايمز) على دبي في المدة الأخيرة استهدفت على الأرجح إخافة دبي من جهة، وفي الوقت نفسه ممارسة ضغط معنوي على أبوظبي للتدخّل وضمان الفاتورة كاملة، بحيث تتمّ كفالة الديون كلها وبحيث تخرج المصارف


نعتز بكوننا شركاء في خدمة المجتمع
شركة سعودي اوجيه المحدودة
SAUDI OGER LTD.
www.saudioger.com

سالمة معافاة من مأزق دين، هو عمل من صنعها.

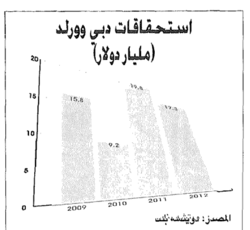
نقطة في بحر

الملفت هنا أنّ صحيفة الفايننشال تايمز نفسها اعترفت بأنه حتى في حال خسارة المصارف لنصف قيمة ديون «دبي وورلد»، فإنّ تلك الخسارة لن تتعدّى الـ30 أو 40 مليار دولار وهو نقطة في بحر الخسائر التي سجّلتها المصارف الدولية في ملف سندات الرهن العقاري الأميركية والتي فاقت الـ 1500 مليار دولار حتى الآن. والأمر نفسه أي القبول بشطب قسم من الديون حصل في أكثر من عملية إعادة هيكلة أو تعويم لاقتصادات متأزمة في السابق وقد حصل مثله في تركيا والأرجنتين ومكسيكو وروسيا وغيرها.

بتعبير آخر، فإنّ وضع دبي هو حالة من الإعسار التي نجمت عن الأزمة المالية الدولية التي تسبّبت بها المصارف الغربية نفسها، ولاسيما الأميركية، لكنها أزمة تأخّر ظهور نتائجها بسبب بعض الإجراءات المؤقتة التي اتّخذت بالتنسيق مع أبوظبي بهدف استيعاب الصدمة وكسب الوقت، بينما يتمّ التفكير بخطّة المدى الطويل للتعامل مع الدين. وإذا كانت المصارف الدولية قبلت بتحمّل نتائج الأزمة وتحمّلت في هذا السياق عبء شطب قسم كبير من أصولها الفاسدة، فلماذا لا يتمّ النظر بالتوجه نفسه إلى ديون شركات دبي أي باعتبار تعثّرها نتيجة مباشرة للأزمة الدولية ولتداعياتها بالدرجة الأولى؟

المصارف الدولية أقرضت بسخاء وبلا حساب لمشاريع مشكوك في جدواها على افتراض أنّها مضمونة من حكومة دبي أو حكومة أبو ظبي

يذكر هنا أنّ دبي انصرفت بجدّية تامة خلال فترة السماح التي حصلت عليها بفضل مساعدة أبوظبي (إصدار 10 مليارات دولار) إلى تقييم وضع الشركات المدينة وحظ كل من تلك الشركات في الإستمرار بصورة اقتصادية في الظروف الجديدة. كما تم تطبيق مجموعة كبيرة من



إجراءات إعادة الهيكلة أو الدمج بين تلك الشركات بهدف خفض الإنفاق وتركيز الملكية والإدارة، وجرت سلسلة من المناقلات وتبديل الأدوار (راجع المقال المرفق) استهدفت الإفادة من دروس الأزمة وتشكيل الفريق القيادي الذي سيقود مرحلة إعادة التموضع وتخفيف وزن الاقتصاد وزيادة مناعته لأية أزمات جديدة في المستقبل. أي أنّ دبي لم تعوّل على إعادة هيكلة الدين فحسب بل استخلصت دروس الأزمة وسعت بجدّية للعمل بها بغية إعادة ترتيب البيت وربما إعادة النظر في الستراتيجية الطموحة التي لم يعد ممكناً الاستمرار بها في ظروف ما بعد الأزمة والثوابت الجديدة التي باتت تحكم النظام المصرفي العالمي وسلوك المصارف الدولية التي خفّفت إلى حدّ كبير من نشاطها الإقراضي في المنطقة، بل وسحبت حسب بنك «أتش أس بي سي» أكثر من 100 مليار دولار من منطقة الشرق الأوسط منذ اندلاع الأزمة المالية الدولية.

خُلاصة: ستبقى دبي الرابح الأخير

مهما علت الأصوات إزاء أزمة الدين التي تواجهها دبي، فإنّ الأكيد هو أنّ الإمارة الطموحة ستخرج باعتبارها الرابح الحقيقي من سنوات النموّ والعمل الدؤوب، لأنّ ما بنته دبي من بنى أساسية وإنجازات ضخمة لا يمكن الآن بناؤه إلاّ بأضعاف التكلفة، ولأنّ دبي تمكّنت من بناء اقتصاد متنوع بعيداً عن الاعتماد على النفط؛ وهذا الاقتصاد المتنوّع والمجهّز أفضل تجهيز، يمتلك الآن المقوّمات كافة للنهوض مجدداً بعد قضاء الفترة الضرورية لاستيعاب الدين وتكلفة خدمته، وهي فترة قد تستغرق سنوات عدة ستحتاج دبي فيها لهضم ما تحقّق وإعادة تركيز اقتصادها التجاري والخدماتي والسياحي على أسس قوية ومتينة.

بل يمكن القول أنّ دبي استطاعت إنجاز استخدام جيد وخلاّق لفترة الفورة وتوافر الأموال والاستثمارات، بسبب نجاحها في استقطاب المليارات إلى اقتصادها وبهدف الاستخدام المُنتج لتلك الأموال وبالعكس من ذلك فإن دولاً غنية في المنطقة تعرّضت لضياع قسم كبير من استثماراتها بسبب تصدير تلك الأموال الى الخارج والعهدة بها الى الآخرين.

موضوع تباين محتمل تقييم أصول "دبي العقارية"؟

أحد مجالات التباين التي قد تكون برزت خلال «المباحثات الإنقاذية» بين دبي وأبوظبي، هو تقييم بعض الأصول التي قد تضطر دبي لتسييلها في سياق تخفيف عبء الدين والحصول على الدعم المالي من قبَل إمارة أبوظبي، الغنية. وفي هذا السياق كشف مصدر مصرفي إماراتي أنّ بنوك أبوظبي كانت منهمكة خلال الصيف الماضي في تقييم بعض أصول دبي، وسط توقّعات بأن يتّخذ أي دعم مالي تقدّمه أبوظبي شكل قروض مربوطة برهونات على الأصول العقارية الرئيسية لشركات دبي المدينة، وخصوصاً شركة «دبي وورلد»، وليس تقديمات نقدية صرف. ولفت في السياق نفسه تصريح أدلى به مصدر مسؤول في شركة «دبي وورلد» لصحيفة «الاتحاد» الإماراتية قبل أسبوع من بروز أزمة الدين، قال فيه «إنّ الشركة رفضت في الأشهر الأخيرة عروضاً ببيع بعض أصولها الجيّدة والعقارية بأسعار بخسة»؛ مضيفاً بأنّ «أي بيع لهذه الأصول يجب أن يتمّ على أساس تسعير تجاري وعادل، وبما يحقّق أهداف «دبي وورلد» بعيداً عن أيّ ضغوط اقتصادية».

الأزمة تحيي دور «الحرس القديم»

من مرحلة النجباء إلى مرحلة العقلاء

قبل اضطرار دبي لطلب إعادة جدولة ديونها، فإنها كانت ساحة لعملية تقييم معمّقة للأشخاص والأدوار ونمط التنظيم الذي قامت عليه إدارة مؤسسات البلد. وقد نجم عن هذا التقييم حتى الآن تبدّل واضح في أدوار الأشخاص، يعكس من جهة الخسائر المعنوية التي أُصيب بها «جيل الطفرة» جرّاء انهيار السوق، وتالياً صعود الحرس القديم مُجدداً لتولّي أدوار قيادية. كما يعكس في الوقت نفسه توجهاً من الحاكم الشيخ **محمد بن راشد** للتخلّي عن النهج التفويضي الذي اتبعه في مرحلة سابقة باتجاه العودة إلى مركزية أكبر في القرارات وإلى حصر الأمور الستراتيجية والقرارات المهمة به شخصياً وبفريق صغير من المساعدين والمُقرّبين. ومن أبرز التغييرات في هذا المجال خروج 3 شخصيات مهمة من مجلس إدارة «مؤسسة دبي للاستثمار» (دبي انفستمنت كوربوريشن) هم: **محمد العبّار، محمد القرقاوي وسلطان بن سليم**، وتعيين ولي العهد الشيخ **حمدان بن محمد بن راشد** نائباً لرئيس مجلس الإدارة والشيخ **أحمد بن سعيد المكتوم** عم الشيخ **محمد** ورئيس «شركة طيران الإمارات» عضواً في المجلس المذكور.

لكن على الرغم من تبدّل الأدوار في هذه المرحلة الجديّة، فإنّ حاكم دبي لا يتجه للتخلّي عن دور القيادات الشابة التي تولّت قيادة الشركات الرئيسية للبلاد وقادت عملية النموّ الطموح السابقة، وكانت منسجمة مع انطلاقتها وتوجهاتها مع التوجّه العام للإمارة، وخصوصاً خطّة التنمية العشرية المُعلنة.

وهذا يعني أنّ عمليات تبديل الأدوار لا تحمل أي طابع «عقابي»، وهي تتمّ باعتدال وبعيداً عن تحميل المسؤولية كلّها لأشخاص معينين وإلقاء اللوم كله عليهم. وهذه النظرة الحكيمة من قبَل الشيخ **محمد بن راشد** مهمة جداً لأنها تقوم على المسؤولية الجماعية للفريق وليس تهرّب المسؤول من تبعات العمل عبر التضحية بأشخاص، كما يحصل في العديد من البلدان. والحكمة الأهم من هذا السلوك المتزن هو عدم إشاعة جو من الخوف لدى القيادات المُحيطة بالحاكم، يجعلها تحجم في المستقبل عن العمل أو المبادرة، ولأنّ الضرر لن يطال في هذه الحال القيادات السابقة، بل سيمتدّ بتأثيره إلى القيادات الجديدة المعينة والتي بسببٍ ما تراه من تعامل المسؤول مع من سبقها ستقع هي بدورها في مطب الخوف والتردّد في استخدام طاقاتها أو التعبير عن مواقفها.

ويمكن وصف التحوّلات السياسية الجارية في دبي حالياً بأنّها «تغيير مع الاستمرارية»، بمعنى أنّ ما يقوم به الشيخ **محمد بن راشد** هو أقرب إلى المناقلات التي تحقّق نوعاً من التوازن الأفضل بين القيادات الشابة من جهة وبين «الحرس القديم» الذي تابع أفراده تجربة الإمارة في المراحل المُبكرة لتأسيسها وانطلاقها، ولعبوا دوراً أساسياً في إرساء التجربة على أسس قوية ومتينة. في هذا السياق اعتبر كثيرون تعيين الاقتصادي ورجل الدولة المخضرم **أحمد بن حميد الطاير** 59 عاماً في منصب رئيس «مركز دبي المالي العالمي» بدلاً من **د. عمر بن سليمان**، أبلغ عنوان على التحوّل الذي دخلته دبي بعد الأزمة والذي يتمثل بالعودة إلى الأصول وإلى العقلانية في إدارة اقتصاد الإمارة وتحديد أهدافها فضلاً عن تبديل أسلوب الإدارة الحكومية الذي تميّز باستعراضية ومبالغة في الأهداف لم يخدم الإمارة بقدر ما أضعف الثقة بها في نظر الأسواق الدولية.



أحمد حميد الطاير

و**أحمد الطاير** الذي قارب الستين من عمره، سياسي وإداري مُحنّك رافق مرحلة الشيخ **راشد بن سعيد المكتوم** وانطلاقة التأسيس، كما تابع مرحلة الشيخ **محمد بن راشد** خصوصاً في العقد الأخير الذي شهد أكبر التحوّلات في تاريخ الإمارة. ويقال أنّ **أحمد الطاير** لم يكن راضياً على مسار الأمور، سواء على مستوى الأهداف الطموحة التي تمّ وضعها أم على مستوى مظاهر البذخ وأسلوب عمل القيادات الجديدة التي أهملت التواصل مع جيل المؤسسين، بل مالت أحياناً للنظر إليهم «من فوق» باعتبارهم يمثّلون مرحلة مضت، في مقابل ما يمثّلونه هم من معاصرة ورؤية حديثة.

وقد أمضى **الطاير** نحو 30 عاماً في المناصب الحكومية، كان أبرزها منصب وزير الدولة للشؤون المالية والصناعة في دولة الإمارات والذي شغله لنحو 14 عاماً متواصلة، وهو لعب في العام 2007 دوراً بارزاً في عملية دمج مصرفي رئيسية نتج عنها قيام بنك الإمارات الدولي وهو أكبر بنك في الإمارة والذي يتولّى **الطاير** رئاسته حالياً، كما يتولّى رئاسة بنك دبي التجاري الذي كان قد تعرّض لمصاعب في نهاية السبعينات وفضلاً عن كفاءاته القيادية وحِسّه العقلاني وبُعده عن الأضواء يُعتبر **الطاير** خبيراً ضليعاً في إدارة الأزمات.

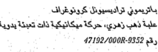
وتوحي التغييرات الأخيرة بما فيها اضطلاع الشيخ **محمد بن راشد بدور** رئيسي في توجيه دفّة الحكومة وشركاتها، بأنّ الأخير يسعى لتوفير شروط مناسبة لمرحلة التفاوض على إعادة هيكلة الديون عبر إرسال إشارات مطمئنة للمصارف والأسواق المالية تشير إلى التحوّل نحو نهج أكثر محافظة في طريقة إدارة البلد الاقتصادية والمالية. ■





17 سبتمبر 1755. في مكتب كاتب العدل شوازي، يستعد جان -مارك فاشرون، معلم شاب في صناعة الساعات من جنيف، لتوظيف أول تلميذ معه. يحمل هذا العقد أقدم إشارة معروفة لأول الساعاتيين في سلالة شهيرة ويمثل عقد ولادة فاشرون كونستانتين، أقدم محترف ساعات في العالم يواصل أعماله بشكل متواصل منذ نشأته.

منذ ذلك العقد، ووفاء منها للتاريخ الذي شكل شهرتها، تعهدت دار فاشرون كونستانتين بنقل خبرتها إلى كل معلمي الساعات الذين تعاونوا معها، ضمانا لتفوق واستمرارية المهن التي تمارسها والساعات التي تصنعها.



باتريموني تراديسيونل كرونوغراف
علبة ذهب زهري، حركة ميكانيكية ذات تعبئة يدوية
رقم *47192/000R-9352*

www.vacheron-constantin.com

VACHERON CONSTANTIN
Manufacture Horlogère, Genève, depuis 1755.



الوكلاء الحصريون:





أبو ظبي، مجوهرات الفردان، برج الفردان، هاتف، ٥٠٠٠ ٦٧٤ ٠٢ - دبي، الفردان للمجوهرات و الأحجار الكريمة، سيتي سنتر، هاتف، ٣٧٨٠ ٢٩٥ ٠٤

داماس
المعرض المميز
داماس خدمة العملاء: ٢٢٥٧٠٠٠ ٠٤
أبراج الإمارات ٣٢٦٢ ٣٣٠ ٠٤ - برج العرب ٤٨١٦ ٣٤٨ ٠٤
ساكس برجمان ١٩٨٠ ٣٥١ ٠٤ - وافي سيتي ٢٤٢٥ ٣٢٤ ٠٤

VACHERON CONSTANTIN
بو تيك
مول الإمارات، الطابق الأول،
شارع الشيخ زايد، دبي
هاتف: ١٢٢٢ ٢٢٢ ٠٤

الدولار والذهب ... هل بلغا القاع القمة؟

بقلم د. الياس بارودي

تخطى سعر الذهب في الأشهر والأسابيع الماضية عتبة الـ1000 دولار للأونصة وثم الـ1100 وبلغ يوم 23 نوفمبر مستوى الـ1164 دولاراً. فما هي أسباب هذا الارتفاع القوي في سعر الذهب، وهل سيستمر وإلى أي مدى، وما هي علاقته الحقيقية بالضعف الذي يعاني منه الدولار الأميركي؟.

بين الذهب والدولار علاقة طويلة متعددة الأوجه. فبعد اتفاقية «بريتون ودن» في الأربعينات من القرن الماضي والتي فكّت الارتباط السابق بين احتياطي الذهب لكل دولة وحجم إصدار العملة الورقية لديها، حافظت الدول على الذهب كإحتياطي ستراتيجي، لكنه أصبح أيضاً سلعة أساسية يتم التعامل بها في الأسواق كالمعادن والسلع الأساسية الأخرى والنفط الخام لاحقاً.

تعزيز احتياطات الذهب من قبل الدول الناشئة يشكل سبباً أساسياً لارتفاع السعر

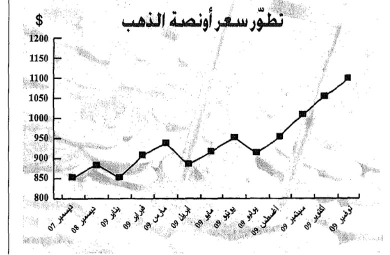
وتطوّر سعر الذهب اليوم هو نتيجة للأدوار المتعددة لهذا المعدن الثمين وهو يرتبط بسعر صرف الدولار بعلاقة شائكة ليس من السهل أو البساطة تحليل مسارها وتوقعه، وذلك انطلاقاً مما يلي:

أولاً: لا يزال الذهب جزءاً أساسياً من الاحتياطي الرسمي للبنوك المركزية في جميع دول العالم وهناك طلب مستمر وثابت عليه لهذا الغرض. ولدى الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى كما أيضاً الصين والهند مخزون ضخم من الذهب بحيث أن بعضها أو جميعها مجتمعة قادرة على تخفيض سعره بشدة لو قررت بيع جزء يسير من هذا الاحتياطي. أما ما يحدث اليوم فهو عكس ذلك إذ تقوم بعض الإقتصادات الناشئة بتعزيز احتياطي الذهب لديها بشكل مستمر، وتسهم بالتالي في زيادة الطلب على المعدن الأصفر.

ثانياً: لا يزال الذهب يستعمل اليوم كما في السابق من قبل المستثمرين والأفراد كمخزون للقيمة أو ما يسمى (store of value) من حيث أنه يوفّر الحماية من التضخم وتقلّب أسعار العملات والأزمات المالية والسياسية وغير ذلك، وهناك طلب أساسي على الذهب لهذا الغرض أيضاً.

ثالثاً: هناك أيضاً طلب متزايد على الذهب للأغراض الصناعية، خاصة في صناعة الإلكترونيات، إضافة الى إنتاج الحلي والمجوهرات التي ازداد الطلب عليها بشدة في السنوات الأخيرة في إقتصادات آسيا الناشئة نتيجة لارتفاع معدل الدخل الفردي في تلك الدول.

رابعاً: يخضع الذهب كغيره من المعادن والسلع الأساسية والنفط ومشتقاته لعمليات المضاربة في أسواق السلع العالمية بحيث قد يكون عرضة للتقلبات في العرض والطلب تبعاً لاعتبارات قصيرة الأمد وللتحولات السريعة في أجواء الأسواق وتوقعات المضاربين وردات فعلهم السريعة لتطورات معينة.



خامساً: تسعّر أونصة الذهب بالدولار فقط، اليوم كما في الماضي، ما يجعل علاقتها بسعر صرف الدولار وتقلباته علاقة طبيعية ووثيقة. فلو كان هناك وجهة نظر معينة في الأسواق حول القيمة الحقيقية للذهب بناء على معطيات العرض والطلب الإجمالية فإن أي انخفاض في سعر صرف الدولار سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع سعر الذهب بالدولار والعكس قد يكون الصحيح أيضاً.

إشتداد حمى المضاربة وراء الارتفاع السريع، وتزايد المخاوف من تشكّل فقاعة مضاربية

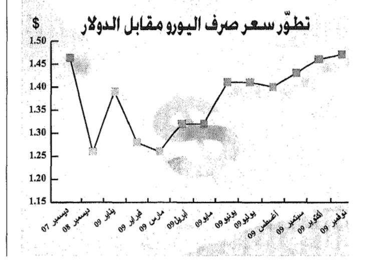
تغيّر الاتجاهات

ماذا يعني كل ذلك؟ لقد بدأ منحى الارتفاع في سعر الذهب أحدث فصوله منذ ما قبل وقوع الأزمة العالمية وكانت أسباب الارتفاع في حينه، ارتفاع الطلب الصناعي والتجاري عليه من جهة، وبدء منحى الهروب إليه كملجأ آمن في ظل بوادر عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الانخفاض الحاد في سعر صرف الدولار في ذلك الوقت، مقابل اليورو والين الياباني بشكل خاص.

لكن بعد وقوع الأزمة تحوّل الاهتمام من الذهب إلى سندات الخزينة الأميركية التي أصبحت بنظر المستثمرين الوسيلة الأكثر أماناً في اقتصاد عالمي شارف على الانهيار. وكان الدولار الأميركي المستفيد الأكبر من هذا التحوّل مقابل الذهب والعملات الأخرى.

الدولار قد يكون بلغ حده الأدنى، وتزايد الاحتمالات بدخول الذهب مرحلة التصحيح

أما اليوم، ومع تراجع النزعة نحو الأمان والتقبل المتزايد للمخاطر من قبل المستثمرين، فقد الدولار بريقه من جديد وعاد إلى المستويات المتدنية التي كان قد بلغها في الجزء الأول من 2008 مقابل اليورو بشكل خاص. ولهذا الانخفاض ما يبرّره بالطبع في ضوء الارتفاع الكبير في الدين العام الأميركي والسيولة الضخمة المتوفرة بالدولار مع بقاء سعر الفائدة الأساسية عليه ضمن حدود دنيا قياسية.



تخوف من فقاعة مضاربية

كان من الطبيعي أن يعود سعر الذهب إلى الارتفاع وبقوة بالتزامن مع انخفاض سعر صرف العملة التي يقيّم بها، خاصة مع توفر عوامل أخرى داعمة وأهمها ارتفاع أسعار جميع السلع الأساسية من جهة واستمرار عدم وضوح الرؤية بشأن المسار الاقتصادي العالمي بما أبقى الذهب كملجأ آمن لهذه المرحلة.

لكنه كما يحدث عادة، فإن تسارع منحى ارتفاع سعر الذهب في الأسابيع الأخيرة جاء نتيجة لتزايد حمى المضاربة في السوق، وبدء ما يمكن وصفه بالمرحلة الأولى من تشكّل فقاعة مضاربية في الذهب. ولعلّ من أبرز المؤشرات على ذلك، التوقعات البعيدة عن الواقعية بأن سعر الذهب سيصل إلى 2000 دولار، وأنه سيتم التخلي عن الدولار كعملة احتياط عالمية ما يؤدي إلى انهياره بالسرعة نفسها.

مستقبل الدولار

وواقع الأمر أن الدولار الأميركي سيبقى عملة الاحتياط العالمية الأساسية في المستقبل المنظور. فالدول المصدّرة للنفط لا يمكنها التخلي عن الدولار كعملة تسعير النفط لأسباب ومعطيات سياسية أولاً وحيث أن الجزء الأكبر من احتياطاتها الخارجية هي بالدولار. أما الصين التي لديها أضخم احتياطي عالمي من الدولار فليس لها مصلحة أبداً في التخلي عنه ومشاهدة انهياره ليس فقط بسبب ما سيلحق ذلك بها من خسارة في احتياطها الخارجي، إنما لأنه سيقضي على السياسة التي تتبعها منذ سنوات لإبقاء سعر صرف عملتها منخفضاً مقابل الدولار والعملات الأوروبية لضمان القدرة التنافسية الكبيرة لصادراتها إلى تلك الأسواق.

والمؤشرات التقنية في الأسواق في بداية الأسبوع الأخير من نوفمبر تقول أولاً أن الدولار قد وصل الآن أو قارب حده الأدنى وأنه سيبقى على مستوياته الأخيرة لبعض الوقت، وثانياً أن سعر الذهب قد يدخل مرحلة تصحيح بعد ارتفاعه القوي ويعود إلى نحو 1120 دولاراً للأونصة في المدى القصير. أما المعطيات الاقتصادية الأساسية فلا تبرر أي ارتفاع إضافي في سعر الذهب.

على أي حال وبعد ارتفاع سعر الذهب يوم 25 نوفمبر إلى مستوى قياسي جديد وانخفاض سعر الدولار أيضاً إلى أقل من 1.50 دولار لكل يورو مرة أخرى، فإن المؤشرات التقنية في الأسواق أخذت تظهر أولاً أن الدولار وصل إلى أو قارب حده الأدنى وأن سعر الذهب قد يدخل مرحلة تصحيح بعد ارتفاعه القوى ويعود إلى نحو 1120 دولار للأونصة في المدى القصير والواقع أنه كلما استمر هذا السعر بالارتفاع على هذه الوتيرة كلما تزايدت مخاطر حصول تصحيح كبير فيه. أما المعطيات الاقتصادية الأساسية فلا تبرر أي ارتفاع إضافي في سعر الذهب.■

بميزان العرض والطلب وبعيداً عن عوامل السياسة

الدولار خسر المعركة أم خسر جولة؟



كتب حبيب زيادة

«الدولار يتراجع»، «لم يعد الدولار عملة للاستثمار»، «لم يعد عملة احتياط»، «ما عاد الملاذ الآمن». هذه العبارات والعناوين نقرأها ونسمعها، وهي ترتكز على حقيقة أنّ- الدولار ومنذ العام 1999- عام إدراج «اليورو» في التداول، فَقَدَ نسبة 26 في المئة من قيمته أمام هذه العملة، منها 6.7 في المئة منذ بداية العام 2009 وحتى نهاية أكتوبر.

مصير الدولار يشغل الجميع، حكومات وبنوكاً ومستثمرين، والكل حائر كيف يتصرّف، ويسأل عن عدم إقدام الولايات المتحدة على أي مبادرة لحجم التراجع، فإلى متى؟ ولمصلحة من هذا التأخر؟

بعيداً عن التطرّق إلى العوامل السياسية التي لها تأثير كبير على أسعار الصرف، فمن المعروف اقتصادياً أنّ أسعار العملات تتحدّد عند نقطة التلاقي بين العرض والطلب، علماً أنّ عوامل السوق تلعب الدور الأبرز في تحديد مستويات واتجاهات عرض العملة والطلب عليها. وهذه العوامل بدورها هي عرضة للتبدل وتتأثر مثلاً بحركة التجارة استيراداً وتصديراً، وحركة الاستثمار بيعاً وشراءً، كما تتأثر بتحوّلات الإيداعات والمدخرات من عملة إلى أخرى، وبالمضاربات وغير ذلك.

ومع ذلك، فإنّ عاملي العرض والطلب يبقيان الأكثر تحكماً بتحديد سعر العملة، ومن خلال هذين العاملين سنحاول إلقاء الضوء حول مصير الدولار وما يدور حوله من تساؤلات.

أهم عوامل زيادة العرض

1. الظروف الإقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة ولا تزال، وأهمها:

أ. أزمة الرهن العقاري وما تسبّبت به لجهة قيام الحكومة الأميركية، مضطرة، خلال الفترة ما بين سبتمبر 2008 وحتى الآن، بضخ أموال زادت على 2.6 تريليون دولار (ما عدا الإلتزامات والكفالات بقيمة 10 تريليون دولار) كان الهدف منها إنقاذ العديد من المؤسسات المالية العريقة (مثل: ليمان برذرز Lehman Brothers، وجي بي مورغان JPMorgan و Wells Fargo ومجموعة التأمين الأميركية AIG ... وغيرها) التي غرقت أو كادت بسبب تداعيات هذه الأزمة على محافظ قروضها واستثماراتها. علماً أنه، والى جانب الزيادة الكبيرة في عرض الدولار الذي تسبّب به هذا الكمّ الهائل من الأموال الحكومية التي ضُخّت لهذا الغرض، أظهرت هذه الأزمة سلبيات أخرى على الوضع الإقتصادي العام في الولايات المتحدة، ومن أهمها على سبيل التذكير:

- **تشدّد البنوك في آلية التسليف وما رافقه من تراجع في اتجاه توليد تسليفات إستهلاكية جديدة.** وتشير الإحصاءات الى أنّ أكثر القطاعات المُتضرّرة بسبب التشدّد في منح قروض جديدة كان قطاع السلع الإستهلاكية، إذ شهد قطاع صناعة السيارات والأدوات الكهربائية ...الخ أزمة مبيعات حادة تراجعت بسببها قيم وأصول هذه الشركات الى مستويات متدنية مما تطلّب ضخّاً جديداً من الدولار لإنقاذها.
- **إنكماش إقتصادي كنتيجة مباشرة لإنحسار فرص التسليف** حيث تزايدت حالات الإفلاس الى أن وصل عددها في نهاية العام 2008 الى 1،117،771 مؤسسة، أي بزيادة بلغت نسبتها 31 في المئة عن عددها في العام 2007.
- **إرتفاع في مستوى البطالة** نتيجة الإنكماش الإقتصادي حيث سجل المؤشر نسبة بطالة بحدود الـ 9.38 في المئة خلال شهر سبتمبر 2009، وهي أعلى نسبة سُجّلت منذ 26 عاماً. وتشير الإحصاءات إلى أنّ الإلتزام الحكومي بتغطية الإحتياجات الإجتماعية ومعاشات «بدل بطالة» للعاطلين عن العمل وصل الى مبالغ طائلة، أدّت بدورها الى زيادة عرض الدولار. يذكر أنّ أكثر

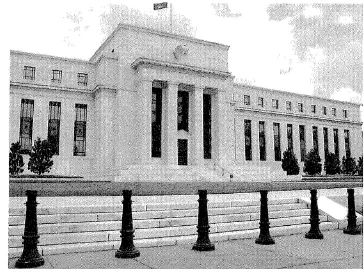
التقارير عن الركود الإقتصادي في الولايات المتحدة تجمع في تحليلاتها على أن أولى الإشارات الأساسية التي يمكنها أن تعبر عن بدء تجاوز أميركا لركودها الإقتصادي، تكمن في قدرة الحكومة على تخفيض نسبة البطالة، علماً أنّ الكثيرين من المتبعين يرون أنّ نسبة البطالة مرشحة للصعود خلال الفترة المقبلة، أقلّه لما بعد العام 2010.

ب. تزايد حجم العجز في الموازنة الأميركية المقدّرة للعام 2009 أن تصل الى 407 مليارات دولار مقارنة بعجز بحدود الـ 240 ملياراً لميزانية العام 2008. وتشير الإحصاءات الى أنّ معدل العجز السنوي في موازنات الولايات المتحدة للفترة ما بين 2003–2007 بلغ نحو 550 مليار دولار سنوياً، وهو ما أدّى الى زيادة الدين العام فبلغ مستويات غير مسبوقة.

ميزان العرض والطلب يبقى العامل الرئيسي في تحديد سعر الدولار

ففيما قُدرت إيرادات الموازنة للعام 2009 بحدود الـ 2.7 تريليون دولار خطط لأن يرد معظمها من الضرائب (44.8 في المئة)، قدّرت المصاريف للعام نفسه بحدود الـ 3.1 تريليون دولار خطط لصرف معظمها على بنود الإحتياجات الإجتماعية (نحو 645 مليار دولار ونسبة 20.8 في المئة) والدفاع من غير إحتساب مصاريف الحرب في العراق وأفغانستان (نحو 515 مليار دولار ونسبة 16.6 في المئة) والطبابة (نحو 408 مليارات دولار ونسبة 13.1 في المئة) وبدل بطالة للعاطلين عن العمل (نحو 360 مليار دولار ونسبة 11.6 في المئة).

وحيث أنّ سياسة الولايات المتحدة الإقتصادية تنتهج، في الغالب، قاعدة تغطية عجز ميزانياتها من خلال اللجوء الى «طبع» أوراق عملة جديدة و / أو إصدار سندات دين جديدة على عكس ما هو مألوف في دول عريقة إقتصادياً عن طريق الإحتياطي الورقي أو الذهبي لديها،



بنك الإحتياط الفدرالي

عندها يمكن تقدير الزيادة في عرض الدولار المتأتية عن هذا العجز.

ج. إرتفاع الدين العام الإجمالي الى مستويات غير مسبوقة حيث بلغ 10،7 تريليون دولار في نهاية شهر ديسمبر 2008 (شكّل نحو 75 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي GDP)، علماً أنّ التوقّعات لنهاية العام 2009 تشير الى إمكانية إرتفاع هذا الدين الى حدود 12،8 تريليون دولار (بحيث يشكل 90.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، مع الإشارة الى أنّ حجم الدين في نهاية نوفمبر 2009 وصل الى 11.9 تريليون دولار، وهو ما يرتب التزاماً بحدود الـ 38،752 دولاراً للشخص الأميركي الواحد.

وفي هذا السياق، تشير الإحصاءات الى أنّ حجم الدين العام تراكم في عهد إدارة الرئيس **بوش** الإبن من نحو 5،6 تريليون دولار في يناير 2001 الى نحو 10،7 تريليون دولار نهاية 2008. هذا الأمر، وفي حال ظلّ العجز في الموازنة قائماً، قد يؤدّي ويدفع بالحكومة الأميركية للجوء الى الإستدانة مجدداً و / أو طبع المزيد (زيادة العرض) من العملة الخضراء لتغطية احتياجاتها.

د. العجز في الميزان التجاري: على الرغم من أنّ الولايات المتحدة كانت ولا تزال في عجز مستمر في ميزانها التجاري منذ أواخر عقد الستينات، غير أن هذا الحجم بدأ بالتزايد بشكل لافت إبتداءً من العام 1997 عندما زاد عن عتبة الـ 100 مليار دولار ليصل الى ذروته العام 2006 عندما بلغ نحو 760 مليار دولار، ليعود فيتراجع الى مستوى 696 ملياراً العام 2008، وهو العام الذي شهد في فصله الأخير بداية الأزمة المالية العالمية.

ومع استمرار الأزمة المالية خلال الفصول الثلاثة الأولى من العام 2009 وتراجع سعر الدولار أمام عملات دول الشراكة التجارية للولايات المتحدة، بلغ حجم العجز التجاري في نهاية أغسطس 2009 نحو 238 مليار دولار، أي بمعدل 29.7 ملياراً شهرياً. وفق هذه النتائج، وبعد الأخذ في الإعتبار إنخفاض الواردات الذي توازى (ولكن بنسب أقل) مع زيادة الصادرات، يمكن الإفتراض أنّ العجز في نهاية هذا العام سيكون بحدود 360 مليار دولار، أي بتراجع افتراضي بحدود 48 في المئة. يبدو واضحاً، والحالة كذلك، تأثير تراجع سعر الدولار في تخفيض العجز في الميزان التجاري، وهو الأمر الذي يساعد في نموّ أرقام التصدير للولايات المتحدة، كما يخفف من وطأة الإنكماش الإقتصادي، وخصوصاً بالنسبة للشركات الإنتاجية.

ومع تحسن الوضع في حجم العجز في الميزان التجاري نسبياً، فإن استمرار وجوده يعني المزيد من عرض الدولار في الأسواق من جانب المستوردين في الولايات المتحدة بهدف شراء عملات بديلة عن الدولار لسداد التزاماتهم المالية تجاه الدول المصدرة للولايات المتحدة (طبعاً في حال عدم قبول هذه الدول للدولار كعملة دفع!).

هـ. تدني مستوى الفوائد على الدولار واتجاه

المدخرين في العالم الى بيع (عرض الدولار) ما لديهم من عملة أميركية والتحول نحو عملات أكثر مردودية. وما يحدث في لبنان حالياً من تحول الى الليرة بدلاً من الدولار خير دليل على ذلك. ويشير الجدول الى حجم التراجع المؤثر في الفوائد على الدولار ابتداءً من أول 2008 كالتالي:

التاريخ	فائدة سنة %	سنتان %	5 سنوات %	10 سنوات %	30 سنة %
08/1/2	3.17	2.88	3.28	3.91	4.35
08/12/13	0.37	0.76	1.55	2.25	2.69
2009/11/4	0.38	0.92	2.33	3.45	4.26

وكمثال، فإنّ سعر فائدة الليبور بالدولار لشهر تعادل 0.24 في المئة مقابل 0.42 في المئة لليورو، ونسبة 0.28 في المئة لثلاثة أشهر مقابل 0.72 في المئة.

إنّ التحول الى عملات أخرى للإستفادة من هوامش فروقات الفائدة (لليرة اللبنانية مثلاً) و/أو التحول الى أوعية إستثمارية ذات مردود عالٍ، سيزيد من حجم عروض بيع الدولار مما سيبقي الدولار في دائرة الضعف. ويذكر هنا أنّ لجنة السياسة النقدية في الإحتياطي الفيدرالي الأميركي لا تزال تكرر منذ بداية العام أن حالة الإنكماش الإقتصادي التي تعيشها الولايات المتحدة تدعم سياسة الإتجاه نحو الإبقاء على معدل الفائدة الرئيسية متدنية جداً (قرابة الصفر) وحتى فترة طويلة!

2. التوجّهات الدولية تجاه وضع العملة الأميركية: إذ يشار، وكمثل مهم، الى ما طرحته الصين مؤخراً، وهي من أكثر الدول التي يشكّل الدولار جزءاً كبيراً من إحتياطياتها والبالغة نحو تريليوني دولار، حول ضرورة إيجاد عملة بديلة عن الدولار كإحتياطي مالي عالمي.

هذا الإعلان / التصريح بحدّ ذاته، حتى قبل التنفيذ، أدى الى تراجع سريع في قيمة العملة الأميركية بسبب تكهنات من أن هذا الإتجاه، في ما لو نفّذ، من شأنه زيادة عرض المخزون لدى الصين من الدولار في الأسواق العالمية.

وقد فوجيء العالم يوم 3 / 11 / 2009 بقيام الهند بشراء 200 طن من الذهب بقيمة 67 مليار دولار، وذلك في محاولة منها لتنويع إحتياطيات البنك المركزي الهندي، مما رفع مستوى الهند لتصبح في المركز العاشر من بين أكثر الدول ذات النسبة العالية من مكوّنات إحتياطياتها بالمادة الصفراء.

سعي بعض الدول لإيجاد عملة بديلة للاحتياطيات، اسهم بضعف الدولار

على إثر هذا الإعلان، والذي يمكن تفسيره على أساس بدء الدول بتنويع احتياطياتها، انخفض سعر الدولار الى مستوى 1.4755 مقابل اليورو بعد أن كان بحدود 1.4634 وارتفع الذهب في قفزة تاريخية من 1،065 دولار الى 1،095 دولار للأونصة!!!!

3. الإعتقاد بمحدودية التأثير الإيجابي الناجمة عن الضخّ الكبير من الأموال الفيدرالية في الأسواق الداخلية (بحدود 2.6 تريليون دولار) والتي هدفت الى إنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد موجة طويلة من التراجع الإقتصادي. وقد عبرت بعض الصحافة الإقتصادية عن هذه المحدودية بشيء من «الكرتونيات» عندما وصفتها بـ «قفزة القط الميت»! والحقيقة أنّ القلق، وفي ظلّ إستمرار العجز في الموازنة وارتفاع الدين العام، سيظلّ ماثلاً في ما لو اضطرت الحكومة لضخّ أموال جديدة (المزيد من العرض) في الأسواق لمعالجة الإنكماش الإقتصادي.

4. الإعتقاد بأنّ تجاوز آثار الأزمة المالية سيمرُّ ببطء. وهو ما يتبادر الى الذهن إذا ما تمّ ربط تصرّف المتعاملين والمضاربين بالعملات في أسواق المال العالمية، قياساً على قناعاتهم بأنّ الدولار لن يلتقط أنفاسه في وقتٍ قريب. هذا الشعور مبني في الغالب على افتراض بأنّ العجز في الموازنة غير قابل للتبدّل في المدى المنظور، كما أنه من غير مصلحة الإقتصاد الأميركي رفع الفائدة على الدولار. وأهم من ذلك، فإنّ المتعاملين يشعرون بأنّ الوقت اللازم للتعافي من الأزمة المالية، وإن بدت بعض ظواهره مشجّعة وأنّ الأسوأ قد حصل، فإنّ المزيد من الوقت ضروري للخروج من حالة الركود التي ولا بُدّ أن تسبق التعافي.

في هذا الصدد، أشار حائز جائزة نوبل للإقتصاد (Joseph E. Stiglitz) في إحدى محاضراته في شنغهاي في 31 نوفمبر، أنه، وعلى الرغم من النتائج المشجّعة التي أظهرها نمو الناتج القومي في الفصل الثالث، فإنه لا يمكن القول أنّ الإقتصاد يتعافى وأنه يسير نحو الخروج من حالة الركود، إلاّ إذا كان بالإمكان تحقيق تراجع ملموس في نسب البطالة الحالية، كما وأنّ الشركات الإنتاجية باتت قادرة على تسويق كامل طاقاتها الإنتاجية.

5. ثقة المستثمرين بالإقتصاد الأميركي وقد أصبحت موضع شك وإهتزاز بدليل تراجع مؤشر ثقة المستهلك (Consumer Confidence) الصادرة في نهاية شهر أكتوبر الماضي (من نحو 53.4 نقطة في نهاية سبتمبر الى 47.7 نقطة)، كما أن حجم تجارة التخلي (العرض) عن الدولار لأجل شراء العملات الأخرى في الأسواق المالية العالمية لا تزال مستمرة في المدى القصير.

أهم عوامل زيادة الطلب

1. إنخفاض مستوى التضخّم في الولايات المتحدة الى ما دون الصفر وبحدود 1.2862 – في المئة (سبتمبر 2009) مقارنة بنسبة سلبية أيضاً في منطقة اليورو ولكن بحدود 0.1 – في المئة (أكتوبر 2009) ونسبة سلبية بحدود 0.8 – في المئة (سبتمبر 2009)، وقد كانت بحدود 8.7 في المئة في الصين في فبراير 2008. وحسب ما هو معروف، فإنّ إنخفاض نسب التضخّم في الولايات المتحدة مقارنة بمنافسيها التجاريين من شأنه تعزيز القدرة التنافسية وبالتالي زيادة حركة التصدير لديها وهو بدوره يعزّز

الطلب على الدولار من قبَل المستوردين. ليس ذلك فقط، بل إنّ «دولار ضعيف» من شأنه تخفيض قيمة الديون الخارجية على الولايات المتحدة وبالتالي المساعدة في تخفيض قيمة عجزها التجاري.

2. إستمرارية استعمال الدولار كعملة الدفع للعديد من المواد الأولية وتحديداً النفط والذهب

وهو الأمر الذي من شأنه، ومع الارتفاع الكبير لقيم هذه التجارة، أن يزيد من الطلب على الدولار. ولكن السؤال



المطروح يدور حول حجم الأذى الكبير الذي سيصيب الدولار في حال تخلي بعض الدول المنتجة للنفط والذهب مثلاً (العراق وإيران) عن هذه السياسة والبدء بقبول عملات أخرى غير الدولار كتغطية قيمة صادراتها وذلك في خطوة استدراكية لحفظ قيمة هذه الصادرات والتي هي بمثابة «القيمة الإقتصادية الوطنية الأساسية» لديها حالياً ولأجيالها القادمة. الأخبار، بين مؤكّدة ونافية، تشير الى أنّ مساعي بين بعض المصدّرين والمستوردين للنفط، تدرس إمكانية استبدال الدولار كعملة دفع بسلّة من العملات بحلول العام 2018.

الدول الرئيسية المالكة للسندات الأميركية، ستقاوم استمرار هبوط الدولار

يبدو أنّ «عوامل السوق الإقتصادية»، غير السياسية، التي سادت منذ بدء الأزمة المالية العالمية، والتي لعبت عموماً في اتجاه زيادة المعروض من الدولار مقابل التراجع في الطلب عليه لا تزال قائمة وربما مستمرة في مدى السنة المقبلة! والأخبار عن تحسُّن في الوضع الإقتصادي، وإن حدثت، يعزوها البعض الى حجم السيولة الهائل الذي ضخّته الإدارة الأميركية في الأسواق الداخلية وهو ما سماه البعض بـ «قفزة القط الميت»، علماً أنها قد جرت على حساب زيادة العرض من الدولار أيضاً!.

غير أنه، وللطمأنينة، ومهما سيق من مُسبّبات من شأنها التغيير في عوامل السوق، فإنّ عملية تحديد قيمة العملات تظلّ غير واضحة المعالم وكثيرة التذبذب، وذلك بالنظر الى كون بعض هذه العوامل ملموسة ويمكن قياسها وأخرى غير ملموسة، وبالتالي لا يمكن قياسها؛ كما أنّ بعضها الآخر قصير المدى في تأثيره مقابل عوامل لا يمكن تحسّس تأثيرها إلّا في المديين المتوسط والبعيد. لذلك، وحيث يرى المتعاملون في الأسواق المالية تأثير هذه العوامل من زوايا مختلفة، ويتفاعلون بشأنها بإتجاهات مختلفة، فإنّ هذا التفاوت في التقدير من شأنه أن يؤثّر في اتجاه حركة العرض والطلب على غير القواعد المتعارف عليها لاستشعار حركة السوق، سعراً وحجماً.

وحتى لا تكون الصورة رديئة الى هذه الدرجة، نجحت في حجب الإنتباه الى أنّ أكثر الدول التي تمتلك الحجم الأكبر من سندات الدين الأميركية، وهي الدول التي تُحقّق وفرات في ميزانها التجاري حالياً (أكبرها الصين وتمثّل نسبة 23.35 في المئة وتليها اليابان بنسبة 21.13 في المئة من أصل حجم سندات الدين الأميركية بتاريخ يوليو 2009 والبالغ 3.4 تريليون دولار) ليس من مصلحتها الدفع نحو تخفيض قيمة الدولار أقله حتى لا تنخفض قيمة ديونها! كما أنّ وضعية العملات الأخرى، وأكثرها ترجيحاً اليورو الذي أصبح سعره يفوق قيمته (Overvalued) بنظر الكثيرين وحتى من الأوروبيين الذين لا يجدون مصلحة لهم في ذلك، المرشحة للحلول مكان الدولار غير مؤهلة لذلك حتى الآن! كما أنّ الولايات المتحدة، وعند وصول الأمور الى الحدود «غير الآمنة» لعملتها، ربما تُشهر بعضاً من سلاحها الإقتصادي غير المستعمل حتىَ الآن، وأقله رفع مردود الفوائد على الدولار، حتى ولو كان هذا على حساب الإنتعاش الإقتصادي!

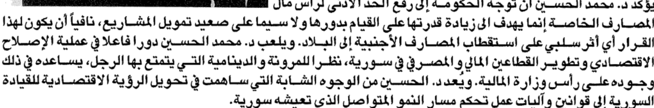
آخر الأخبار، قبل صدور هذا العدد، تفيد أنّ الناتج القومي الإجمالي قد حقّق نمواً بحدود الـ 3.5 في المئة خلال الفصل الثالث من العام 2009 وذلك للمرة الأولى منذ عام تقريباً إنكمش خلاله الإقتصاد الأميركي بنسبة قياسية بلغت 3.8 في المئة وهو ما لم تشهده البلاد منذ 7 عقود. وقد عزت الأنباء السبب إلى التحسّن الذي ظهر في مستوى صرف المستهلكين «Consumer spending» الذي ارتفع بحدود 22 في المئة والمُتضمّن زيادة في قطاع مبيعات السيارات، كذلك الزيادة في قطاع بناء الوحدات السكنية التي ارتفعت هي الأخرى بحدود الـ 23 في المئة. فهل هو مؤشر عن بداية الصمود والاندفاع نحو الأمام؟ أم أنها «قفزة القط الميت» مُجدّداً؟

عوامل تؤدّي الى زيادة العرض وما أكثرها، وعوامل تؤدّي الى الطلب وما أقلّها! تُرى هل تتبدّل وأسعار السوق تعيش بالدقائق والساعات. ■

وزير المالية السوري د. محمد الحسين:
الاقتصاد السوري تجاوز الأزمة ونسبة النمو 4 في المئة

دمشق - الاقتصاد والأعمال

4 في المئة هي نسبة النمو المتوقّع أن يسجلها الاقتصاد السوري في نهاية العام الحالي. وتعكس هذه النسبة قدرة الاقتصاد السوري على مواجهة تداعيات الأزمة التي عصفت باقتصادات دول العالم والمنطقة. ويشير وزير المالية السوري د. محمد الحسين إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد بذل المزيد من الجهود لزيادة نسبة النمو الى المعدل المستهدف وهو 7 في المئة، ما يُسهم بالتالي بالحدّ من البطالة ومكافحة الفقر، اضافة الى السعي لتنمية قطاعات الزراعة والطاقة والبنى التحتية والتعليم والصحة. في المقابل، يؤكد د. محمد الحسين أن توجه الحكومة إلى رفع الحد الأدنى لرأس مال



المصارف الخاصة إنما يهدف الى زيادة قدرتها على القيام بدورها ولا سيما على صعيد تمويل المشاريع، نافياً أن يكون لهذا القرار أي أثر سلبي على استقطاب المصارف الأجنبية إلى البلاد. ويلعب د. محمد الحسين دورا فاعلا في عملية الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاعين المالي والمصرفي في سورية، نظرا للمرونة والدينامية التي يتمتع بها الرجل، يساعده في ذلك وجوده على رأس وزارة المالية. ويُعد د. الحسين من الوجوه الشابة التي ساهمت في تحويل الرؤية الاقتصادية للقيادة السورية إلى قوانين وآليات عمل تحكم مسار النمو المتواصل الذي تعيشه سورية.

كلام وزير المالية السوري د. محمد الحسين جاء خلال لقاء أجرته معه مجلة «الاقتصاد والأعمال»، وهنا نص الحوار:

■ **كيف تقيّمون أداء الاقتصاد السوري هذه السنة بشكل عام؟ وما هو معدّل النموّ المتوقّع وأهم انجازات السياسة الاقتصادية؟**

□ كان الأداء الاقتصادي السوري جيداً خلال العام 2009 على الرغم من ظروف الجفاف والأزمة العالمية واستمرار وجود المهجرين العراقيين. ونتوقّع أن يكون معدّل النموّ الاقتصادي في نهاية العام 2009 نحو 4 في المئة، حيث أن الحكومة السورية بادرت منذ بداية العام إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي لعام 2009 بنسبة 19 في المئة مقارنة مع العام 2008. في المقابل تمّ منح المزيد من التسهيلات والمزايا لجذب الاستثمار الخاص، وكذلك تمّ تخفيف بعض الأعباء المالية عن كاهل الصناعيين والزراعيين وقطاع الأعمال من فوائد تأخير وغرامات وجزاءات مصرفية وضريبية بموجب تشريعات صدرت في العام 2009.

■ **بعد انقضاء عام ونيف على بدء الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على المنطقة، ما هي تأثيرات هذه الأزمة على الاقتصاد السوري، وتحديداً لجهة التدفّقات الاستثمارية، وتحويلات السوريين العاملين في دول الخليج، وحركة الصادرات السورية إلى البلدان العربية؟**

□ لقد كانت تأثيرات الأزمة العالمية على الاقتصاد السوري محدودة، وهي شملت قطاعات الاقتصاد الحقيقي ومنها الصناعة والتصدير والاستثمار وتحويلات المغتربين السوريين إلى الداخل. هذه التأثيرات المحدودة على تلك القطاعات دفعت الاقتصاد السوري الى استعادة حيويته ونشاطه في النصف الثاني من العام 2009.

■ **ما هي أوضاع قطاع النفط؟ وهل من اكتشافات جديدة تعوّض تراجع إنتاجية الحقول الحالية؟**

□ لا تزال سورية تُنتج كميّات من النفط الخام، يُكرّر جزء منه في سورية ويُصدّر نحو 140 ألف برميل يومياً إلى الأسواق الدولية. وما زال قطاع النفط يُسهم في تمويل الموازنة العامة للدولة ولكن بنسب أقلّ ممّا كانت عليه الحال قبل خمس سنوات بعد تراجع الإنتاج. أما عن الاكتشافات الجديدة فإنّ وزارة النفط السورية تبذل جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه، ونأمل ان تؤدي هذه الجهود الى اكتشاف مكامن جديدة من النفط الخام أو الغاز.

■■

زيادة الإنفاق الاستثماري بنسبة 19 في المئة للعام 2009

■■

زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصارف لتعزيز قدرتها التمويلية

■■

تفعيل دور المصارف الخاصة

■ **كيف تقيّمون نتائج سياسة فتح القطاع المصرفي السوري؟ وما هي الفوائد الاقتصادية والمصرفية المحقّقة؟**

□ لا شكّ أنّ دخول المصارف الخاصة أسهم في إغناء الحياة المصرفية وجودة الخدمة المصرفية في سورية. فقد ساهمت المصارف الخاصة بتقديم تسليفات وقروض كان لها أثر إيجابي على حياة السوريين. ومن أهمّ نتائج

وجود المصارف الخاصة، سواء التقليدية أو الإسلامية منها في السوق السورية، هو أن المصارف الحكومية عجّلت من خطوات تطوير نفسها لتتمكّن من المنافسة، فحصل تطوّر كبير في أداء المصارف الحكومية.

■ أقدمتم مؤخراً على رفع الحد الأدنى لرأس المال المصرف الخاص بنسب عالية، ما هي الأهداف المرجوة من هذا الإجراء الذي يُطبّق على المصارف العاملة حالياً؟

□ إنّ رفع رأس مال المصارف السورية التقليدية إلى 200 مليون دولار وإلى 300 مليون للمصارف الإسلامية هو مشروع تعمل الحكومة السورية على إصداره. وشمل المشروع المصارف الحكومية والخاصة، حتّى أنّ القانون الخاص برفع رأس مال المصارف الحكومية إلى هذه الحدود صدر فعلاً. والهدف من ذلك هو زيادة قدرة المصارف السورية على تمويل المشروعات الكبرى. ونحن نتّفق مع رأي يقول أنّ ثمة أسباباً أخرى لا تزال تحول دون ذلك، وعلينا كجهات حكومية وكذلك على السلطة النقدية إزالة هذه الأسباب كافة لتتمكّن المصارف السورية من تقديم التمويل بشكل أكبر وأفضل للمشروعات التنموية وأن لا تركّز اهتمامها على قروض التجزئة والقروض الإستهلاكية.

■ إلى أيّ مدى تعتقدون أنّ المستويات الجديدة للرساميل تؤثر على اجتذاب مصارف جديدة، ولاسيّما في ظلّ الظروف الدولية الراهنة للأسواق المالية التي تعاني من تعثّر الديون وشحّ في السيولة؟ وهل أنتم راغبون في اجتذاب مصارف خارجية جديدة؟

□ إنّ التوجّه الى رفع رأس مال المصارف السورية تمت دراسته في ضوء ما ذكرتم، آخذين في الاعتبار الظروف الدولية ونتائج الأزمة العالمية، وسيعطي مشروع القانون المزمع إصداره، إمكانات أفضل لدخول مصارف أجنبية إلى السوق السورية، وهو ما ستتعامل معه الدولة بشكل إيجابي وبما يحقّق مصلحة الاقتصاد السوري.

مرونة السوق المالية

■ ألاّ تعتقدون أنّ تغيير التشريعات والقوانين قد يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار عموماً، وعلى اجتذاب الاستثمارات المصرفية وغير المصرفية؟

□ أصدرت سورية القانون الرقم 28 الخاص بالترخيص للمصارف الخاصة في العام 2001. ومنذ ذلك الوقت، وبعد افتتاح المصارف الخاصة منذ مطلع العام 2004 وحتى اليوم، كان لا بدّ من مراجعة هذا القانون وتطويره، وهذا ما حصل. ولا نعتقد أن ما ذهب إليه مشروع رفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف هو أمر مبالغ فيه. وتبقى قضية توقيت ذلك، من اختصاص المصرف المركزي والسلطة النقدية.

■ ماذا عن القيود التي تردّد أنها مفروضة على المصارف الخاصة لجهة العمالة غير السورية، خاصة في ظلّ عدم توافر العناصر المتخصّصة الكافية في السوق المصرفيّة السورية؟

□ إننا نرى أنّ فتح السوق المصرفية السورية أمام المصارف الخاصة ودخول مصارف عربية أو أجنبية إليها، كان من بين أهدافه تشغيل السوريين. أما مقولة عدم توافر الكوادر السورية المتخصصة في إدارة هذه المصارف فهي غير دقيقة.

تعديل التشريع الخاص بسوق دمشق للأوراق المالية لتفعيل دورها

فالسوريون موجودون سواء داخل سورية أو يعملون في مصارف عربية ودولية، ومع ذلك هناك نسبة محدّدة من الموظفين غير السوريين ما زال مسموحاً بها للمصارف وشركات التأمين. فمن المهم بالنسبة لنا أن تعمل مصارفنا وشركات التأمين بشكل أفضل، ولن نترك أية مشكلة أو صعوبات تعيق تطوّرها.

■ أصدرتم القانون المتعلق بإنشاء سوق الأسهم والأوراق المالية، وتمّ الترخيص لبعض الشركات. متى تتوقّعون بدء العمل الفعلي في السوق المالية؟

□ افتتحنا سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 10 / 3 / 2009 بشكل رسمي وهي تعمل اليوم ومسجّل فيها إحدى عشرة شركة مساهمة. وهناك شركات عديدة أخرى قيد التسجيل بعد استكمال المتطلبات. وقمنا مؤخراً بمراجعة قانون سوق دمشق للأوراق المالية وتعديله وإصدار تشريع جديد أعطى المزيد من المرونة للسوق. نحن نرى أن الأمور تسير منذ افتتاح السوق بطريقة إيجابية وإن كانت حذرة. فمع صدور التشريع مؤخراً نعتقد أن ذلك سيفتح آفاقاً أوسع أمام هذه السوق، وخلال الأيام الاخيرة وصل حجم التداول اليومي في السوق إلى 61 مليون ليرة سورية.

نستهدف نمواً نسبته 7 في المئة

■ ما هي توقّعاتكم لانعكاسات التقارب السوري - التركي وفتح الحدود بين البلدين على العلاقات الاقتصادية الثنائية؟ وما هي المنافع المرتقبة لسورية من ذلك في المدى المنظور؟

□ إخترنا هذا التميّز في العلاقة مع الجارة تركيا، سواء سياسياً أم اقتصادياً. فنحن نتجاور منذ الأزل، وحدودنا المشتركة تصل إلى 800 كلم، إضافة إلى ما هو قائم من روابط بين شعبينا. أما عن علاقاتنا الاقتصادية فهي تتطوّر باستمرار. فالتبادل التجاري ارتفع من نحو 400 مليون دولار إلى ما يقارب الـ2 مليار حالياً، بينما زادت الاستثمارات المشتركة بين البلدين، إضافة إلى التفاهمات في قضايا المياه والطاقة والاستفادة من المزايا النسبية للموقع الجغرافي لكلّ من البلدين وغيرها، وهو ما بدأ يترك آثاراً واضحة وإيجابية على اقتصاد البلدين. ويؤسس هذا التعاون السوري-التركي لتعاون أوسع وهو مفتوح أمام دول الإقليم كافة، ويشمل دول المنطقة ما عدا الكيان الإسرائيلي بالطبع.

■ ما هي برأيكم أولويات السياسة الاقتصادية للمرحلة المقبلة وعلى نحو يساهم في معالجة مشكلة المديونية؟ واستطراداً، ما هي أهم مشاريع التنمية الجديدة؟

□ إنّ السياسة الاقتصادية للمرحلة المقبلة سترد في الخطة الخمسية الحادية عشرة والتي يجري إعدادها حالياً لتغطي الفترة الممتدة ما بين الأعوام 2011 — 2015، وسيكون من أهم عناوينها: المزيد من الاهتمام في القطاع الزراعي، وإعطاء أولوية لقطاعات الطاقة والمياه والري والسدود وكذلك مشروعات البنى التحتية. وكذلك سيكون هناك تركيز أكبر على قطاع التربية والتعليم والصحة. ويبقى الهدف هو توفير المزيد من فرص العمل لشبابنا للحد من البطالة ومكافحة الفقر في بعض مناطق بلادنا. وبالتأكيد فإنّ هدف تحقيق النموّ الاقتصادي سيكون حاضراً وبما لا يقل عن 7 في المئة سنوياً. ■

التعاون السوري التركي يؤسس لتعاون أوسع بين دول المنطقة باستثناء اسرائيل

سوق السندات العربية: عودة الانتعاش

بيروت-«الاقتصاد والأعمال»

تسلّطت الأضواء على أسواق السندات والصكوك في البلدان العربية الشهر الماضي، في ظلّ إصدار البنك التجاري القطري البالغ 1.6 مليار دولار أميركي ليس فقط لأنه يعتبر من أكبر إصدارات القطاع الخاص هذا العام، بل كذلك بالنظر إلى حجم الطلب عليه والذي تجاوز بأربع مرّات القيمة المطلوبة، إذ وصل إلى 6.5 مليارات دولار أميركي. وقد أعاد هذا الإصدار الأمل في استعادة هذه السوق بعض زخمها المُحقّق في العامي 2006 و2007 وعودة الثقة بها من قبَل المستثمرين والمتعاملين المختلفين. وبالفعل، فقد تجاوزت الإصدارات في القطاعين الخاص والعام 20 مليار دولار أميركي منذ أبريل الماضي، حيث اجتذبت مستثمرين متنوّعين محليين ودوليين.

كما يتوقّع العديد من الخبراء استمرار قوّة نموّ الإصدارات عدداً وقيمة في العام 2010، في ضوء خروج المنطقة والعالم من الركود وتداعيات الأزمة المالية الأخيرة. ويتوقّع أن يصل حجم الإصدارات في دول الخليج وحدها إلى نحو 25 مليار دولار.

بدأ عدد من الشركات النظر جدّياً في إصدار سندات جديدة أو إحياء برامج إصدار سابقة تمّ إلغاؤها أو تأجيلها بعد الأزمة المالية العالمية، وتبدد الثقة بالأسواق المالية عامة في حينه. وهناك مؤشرات عدة على عودة الثقة والاهتمام بأسواق السندات العربية بشكل خاص، وأهمها: أولاً، عودة النمو الاقتصادي إلى مستوياته العالية السابقة في العديد من البلدان العربية، إذ يتوقّع أن يبلغ العام المقبل نحو 6.2 في المئة في دول الخليج. ثانياً، اهتمام المستثمرين الدوليين بالأوراق المالية العربية ليس من الدول الغربية فحسب بل كذلك من عدد من البلدان الآسيوية. ثالثاً، تسديد عدد من الشركات في المنطقة استحقاقات سنداتها من دون مشاكل أو تأخير، ولاسيما الطيران المدني في دبي الذي سدّد مؤخراً صكوكاً بقيمة مليار دولار، كما ينتظر أن تسدّد بنجاح شركة نخيل العقارية في منتصف ديسمبر الحالي سندات بقيمة 3.5 مليارات دولار، في حين تجري تباعاً معالجة ذيول إفلاس مجموعتي «سعد» و«القصيبي» السعوديتين وتكوين المؤونات المناسبة لذلك.

وتوالت الإصدارات من القطاعين الخاص والعام في الأشهر القليلة الماضية وشملت سندات الدين العادية والصكوك الإسلامية، وفي بعض الأحيان مزيجاً من الاثنين معاً. فأصدر البنك الإسلامي للتنمية صكوكاً بقيمة 850 مليون دولار، حيث بلغت طلبات الاكتتاب 2 مليار دولار أي 2.4 مرات المبلغ المطلوب. كما أصدرت شركة أبوظبي الوطنية للطاقة - طاقة في أبو ظبي سندات دين بقيمة 1.5 مليار دولار، حيث تجاوز الطلب عليها 12 ملياراً أي 8 مرات المبلغ المطلوب تقريباً. وفي الكويت، ورغم تعثّر بعض الشركات المالية العام الماضي، فقد تمكّنت شركة مشاريع الكويت - كيبكو هذا العام من إصدار سندات دين بقيمة 500 مليون دولار؛ كما أُطلق في أبو ظبي برنامج صكوك لشركة التطوير والاستثمار السياحي بقيمة 1.45 مليار دولار.

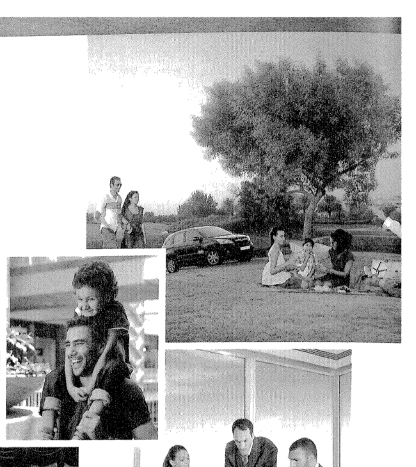
الإصدار الأكبر كان لحكومة قطر بقيمة 7 مليارات دولار، وبلغ الطلب عليه 27 ملياراً

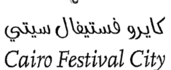
قطر: الإصدار الأكبر

غير أنّ الإصدارات الأكبر كانت من قبَل الحكومات، حيث كان الإصدار الأكبر هذا العام في قطر إذ بلغ 7 مليارات دولار. وقسّمت الإصدارات إلى 3 أجزاء: الأول بقيمة 3.5 مليارات دولار استحقاق العام 2015 بمعدل فائدة 4 في المئة؛ والثاني بقيمة 2.5 مليار دولار بفائدة 5.25 في المئة استحقاق العام 2020؛ والثالث بقيمة مليار دولار بفائدة 6.4 في المئة استحقاق العام 2040. وأعلنت الحكومة القطرية أنها ستستخدم حصيلة الإصدار لأهداف تمويلية عامة، كالتمويل الطارئ للمؤسسات العامة أو التابعة للدولة ومشاريع البُنى التحتية وقطاع الطاقة. وبلغ الطلب على هذا الإصدار نحو 4 مرات القيمة المطلوبة، إذ بلغ 27 مليار دولار، ما يؤكّد عودة الاهتمام بأسواق السندات العربية خاصة تلك التي تحظى بتصنيف ائتماني عال، كهذا الإصدار، الذي مُنح تصنيفاً بمستوى AA- من قبَل كل من «ستاندرد أند بورز» و«موديز»، نظراً إلى متانة الوضع المالي في قطر والانتعاش الملحوظ في اقتصادها العام وسياساتها الإنفاقية المحافظة.

دبي: عودة الثقة

وفي دبي، أصدرت الحكومة صكوكاً وسندات دين بقيمة 2 مليار دولار لمدة 5 سنوات، من ضمن برنامج إصدارات بقيمة 6.5 مليارات دولار، منه 4 مليارات سندات و2.5 مليار صكوك إسلامية. وشكّل نجاح الاكتتاب مؤشراً على تحسن الثقة في الإمارة التي تبلغ ديونها نحو 80 مليار دولار. كذلك جاء هذا الإصدار مقسماً إلى جزءين: جزء بالدولار الأميركي بقيمة 1.25 مليار دولار، وجزء بالدرهم الإماراتي







تقع كايرو فستيفال سيتي التي تُعد مجتمعاً حضرياً متعدد الأنشطة في قلب مدينة القاهرة الجديدة، وتمتد على مساحة ٣ ملايين متر مربع. تقدم كايرو فستيفال سيتي تجربة لنمط حياة متميّز، ضمن بيئة خضراء هادئة وساحرة.

- فيلات أوريانا السكنية
- الشقق السكنية
- فستيفال سنتر- المركز التجاري
- المكاتب الإدارية
- مجمع معارض السيارات
- فنادق
- المدرسة الأمريكية الدولية (AIS)

كايرو فستيفال سيتي

حيث تكتمل الحياة



www.festivalcitycairo.com sales@festivalcitycairo.com اتصل على الرقم ١٦٧٦١ (من داخل مصر)/ ٢٠٢٢٦١٨٦٠٠٠+

بقيمة 2.5 مليار درهم، حيث جذبا اكتتابات بقيمة 4.9 مليارات دولار و5.4 مليارات درهم إماراتي على التوالي. أما التسعير فكان 375 نقطة أساس فوق السعر الوسطي للسواب بالدولار الأميركي للفترة والهامش نفسهما مقابل سعر الفائدة لثلاثة أشهر بين المصارف بالنسبة إلى الدرهم. يذكر في هذا المجال أنّ معدل السواب الائتماني على ديون إمارة دبي لمدّة 5 سنوات تراجع إلى ما دون 300 نقطة أساس مقابل 943 نقطة أساس في فبراير الماضي، حيث من المتوقّع استمرار تراجع هذا الفارق مع مواصلة تحسن الثقة الدولية بالأوضاع المالية العامة في الإمارة، علماً أنّ إصدار شركة مبادلة للتنمية التابعة لحكومة أبو ظبي كان بسعر 395 نقطة أساس فوق سندات الخزينة الأميركية لمدّة 5 سنوات في أبريل الماضي.

وقد استعمل جزء من إصدار حكومة دبي لتسديد السندات المستحقة للطيران المدني، وهو ما انعكس إيجاباً على سعر سندات شركة نخيل التي ارتفعت من 103 إلى 108، إذ شكّل إشارة قوية على قدرة دبي على إصدار سندات دين مُجدداً وتحسّن إمكانياتها في إعادة هيكلة مديونيتها السابقة، إلى جانب استعداد المستثمرين لإعادة تمويل هذه المديونية. وكانت الإمارة قد لجأت إلى البنك المركزي الإماراتي في أوائل هذا العام للحصول على تمويل بقيمة 10 مليارات دولار بشكل سندات دين من ضمن خطة لإصدار ما مجموعه 20 ملياراً لتتمكّن من تسديد التزاماتها القائمة، لكن نجاح إصدارها الأخير قد يُغنيها عن سحب المبلغ الباقي من البنك المركزي، وإن كان ذلك يتوقّف أيضاً على مدى تحسّن القطاع العقاري الذي كان الأكثر تضرّراً من الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، والذي يعتبر من الأعلى استدانة في دبي.

لبنان: إعادة تمويل

كذلك في لبنان، أعلنت الحكومة عن إصدار جديد بقيمة 500 مليون دولار يهدف إلى تمويل استحقاق آخر بالمبلغ نفسه. ويقسّم هذا الإصدار أيضاً إلى قسمين: الأول بقيمة 250 مليون دولار استحقاق العام 2015 بفائدة تتراوح ما بين 6 و6.25 في المئة؛ والثاني بالقيمة نفسها لكن باستحقاق أطول يصل إلى العام 2024 وبمعدل فائدة ما بين 7.25 و7.35 في المئة. ويتوقّع أن يحقق الإصدار فائضاً كبيراً في الاكتتابات، لكن في غياب تشريع جديد من مجلس النوّاب اللبناني، فإنّ مبلغ الـ500 مليون دولار هو الحدّ الأقصى الذي يمكن للحكومة اللبنانية إصداره، ما يعني إعادة توزيع المبلغ نفسه على المكتتبين حسب حصتهم من مجموع الاكتتابات.

وإذا كان إصدارا دبي ولبنان يأتيان ضمن إطار إعادة جدولة ديون سابقة، فإنّ إصدار قطر يهدف إلى وضع أساس لتطوير سوق السندات في قطر وقاعدة لتسعير أية إصدارات مقبلة من جهة، واستخدام سوق السندات كأحد مصادر تمويل المشاريع الحكومية الرامية إلى إنعاش الاقتصاد القطري من جهة أخرى. وفي خطوة مماثلة أعلنت الحكومة الأردنية عن نيتها إصدار

دبي تنجح بإصدار سندات وصكوك بقيمة 2 مليار دولار ضمن برنامج إصدارات بقيمة 6.5 مليارات

أول صكوك إسلامية للإستفادة من السيولة العالية المتوفرة لدى المصارف الإسلامية وتشجيع الشركات والمصارف المحلية لولوج هذه السوق، بالإضافة إلى السعي لتنويع مصادر تمويل الدولة، وإن كانت الحكومة الأردنية لم تحدد موعداً لإطلاق هذه الصكوك، إلاّ أنها أوضحت أنها باشرت في إعادة النظر في التشريعات المالية المحلية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لتتمكن من إصدار سندات دين إسلامية.

اهتمام متزايد بالصكوك

والواقع إنّ زيادة الاهتمام بالصكوك الإسلامية ليس مقتصراً على الأردن بل يأتي ضمن إطار تنامي الطلب على هذه الأدوات المالية في مختلف الدول الإسلامية إلى جانب عدد من الدول الغربية. وكانت سوق الصكوك أُصيبت كغيرها بالأزمة المالية العالمية، حيث تراجعت قيمة الإصدارات في العام 2008 بنسبة 56 في المئة إلى 14.9 مليار دولار، غير أنها استعادت نشاطها بشكل أسرع نسبياً من أسواق الدين هذا العام بدفع من الإصدارات الآتية من ماليزيا بشكل خاص، حيث يتوقّع تجاوز إصدارات هذا العام عتبة الـ 16 مليار دولار، لاسيّما وأنّ الأسواق المالية والمصرفية الإسلامية كانت الأقل تأثراً من الأسواق المالية والمصرفية التقليدية بتداعيات الأزمة.

ومع تعافي سوق الصكوك والسندات التقليدية، يتوقع العديد من الخبراء أن يتجاوز حجم الإصدارات في دول الخليج وحدها 25 مليار دولار أميركي في العام 2010، وأن تتزايد حصة الصكوك من مجموع الإصدارات العربية عامة في ظلّ تنامي اهتمام المستثمرين المحليين والدوليين بهذه الأدوات، إلى جانب اتجاه المُصدّرين نحو تنويع مصادر وأدوات التمويل لديهم. ولا شكّ أنّ الإصدارات الحكومية المنجزة هذا العام وتلك التي يجري الإعداد لإطلاقها تشكّل مؤشراً مهماً على استئناف الاقتصادات العربية نشاطها، وفي مقدّمها الاقتصادات الخليجية، إذ تؤكّد مُضي الحكومات المُصدّرة باعتماد سياسات نقدية ومالية توسّعية من شأنها دفع عجلة النموّ الاقتصادي من جديد وإعادة الثقة بآفاق هذا النموّ على المستوى المحلي، بعد أن تأثرت الحركة الاقتصادية العامة في العديد من الدول العربية بالأزمة المالية وإن كانت آثارها محدودة ومحصورة في حالات معينة.

أمّا بالنسبة الى المصارف، والتي كانت ماضية في مخططات توسّعية كبيرة قبل وقوع الأزمة المالية، فقد اضطرت إلى تأخير هذه المشاريع في ظلّ أزمة السيولة الملحوظة التي أصابت الأسواق المالية حول العالم عامة والتي أدّت إلى جمود أسواق السندات، ناهيك عن أسواق الأسهم التي شهدت تراجعات حادة، خاصة بالنسبة إلى القطاع المصرفي والمالي. لذلك، ينتظر أن تتريّث المصارف قليلاً قبل العودة إلى مشاريعها التوسّعية السابقة لتتأكّد من قوّة وزخم النموّ الاقتصادي الحالي في الدول العربية، والتيقّن من خروج الأسواق المالية الدولية من الأزمة.

الأردن يهيّئ التشريعات اللازمة لإصدار صكوك إسلامية

توقّع ارتفاع حجم الإصدارات في دول الخليج وحدها إلى 25 مليار دولار العام المقبل

الأمن الغذائي يضيع في متاهات السياسة الدولية

.......بقلم: د. شفيق المصري......

1 – كان «الإعلان العالمي لإزالة الجوع وسوء التغذية» الذي صدر عن المؤتمر الدولي الذي عقدته المنظمة الدولية للأغذية والزراعة «فاو» في العام 1974 ذا أثر بارز في نطاق السياسة الدولية. فقد اعتبر هذا الإعلان الركن الثالث (بعد «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» في العام 1948 وبعد «الإعلان العالمي لحماية البيئة الإنسانية» في العام 1972) في المثلث المتكامل لحقوق الإنسان.

واعتبر إعلان 1974 أن التحرر من الجوع وسوء التغذية يشكلان حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، وهو يشكّل أيضاً مسؤولية أساسية لكافة دول العالم للإسهام في توفير الغذاء وحسن توزيعه من دون أية حواجز ولا معوقات. وبذلك تعهدت منظمة الأغذية والزراعة ملاحقة تنفيذ هذا الإعلان على المستوى العالمي. وعلى هذا الأساس، صدر عن القمة الدولية للغذاء في روما في العام 1996 وبموافقة 186 دولة «الستراتيجية الدولية للأمن الغذائي» بهدف خفض نسبة الجياع إلى النصف مع حلول العام 2015.

إلا أن الأزمة المالية العالمية والعواقب السلبية التي خلّفتها في الدول الفقيرة زادت في تفاقم أزمة الغذاء، الأمر الذي دفع منظمة الأغذية والزراعة مجدداً إلى دعوة الدول إلى مؤتمر روما في 16 / 11 / 2009 لبحث تداعيات هذه الأزمة العالمية والنظر بكيفية معالجتها. وعقدت القمة بحضور عدد غير قليل من الدول الأفرو آسيوية في معظمها، كما حضرها قداسة البابا **بنديكتوس السادس عشر** والأمين العام للأمم المتحدة **بان كي مون**.

وأظهرت الدراسات التي قدمت للقمة أن الجياع في العالم اليوم تجاوزوا المليار نسمة. ورسم الأمين العام للأمم المتحدة صورة قاتمة لهذه الأزمة عندما أشار إلى وفاة 17 ألف طفل من الجوع في اليوم الواحد أي بمعدل وفاة طفل كل خمس ثوان. وقال الأمين العام أن عدد سكان الأرض سيصبح 9.1 مليارات نسمة بحلول العام 2050. ولا بد، حيال ذلك، من زيادة الإنتاج الغذائي بنسبة 70 في المئة على الأقل لكي يتم تأمين الغذاء لهذا الرقم الهائل.

أما قداسة البابا، فقد شدّد على أن «المجتمع الدولي يواجه في هذه المرحلة إحدى أعمق الأزمات الإقتصادية والمالية، وتؤكد الإحصاءات حصول زيادة مخيفة في أعداد الجياع في العالم ويتسبب في ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض القدرة الشرائية، ما يحول دون حصول شرائح واسعة من الفقراء على المواد الغذائية». وكانت منظمة الأغذية والزراعة قد حذرت قبيل القمة، أن الأمن الغذائي المهزوز بلغ نقطة حرجة وبات يؤثر في 31 بلداً تتطلب حالياً معونات طارئة، وتزداد خطورة الوضع في دول شرق أفريقيا بالذات بسبب الجفاف والنزاعات الأهلية وغيرها من العوامل التي تستدعي معونات غذائية عاجلة لنحو 20 مليون شخص كحد أدنى.

واستناداً لذلك أعلن مسؤولو هذه القمة أن مبلغ 44 مليار دولار ضرورية لزيادة المساعدة المخصصة للمزارعين في العقود المقبلة، علماً أن مجموعة الدول الثماني الصناعية كانت قد قررت، في تموز الماضي تقديم 20 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة لتعزيز التنمية الزراعية في الدول الفقيرة والمحتاجة.

ولا بدّ من التذكير، هنا، أن الأهداف الستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي المستدام ترتكز على مبادئ روما الخمسة وهي: «الاستثمار في خطط تمنح موارد لبرامج وشراكات معدّة جيداً، وتشجيع التنسيق الستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتحسين الإدارة، وتحفيز تخصيص أفضل للموارد، وتفادي تداخل الجهود، وتوفير مقاربة شاملة ومعالجة فورية للجوع، وبرامج متوسطة وطويلة الأجل في الزراعة.

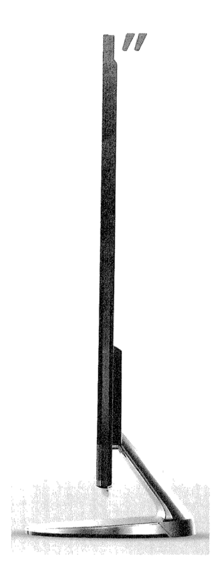
وعلى الرغم من كل أجراس الإنذار التي قرعها المجتمعون في قمة روما، فإن الاستجابة الدولية لنداءاتها لم تكن على المستوى المطلوب في الحضور ولا على المستوى المنتظر في النتائج.

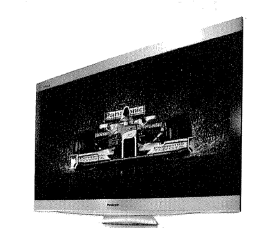
2 – إن ثمة أسباباً كثيرة ساهمت في تغييب أو تهميش الاستجابة الدولية لقمة مواجهة الجوع في روما. فقد اقتصر الحضور فيها على الدول الأفرو آسيوية وبعض دول أميركا اللاتينية. وبما أن مجموعة الدول الصناعية الثماني «باستثناء إيطاليا» لم تحضر القمة، فإن المراقبين اعتبروا أن الدول الأخرى لن تستطيع القيام بأي إنجاز ملموس على صعيد قرارات القمة وآثارها.

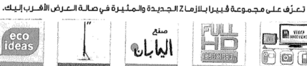
ولكن الواقع الذي سبق موعد هذه القمة كان يؤشر إلى فشل ما تطالب به ولا تستطيع تحقيقه. ولعلّ أسباب هذا الفشل السابق للقمة تتمثل بـ:

أ– إن الحوار بين الشمال والجنوب الذي بدأ مع نهاية الستينات من القرن الماضي توقف في نهاية الثمانينات. وكانت دول الجنوب عموماً تركّز على أهمية هذا الحوار الذي يعيد لها حقها التاريخي وكرامتها ويسهّل التبادل التجاري المطلوب. وعلى أساس هذا المفهوم لدول الجنوب، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على «النظام الدولي الإقتصادي الجديد» في العام 1974 بناءً على طلب دول الجنوب، إلا أن هذا النظام تعثر منذ صدوره بسبب التجاذب الدولي الثنائي بين الكتلتين الغربية (بزعامة الولايات المتحدة) والشرقية (بزعامة الإتحاد السوفياتي).

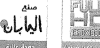
ب– كانت المساعي ناشطة من أجل إعداد ستراتيجية دولية لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، وفيها أجمعت الدول المشاركة على خفض نسبة الفقر أو الجوع إلى النصف مع حلول العام 2015. والواقع أن المشروعين ذهبا ضحية السياسة الدولية ذاتها وذلك لأن الكتلة الغربية التي



















كانت متحمسة لمساعدة دول الجنوب كانت تتحرك في سياق تنافسي لكي تحتفظ بالدول الأخرى إلى جانبها حتى لا تجذبها الكتلة الشرقية إليها. وبعد انتهاء الحرب الباردة انتهى هذا الوضع التنافسي وبدأت السيطرة الحرة للشركات متعددة الجنسية وبدأ معها المنطق الجديد. ومع هذا المنطق انتهت صيغة المساعدات لتحل محلها صيغة الاستثمارات في سياق الاقتصاد المعولم. وبذلك فقدت دول الجنوب أي سلاح سياسي للمواجهة وأي قدرة ذاتية للصمود بعد أن اندرجت السياسة الدولية في خانة المشاركة عوضاً عن المواجهة.

ج- ولعلّ المنطق ذاته إنعكس سلباً على إنتاج الأسرة الدولية للأمم المتحدة ذاتها. فقد عجزت الوكالات الدولية المتخصصة عن تخفيف العبء المعيشي عن كاهل سكان الدول الأقل نمواً وهي لا تقلّ عن خمسين دولة في العالم وذلك بسبب معوقات كثيرة. معوقات متعلقة بالتمويل الذي لم تستطع الوكالات توفيره من الدول والمؤسسات المانحة الأخرى أو متعلقة بتقصير تقني لم تستطع الوكالات سدّ النقص فيه. ويضاف إلى ذلك كله عاملان خطيران: الأول في الظروف الطبيعية التي تمثلت بالقحط في المواسم الزراعية والنقص في المياه الصالحة للشرب وتفشي الأمراض الناتجة عن ذلك، والثاني في الفساد المتراكم لدى السلطات المحلية المسيطرة في هذه الدول وفي الحروب الأهلية – القبلية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

د- الواقع أن الهاجس الأمني – السياسي يطغى على الهموم الاقتصادية ذاتها. ومعظم دول الجنوب ترى أن ثمة أولوية طارئة يجب التصدي لها وهي الأولوية الأمنية. ولذلك تحاول في معظم الأحيان، أن تتصدى لهذه المشكلة الأمنية – السياسية قبل وربما على حساب المسألة بل المشكلة الاقتصادية.

وإذا أخذنا مثلاً قريباً لما يجري، يمكن أن نستعرض قمة اسطنبول التي عقدت في أوائل تشرين الثاني 2009 وهي بالأساس قمة اقتصادية ولكنها ركّزت على ملفات سياسية – أمنية. وحرص الزعماء المسلمون الأربعة عشر الذين حضروها على التركيز على كل إجراء سياسي أو أمني إقليمي يمكن أن يساهم في خلق «بيئة من الســـلام» تمهّد للدول الكبرى إستكمالها.

3 – أما الأسباب الراهنة التي يمكن أن تؤدي إلى فشل قمة روما لمواجهة الجوع فلا تقلّ خطورة عن التي سبقتها مع أنها تندرج، هي الأخرى، في سياق السياسة الدولية الراهنة. ومن هذه الأسباب:

أ- إن الإصرار على الاحتفاظ بمنطق الاقتصاد الحر ورفض أية ضوابط له سيؤدي حكماً إلى المزيد من نفوذ الشركات متعددة الجنسية أو على الأصح العابرة لها. وأن الدول الفقيرة ستدفع ثمن ذلك الاندفاع الكاسح من دون أية حماية وقائية ولا علاجية وكان من المنتظر أن يصار، بعد الأزمة المالية العالمية الطاحنة إلى التبصر في مسار هذا الاقتصاد المعولم وضرورة وضع ضوابط تنظيمية له. إلا أن اجتماعات الدول الصناعية الكبرى لم ترغب في أي تعديل ولا تبديل. وبذلك تتوالى اجتماعاتها ضمن المناخ ذاته. والحقيقة أن قمة سنغافورة التي عقدت في وقت متزامن مع قمة روما، أتت تلبية لحاجات جيواقتصادية لأن الاقتصاد العالمي يتجه الآن إلى آسيا، كما أتت تلبيةً لحاجات جيوستراتيجية بقدر ما حصل فيها من اتفاقات بين الجانب الأميركي من جهة والجانب الروسي والصيني وحتى الإقليمي الأمني من جهة أخرى. ولهذا السبب الظاهر لم تحضر مجموعة الدول الثماني قمة روما لمواجهة الجوع. أما الأسباب الأخرى فقد ذكرنا أهمها أعلاه.

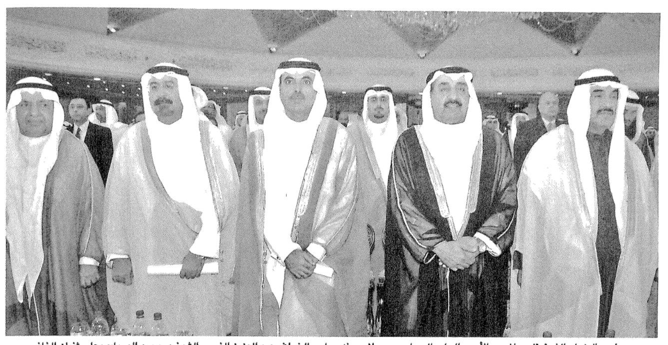
ب- إن العالم الصناعي يعيش اليوم الهاجس النفطي ليس بسبب ارتفاع أسعار النفط وحسب وإنما بسبب الخوف من نضوب هذه السلعة الستراتيجية بالغة الأهمية. وتتواصل المساعي البحثية من أجل توفير طاقة بديلة. وظهرت بوادر هذه الطاقة البديلة من خلال المواسم الزراعية العضوية ولكن بداياتها لم تكن مشجعة على الإطلاق لأنها استهلكت كثيراً من المحاصيل المعدة أصلاً للتغذية تجارةً أو منحةً. وبذلك يخشى، إذا تعذر وجود أي بديل مناسب من أن تعمد الدول أو شركاتها الكبرى إلى تصنيع الطاقة البديلة من هذه المحاصيل أو بعضها. وبانتظار ذلك ماذا سيحل بالرقم الحاضر من الجياع أنفسهم؟ وما ستكون عليه السياسات الإنمائية الدولية؟ وهل بالإمكان مواجهة التحديات المتراكمة بوجه الدول الفقيرة.

4 – ولعلّ الدروس التي يمكن استخلاصها مما تقدم هي:

أ- إن الهوة واسعة وقد تتسع أكثر فأكثر بين القمتين: الأولى في سنغافورة حضرتها الدول التي تمثل عمالقة الاقتصاد العالمي الراهن، أي الدول التي تسيطر على 40 في المئة أو أكثر من التجارة العالمية، والثانية في روما التي حضرتها الدول التي تعاني أزمة المليار جائع، ولا ينتظر أن تقوم الأولى بحلّ كل المشاكل التي تعاني منها الثانية. وفي مواجهة هذا الواقع المتناقض لا بدّ من اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تعتمدها دول الجنوب على المستويين الاقتصادي والسياسي معاً.

فالملاحظ حالياً أن الصين مثلاً تنفذ في أفريقيا اختراقاً اقتصادياً كبيراً ولكنها، في ذلك، تساعد في دور إنمائي ملحوظ يهدف إلى تمكين الدول الأفريقية من إنماء نفسها. ولعلّ ما وعدت به الصين في مؤتمر شرم الشيخ الذي حضره ممثلو 50 دولة أفريقية في 9 / 11 / 2009 من تقديم قروض ميسرة قيمتها 10 مليارات دولار للدول الأفريقية، يشكل بداية مشجعة في هذا الإطار. والملاحظ أيضاً أن ثمة محاولات أميركية تهدف إلى التحالف من أجل إنهاء الجوع، وأن القيمين على هذا المشروع يحاولون ممارسة الضغوط على الكونغرس الأميركي من أجل المزيد من مساعدة الجياع في العالم. ولذلك فإن على دول الجنوب أن تبذل الجهود المتواصلة من أجل تحقيق ذلك على المستوى الشعبي الأميركي وعلى المستوى الرسمي أيضاً.

إلا أن هذه الجهود المطلوبة لا تمنع أو يجب أن لا تحول دون إتفاق الجنوب – الجنوب على حل مشاكله بنفسه وان لا ينتظر مساعدة خارجية من أحد. هذا المطلب الأساسي في ضرورة تحالف الجنوب – الجنوب أصبح اليوم أكثر أهمية وإلحاحاً. ولعلّه الحل الستراتيجي الأساسي للقضاء على الجوع من جهة ولحفظ كرامة الجنوب من جهة مكملة. ■



رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح ويبدو الى يمينه، جاسم الخرافي، عبد العزيز الغرير، الشيخ د. محمد الصباح وعلي ثنيان الغانم

حضره وزراء ومحافظون وقادة المؤسسات المالية و 800 مشارك من 19 بلداً:

ملتقى الكويت المالي: إستشراف مرحلة ما بعد الأزمة

الكويت- الاقتصاد والأعمال

انعقد ملتقى الكويت المالي في العاصمة الكويتية، يومي 1 و2 نوفمبر الماضي، ونظمته مجموعة «الاقتصاد والأعمال» بالتعاون مع بنك الكويت المركزي وإتحاد مصارف الكويت، وذلك تحت رعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت الشيخ ناصر المحمد الصباح. وشكّل الملتقى حدثاً نوعياً ومنصة للحوار بين الجهات الرقابية ممثلة بمحافظي المصارف المركزية وقيادات المصارف في الكويت والخليج، وبين المصارف نفسها والشركات المعنية بالتمويل خصوصاً شركات الاستثمار في ظل التشدّد الذي تبديه المصارف في منح التمويلات لعملائها.

تميّز الملتقى بكونه أول حدث نوعي يُعقد في الكويت على مدى السنوات الماضية بشهادة مختلف الجهات، خصوصاً لجهة عدد المشاركين ونوعية المتحدّثين، وهو ما عكسته التغطية الإعلامية المميزة التي حظي بها الملتقى من مختلف وسائل الإعلام المحلية والإقليمية.

افتتحت أعمال ملتقى الكويت المالي بحضور نحو 800 مشارك من 19 بلداً، ضمّ شخصيات رسمية ووزراء، يتقدمهم رئيس مجلس الوزراء **الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح** ورئيس مجلس الأمة **جاسم الخرافي**، بالإضافة إلى محافظي مصارف مركزية خليجية وعربية عدة، وعدد من القيادات المصرفية العربية والأجنبية، ورجال أعمال فضلاً عن ممثلي الهيئات ومؤسسات إقليمية ورؤساء هيئات اقتصادية ونقابات مهنية وعدد كبير من السفراء المعتمدين في الكويت.

بدأ الملتقى أعماله بجلسة افتتاح تحدّث فيها كل من محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ **سالم عبد العزيز الصباح**، رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت **علي محمد ثنيان الغانم**، رئيس إتحاد مصارف الكويت **عبد المجيد الشطي** ومدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال **رؤوف أبوزكي**.

الصباح: تطوير أطر ادارة المخاطر

لفت محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ **سالم عبد العزيز الصباح** إلى أن: «تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مازالت مستمرة وأدت الى اهتزاز العديد من القواعد المنظّمة لعمل الأسواق والنظم

المالية والنقدية والرقابية في مختلف دول العالم. وفرض هذا الواقع عملية مراجعة واسعة في دوائر صنع القرارات والسياسات المالية والنقدية والرقابية خلال العقود الأخيرة وصلت إلى قناعة بضرورة إعادة بناء النظام المالي العالمي». وأضاف: «إننا ننظر بصورة إيجابية إلى ما هو مقترح من تعديلات في أساليب العمل الرقابي ومنها تعزيز الضوابط الرقابية المتعلقة بكل من معيار كفاية رأس المال ومعيار السيولة، أخذاً في الاعتبار ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية من أن ارتفاع مستويات الرفع المالي وتداعيات ضعف الإنضباط الإئتماني كانت من العوامل المسببة للأزمة، إضافةً إلى دروس أخرى كإرساء أطر عمل سليمة لإدارة المخاطر، ووجود نظم للإنذار المبكر لمواجهة أية مخاطر نظامية، وتعزيز معايير الحوكمة، ومراجعة الأساليب المصرفية المتعلقة بشروط التمويل، وتحديث التشريعات في المجال المصرفي التي تسمح بتوسيع الدور الرقابي ليطاول المؤسسات التي تقوم بتطوير أنشطة لها خصائص العمل المصرفي.

كما عرض الشيخ **سالم الصباح**، جملة من الإجراءات التي اتخذها «البنك المركزي الكويتي» لمواجهة انعكاسات الأزمة قائلاً: «باشر البنك منذ بداية شهر أكتوبر 2008 بضخ السيولة في الجهاز المصرفي، كما أدخل تعديلات في مجموعة من النسب الرقابية

الشيخ سالم عبد العزيز الصباح

وذلك بهدف تخفيف ضوابط الإقراض، بالإضافة إلى إجراء خمسة تخفيضات في سعر الخصم ليصل إلى 3 في المئة من 5.75 في المئة بتاريخ 8 / 10 / 2008. وتمّ أيضاً صدور قانون بشأن ضمان الودائع، بالإضافة إلى إعداد مشروع قانون بشأن تعزيز الاستقرار المالي في دولة الكويت، يرتكز على مجموعة محاور تستهدف تحصين القطاع المصرفي وترسيخ دعامات الثقة في النظام المالي، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وإيجاد معالجات خاصة بقطاع شركات الاستثمار».

الغانم: التمسّك ببرنامج الاصلاح الاقتصادي

وكانت كلمة لرئيس «غرفة تجارة وصناعة الكويت» **علي محمد ثنيان الغانم** قال فيها: إن الحرية الاقتصادية لا تتعارض مع حق الدولة في الرقابة والتصحيح والتدخل لحماية الأمن الاقتصادي. وعلى الرغم من أن اقتصاد السوق والحرية الاقتصادية يملكان القدرة والمرونة لاحتواء الأزمات، غير أن ذلك يقتضي مراجعة دقيقة باتجاه تطوير التشريع، وتعزيز نظم الرقابة ومراجعة معايير المحاسبة والتصنيف، وعدم استخدام الأزمة كذريعة للتخلي عن برامج الإصلاح الاقتصادي القائم على تقليص هيمنة القطاع العام».

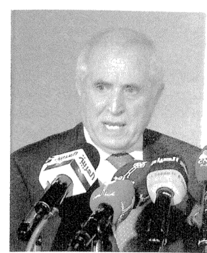
وأضاف: «إن الأزمة عزّزت دور «العولمة» وتمثلت أولى أوجهها بتقوية دور مجموعة العشرين التي أصبحت المنتدى الرئيسي لصناعة السياسات الاقتصادية والمالية العالمية، كما أنها أقرّت تعاوناً دولياً في وضع السياسات المالية، وتنسيق إجراءات الرقابة على الأسواق، وإصلاح المنظمات المالية الدولية، مقابل الغياب الكامل « للعروبة» سواء في تدارك تداعيات الأزمة أو توظيفها لتأكيد القناعة بأهمية توطين الاستثمارات العربية، وفي عدم تركيز



جانب من الحضور خلال الافتتاح


علي ثنيان الغانم


عبد المجيد الشطي


رؤوف أبو زكي

الاستثمارات العربية البينية في المضاربات المالية والعقارية».

ولفت إلى «أن قانون تعزيز الاستقرار المالي في الكويت قد أدى دوراً في حماية مدخرات المواطنين، وحماية المال العام الضامن للودائع المصرفية، غير أن النجاح في معالجة الأزمة وسرعة الخروج منها، يتطلبان تطوير القانون تبعاً لتطورات الأزمة، وذلك بهدف توفير التمويل للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة. وهنا تبرز الدعوة التي أطلقتها غرفة تجارة وصناعة الكويت، لناحية ضرورة انتهاج سياسة مالية توسعية، وتجنّب التحديات الناتجة عن «الاختناق التمويلي الحاد «الذي تعاني منه كافة القطاعات والأنشطة من دون استثناء، بما في ذلك المشاريع التي تطرحها الحكومة».

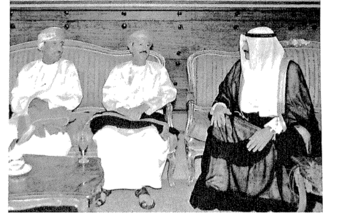
الشطي: السماح للمصارف بتمويل العقار السكني

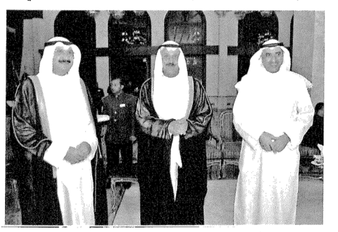
رئيس «إتحاد مصارف الكويت» **عبد المجيد الشطي** قال: «يكتسب هذا الملتقى أهمية كونه ينعقد بعد مضي عام على ظهور الأزمة وقد واجهها المجتمع الدولي بحزمة من السياسات النقدية والمالية التوسعية. وقد أتت تلك الجهود ثمارها خصوصاً بعد إقرار قانون تعزيز الاستقرار المالي، إذ بدأت أسعار الأصول في الاستقرار، وعاودت عجلة الائتمان الدوران.

وأوضح: «إن بعض حالات التعثّر المالي لبعض العملاء، تعزى إلى الابتعاد عن أساسيات الائتمان الرشيد وأساسيات إدارة الأصول والخصوم، مشيراً إلى ان المصارف الكويتية اعتمدت سياسة تجنيب المخصصات للتعامل مع الديون المتعثرة، وهي حريصة على تقوية مراكزها المالية لتعزيز قدراتها على ممارسة أنشطتها المصرفية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ارتفاع نسب كفاية رأس المال المرتفعة لدى المصارف الكويتية والتي تفوق المعايير العالمية، ما يؤكد متانة قاعدتها الرأسمالية». ولفت إلى «أن المرحلة المقبلة تفرض علينا في الكويت العديد من التوجهات، منها، حسم الجدل الدائر حول القروض الاستهلاكية والشخصية وقانون الاستقرار المالي والاقتصادي، وإقرار قانون هيئة سوق المال، وإصدار التشريعات الأخرى التي تساهم في دفع عجلة التنمية والاستثمار في البلاد، كذلك تعديل القانون الرقم 8 والقانون الرقم 9 لعام 2008، إذ أنه وعلى الرغم من أن القانونين المذكورين قد وضعا لمنع المضاربة العقارية واحتكار الأراضي، إلا أنه يتعين السماح للمصارف التقليدية والإسلامية بتمويل الطلب على السكن الخاص».

أبو زكي: تحويل الملتقى الى حدث سنوي

وختاماً تحدّث مدير عام «مجموعة الاقتصاد والاعمال» **رؤوف أبو زكي**، قائلاً: «إن العلاقة الوطيدة التي تجمع الكويت مع مجموعة الاقتصاد والأعمال تجلّت في أكثر


من اليمين: الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، حمود بن سنجور الزدجالي ودرويش البلوشي


من اليسار الشيخ سالم الصباح، بدر الحميضي وبدر السعد



الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح ويبدو الى يمينه الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، رؤوف ابو زكي، عبد المجيد الشطي والى يساره علي ثنيان الغانم، فيصل العيار ابراهيم دبدوب، د. محمد الجاسر الذي استلم الجائزة نيابة عن وزير المالية السعودي د. إبراهيم العساف

حفل التكريم

جرياً على عادتها في كل ملتقى، كرّمت «مجموعة الاقتصاد والأعمال» قيادات مالية ومصرفية، لها بصمة واضحة في الحياة الاقتصادية في المنطقة، وأظهرت حكمة وكفاءة في التعامل مع تداعيات وانعكاسات الأزمة المالية العالمية.

وقد تولى رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت، الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح ومحافظ «بنك الكويت المركزي» الشيخ سالم عبد العزيز الصباح، ومدير عام «مجموعة الاقتصاد والأعمال» رؤوف أبوزكي، تسليم جائزة ملتقى الكويت المالي الى السادة:

- وزير المالية السعودي إبراهيم العساف، واستلمها بالنيابة عنه محافظ «مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)» د. محمد الجاسر
- رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي ثنيان الغانم
- الرئيس التنفيذي لمجموعة «بنك الكويت الوطني» إبراهيم شكري دبدوب
- نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة مشاريع الكويت القابضة فيصل العيار



الشيخ ناصر المحمد والى جانبه د.محمد الجاسر

الشيخ ناصر المحمد وعلي ثنيان الغانم



فيصل العيار يستلم جائزته



ابراهيم دبدوب بعد إستلامه الجائزة



من اليمين: د. هنري عزام، فيصل العيار، ريمون عوده، د.جهاد ازعور، د.محمد الجاسر، ابراهيم دبدوب، د.عبد الله العويز

من مناسبة آملاً أن يصبح هذا الملتقى حدثاً سنوياً يجمع القيادات المالية العربية لبحث القضايا الحيوية، والتي لا بدّ من متابعة تطوّرها عن كثب والتخطيط لمستقبلها في المنطقة».

ولفت **أبو زكي** إلى أن: «العالم العربي لم يكن بمنأى عن الأزمة في ما أصابه من خسائر، وانخفاض حاد في إيرادات النفط، وتباطؤ في وتيرة المشاريع. لكنه ومع بدء انحسار الأزمة، فإن المرحلة المقبلة تستدعي مراجعة شاملة لسياسات التنمية، ومن ثم النظر في كيفية تعديل هذه السياسات في ضوء الأزمة والتحولات التي أنتجتها، والعمل بعد ذلك على اتخاذ الإجراءات لتخطي وتحصين القطاع النقدي والمصرفي العربي، وتطوير وتشديد أنظمة ومعايير، علماً أن الكويت ومعظم دول المنطقة باشرت مثل هذا العمل، بل ويمكن القول أن غالبية البنوك المركزية



لي دونغرنغ

العربية تلعب أدوارها بكفاءة عالية لإستيعاب تداعيات الأزمة». وقال: «إن الأزمة كانت بمثابة درس جديد ومفيد لمواجهة التحديات المقبلة وتحقيق النجاح والنمو الثابت في الاقتصاد العالمي المتغير. فالعالم العربي يملك ما يكفي من الموارد الطبيعية والبشرية، ليصبح كتلة اقتصادية قوية وفاعلة على النطاق العالمي. أما ما نحتاج إليه فهو رؤية تنموية واضحة وآليات تنفيذ فاعلة، وإيمان بأهمية التعاون والتكامل».

لي دونغرنغ: تطوير التعاون مع الكويت

كما شهد الملتقى كلمة رئيسية لمساعد محافظ بنك الصين المركزي **لي دونغرنغ** قال فيها إن معدلات النمو العالمية ستكون بطيئة داعياً إلى ضرورة اقتناص الفرص الحالية والتركيز على السياسات الاجرائية التي بدأت في البلدان النامية ولم تؤثر على الاسواق المالية بعد، وأوضح أن بنك الصين المركزي خفّض منذ العام 2008 الشروط الخاصة بمخاطر القروض والايداع، واتخذ مبادرات عدة لتوفير السيولة، هذا بالإضافة إلى مشاركة الصين في الخطط التموينية الثلاث للمؤسسات الدولية من أجل تعزيز المبادرات المتحدة ، كما أطلق برنامجاً خاصاً بالمنتجات الصينية وبالتجارة الخارجية، حيث قدمت الصين في هذا المجال 50 مليار دولار عبر صندوق النقد. ولفت الى ان الصين في موقف حذر وستستمر في تطبيق السياسة الضريبية الفاعلة والنقدية مع رزم تحفيزية قوية من أجل تحويل الاقتصاد الى مستقر مع معدل نمو سريع. وختم **دونغرنغ** بالقول ان الصين سعت إلى تعزيز علاقتها مع الكويت لايجاد فرص عمل محتملة في المؤسسات المالية المحلية، متوقعاً أن يتعزز التعاون بين الصين والكويت في السنوات المقبلة.



الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح ويبدو إلى يساره: الشيخ سالم الصباح، عبد العزيز الغرير، وإلى يمينه رياض سلامة، ريمون عوده ورؤوف أبوزكي



من اليمين: د. أمية طوقان، رياض سلامة، الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح، رشيد محمد المعراج، حمود بن سنجور الزدجالي، عدنان يوسف

جلسات الملتقى

الاستفادة من دروس الأزمة

إستهل «ملتقى الكويت المالي»، أعماله بجلسة حول «إعادة بناء المستقبل وآفاق الاقتصادات العربية في مرحلة ما بعد الأزمة»، وترأس الجلسة وزير المالية اللبناني السابق والمستشار الإقليمي في «شركة بوز أند كو» **د. جهاد أزعور**، وتحدّث خلالها كل من محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي **د. محمد الجاسر**، وزير المهجرين اللبناني ورئيس مجلس إدارة «بنك عوده اللبناني» **ريمون عوده**، الرئيس التنفيذي لمجموعة «بنك الكويت الوطني» **إبراهيم دبدوب**، ونائب رئيس مجلس الإدارة، شركة مشاريع الكويت (القابضة) – كيبكو **فيصل العيار**، الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في «دويتشه بنك » **د.هنري عزام**، والاقتصادي السعودي **د.عبد الله القويز**.

بداية تحدّث **د. أزعور** حول وجود نماذج ناجحة عدّة في المنطقة العربية استطاعت الحدّ من تداعيات الأزمة المالية العالمية، على مستوى الحكومات والقطاع الخاص، مشيراً إلى أن المؤشرات تؤكد أن المرحلة الأسوأ من الأزمة أصبحت من الماضي، داعياً الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص في المنطقة إلى الاستفادة من دروس الأزمة.

بدوره، ركّز محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي **د. محمد الجاسر** على 3 محاور رئيسية، **الأول** مرتبط بسوء التسعير ونموذج إدارة المخاطر وما ترتّب عليه من نشوء ظاهرة الإقراض المفرط، والمحور **الثاني** يتمثل في السياسات المتّبعة وضعف الرقابة في بعض الأنظمة المالية، أما المحور **الثالث** فيتعلق بدور السياسات النقدية والمالية التوسعية والتي أدت إلى فورة في الائتمان. وعرض **د. الجاسر** لقدرة المصارف السعودية على الحدّ من تداعيات الأزمة يدعمها في ذلك توفّر احتياطات كبيرة من العملة الأجنبية، ووجود ستراتيجية تساهم في الحدّ من أي متغيرات محتملة في إيرادات النفط، كما لفت إلى أن الأسس الاقتصادية السليمة في الخليج ساهمت في الحدّ من الأزمة.

أما **عوده**، فتحدّث عن نجاح الاقتصاد اللبناني في مواجهة الأزمة، بما في ذلك القطاع المصرفي وقد استفاد هذا الأخير من الأطر الرقابية والتنظيمية من قبل الجهات المختصة. وقد ترافق الأداء القوي للقطاع المصرفي مع توقعات بنمو الاقتصاد بنسبة 7 في المئة خلال العام الحالي بعد أن كانت التوقعات تشير إلى نمو بحدود 3 في المئة فقط.

من جهته قال **دبدوب**، «على الرغم من بوادر الانفراج، فالطريق إلى التعافي التام من الأزمة ما زال طويلاً، خصوصاً في ظل وجود مؤشرات على استمرار الانكماش في الاقتصاد العالمي، ووجود مستويات قياسية في نسب البطالة، وتراجع حجم التجارة العالمية». ولفت إلى أن دول الخليج قادرة على التعايش والتصدي للأزمات بالنظر إلى ما تملكه من فوائض مالية. ولا يلغي ذلك



الشيخ سالم الصباح مصافحاً د. جهاد أزعور



تحذير صحي: التدخين سبب رئيسي لسرطان وأمراض الرئة وأمراض القلب والشرايين.

Health Warning: Smoking is the main cause for lung cancer, lung diseases and for heart and arteries diseases.



من اليمين: د. حسين حسن، شيخة خالد البحر، يوسف نصر، عبد المجيد الشطي، عبدالعزيز الغرير، كريستوف دوراند

ضرورة اتخاذ خطوات عدّة على طريق تعزيز إدارات المخاطر، وإطلاق المشاريع الحيوية، واعتماد معايير الحوكمة وتعزيز الشفافية، واستكمال عملية الإصلاح، ومواصلة الإنفاق الحكومي».

بدوره لفت **العيار**، إلى تشدّد المصارف الكويتية في منح التسهيلات الائتمانية وذلك نتيجة انخفاض قيم الأصول، حيث أن نسبة القروض في الكويت منذ بداية العام الحالي بلغت نحو 3.6 في المئة مقارنة بنحو 12.3 في المئة خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وأشار إلى وجود بوادر للخروج من الأزمة المالية العالمية مع بدء تعافي الأسواق المالية، كما تطرّق إلى أبرز الدروس المستفادة من الأزمة مشيراً إلى ضرورة تركيز المصارف على الأرباح التشغيلية خلال المرحلة المقبلة واعتماد الشفافية والحوكمة، وزيادة القاعدة الرأسمالية. هذا بالإضافة إلى التدخل المباشر لدعم الاقتصاد، وتفعيل دور الصناديق السيادية، وتأسيس صندوق لشراء الأصول.

أما **د. القويز** فاعتبر أن التنسيق بين المصارف المركزية الخليجية لم يكن بالمستوى المطلوب، على الرغم من الإجراءات التي اتخذت بشكل منفرد من جانب هذه المصارف خلال الأزمة والتي كان لها أثر كبير في حماية اقتصادياتها. ودعا إلى تطوير دور مجالس إدارات الشركات وتفعيلها أكثر بحيث لا تصبح مجرد وظيفة شرف. وطالب بأن يتم وضع المزيد من القوانين التي تزيد من سلطة الجهات الرقابية كما دعا إلى التوازن بين الدول الخليجية، كون هناك بعض الدول شبه المنغلقة وأخرى منفتحة بالكامل.

بدوره قال **د. عزام** أن «هناك شبه إجماع بأن الأزمة المالية والاقتصادية قد انتهت في ظل توقعات بأن يتحول النمو السالب في الاقتصاد العالمي إلى نمو ايجابي بنسبة 2.5 في المئة العام المقبل، كما سيصل متوسط سعر برميل النفط إلى نحو 85 دولاراً، وسيبقى الائتمان خلال الفترة المقبلة محدوداً لأن المصارف لا تزال متحفّظة، في حين أصبح الإنفاق الحكومي المحرّك الأساسي للاقتصاد».

وأضاف: «على الرغم من أن تأثير الأزمة لم يكن كبيراً على دول الخليج، إلا أنها أفرزت مشكلات فرعية، كتعثر بعض الشركات العقارية والاستثمارية والعائلية».

دور المصارف المركزية في الرقابة

ترأس محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ **سالم عبد العزيز الصباح**، الجلسة الثانية من أعمال الملتقى تحت عنوان «النموذج الرقابي الجديد»، وتحدث فيها كل من حاكم مصرف لبنان **رياض سلامة**، محافظ بنك البحرين المركزي **رشيد المعراج**، محافظ البنك المركزي الأردني **د. أمية طوقان**، الرئيس التنفيذي في البنك المركزي العماني **حمود الزدجالي**، ورئيس إتحاد المصارف العربية **عدنان يوسف**.

واشار محافظ بنك الكويت المركزي إلى وجود إجماع على ضرورة تعزيز الرقابة على وحدات الجهاز المصرفي، ولا سيما بعد أن كشفت الأزمة المالية العالمية اخفاقات في الرقابة على هذا الجهاز في بعض الدول.

وتحدّث حاكم مصرف لبنان **رياض سلامة** عن تجربة الرقابة اللبنانية، لافتاً إلى أهمية عنصر الثقة في هذه التجربة حيث خرج خلال السنوات الماضية من القطاع المصرفي اللبناني أكثر من 30 مصرفاً بعضها اندمج مع وحدات اخرى، لكن القطاع لم يشهد أي حالة إفلاس. واشار الى اهمية عنصر الفصل بين المصرف التجاري والمصرف الاستثماري من جهة تكوين رأس المال

الشركات الراعية

عُقد على هامش الملتقى معرض للشركات الراعية وأبرزها:

الرعاية الماسية: بنك الكويت الوطني، شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» وشركة إتحاد المقاولين (CCC).

الرعاية الذهبية: المركز المالي الكويتي، البنك التجاري الكويتي، الشركة الكويتية للاستثمار، البنك الأهلي الكويتي، شركة الامتياز للاستثمار، بنك عوده.

الرعاية الفضية: بنك بوبيان، بنك برقان، بنك الخليج، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، دويتشه بنك، بنك BNP PARIBAS.

وشارك كل من: ITS و Pathsolutions كشركتان داعمتان للملتقى.

أما الناحية الرعاية الإعلامية فقد شاركت كل من جريدة القبس المحلية الكويتية، قناة العربية وقناة CNN. وشاركت كناقل رسمي الخطوط الجوية الكويتية.



من اليمين: صلاح الفليج، مناف الهاجري، بدر مشاري الحميضي، عبدالله القبندي، فيليب ساوثويل

والادارة.

أما محافظ مصرف البحرين المركزي **رشيد المعراج** فشدّد على أهمية دور الانظمة والرقابة الداخلية للمؤسسة. وأضاف ان الأزمة أكدت على الخطأ الذي وقعت فيه الكثير من المؤسسات وكانت سبباً في أزمتها، وهو الاخفاق في المواءمة بين الأصول والخصوم، بحيث اندفعت مؤسسات عديدة في الاقتراض قصير الأجل لتمويل مشاريع طويلة الأجل. وطرح تساؤلاً حول قدرة المصارف المركزية الخليجية على تفادي خلق فقاعات أخرى في اقتصادات دولها.

بدوره، لفت محافظ البنك المركزي الأردني **د. أمية طوقان** إلى أن رقابة المصارف المركزية مهما كانت صارمة لن تكون كافية بمفردها، حيث يتعين ان يكون لدى كل مؤسسة إدارة ورقابة داخلية حصيفتان. ورفض **طوقان** الدعوات إلى الحدّ من رقابة المصارف المركزية على المؤسسات المالية التابعة.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي في البنك المركزي العماني **حمود بن سنجور الزدجالي** إن الآثار التي تركتها الأزمة على المؤسسات المصرفية والمالية تفرض إعادة النظر في الدور الرقابي، مشيراً إلى أن هذا الدور يقوم على مرتكزات عدة أهمها، تحسين وضع الملاءة المالية للبنوك، تحسين أساليب إدارة السيولة، والإصلاحات الهيكلية في النظم الرقابية على المدى القصير.

أما رئيس اتحاد المصارف العربية **عدنان يوسف**، فطالب بضرورة أن تأخذ المصارف المركزية الخليجية والعربية في الاعتبار نقطتين أساسيتين، **الأولى**: أن تسعى إلى تأسيس شبكة موحّدة لمركزية المخاطر الائتمانية. **والثانية**، ضرورة وضع معايير مصرفية خاصة تأخذ في الاعتبار الوضع المصرفي الخليجي والعربي، وعدم قبول المعايير المصرفية العالمية وتطبيقها كما هي.

جدوى تواجد المصارف الأجنبية في المنطقة

الجلسة الثالثة، وهي حول «تحديات الصناعة المصرفية والمالية في المنطقة»، ترأسها رئيس إتحاد مصارف الكويت **عبد المجيد الشطي**، وتحدّث خلالها كل من رئيس مجلس إدارة بنك «أتش. أس. بي سي» الشرق الأوسط **يوسف نصر**، الرئيس التنفيذي في بنك المشرق الإماراتي **عبد العزيز الغرير**، نائب الرئيس التنفيذي في مجموعة بنك الكويت الوطني **شيخة البحر**، المدير العام والعضو المنتدب في بنك «بي. أن. بي. باريبا في دول مجلس التعاون الخليجي **جان كريستوف دوراند**.

بداية تحدّث **الشطي** لافتاً إلى أن «الكويت وضعت خطة للتحوّل إلى مركز مالي وتجاري، وهي تملك كافة المقومات لإتمام مثل هذه الخطوة، بالنظر إلى الإمكانيات التي تتمتع بها على مستوى الفوائض المالية أو الموارد البشرية».

ورأى أن «السؤال الملحّ يبقى هل انتهت تداعيات الأزمة المالية أم أن هناك بعض المعطيات التي قد تظهر مستقبلاً نتيجة احتمال تعثر بعض القروض طويلة الأجل، حيث تتراوح المؤشرات بين الإيجابية والسلبية. واعتبر أن منطقة الخليج تشهد مؤشرات إيجابية خصوصاً في ظل السياسات التي تبنّتها المصارف المركزية لجهة تعزيز مخصصات المصارف، وهو ما ساهم في تعزيز أوضاعها المالية».

أما **نصر** فلفت إلى أن: «النتائج التي تركتها الأزمة المالية العالمية جعلت المصارف الأجنبية تنسحب من المنطقة، وتشير آخر الإحصائيات إلى أن هذه المصارف قلصت حجم محافظها في المنطقة العربية بنحو 70 مليار دولار، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى نحو 100 مليار دولار. هذا الواقع مردّه إلى معطيات عدة كان أبرزها دخول الحكومات على خط المساهمة في مصارف عدة ما دفعها إلى التركيز على الأسواق المحلية».

بدوره رأى **الغرير** أنّ: «القطاع المصرفي بشكل عام هو أمام مرحلة جديدة ستغيب عنها مستويات النمو القياسية السابقة والارتفاعات الكبيرة في قيمة الأصول والتي تجاوزت في بعض الحالات نسبة الـ 50 في المئة سنوياً». مشيراً إلى أن «مستويات النمو المستقبلية لدى مصارف المنطقة قد تبلغ نحو 5 في المئة مقابل نمو يتراوح مابين 25 إلى 30 في المئة خلال السنوات الماضية» وأضاف أن هذا الواقع سيفرض على المصارف التركيز مجدداً على الأسواق المحلية، خصوصاً بعد عمليات التوسّع على مدى السنوات الماضية ودخول أسواق جديدة.

أما **شيخة البحر** فقالت: «إنّ الصناعة المصرفية في منطقة الخليج تأثرت بتداعيات الأزمة المالية العالمية، في وقت يقدر حجم المشاريع المطروحة حالياً في المنطقة بنحو 2.1 مليار دولار، وهذا الواقع يقود إلى طرح سؤال جوهري حول قدرة المصارف المحلية على توفير التمويل لهذه المشاريع في ظل تلكؤ

المصارف الأجنبية عن تمويل حاجات المنطقة نتيجة الأزمة. في حين أن السؤال الثاني الذي يطرح هو رغبة المستثمرين في الخليج في ضخ المزيد من الاستثمارات».

أما **دوراند** فرأى، «ضرورة استمرار تواجد المصارف الأجنبية الفعّال في دول مجلس التعاون الخليجي، بالنظر إلى كونها تشكل أبرز تجمع للدول المنتجة للنفط، ما يعني قدرتها على معاودة النمو على وقع الفوائض المالية الناتجة عن الارتفاع المتوقع لأسعار النفط». مشيراً إلى أن «العديد من المصارف وبالاستناد إلى هذه المعطيات ستحافظ على تواجدها خصوصاً، في ظل استمرار نجاح بعض المشاريع التي تعد مصدر تمويل مهماً للمصارف الأجنبية. وتترافق هذه المعطيات مع زيادة بعض دول الخليج لحجم إنفاقها عبر طرح مشاريع جديدة في البنية التحتية».



من اليمين: علي موسى الموسى، فيصل أبوزكي، د. رضوان شعبان

دور شركات الاستثمار

تحت عنوان «اتجاهات الاستثمار والتمويل في الأسواق العربية والعالمية»، إنعقدت الجلسة الرابعة من جلسات «ملتقى الكويت المالي» وترأسها وزير المالية السابق في دولة الكويت **بدر الحميضي**، وتحدث فيها كل من مدير عام «شركة المركز المالي الكويتي» **مناف الهاجري**، وعضو مجلس إدارة «إتحاد شركات الاستثمار في الكويت» **عبد الله القبندي**، والرئيس التنفيذي في «شركة الوطني للاستثمار» **صلاح الفليج**، والرئيس التنفيذي لبلدان الخليج في «المجموعة المالية - هيرمس» **فيليب ساوثويل**.

وتطرق الوزير **الحميضي** إلى الدور الذي لعبته الكويت في سبعينات القرن الماضي، حيث كانت في مقدم الدول المصدرة للسندات التي شهدت إقبالاً من قبل جهات عدة آملاً أن تستعيد الكويت دورها.

وقال **الهاجري** إن شركات الاستثمار أثبتت خلال الأزمة أنها لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، لكنها تحتاج لأن تدير اموالاً تتراوح ما بين 1 إلى 10 في المئة من حجم رأس مالها، وهذا النوع من الشركات احد الحلول المهمة لتحريك السوق، وأكد ان الدولة أثبتت أنها شريك خلال الأزمة.

أما **عبد الله القبندي** فشدد على الدور المهم الذي لعبه إتحاد شركات الاستثمار في الكويت في التنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة بهدف إيجاد الحلول والحد من التشدد الذي تبديه المصارف في عمليات التمويل، وبعض الحلول المقترحة من قبل الإتحاد وطالب بمنح الشركات دوراً أكبر في الحركة الاقتصادية بما يساهم في تخفيف الأعباء عن الحكومة.

بدوره قال الرئيس التنفيذي في شركة الوطني للاستثمار **صلاح الفليج**: «ان المصارف وحدها لن تتمكن من توفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية التي ستكون تكلفتها كبيرة على ميزانيات البنوك في المنطقة، وبالتالي يتطلب الأمر دوراً جديداً يمكن أن تلعبه شركات الاستثمار من خلال اصدار السندات والصكوك، مشيراً الى أن شركات الاستثمار تستطيع أن تسهم في تحسين الاقتصاد وجذب المستثمرين الخارجيين وتحسين مناخ الاستثمار المحلي.

أما الرئيس التنفيذي لبلدان الخليج في «المجموعة المالية هيرمس» **فيليب ساوثويل** فقال: «ان واقع القطاع المالي يشير الآن الى أن هناك تعافياً تدريجياً في هذا القطاع، مشيراً الى أن هذا التعافي يأخذ شكل حرف (L) في أوروبا بينما يأخذ شكل الحرف (V) في الأسواق الناشئة. ونصح **ساوثويل** المستثمرين بالاستثمار في أدوات الدخل الثابت لتقليل المخاطر في ظل الظروف الحالية، أفضل من التركيز على الاستثمار في الأسهم.

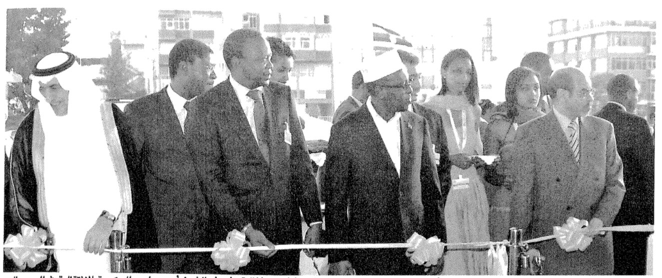
الاقتصاد الكويتي: الواقع والفرص

وبحثت الجلسة الختامية لأعمال «ملتقى الكويت المالي»، في «آفاق واتجاهات الاقتصاد الكويتي»، وترأسها، المدير العام المساعد في «مجموعة الاقتصاد والأعمال» **فيصل أبوزكي**، وتحدث خلالها كل من وزير التخطيط والتنمية الإدارية الأسبق والرئيس والعضو المنتدب لـ«مجموعة الأوراق المالية- الكويت» **علي موسى الموسى**، ومدير مكتب الكويت في «البنك الدولي» **د. كمال رضوان**.

وأكد **الموسى**، على أهمية وجود الخطة الخمسية الاقتصادية التي تتجه الحكومة الكويتية لإقرارها، والتي تتضمن تنفيذ استثمارات كبيرة تصل قيمتها إلى نحو 7 مليارات دينار كويتي، وستساعد على توسعة قاعدة الاقتصاد وإطلاق دورة جديدة من النمو الاقتصادي وتساهم في إخراج الكويت من حالة الركود التي عانت منها على مر الأشهر الماضية من العام المنصرم».

وأشار **الموسى** إلى أن «وضع هذه الخطة قيد التنفيذ، يستدعي تعاون ودعم مجلس الأمة الكويتي في إقرار حزمة واسعة من القوانين».

أما **د. رضوان**، فلفت إلى الدور الذي يلعبه مكتب «البنك الدولي» في الكويت في مجال تقديم خدمات المشورة الفنية لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمالية في دولة الكويت، مستعرضاً ثلاث ملاحظات أساسية تتناول البيئة الاستثمارية في الكويت، بدءاً من رفع معدل الاستثمار في الكويت ومعدل الإنفاق العام، مروراً برفع حجم الاستثمار الأجنبي، وانتهاءً بتحسين البيئة الاستثمارية، بما يتناسب مع طموح الكويت بأن تكون مركزاً تجارياً ومالياً اقليمياً.■



من اليسار: د. إبراهيم العساف وزير المالية السعودي، أوهورو كينياتا نائب رئيس وزراء كينيا وزير المالية، شريف الشيخ أحمد رئيس الحكومة الانتقالية في الصومال وميليس زيناوي رئيس وزراء اثيوبيا

المنتدى السعودي الشرق أفريقي نحو تنفيذ مبادرة الملك عبد الله الزراعية

أكثر من 800 شخص من كل من السعودية ودول شرق أفريقيا الخمس شاركوا في المنتدى السعودي الشرق أفريقي الذي نظمته وزارة التجارة والصناعة السعودية بالتعاون مع **مجموعة الاقتصاد والأعمال**. وحظي المنتدى برعاية رسمية على أعلى المستويات تمثّلت بحضور رؤساء جمهوريات وحكومات ووزراء وديبلوماسيين من كلا الطرفين، تقدمهم: رئيس وزراء أثيوبيا **ميليس زيناوي**، رئيس جمهورية جيبوتي **إسماعيل عمر جيله**، رئيس الحكومة الانتقالية الفيدرالية الصومالية **شريف الشيخ أحمد**، رئيس وزراء رواندا **برنارد ماكوزا**، نائب رئيس وزراء كينيا وزير المالية **أوهورو كينياتا** ووزير العلاقات الخارجية الأوغندي **هنري أوريوم أوكيللو**.

وتمثّلت المملكة العربية السعودية بوفد كبير من نحو 300 شخص ضم 4 وزراء هم: وزير المالية **د. ابراهيم العساف**، ووزير التجارة والصناعة **د. عبدالله أحمد زينل علي رضا**، ووزير النقل **د. جبارة الصريصري**، ووزير الزراعة **د. خالد بالغنيم**، كما ضم الوفد السعودي

رسم المنتدى السعودي الشرق أفريقي، الذي استضافته العاصمة الأثيوبية أديس أبابا يومي 14 و15 نوفمبر الماضي، الملامح الرئيسية للعلاقات الاقتصادية المرتقبة ما بين المملكة العربية السعودية ودول شرق أفريقيا الخمس: أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، كينيا وجيبوتي. وجاء هذا المنتدى ليضع اللبنة الأولى على طريق تحقيق مبادرة الملك عبدالله بن عبد العزيز للاستثمار الزراعي خارج المملكة، وليبرهن عن قناعة سعودية بأهمية دول منطقة شرق أفريقيا كعمق ستراتيجي لأمن المملكة الغذائي.

وشكّل المنتدى السعودي الشرق أفريقي أول منتدى شامل للأعمال والاستثمار بين المملكة العربية السعودية ودول شرق أفريقيا، مؤسساً بنجاحه لمرحلة جديدة من الشراكة الاقتصادية السعودية الأفريقية مدعومة بثلاثة عناصر رئيسية هي: إرادة سياسية جامعة، ورغبة من القطاعين الرسمي والخاص لكلا الجانبين بتعزيز التعاون في ضوء تكامل في الموارد ما بين المملكة وشرق أفريقيا.

وجاء انعقاد المنتدى أيضاً ليرسي الدعامة الأولى في التوجّه العربي عموماً والسعودي على وجه التحديد لتحقيق الأمن الغذائي. ويعود اهتمام السعودية بدول شرق أفريقيا إلى أسباب عدة، لعل أبرزها السوق الضخمة التي تؤلفها هذه الدول الخمس وتضم 190 مليون مستهلك على رقعة جغرافية تقارب الـ3 ملايين كلم مربع وثروات طبيعية وموارد مائية هائلة، إذ تقع جميع هذه الدول (باستثناء جيبوتي) حول منابع نهر النيل. وفي ضوء اعتماد العالم العربي المتزايد على استيراد احتياجاته الغذائية، فإنّ الاستثمار في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية في شرق أفريقيا يمثل خياراً استثمارياً ستراتيجياً.



من اليسار: الشريف شيخ أحمد، الرئيس ميليس زيناوي، الوزير أحمد زينل علي رضا، الشيخ محمد حسين العمودي و محمد ديرير وزير الثقافة والسياحة الأثيوبي

أيضاً عدداً كبيراً من رجال الأعمال والمستثمرين.

وإلى جانب المنتدى، تمّ تنظيم معرض مصاحب شاركت فيه 140 شركة، منها 75 شركة سعودية عاملة في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة والخدمات، ما عكس الرغبة الحقيقية للقطاع الخاص السعودي في تعزيز الروابط الاقتصادية والتدفّقات الاستثمارية ما بين الجانبين.

وكان رجل الأعمال السعودي **المعروف محمد حسين العمودي** والذي كان له دور بارز في إنجاز وإنجاح المنتدى، والذي يعتبر أكبر مستثمر في أثيوبيا أقام مأدبة عشاء على شرف المشاركين، ألقى خلالها كلمة شكر فيها خادم الحرمين الشريفين الملك **عبدالله بن عبد العزيز**، الذي لولا رعايته وتوجيهه لما كان لهذا المنتدى أن ينعقد، معتبراً أن المنتدى السعودي الشرق أفريقي يقع في صلب مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي خارج المملكة. وإذ شكر **العمودي** كلاً من وزارة التجارة والصناعة السعودية **ومجموعة الاقتصاد والأعمال** على حسن التنظيم، أوضح أن المنتدى سيتم عقده مجدداً في العام المقبل في أديس أبابا.

ملتزمون بمبادرة الملك عبدالله

عكس الحضور الرسمي رفيع المستوى في المنتدى السعودي الشرق أفريقي عمق الالتزام من جميع الأطراف بمبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي. التزام أكدته الدول المضيفة على لسان رئيس وزرائها **ميليس زيناوي** الذي تحدث في جلسة الافتتاح فقال: «إن الجزيرة العربية التي تقع المملكة العربية السعودية في وسطها باتت مركز العالم، حتى أنها ناهزت بإمكاناتها العديد من الدول العظمى. وترتبط أثيوبيا بعلاقات تاريخية مع المملكة، ويجب



من اليسار: الشيخ محمد حسين العمودي والرئيس زيناوي



من اليمين: الشيخ عبدالله بقشان والشيخ عبدالله باحمدان



من اليمين: الشيخ محمد حسين العمودي والوزير د. فهد بالغنيم


عبد الله الربيعان رئيس مجلس ادارة صندوق التنمية الزراعية

الاستفادة من العلاقات التاريخية لتحقيق تكامل على المستوى الاقتصادي. فجمع إمكانات كل من أثيوبيا والسعودية سيعود بالنفع على جميع الأطراف. وهنالك حالياً فرص عديدة لتحقيق التكامل المطلوب. فهذا القرار التاريخي لن يترك آثاراً إيجابية مباشرة وحسب بل سيشكل الخطوة الأولى نحو تحقيق أهدافنا». وإذ وصف رئيس الوزراء الأثيوبي مبادرة الملك **عبدالله** بالتاريخية، أكد «التزام الجميع بإنجاح هذه المبادرة، ووضع جميع إمكاناتنا في خدمتها. وما المنتدى السعودي الشرق أفريقي سوى بداية شراكة عظيمة وإطلاق لخطة طموحة تقوم على رؤية شاملة بعيدة الأمد». وأضاف: «هذه المبادرة ستفتح صفحة جديدة من العلاقات ما بين شرق أفريقيا والمملكة». ورحب بالدور الكبير الذي يقوم به رجل الأعمال السعودي الشيخ **محمد حسين العمودي** الذي لولاه لما صار هذا الحدث».

كلام رئيس الوزراء الأثيوبي قوبل بتطمينات من وزير التجارة والصناعة السعودي **د. عبدالله أحمد زينل علي رضا** الذي أشار إلى أن «الوفد السعودي جاء إلى هذه المنطقة بعقل منفتح تقودنا روح الإنسانية وتاريخنا المشترك. وكما نتشارك في التاريخ لا بد من أن نتشارك في المستقبل. فأزمة الغذاء التي شهدها العالم منذ أكثر من عام أثرت علينا جميعاً، منتجين ومستهلكين على حد سواء. فعرفت الأسواق العالمية حالة من عدم الاستقرار والجميع خسر من الارتفاع غير المسبوق في أسعار الغذاء. وساهمت العديد من العوامل في هذا الارتفاع غير المتوقع في الأسعار لعل أبرزها التراجع الحاد في إنتاج الحبوب عالمياً واستخدام الحبوب في عملية إنتاج الوقود الحيوي. والواقع أن إنتاج الوقود من خلال استغلال الحبوب التي تطعم الملايين حول العالم لم يكن بالأمر العادل. كذلك فإن القيود الموضوعة على التصدير فضلاً عن المضاربات أدت إلى حدوث أزمة الغذاء. لكن لا يجب أن نشهد أزمة مماثلة وعلينا العمل جميعاً على منع حدوث ذلك». وشدّد على أن السعودية لم تأت إلى المنطقة لتفرض حاجاتها على حساب حاجات السكان المحليين، ولا بدّ من العمل سوياً لإيجاد حلول منطقية تعود بالفائدة على جميع الأطراف.

8 أسس للمبادرة

«أزمة الغذاء هي السبب الرئيسي لإطلاق الملك **عبدالله** لمبادرته»، بحسب الوزير **زينل** الذي لفت إلى أن «السعودية ملتزمة بمكافحة الجوع. ففي العام 2008، قدمت المملكة منحة بقيمة 500 مليون دولار


من اليمين: د. محمد جمجوم الرئيس التنفيذي لمجموعة جمجوم، و محمد العطاس نائب رئيس مجموعة الكابلات السعودية


من اليمين: زهير المرحومي عضو مجلس ادارة الغرفة التجارية بجدة و احمد المربعي العضو المنتدب لشركة التغليف السعودية الحديثة



من اليمين: عبد الله الحمودي وكيل وزارة التجارة والصناعة السعودية للتجارة الخارجية ود. خالد السليمان وكيل وزارة التجارة والصناعة السعودية لشؤون الصناعة

من اليمين: حسين بحري رئيس الشركة العربية لأمّات الدواجن وعبد الله بكر قاضي مدير عام شركة القاضي للزراعة والدواجن

لبرنامج الغذاء العالمي لمكافحة الجوع». وأوضح أن «مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي خارج المملكة تقوم على 8 أسس هي: اختيار الدول المضيفة للاستثمار بحسب إمكاناتها الزراعية وبيئتها الاستثمارية، أن يكون القطاع الخاص السعودي المستثمر الرئيسي ويحظى بدعم الحكومة، تخصيص جزء من الإنتاج الزراعي للدول المضيفة وفقاً لاحتياجاتها، قيام الحكومة السعودية بحماية هذه الاستثمارات من خلال اتفاقيات ثنائية طويلة الأمد، تبني آليات لضمان وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق المحلية وإلى سوق المملكة على حد سواء، العمل على تطوير الاحتياطي الستراتيجي السعودي من المواد الغذائية الأساسية، تمويل مشاريع البنى التحتية في الدول المضيفة، ومساعدة المزارعين المحليين من خلال توفير البذور والأسمدة والمعرفة والتسويق لمنتجاتهم». وختم مشيراً إلى أهمية العمل على تعزيز حجم التبادل التجاري ما بين المملكة ودول شرق أفريقيا والمقدر حالياً بنحو 3 مليارات دولار من خلال تذليل العقبات وتعزيز قدرة المصارف على تمويل التجارة وخلق ممرات بحرية آمنة بين المنطقتين».

شرق أفريقيا بانتظار الاستثمارات

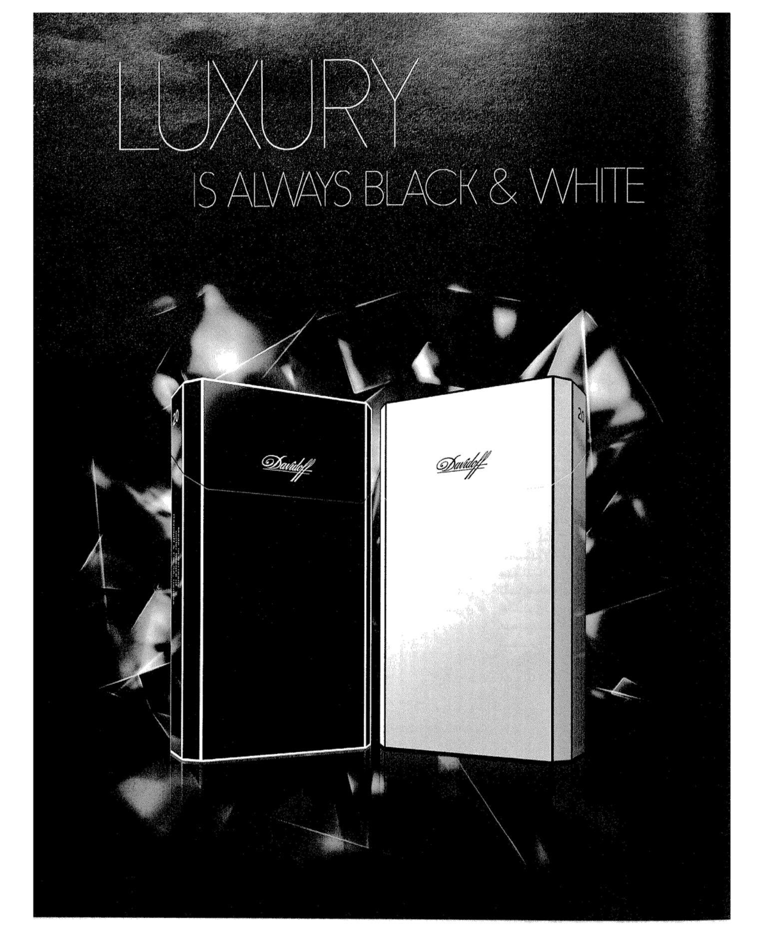
ويبدو أن دول شرق أفريقيا الخمس توافق تماماً على الأسس الثمانية التي تشكّل الإطار العريض للمبادرة السعودية. فرئيس جمهورية جيبوتي **إسماعيل عمر جيله** اعتبر أن «الهدف الأساسي هو تنمية بلداننا وتحقيق العيش الكريم لشعوبنا. ومشاركتي في هذا المنتدى تعبير عن الإرادة السياسية لحكومة جيبوتي في أن تقوم بدورها التاريخي المنوط بها في منطقتها دولة أفريقية وعربية». وأوضح أن «الميناء البترولي في جيبوتي جاهز لاستيعاب أي نشاط تستفيد منه المملكة وكذلك ميناء الحاويات الضخم. ونحن بصدد فتح باب الشراكة أمام القطاع الخاص السعودي للاستثمار في المنطقة الحرة في جيبوتي، إضافة إلى اقتراحنا تأسيس شركات شحن تجارية مشتركة مع المملكة. فدول الشرق الأفريقي مجتمعة، مضاف إليها بقية دول السوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا (الكوميسا)، تتطلع إلى شراكة حقيقية مع السعودية التي تشكّل لنا هدفاً اقتصادياً».

وبالقدر الذي ستستفيد منه جيبوتي من هذه الشراكة، ستحقق الصومال فوائد جمة أيضاً. فرئيس الحكومة الانتقالية الفيدرالية الصومالية **شريف الشيخ أحمد** رأى أن فكرة عقد منتدى اقتصادي في مثل هذا الوقت العصيب الذي تعيشه اقتصاديات دول العالم، هي فكرة فريدة من نوعها لأنها تأتي في وقت يتعرض لها الاقتصاد العالمي لهزات اقتصادية عنيفة أجبرت دول العالم على إعادة حساباتها الاقتصادية وتقييم متغيراتها المالية. وقال: «إن السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين لها دور ريادي في عقد هذا المنتدى الذي نتطلع من خلاله إلى بحث كيفية الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية التي تعانيها معظم دولنا، وأن الاهتمام البالغ الذي توليه المملكة لهذا المنتدى لدليل واضح على حرصها الشديد ورغبتها الأكيدة في تطوير اقتصاديات المنطقة وتشجيع رأس المال السعودي على الاستثمار فيها. وأكد **أحمد** أن الحكومة الصومالية الفتية، التي لا تزال في عامها الأول، تسعى جاهدة إلى وضع لبنة جديدة لبناء صومال جديدة تتمتع بالأمن والاستقرار، وتعمل من أجل تحقيق طموحات الشعب الصومالي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، موضحاً أنها تضع الحالة الأمنية في البلد في أولى اهتماماتها، وتركّز على صيانة وحدة تراب الوطن واستقلاله وتطوير اقتصاده بقدر الإمكانيات المتاحة».

الرئيس زيناوي: المنتدى بداية شراكة بعيدة المدى

الوزير زينل: نستهدف تحقيق مصالح المستثمرين والدول المضيفة للاستثمار

وكما جيبوتي والصومال، تظهر رواندا سابحة في التيار ذاته إدراكاً منها بأهمية الشراكة والتكامل ما بين السعودية وشرق أفريقيا. وقد عرض رئيس وزراء رواندا **برنارد ماكوزا** في كلمته 4 عوامل تظهر التزام رواندا ببناء شراكة مع المملكة وهي: رؤية رواندا الطموحة للعام 2020 والتي تقوم أساساً على إيلاء دور أكبر للقطاع الخاص المحلي والعالمي الذي يحمل مفتاح الازدهار. ثانياً، مناخ الاستثمار الجاذب الذي تتمتع به رواندا في ضوء استقرار اقتصادي ومعدلات نمو مرتفعة بلغت 8.8 في المئة خلال الأعوام الخمسة الماضية ووجود قضاء تجاري فاعل ونزيه. ثالثاً، فرص استثمارية مجدية في العديد من القطاعات لعل أبرزها: قطاع الطاقة، حيث نسعى إلى بناء شراكات في



تحذير صحي: التدخين سبب رئيسي لسرطان وأمراض الرئة وأمراض القلب والشرايين.
Health Warning: Smoking is a main cause of lung cancer, lung diseases and of heart and arteries diseases.



من اليمين: سياف آل خشيل رئيس الغرفة التجارية الصناعية ببيشة، د. محمد الكليبي، زياد البسام نائب رئيس غرفة تجارة وصناعة جدة، ناصر مريع رئيس الغرفة التجارية الصناعية بجازان و هاني ساب مدير عام شركة الشرق

مجالات الإنتاج والنقل والتوزيع، الزراعة، تطوير قطاع البنية التحتية والمواصلات، بناء الفنادق والمنتجعات السياحية، وقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتعدين والتعليم. رابعاً، النفاذ إلى الأسواق العالمية، حيث تشكل رواندا بوابة إلى وسط أفريقيا.

أما وزير الدولة للشؤون الخارجية والدولية في أوغندا **أوريم هنري أوكيللو** فتحدث عن الفرص الاستثمارية في بلاده والمرتكزة على الزراعة والصناعات الزراعية والثروة السمكية والطاقة والسياحة، معدداً أهم ميزات أوغندا على المستوى الاقتصادي لناحية انفتاح السوق، توفر الاستقرار والنمو وسهولة النفاذ إلى الأسواق وقاعدة مهمة من الثروات الطبيعية والتزام حكومي بتطوير القطاع الخاص والعمالة المدربة.

الاستغلال الأمثل للمزايا

كيف يمكن تحقيق مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي خارج السعودية في ضوء الجهوزية الأفريقية والرغبة المشتركة بين الطرفين؟ سؤال لقي جواباً في كلمة وزير المالية السعودي **د. إبراهيم العساف** الذي ذكّر بعمق العلاقات التاريخية ما بين الخليج العربي ومنطقة شرق أفريقيا؛ وأضاف: «التقارب الجغرافي ما بين المنطقتين ساعد بشكل كبير على تمتين هذه الروابط. ونحن بحاجة إلى الاستغلال الأمثل للمزايا الطبيعية التي يوفّرها هذا التقارب لتوطيد علاقاتنا الاقتصادية. فهنالك العديد من الفرص لتعزيز التعاون الاقتصادي في ما بين بلداننا وعلينا بذل الجهود كافة لتحقيق هذا الهدف». وتطرق الوزير **د. العساف** إلى الاقتصاد السعودي، حيث تطبّق المملكة برنامجاً طموحاً للإصلاح الاقتصادي. وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية والتراجع الحاد في أسعار النفط، تابعنا تنفيذ هذا البرنامج الذي يركّز بشكل رئيسي على تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. ومن أجل دعم الجهود الدولية للتعافي الاقتصادي والتي تقوم بتنسيقها مجموعة العشرين، ومن أجل ملاقاة أهدافنا التنموية الخاصة، خصصت المملكة 400 مليار دولار للاستثمار في القطاعات الحكومية والنفطية خلال السنوات الخمس المقبلة». وتابع: «تدرك السعودية الدور الحيوي والمحوري المتوقّع أن تلعبه في الاقتصاد العالمي ولضمان استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية». وانتقل **د. العساف** للحديث عن العلاقات السعودية الشرق أفريقية، مشيراً إلى أن قناعته بأن الحجم الحالي للتبادل التجاري والتدفق الاستثماري يعكس بوضوح الإمكانات المتاحة التي يمكن لاقتصاداتنا أن تقدمها. لذا من المطلوب بذل المزيد من الجهود لتسخير هذه الإمكانات. فالصندوق السعودي للتنمية يلعب دوراً فاعلاً في تمويل مشاريع التنمية في المنطقة، حيث يتم تخصيص أكثر من 57 في المئة من إجمالي المساعدات للدول الأفريقية. ويبقى الصندوق مستعداً للعمل مع حكومات هذه المنطقة لاستكشاف وتمويل المزيد من المشاريع التنموية ذات الأولوية، كما أن الصندوق على استعداد لدعم التجارة ما بين هذه البلدان من خلال برنامج تمويل وائتمان الصادرات». وأضاف: «وبالحديث عن العلاقات الثنائية ما بين السعودية وأثيوبيا، أنوه إلى أنه يجري تبادل الزيارات بصورة مستمرة ما بين البلدين. كما تمّ التوقيع في السابق على اتفاقية تعاون عام ما بين المملكة وأثيوبيا، وتغطي هذه الاتفاقية ميادين اقتصادية وتجارية واستثمارية وتقنية وثقافية عدة وغيرها. فالتجارة ما بين السعودية وأثيوبيا نمت بأربعة أضعاف خلال السنوات السبع الماضية. فزاد حجم التبادل التجاري من 52 مليون دولار في العام 2000 إلى 200 مليون دولار في العام 2007. والمملكة باتت حالياً الشريك التجاري الثاني لأثيوبيا. وهنالك فرصة كبيرة لتطوير علاقاتنا التجارية الثنائية. فالاتفاقية المشتركة للإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب لشركات النقل الجوي، والتي تمّ توقيعها بالأمس، هي خطوة مهمة في هذا

الرئيس جيله: المنطقة الحرة في جيبوتي مفتوحة للاستثمارات السعودية

الرئيس الشيخ أحمد: نحو بناء صومال جديدة تتمتّع بالأمن والاستقرار

الرئيس ماكوزا: رواندا ملتزمة بالشراكة مع السعودية

«البنك الإسلامي للتنمية» وأفريقيا

ألقى رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية د. أحمد محمد علي كلمة خلال افتتاح المعرض المصاحب للمنتدى جاء فيها: «إن المنتدى السعودي الشرق أفريقي يمثل راية للتعاون ما بين السعودية ودول شرق أفريقيا الخمس: أثيوبيا، جيبوتي، كينيا، تنزانيا وأوغندا، وهو يبرهن حرص المملكة على تمتين علاقاتها الاقتصادية والاستثمارية مع منطقة شرق أفريقيا لتحقيق المنفعة لجميع الأطراف. والواقع أن مساهمة السعودية في تحقيق التنمية في العديد من البلدان النامية كبيرة جداً ومعروفة عالمياً. ويتضح ذلك من خلال دورها القيادي والفعّال في نشاطات التنمية. فالمملكة هي أكبر مساهم في رأس مال البنك الإسلامي للتنمية بحصة 25 في المئة، كما أنها ساهمت بمبلغ مليار دولار أميركي في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ISFD، المخصص لمكافحة الفقر». وبعد أن قدم شرحاً حول مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وأهدافها الرئيسية، تطرّق د. علي إلى علاقة البنك الإسلامي للتنمية بأفريقيا والتي تعود إلى تاريخ تأسيس البنك منذ 35 عاماً، وحالياً هنالك 27 دولة أفريقية ضمن أعضاء البنك.

ومنذ تأسيسه، ارتفعت مساعدات البنك الإسلامي للتنمية للدول الأعضاء بصورة كبيرة، فوصلت قيمتها إلى نحو 10 مليارات دولار أميركي لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الاجتماعية وغيرها. كذلك أطلق البنك العديد من المبادرات الخاصة بأفريقيا مثل إعلان أوغادوغو حول التعاون ما بين البنك الإسلامي للتنمية وأفريقيا في العام 2002.



د. أحمد محمد علي



وقال أن «هناك خطوات لا بدّ على الحكومات الأفريقية من اتّخاذها، إذ سيكون من غير المجدي الكلام عن استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة من دون ضمان الأمن والاستقرار وتوفير مناخات عمل واستثمار مشجعة». وختم مشيراً إلى أن البنك يدرك أنّ «تحقيق أفضل الفوائد لاستثمارات القطاع الخاص يتطلب جهوداً أكبر لتحقيق التكامل الإقليمي، والجهود التي تتخذها حكومات دول شرق أفريقيا تصب في هذا الاتجاه».

السياق. كما نناقش حالياً اتفاقية للازدواج الضريبي. وهذه الاتفاقيات ستسهم في تعزيز التدفق الاستثماري بين بلدينا». ولفت وزير المالية السعودي إلى أن «بلدان شرق أفريقيا تقدم فرصاً استثمارية جاذبة. لكن على هذه الدول العمل على تحسين قوانينها وتشريعاتها وبناها التحتية من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية. فأزمة الغذاء تذكرنا بالمزايا التفاضلية لبلدان شرق أفريقيا في مجال الزراعة. ولإدراك هذه المزايا، يجب إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر ضمن إطار سياسي مشجّع».

وفي سياق تذليل العقبات، أمل نائب رئيس وزراء كينيا وزير المالية **أوهورو كينياتا** أن يؤدي المنتدى إلى اتفاقات تمنع الازدواج الضريبي وتزيل الحواجز أمام التبادل التجاري وتشجع سن التشريعات اللازمة لتسهيل التجارة البينية.

الأولوية للاستثمار في شرق أفريقيا

بدوره، رأى وزير الزراعة السعودي **د. فهد بالغنيم** أنه «لطالما اعتبرت منطقة شرق أفريقيا من ضمن المناطق التي تحتل الأولوية للاستثمار الزراعي السعودي نظراً إلى عدد من المزايا المتمثّلة في توفّر الموارد البشرية والطبيعية من ضمنها المياه والأرض الخصبة والتنوع المناخي». مضيفاً: « فإن هذه المميزات توفر بيئة جيدة لإنتاج معظم المشتقات الغذائية. إضافة إلى ذلك، فإن بلدان شرق أفريقيا برهنت مدى حرصها على تسهيل وتفعيل وتنمية الاستثمارات الأجنبية». وأشار إلى انّه «يبدو وبشكل واضح وجود نقاط يمكن التكامل فيها بين بلدان شرق أفريقيا والسعودية. فمن جهة، بلدان شرق أفريقيا لديها إمكانات عالية للتنمية الزراعية لكنها بحاجة شديدة الى استثمارات زراعية، ومن جهة أخرى المملكة العربية السعودية لديها موارد مالية كافية، وخبرة في مجال التقنيات الزراعية. ففي هذا المجال، لن يوفر المستثمرون السعوديون الإمكانات المالية فقط، ولكن أيضاً سيوفرون خبرتهم الناجحة في التنمية الزراعية التي اكتسبوها، إضافة إلى خبرتهم في الاستخدام المؤثر للتقنيات الحديثة من خلال الشراكات مع الشركات العالمية المتقدمة». وأضاف **بالغنيم**: «يشهد العالم ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية

■■

الوزير العساف: تطوير التشريعات والبنى التحتية لجذب الاستثمارات

■■

الوزير أوكيللو: مجالات واسعة للاستثمارات الزراعية والطاقة والسياحة

■■

الوزير كينياتا: إزالة الحواجز من أمام التبادل التجاري

■■

والتطوّرات التي يحدثها التغير المناخي، إضافة إلى عوامل أخرى أثرت سلبياً في الأمن الغذائي العالمي بشكل عام وعلى بلداننا بشكل خاص وان بدرجات متفاوتة. وعلينا مواجهة هذا التحدّي المتمثّل بتأمين الغذاء بشكل آمن ومتاح لمواطنينا. فأزمة الغذاء الحالية أظهرت بشكل واضح ضرورة التعاون وتضافر الجهود بين البلدان التي تتشارك المشاكل والتحديات نفسها، والتي لديها الأهداف نفسها الخاصة بالتطور، تعاون مبني على أسس وروابط تاريخية وثقافية واقتصادية كما هي الحال بين بلدان شرق أفريقيا والسعودية». وتابع: «جاءت مبادرة **الملك عبدالله** في ما خص الاستثمار الزراعي الخارجي لتحقيق هدفين رئيسيين يتمثلان في تأمين الغذاء بشكل مستمر للمملكة العربية السعودية، وفي الوقت نفسه المساهمة في تقدم البلدان الأخرى. هذه الخطوة التي تسلكها المملكة تعتبر إضافة إلى سجلها الحافل في مجال تعزيز وتفعيل التعاون بين البلدان لمواجهة الأخطار والتحديات المشتركة».

ولكن من المؤكد أن الاستثمار السعودي في شرق أفريقيا لن يقتصر على الزراعة، حيث أشار وزير النقل السعودي **د. جبارة الصريصري** إلى «توجيه الملك **عبدالله بن عبد العزيز** وتشديده على أهمية التعاون بين السعودية ودول شرق أفريقيا. وقال أن إمكانات اقتصاداتنا كبيرة ونشعر أن الوقت حان للعمل والاستفادة من هذه البيئة الملائمة. فالمملكة لم تعان من الأزمة المالية العالمية، وحافظت على قوة اقتصادها ونموه. وتشهد المملكة موجة استثمارية

كبيرة بدليل حصولها على المرتبة 16 عالمياً في مجال الفرص الاستثمارية. كما أن هذا واضح من خلال عملية الخصخصة الحاصلة في العديد من القطاعات ومنها قطاع الموانئ السعودي»، وأضاف: «إن التقارب الجغرافي ما بين المملكة ودول شرق أفريقيا يساهم في خفض تكلفة النقل، وبالتالي يعطي مزايا تنافسية لصادرات هذه الدول إلى المملكة. كما أن البيئة الاقتصادية في دول شرق أفريقيا محفّزة للاستثمار، والقطاع الخاص السعودي يتطلع إلى أن يلعب دوراً مهماً مع نظيره الأفريقي في الاستفادة من هذه المزايا التفاضلية».

جلسات ومتحدّثون

وبعد أن تحدث مدير عام مركز الاستثمار في تنزانيا **ايمانويل أولي نايكو** عن أن التعاون الاقتصادي والتدفقات الاستثمارية ما بين السعودية وتنزانيا لم ترتق بعد إلى مستوى العلاقات السياسية الممتازة، لفت إلى الزيارة التي قام بها الرئيس التنزاني إلى السعودية في أبريل الماضي والتقى فيها الملك **عبدالله بن عبد العزيز** ووضعا معاً الأسس لمرحلة جديدة من التعاون ما بين البلدين. ومن ثم قدم الشريك في إرنست أند يونغ أثيوبيا **زيميدنه نيغاتو** عرضاً عن فرص الاستثمار في أثيوبيا في مختلف المجالات.

بعدها انعقدت جلسة عمل ناقشت دور المملكة في دعم الأمن الغذائي العالمي من خلال المبادرة الزراعية، وتحدث في هذه الجلسة وكيل وزارة الزراعة السعودية للأبحاث والتنمية **د. عبدالله العبيد** حول الأمن الغذائي في السعودية وكيفية تلبية احتياجات المملكة المتزايدة، معتبراً أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تكاتف جهود القطاعين العام والخاص. فعلى الحكومة وضع السياسة العامة والتشريعات والقوانين وتوفير البنى التحتية وعقد الاتفاقيات الثنائية مع البلدان المضيفة في موازاة تقديم الحوافز والدعم للقطاع الخاص لحثه على الاستثمار في الزراعة. بدوره، يتوجب على القطاع الخاص قيادة العجلة الاستثمارية داخلياً وخارجياً وتبني التقنيات الحديثة وجمع الخبرات، ومن ثم كانت مداخلة لوكيل وزارة التجارة والصناعة السعودية للتجارة الخارجية **د. عبدالله الحمودي** تطرق فيها إلى مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي خارج المملكة كسبيل لمواجهة تحديات الأمن الغذائي، ومفصلاً للأسس التي تقوم عليها هذه المبادرة. وأضاف إن المبادرة تستهدف البلدان التي تتمتع بموارد طبيعية رئيسية للزراعة، وعمالة منخفضة التكلفة، واستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، ونظام قضائي وإداري مستقر، وأسواق مفتوحة، وشفافية وقوانين تكافح الفساد وعلاقات صداقة مع المملكة. كذلك تحدث أمين عام صندوق الاستثمارات العامة السعودي **منصور الميمني** عن دور الصندوق في مجال الاستثمار الزراعي خارج المملكة والآليات التي تبعها.



عبد الله الحبيبي رئيس مجموعة ابنائي القابضة

الوزير بالغنيم: مبادرة الملك عبدالله تسهم في تقدم دول شرق أفريقيا

الوزير الصريصري: تشجيع صادرات دول شرق أفريقيا إلى المملكة

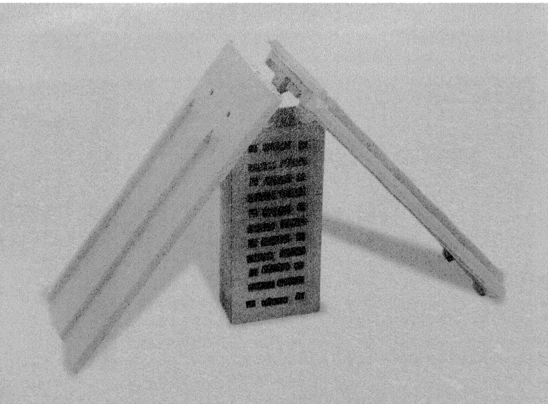
د. محمد أحمد علي: ضمان الأمن والاستقرار وتوفير مناخ ملائم للاستثمار

«تعميق الروابط الاقتصادية ما بين المملكة والدول الأفريقية» عنوان العرض الذي قدمه أمين عام مجلس الغرف السعودية **د. فهد السلطان** الذي أشار إلى أن حجم التبادل التجاري ما بين السعودية والدول الأفريقية لا يزال يمثل فقط 1.7 في المئة من إجمالي التجارة الخارجية للمملكة، من دون أن يتم إلى الآن الاستفادة من التقارب الجغرافي ما بين الطرفين. وكما في التجارة كذلك في الاستثمار، حيث أن نسبة الاستثمارات الأفريقية في السعودية تشكّل فقط 1.2 في المئة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية. ورأى **د. السلطان** أن فرص التعاون كثيرة وتحديداً من خلال إقامة صناعات وزراعات مشتركة تعتمد على التمويل السعودي من جهة وعلى الموارد الطبيعية والبشرية لبلدان شرق أفريقيا من جهة أخرى. كما يمكن إنشاء مراكز صناعية في بلدان أفريقية بهدف تجميع منتجات سعودية، فضلاً عن تأسيس شركات مقاولات مشتركة ومشاريع مشتركة في مجالات الطاقة والمصارف والاتصالات. ومن ثم تحدث مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة التمويل الدولية IFC **مايكل إيسكس** عن الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة في توجيه الاستثمارات الخليجية إلى أفريقيا.

وانعقدت جلسة عمل ثانية حول «الشراكات الممكنة لتطوير الزراعة والصناعات الزراعية» تخللها مداخلات لكل من نائب الرئيس الأول لشركة صافولا- سكر الشرق الأوسط **د. محمد الكليبي**، ود. **حسن بلخي** من المجموعة السعودية للاستشارات، ورئيس مجموعة سعودي **ستارز هيلاساكلي**. ■

ميدروك السعودية تطور ميناء جيبوتي

جرى على هامش المنتدى السعودي الشرق أفريقي توقيع مذكرة تفاهم ما بين مجموعة ميدروك العمودي السعودية وحكومة جمهورية جيبوتي لتطوير ميناء جيبوتي. وقام بتوقيع مذكرة التفاهم كل من نائب رئيس مجلس إدارة ميدروك العمودي المدير التنفيذي عبد الرحمن عمر العمودي ورئيس إدارة ميناء جيبوتي أدين أحمد دوالي، بحضور رئيس مجلس إدارة ميدروك السعودية محمد حسين العمودي ووزيري المالية والنقل في جيبوتي وسفير جيبوتي في السعودية.




الأمير سلطان بن محمد بن سعود الكبير

رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي لصناعة الإسمنت ومواد البناء

الطلب على الإسمنت لم يتأثر بالأزمة

بيروت-برت دكاش

تشهد صناعة الإسمنت في الدول العربية تطوراً كبيراً في عدد المصانع وطاقاتها الإنتاجية منذ أكثر من 10 سنوات. ويقول رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي لصناعة الإسمنت ومواد البناء الأمير سلطان بن محمد بن سعود الكبير: «إن إنتاج الدول العربية من الإسمنت يقدّر بنحو 165 مليون طن، والطاقة الإنتاجية لمصانع الاسمنت القائمة في المنطقة بازدياد، كما أن هنالك أيضاً مصانع جديدة قيد الإنشاء في معظم البلدان العربية».

يوضح الأمير **سلطان بن سعود الكبير** «أن معدل الطاقة الإنتاجية في الدول العربية يعتبر كبيراً مقارنة بالمعدلات العالمية. وتعتبر كل من مصر والسعودية أكبر دولتين عربيتين منتجتين للإسمنت في المنطقة، ومن المتوقع أن يصل إنتاج مصر في نهاية العام الجاري إلى نحو 45.5 مليون طن، وإنتاج المملكة إلى نحو 45 مليون طن، وذلك في موازاة قيام مصانع جديدة لإنتاج الإسمنت في هاتين الدولتين وفي مختلف البلدان العربية الأخرى».

ويشير الأمير **سلطان** إلى وجود اكتفاء ذاتي من الإسمنت على مستوى بعض الدول، ولكن ليس على مستوى العالم العربي ككل. ففي حين أن لدى السعودية اكتفاء ذاتياً، فإن الطلب في مصر خلال العام يفوق الطاقة الإنتاجية، ما اضطر الحكومة المصرية إلى منع تصدير الإسمنت وسدّ الحاجة بالاستيراد، وكذلك الإمارات التي تشهد طلباً عالياً رغم تراجعه نسبياً بسبب الأزمة المالية العالمية».

من هنا، يضيف رئيس الاتحاد، أن «تصدير الإسمنت محصور بشكل كبير بين الأسواق العربية، باستثناء عدد محدود جداً من هذه الدول مثل تونس التي تصدّر إلى أوروبا، وعمليات تصدير محدودة إلى بعض الدول الأفريقية. إلاّ أن ذلك لا يمنع وجود معوقات أمام حركة التبادل التجاري العربي على مستوى الإسمنت، ومن أبرز هذه المعوقات القوانين المنظّمة لتصدير واستيراد هذه المادة. فالسعودية، على سبيل المثال، وضعت شروطاً محددة أمام تصدير الإسمنت ما يعيق إلى حدّ كبير عملية التصدير. وفي المقابل، هناك بعض الدول التي حدّدت شروطاً متشددة للاستيراد».

استقرار الأسعار

ويتابع الأمير **سلطان بن سعود الكبير** حول انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الإسمنت ومواد البناء في المنطقة، فيقول إن «تأثيرات الأزمة كانت محدودة، ولعل دولة الإمارات، كما ذكرت، كانت الأكثر تأثراً بسبب ما تشهده من حركة إعمار قوية، وربما حصل تراجع في الطلب فيها لكنه لم يتوقف. أما مصر فهي لم تتأثر، بل زاد الطلب نتيجة استمرار المشاريع القائمة فيها». ويعزو سبب عدم تأثر السعودية أيضاً، إلى «مساحة المملكة الواسعة في موازاة نمو سكاني يعزز الطلب على العقار، بالإضافة إلى وفرة المشاريع الحكومية القائمة والتي لم تتوقف، ما أدى إلى استمرار الطلب على الإسمنت ومواد البناء الأخرى».

وعن أثر الأزمة على الأسعار فيفيد بأنها «سجّلت ارتفاعاً ملحوظاً بسبب الأزمة، لكنها تفاوتت بين مصنع وآخر، إنما حالياً هناك شبه استقرار في الأسعار أو أنها تميل إلى الانخفاض، خصوصاً في ضوء استقرار أو هبوط أسعار العقارات والإيجارات». ونفى أن يكون «قد حصل أي دعم من قبل الحكومات للإسمنت ومواد البناء حتى قبل الأزمة حين كانت أسعار العقار تسجّل زيادات عالية».

ويقول إن «مواصفات الإسمنت في العالم العربي من الأجود في العالم ومعظم شركات الإسمنت في المنطقة ملتزمة التزاماً تاماً بالمواصفات، وهي باتت تتنافس على جودة المنتج». وعن الجهة التي تراقب نوعية المنتج وجودته يفيد: «لكل دول هيئة خاصة وضعت مواصفات ومعايير محددة سواء للإسمنت المنتج محلياً أو المستورد. لكن حتى الآن، لا توجد هيئة على مستوى العالم العربي تحدد مواصفات ومقاييس موحّدة للإسمنت المنتج محلياً أو تراقب جودته».

حماية البيئة

ونوّه الأمير **سلطان** بالتطور الحاصل والتحسّن الكبير على صعيد حماية البيئة في العالم العربي. ويقول: «لم يكن موضوع البيئة قبل عقدين يلقى اهتماماً من قبل مصانع الإسمنت التي تتسابق الآن، من خلال توظيف استثمارات كبيرة لتحسين البيئة والمحافظة عليها، وذلك بتحديث الفلاتر والتقيّد بالشروط الخاصة التي من شأنها حماية البيئة».

وعن تأثير ذلك على الكلفة، يوضح: «الاستثمار في الحفاظ على البيئة يعتبر مكلفاً على المدى القصير، إنما على المدى البعيد، فهو مجدٍ إذ أن الغبار المتطاير خلال عملية التصنيع يعدّ هدراً في الموارد وطاقة غير مستغلة، إلى جانب أثره السلبي على البيئة. وأثبتت بعض المصانع أنه بعد أن تحكّمت بمسألة الغبار المتطاير حققت وفراً في كميات المواد الخام المهدورة، وبالتالي زيادة في الكميات المنتجة. إلا أن الأهم يبقى واجب الحفاظ على البيئة، وهو مسؤولية الجميع، وله انعكاساته الإيجابية على المجتمع ككل».■



د.عبدالله بن عيسى الدبّاغ

رئيس «معادن» السعودية:
نطوّر صناعة الألمنيوم من الحجر إلى المعدن

دبي - رويدا علم الدين

رغم ارتفاع الطلب على المعادن في المملكة العربية السعودية بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة، إلاّ أنّ «نشاط شركة معادن، ومنذ تأسيسها، لا يستهدف تلبية احتياجات السوق المحلّية فحسب، بل يتعدّى ذلك باتجاه الأسواق المُحيطة والعالمية، في موازاة المساهمة في ستراتيجية الحكومة السعودية لناحية تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على النفط كمصدر دخل رئيسي للمملكة» ؛ كما يوضح رئيس شركة معادن د.عبدالله بن عيسى الدبّاغ.

تعتبر شركة معادن النواة الرئيسية لصناعة التعدين في المملكة، ومع النجاحات التي حققتها تم طرح 50 في المئة أسهمها للاكتتاب العام.

ويُشير **د.الدبّاغ** إلى أنّ «أبرز المُعوّقات التي واجهت الشركة في مجالي الفوسفات والألمنيوم هو نقل المواد الخام من المنطقة الشمالية إلى موقع ملائم للتصدير على البحر الأحمر، ما حدا بالحكومة إلى إقرار إنشاء سكّة لنقل المواد الخام من موقع الجلاميد إلى رأس الخور على الخليج العربي كي يتمّ تصنيعه وتصديره إلى الخارج».

وينوه بأنّ للشركة حالياً مشروعين أساسيين، أولهما مشروع الفوسفات لإنتاج سماد الفوسفات أحادي الأمونيوم (MAP) وسماد الفوسفات ثنائي الأمونيوم (DAP)، وقد تمّ الانتهاء من نحو 83 في المئة منه، وإنتاجه مخصّص بمعظمه للتصدير. ويتمّ تطوير هذا المشروع مع شركة سابك في منطقة رأس الزور، التي تحولت الإدارة فيها مؤخراً إلى الهيئة الملكية للجبيل وينبع بطلب من شركة معادن. ويستطرد **د.الدبّاغ** قائلاً: «بدأت الشركة عملها في منطقة رأس الزور كشركة تعدين، إلاّ أننا وجدنا أنفسنا منخرطين في مشاريع ضخمة في البُنى التحتية من طرق وماء وكهرباء وموانئ، وهي ليست من ضمن عمل واختصاص شركة التعدين، وبالتالي طلبت «معادن»، بدعم من وزارة البترول، من الدولة أن تقوم الهيئة الملكية للجُبيل وينبع بتطوير منطقة رأس الزور بدلاً من شركة معادن».

أمّا المشروع الثاني فهو مُجمّع الألمنيوم الذي تقوم الشركة بتطويره ليكون مشروعاً متكاملاً يضمّ منجماً ومصنع تكرير لإنتاج الألمنيوم ومصهراً لإنتاج الألمنيوم، والذي سيُباع جزء منه في المملكة لاستخدامه في صناعات تابعة للألمنيوم، والجزء الآخر سيتمّ تصديره إلى الخارج.

وبرأي **د.الدبّاغ** فإنّ «ما يميّز مشروع الألمنيوم عن مشاريع أخرى مشابهة في كلّ من قطر والإمارات والبحرين، أنّ «معادن» تقوم بإنشاء صناعة متكاملة رأسياً من الحجر إلى المعدن، وهذا يختلف عمّا هو قائم في الدول المجاورة حيث توجد مصانع لصهر الألمنيوم إلاّ أنها تقوم باستيراد المواد الأولية كافة التي يحتاجها المصنع من الخارج، بينما تتوفّر المواد الأولية المطلوبة لمصنع «معادن» محلياً. وبالتالي فمن الناحية الستراتيجية لن تعاني «معادن» من ضغوط في أسعار المواد الداخلة في الصناعة ما يخولها الإنتاج بأسعار تنافسية أقلّ من المُنتجين الآخرين».

الأزمة: إيجابيات وسلبيات

أمّا عن الأزمة وتأثيرها، فيؤكّد **د.الدبّاغ** أنه بالنسبة إلى شركة معادن كانت هناك نواحٍ إيجابية وأخرى سلبية للأزمة. فالجانب السلبي تمثّل بانسحاب الشريك الستراتيجي العالمي (شركة ريو تنتو) من مشروع الألمنيوم، لكن الشركة ستقدّم التقنية والمساعدة الفنية للمشروع. وأدّت هذه العوامل إلى تأخّر المشروع، إلاّ أنّ «معادن» تمكّنت مؤخراً من توقيع اتفاقية مع المؤسسة العامة لتحلية المياه، وذلك لإنشاء محطة الماء والكهرباء التي ستزوّد المشروع بالطاقة الكهربائية وبأسعار متدنية مقارنة مع الأسعار السائدة حالياً، ما شكّل نقطة إيجابية بالنسبة للمشروع والشركة، إذ تمّ توفير نحو 7 مليارات ريال كان سيتمّ استثمارها في محطة الكهرباء، وحالياً سيجري استثمارها في مجال التعدين؛ كما أنّ مشروع الفوسفات قد تمّ تمويله قبل الأزمة المالية العالمية، وعليه لم تكن هناك أيّة زيادة في الكلفة الرئيسية إذ وقعت العقود كافة في العام 2006، ولم يحدث أي تغيير إلاّ بالنسبة لانخفاض أسعار المُنتجات، غير أنها بدأت تشهد ارتفاعاً. وبناءً على ذلك فإنّ المشروع ستكون لديه ميزة تنافسية عالية نظراً إلى أنّ كلفة الإنتاج ستكون الأدنى في العالم».

الذهب: استكشافات جديدة

بالنسبة للقطاع الآخر الرئيسي ضمن نشاط «معادن» أي إنتاج الذهب، يصرح **د.الدبّاغ** أنّ سعر إنتاج أونصة الذهب يبلغ نحو 340 دولاراً، بينما سعر المبيع تجاوز الـ 1100 دولار، وبالتالي فإنّ قطاع الذهب في وضع مجد جداً». متابعاً: «شركة «معادن» حالياً بصدّد تطوير مدينة تتضمّن 4 مشاريع في منطقة واحدة ومن المتوقّع إكمال أعمال الاستكشاف في نهاية العام الحالي. وتقوم الشركة حالياً بتطوير وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعي منجم الدويحي والسوق، اللذين يقعان في شرق مدينة الطائف حيث من المتوقّع البدء بأعمال التطوير والإنشاءات في الربع الأخير من العام الحالي. في وقت نقوم بإنتاج الذهب من 5 مناجم هي: مهد الذهب، الحجار، الصخيبرات، بلغة والأمار». ■

الصناعيون السعوديون يطالبون بمخصصات لهيئة "مدن"

مئات المشاريع الصناعية على لائحة الانتظار.. لماذا؟

الرياض- روجيه رومانوس

تكاد لا تخلو جلسة بين صناعيين في المملكة العربية السعودية من موضوع المدن الصناعية وخدمات البُنية التحتية المرتبطة بها. فالنقص في الأراضي يكاد يعترف به الجميع. لكن ما بدأ يطفو على السطح في الآونة الأخيرة، ضمن الوسط الصناعي السعودي، امتعاض يبديه البعض من طريقة عمل «هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية» (مدن) محمّلاً إيّاها مسؤولية ارتفاع إيجارات الأراضي وتعريفات الخدمات، متّهماً إيّاها بأنّها تعمل ضمن أسس تجارية بحتة. إلاّ أنّ البعض الآخر يُبرّر ما تقوم به «مدن»، بأنها تفتقر إلى ميزانية مُخصّصة لها من الدولة، ما يجعلها تسعى إلى تأمين مصادرها بنفسها.

هذا الواقع أوصل المراقبين والمعنيين في اللجنة الوطنية للصناعة في مجلس الغرف السعودية الى المطالبة بمخصصات تبلغ 30 مليار ريال للهيئة على مدى 10 سنوات حتى تستطيع الانطلاق، حسب ما كشف لنا أحد الأعضاء، في حين وصل الأمر بالبعض الآخر إلى المجاهرة والقول علناً أنّ «مدن» لم تفعل شيئاً منذ تأسيسها، ليذهب أبعد من ذلك ويطالب بهيئة ملكية تتولّى مختلف أمور الصناعة على مستوى المملكة في تكرار لتجربة الهيئة الملكية للجُبيل ويُنبع التي حقّقت نجاحات كبيرة.

ونظراً لما يحظى به هذا الموضوع من اهتمام ومتابعة في الفترة الأخيرة، ألقت «الإقتصاد والأعمال» الضوء على هذا النشاط، فجالت في أروقة القطاعين العام والخاص، والتقت المسؤولين ورجال الأعمال المعنيين للوقوف على حقيقة الأمور.

سعياً منها لإعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في إنشاء وتقديم خدمات المدن الصناعية بأسلوب تنافسي في ظلّ انفتاح الأسواق، قامت الحكومة السعودية بإنشاء «هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية» («مدن») بموجب قرار مجلس الوزراء الرقم 235 الصادر في العام 2001. وتقوم آلية عمل «مدن» على مبادئ أساسية تهدف إلى الاستفادة القصوى من مزايا شراكة الدولة مع القطاع الخاص وتوزيع الأدوار، حيث تتولّى مهام التخطيط والإشراف والرقابة ويتولّى القطاع الخاص مهام التمويل والإنشاء والتشغيل بأسلوب تنافسي.

وشرعت «مدن» في وضع خطط لتطوير مساحات إضافية في المدن الصناعية القائمة أو إنشاء مدن صناعية جديدة، أو إعادة تأهيل المرافق التي انتهى عمرها الافتراضي مع وضع ستراتيجية جديدة للإرتقاء بالمدن الصناعية الحالية أو الجديدة وللمحافظة على مستواها الحضاري وتكامل خدماتها.

كذلك حرصت الهيئة على تنمية الاستثمار الصناعي في المناطق الأقلّ نمواً عبر تنفيذ البُنية التحتية للمدن الصناعية التي لم يتشجع القطاع الخاص للدخول إليها. وباتت «مدن» اليوم تُشرف على العديد من المدن الصناعية المقامة في مختلف مناطق المملكة. لكن أمام كل ذلك يبدو أنّ هذا النشاط تشوبه بعض الشوائب حتى بدأ مستثمرون يتساءلون عن كيفية عمل «مدن» وحقيقة عملها ونتيجته.

مطالبة بوضع كلّ المناطق الصناعية تحت سلطة الهيئة الملكية للجُبيل ويُنبع

د.خالد السليمان: المعالجة بـ «الستراتيجية الصناعية»

وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون الصناعة د. **خالد السليمان** رأى أنّه «من دون مدن صناعية عالية التأهيل والمستوى، لن نستطيع أن نحقّق ونُنفّذ «الستراتيجية الوطنية للصناعة»، التي تهدف الى زيادة مساهمة الصناعة في إجمالي الناتج المحلي من 11 في المئة حالياً إلى نحو 20 في المئة العام 2020». مضيفاً: «يتمثّل النقاش اليوم في المكان، أي أين تكون هذه المدن الصناعية؟ وما الصناعات التي ستحضنها؟ وما الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص لإنشائها؟»؛ لافتاً في الوقت نفسه إلى «أنّ للدولة دوراً رئيسياً في توفير البُنية الأساسية اللازمة، وهذا نهج تتبعه جميع الدول لأنّ الاستثمار في البُنى التحتية يعتبر في نهاية الأمر استثماراً طويل الأجل وليس مجرّد تكلفة»؛ مؤكّداً أنّ «وجود مدن صناعية بالمستوى المطلوب يشكّل حافزاً قوياً للمستثمر، الوطني أو الأجنبي، للاستثمار في القطاع».

ونؤيد أن تكون الإيجارات في هذه المدن منافسة ومشجعة، وعلى ثقة أنّ المدن الصناعية الجديدة ستكون أسعار إيجاراتها

حسب المطلوب، ولاسيّما إذا قارنّاها بمثيلاتها في الدول الصناعية الأخرى».

ريال واحد للمتر المربّع

ويعترف د.**سليمان** بـ «أنّنا نعاني حالياً من قلّة الأراضي الصناعية، ولاسيما في المدن الكبرى مثل: الرياض، جدّه والدمّام»، لكنّه في الوقت ذاته يشير إلى «توفّرها في مناطق أخرى»، ومعتبراً أنّ «الستراتيجية المذكورة ستحرص على نشر المدن الصناعية بشكل أكبر عمّا هو عليه اليوم وبأسعار منافسة». متابعاً: «لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ المدن الصناعية التي أقامتها الدولة لا تزال أسعارها منافسة جداً. فالتعرفة الأساسية للمتر المربّع (شاملاً تكلفة الخدمات والتشغيل والصيانة) في حدود ريال واحد، إنّما الإشكالية ربّما تكمن في المدن الصناعية الخاصة أو المدن الصناعية التي موّلت أو تموّل من العائدات الحالية لـ «هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية»، حيث تعتبر تكلفة الإنشاء فيها عالية. لذلك فقد تكون الرسوم التي حُصّلت في البداية غير معهودة من قبَل الصناعيين، لكنّنا نؤكّد أنّه مع التزام الدوّلة تنفيذ «الستراتيجية الوطنية للصناعة» ستتوفّر الأراضي الصناعية بالكمّ والنوع وبالأسعار المناسبة جداً».



عبد العزيز الزامل: التنسيق ضعيف بين «مدن» والبلديات

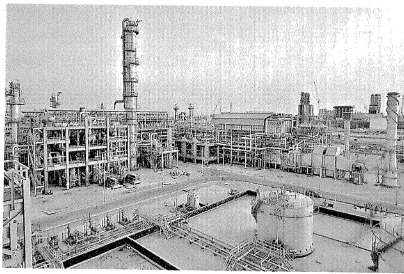
وزير الصناعة الأسبق، رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات «سبكيم» و«شركة الصحراء للبتروكيماويات» **عبدالعزيز الزامل** رأى أنّه «لا يمكن أن تقوم صناعة في أيّ بلد إذا لم تتوفّر لها التجهيزات الضرورية وبشكل جيّد. فالصناعيون في السعودية يضربون مثلاً في الصناعات البتروكيميائية، إذ يعتبرون أنّ نجاح هذه الصناعة مرتبط بوجود هيئة مثل «الهيئة الملكية للجُبيل ويَنبع» التي لديها امكانات ساعدت على توفير التجهيزات في المدينتين، أُضيف إلى مهمّاتها مؤخراً منطقة رأس الزور للصناعات التعدينية». مشيراً إلى «أنّ الدولة كانت ترصد اعتمادات كافية للمدن الصناعية ولاسيّما في الرياض وجدّه والقصيم والدمّام والخرج، وكانت تُنفّذ التجهيزات الضرورية. ثمّ رأت الدولة ضرورة إنشاء هيئة خاصة بالمدن الصناعية، وهذا كتنظيم إداري يعتبر جيّداً، لكن الخلل تمثّل في تخلّي الدولة عن تخصيص ميزانية وتمويل كافيين لهذه الهيئة، فتركت العبء على «مدن» لتحاول تحصيل إيراداتها من خلال رجال الأعمال والصناعيين. بما معناه، طُلب منها أن تعمل بأسس تجارية وهو هدف جيّد، لكن لم يكن يجب التخلّي عنها في فترة قصيرة. فكما استمرّ الدعم للهيئة الملكية المذكورة، التي تجني من القطاع الخاص 7 ملايين ريال مقابل كل مليون ريال أنفقته على هاتين المدينتين. نطالب بتطبيق هذا الأمر على هيئة المدن الصناعية».

مساحات صناعية سيتمّ تطويرها مستقبلاً

المدن الصناعية	المساحة (مليون م^2)
في سدير	258.571
في القريات	4.002
في الزلفي	17.864
في ضباء	4.000
ناوان في الباحة	6.000
العقيق في الباحة	3.000
في القصيم (الثانية)	4.600
في الطائف	11.097
في جدّه (الثالثة)	44.000
في الإحساء (الثانية)	2.504

مئات المصانع في قائمة الانتظار

ويلفت **الزامل** إلى مشكلة أخرى وهي «عدم وجود تنسيق كاف بين «مدن» وبعض البلديات. ففي أي مخطط حضاري لا بُدّ أن تكون هناك مناطق ومدن صناعية معتمدة من قبَل البلديات، ولا بُدّ أن تُسلّم الأراضي إلى هَيئة المدن من دون تكلفة لتقوم هذه بتطويرها، وهذا مهم جداً لأنه يُعتبر أحد المعوّقات التي واجهت المصانع في الرياض وجدّه. فمن غير المعقول أن يكون هناك 300 طلب لإنشاء مصانع في الرياض و400 في جدّه تنتظر سنوات لتحصل على الأرض، وهذا لا يجوز في بلد تتوفّر فيه الأراضي كما هي الحال في المملكة». مضيفاً: «الحل في قيام مجلس الوزراء بالطلب من البلديات بتسليم هيئة المدن أراضٍ كافية».



يشكو الصناعيون من ارتفاع أسعار الأراضي الصناعية



د.عبد الرحمن الزامل:
نجاحاتنا سبب في مشاكلنا

لرئيس مركز تنمية الصادرات السعودية في مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ورئيس مجلس إدارة مجموعة الزامل **د.عبدالرحمن الزامل**

المطلوب 30 مليار ريال لـ "مدن" لكن القانون لا يسمح

رؤية مغايرة نوعاً ما، فهو إذ يعترف بأنّ «نقاط الضعف في الصناعة السعودية اليوم تكمن في قلّة المناطق الصناعية يُرجع السبب إلى: نجاحاتنا كقطاع خاص وديناميكيتنا وتطوّرنا الكبير. فالدولة قامت منذ عقود بإنشاء العديد من المدن الصناعية، إنّما عدد المصانع التي تقدّمت للحصول على الأراضي أكبر من هذه المساحات. ففي جده مثلاً، أطلقت مؤخراً مدينة صناعية بملايين عدة من الأمتار المربّعة. في الأسبوعين الأولين أُجّرت بالكامل حيث أُعطيت الفرصة لـ 163 مصنعاً (إجمالي مساحتها 1.770 مليون متر مربع، استثماراتها أكثر من 4 مليارات ريال، تتراوح تكلفة المصنع ما بين مليون و400 مليون ريال)، بينما الآخرون ينتظرون فرصتهم التي ترتبط بتطوير مناطق صناعية أخرى. فسرعة وحركة القطاع الخاص في الصناعة جعلتا تحرّك الدولة لمواجهة هذه الاحتياجات صعب إلى حدّ كبير».

و يقرّ **د.الزامل** «بالدور الإيجابي لـ«مدن»، حيث بدأنا نشعر كصناعيين أنها تقوم بعمل مخطط وجيّد لتطوير المدن الصناعية، وتعمل في الوقت نفسه على تطوير مدن صناعية يملكها القطاع الخاص، ما قد يحلّ مشكلة كبيرة. صحيح أنّ الأسعار مرتفعة بالنسبة إلى المستثمرين، ولكنّ كثير من المشاريع على استعداد لتدفع كي تبدأ بسرعة. وتقوم الهيئة اليوم بتقديم حلول سريعة وتحاول تطوير مناطق صناعية كبيرة في جميع أنحاء المملكة. خلال العامين الماضيين رأينا هيئة تستجيب لمشاكل الصناعة ومتطلبات الصناعيين، وإن كانت غير قادرة على التوسّع في التنفيذ بشكل أكبر لأنّ ميزانيتها محدودة جداً. نجاحاتنا هي السبب الأساسي في قلّة الأراضي. فالحكومة لا تستطيع أن تسابقنا ونحن بحاجة إلى ملايين الأمتار المربّعة، ولهذه الأسباب ظهرت المدن الصناعية الخاصة».

المدن الصناعية القائمة حتى نهاية الربع الثالث من العام 2008

المدينة الصناعية	المساحة الإجمالية ألف م^2	المساحة المطوّرة	عدد المصانع القائمة
الأولى بالرياض	451.000	451.000	59
الثانية بالرياض	18.786.000	15.409.000	806
جدّه	12.807.000	9.474.000	520
الأولى بالدمام	2.704.000	1.806.202	126
الثانية بالدمام	24.800.000	15.785.000	534
مكّة المكرّمة	730.117	730.117	57
القصيم	1.542.934	1.232.365	52
الإحساء	1.543.000	1.500.000	93
المدينة المنوّرة	9.949.000	1.750.000	44
عسير	2.663.000	904.000	84
الجوف	3.000.000	629.000	8
تبوك	4.000.000	1.350.000	12
حائل	2.560.000	870.000	19
نجران	6.560.000	750.000	1
الإجمالي	92.096.051	52.550.684	2.415



سعد المعجل:
«مدن» لم تقم بشيء منذ تأسيسها

يعتبر رئيس اللّجنة الوطنية الصناعية في مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية **سعد المعجل**: «من نقاط الضعف في الصناعة مسألة النقص في الأراضي الصناعية، التي للأسف الشديد لا تزال تراوح مكانها منذ سنوات، بالطبع عدا الجبيل وينبع. وهنا نطرح السؤال حول إمكان تنفيذ «الستراتيجية الوطنية للصناعة اذا لم نهيّء المكان لهذه الصناعة، مع البُنى

الأساسية اللازمة. مضيفاً: «أعتقد أنّ هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية لم تقم بأي شيء في هذا الإطار منذ تأسيسها، ولسنا نرى في الأفق أية بوادر مغايرة. فكل ما يقام مجرد «رتوش» يتمثّل في أخذ بعض الأراضي وزيادة في الأسعار، ناهيك عن دفع رسوم باهظة في حال نقل المصنع».

لهيئة ملكية للصناعة أجمع

ويقول رئيس اللجنة الوطنية للصناعة «لم نرَ أية جدّية من قبَل «مدن» لمعالجة مشاكل الأراضي، وهذا بحدّ ذاته عائق كبير. فالمدن الصناعية يجب أن تكون جاهزة عند تطبيق الستراتيجية وليس بعدها، ولا نرى حتى الآن أية جهوزية في هذا الإطار. وفي هذا الجانب، كانت لنا نقاشات في اللجنة الوطنية للصناعة حول أهمية تحويل كل ما يتعلّق بالصناعة إلى هيئة ملكية تتولّى أمورها، أي فصل الصناعة عن وزارة التجارة والصناعة. فإذا لم نحصل على وزارة خاصة، لا بدّ من توسيع صلاحيات الهيئة الملكية للجبيل ويُنبع لتصبح الهيئة الملكية للصناعة السعودية. فالوزير ليس قادراً على تنفيذ ومتابعة كل شيء، والحمل كبير والأعداد والكوادر قليلة وقدرة أي وزير ستكون محدودة مهما فعل. فضمّ الصناعة إلى وزارة التجارة أعتقد أنه أعاق توجهات الحكومة الصناعية، فالصناعة هي الخيار الأمثل».



د. توفيق الربيعة: عملنا تجاري... وتنموي

ماذا يقول مدير عام هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية **د. توفيق الربيعة**؟ يبدأ المدير العام بالقول: «توجد حالياً 14 مدينة صناعية جاهزة فيها نحو 2320 مصنعاً ويعمل فيها ما يقارب من 320 ألف شخص، ونحن نطمح إلى زيادة المدن الصناعية.

مدن صناعية تحت التطوير

المدينة الصناعية	المساحة الإجمالية م^2	المساحة تحت التطوير
المدينة الصناعية الثانية في جدّه	8.000.000	2.350.000
المدينة الصناعية في الخرج	99.451.000	5.000.000
المدينة الصناعية في عرعر	2.000.000	1.000.000
المدينة الصناعية في جازان	39.493.486	1.000.000

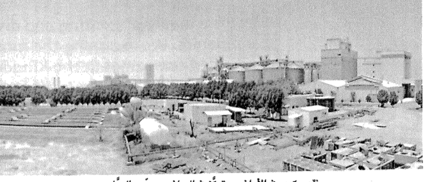
هناك الآن 4 مدن جديدة تحت التطوير بدأنا التخصيص فيها، وهي: المدينة الصناعية الثانية في جدّه والخرج وجازان وعرعر، ولدينا أكثر من 6 مدن جديدة تحت التخطيط نعمل عليها في العامين المقبلين. فنحن نسعى إلى توفير بنية تحتية متكاملة، وهناك مشاريع تنفّذ في المدن الصناعية الحالية مثل المشاريع المتعلّقة باستغلال المياه، وهذه يتمّ تطويرها الآن في مدن الرياض وجدّه والدمّام والإحساء والقصيم، ولدينا مشروع المدن الذكية، وتمّ التعاقد بشأنه بحيث نبني بُنية تحتية من خطوط شبكات الألياف البصرية Fiber Networks لتوفير خطوط اتصالات عالية الجودة للمصانع وذلك بالتعاون مع شركة الاتصالات السعودية. «التحدّي كبير»، فمن جهة هناك مدن قائمة نريد أن نحدثها ونرتقي بها، ومن جهة أخرى لدينا مدن نريد أن نطورها والطلب كبير عليها. ففي الفترة الماضية لم تتوفّر أراض كافية، ما جعل اليوم هذا الطلب يتضخّم ومواكبته تحتاج إلى جهود كبيرة أيضاً».

إنشاء ألف مصنع في 10 سنوات

ويكشف **د. الربيعة** أنّ «مدن» تسير وفق خطة مجدولة لإنشاء 1000 مصنع خلال 10 سنوات، حيث من المتوقّع أن تستوعب الأراضي التي سيتمّ تطويرها نحو 610 مصانع»؛ كاشفاً عن أنّ «حجم استثمار الشركات التي تعمل في المدن الصناعية يتجاوز الـ200 مليار ريال».

ويشير مدير عام «مدن»، في ردّه على الانتقادات الموجّهة إلى عمل الهيئة، أنّ «مدن» تعمل على أُسس تجارية من جهة، وإنمائية وتشجيعية للمصانع من جهة أخرى. فالهيئة تعتمد على مداخيل متنوّعة، فهناك ما يتم تمويله ذاتياً، وهناك ما تموّله الدولة، وهناك مشاريع تموّل بنظام حقّ الانتفاع من القطاع الخاص أو ما يُسمّى «B.O.T». متابعاً: «نعمل على أُسس تجارية في ما يتعلّق بتشغيل المدن الصناعية بحيث يكون تشغيلاً ذاتياً، لكن الأمر مختلف بما له علاقة بالبُنية التحتية، حيث تحصل الهيئة على بعض التمويل من الدولة. هناك مخصّصات مالية تصل إلى نحو ملياري ريال لـ «مدن» ولمدّة 5 سنوات موجّهة لإيصال الخدمات إلى المدن الصناعية».

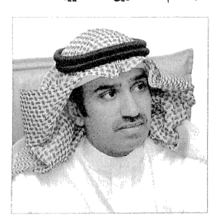
ويتابع: «قمنا بتوقيع مشاريع بُنية تحتية وخدمات تتجاوز تكلفتها الـ1.5 مليار ريال في العام الماضي، وهذا العام نتوقّع أن تقترب من 3 مليارات مع نهاية 2009، ما استقطب استثمارات بلغت نحو 24 ملياراً في 2008 من قبَل القطاع الخاص، والرقم مرشّح هذا العام ليتجاوز المبلغ المُسجّل في العام الماضي».



نقص كبير في الأراضي يتركّز في الرياض وجدّه والدمّام

أسعار الأراضي مُحفِّزة

وفي تعليقه على الاتّهامات الموجّهة إلى «مدن» بأنها السبب في ارتفاع أسعار الأراضي الصناعية، يقول **د.الربيعة**: «دائماً نحن أقلّ تكلفة بكثير من غيرنا وأسعارنا تشجيعية مقارنة مع الدول المحيطة بنا. لا تزال الأسعار مُشجّعة جداً ومُحفِّزة، ويكمن التحدّي الكبير في توفير الأراضي وليس في أسعارها؛ وللأمانة فهي متوافرة في بعض المدن ولكن ليس في جميعها. نعم هناك عقبة ونعمل على فك أزمات نقص الأراضي. ففي جدّه توصّلنا إلى حلول، وفي الخرج بدأنا نخصص أراضي، وفي السدير سنبدأ بالتخصيص العام المقبل، وهذا سيساعد على فك الأزمات في الرياض. في الدمّام بدأنا بتوسعة كبيرة جداً للمدينة الصناعية الثانية على مساحة 10 ملايين متر مربّع، وهذا أيضاً من شأنه المساهمة في فك بعض الأزمات. بالتأكيد لا بدّ من العمل بشكل سريع لتوفير الأراضي التي يتزايد الطلب عليها باضطراد، ونأمل ألاّ يكون هذا الجانب عقبة أمام المستثمرين الصناعيين».



أحمد الراجحي:
حرمان «مدن» من الميزانية خطأ ستراتيجي

رئيس اللجنة الصناعية في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، الرئيس التنفيذي في مجموعة «الوطنية للصناعة» **أحمد الراجحي** يعتبر أنّ «الصناعة تعاني من المعوقات، لكنّ جميعها تعتبر ثانوية مقارنة مع المشكلة التي أخّرت تطوّر وتوسع الصناعة السعودية، حيث نجد الكثير من المستثمرين الراغبين في التوسّع، لكنّ كثيراً من هذه التوسّعات تصطدم ويتمّ تعطيلها، ليس بسبب عدم وجود قروض أو رأس مال أو تقنية أو سوق، إنّما بسبب عدم وجود بُنية تحتية وخدمات مثل: الكهرباء والماء وغيرهما. لوأنّ الطفرة التي تعيشها المملكة اليوم في مجال البناء والمقاولات اقترنت ببُنى أساسية صناعية جيدة، لكانت معظم مواد البناء التي نستوردها من الخارج، والتي تعتبر كبيرة من حيث الحجم، تُصنع في السعودية، ولكانت المصانع في المملكة غطت مختلف الاحتياجات».

القطاع الخاص أنشأ مناطق صناعية، لكن تعريفاتها عالية

ويلفت **الراجحي** إلى أنّ «هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية» كإدارة تمتلك كفاءات عالية وحماساً في العمل والتطوير والتجديد، ولا ينكر أحد ما حصل من تطوير في كثير من الجوانب. لكن المعضلة الأساس لدى الهيئة اليوم هي نقص الدعم المالي، حتى اليوم لم تتلقَّ أي دعم مالي، ما جعلها تفكّر بالتمويل الذاتي». لقد أسّست الهيئة، على قاعدة أن تقوم بتأمين مواردها المالية من تشغيلها للمدن الصناعية، وهذا برأينا خطأ ستراتيجي. فإذا أردنا أن نستقطب إستثمارات محلية وأجنبية لا بدّ من وجود بُنى تحتية مدعومة من الدولة. ما لم تُدعم هيئة المدن بميزانية تتناسب مع طموحات «الستراتيجية الوطنية للصناعة»، فإنّ المعاناة سترافقها بشكل دائم».

الهيئة الملكية للجُبيل ويُنبع

هناك مدينتان صناعيتان تُشرف عليهما الهيئة الملكية للجُبيل ويُنبع، وهما مدينة الجُبيل الصناعيّة ومدينة يُنبع الصناعيّة، وتضمّان 495 مصنعاً للصناعات الأساسية والمساندة الخفيفة. وفي العام 2008 تمّت ترسية 36 مشروعاً صناعياً بتكلفة 4.4 مليارات ريال، في حين لا يزال هناك 71 مشروعاً صناعياً تحت الدراسة بتكلفة تقدّر بنحو 9.8 مليارات ريال. وتعتبر تجربة هذه الهيئة مثالاً يحتذى به لدرجة بدأ البعض يطالب بتوسيع صلاحياتها لتُسنَدَ إليها جميع شؤون وشجون الصناعة على مستوى المملكة.



سلمان الجشي:
المطلوب 30 ملياراً لـ«مدن»

رئيس اللجنة الصناعية في الغرفة التجارية الصناعية بالشرقية **سلمان الجشي** أكّد أنّ «المشكلة الأساسية تتمثّل في عدم وجود مُخصّصات للهيئة. فهي أُنشئت من خلال تنظيم وليس نظاماً. والفرقَ أنّ النظام يمرّ على مجلس الشورى، في حين أنّ التنظيم لا يسلك هذا المسلك ولا يُدرس من قبَل مجلس الشورى. والتنظيم المذكور، قانونياً، فيه مفارقات كبيرة. زبدة الكلام أنه لا يسمح للدولة بإعطاء مخصّصات للهيئة، ولكن في المقابل يُسمح بتقديم مُخصّصات لانشاء مناطق صناعية في أماكن غير مرغوبة من قبَل المستثمرين، وهذا برأينا خطأ وبحاجة إلى تعديل».

ويكشف **الجشي**، بصفته نائباً لرئيس اللجنة الوطنية للصناعة، عن قيام اللجنة بـ«تبنّي مقترح متكامل لبناء نظام جديد للمدن الصناعية، أبرز معالمه أن تكون لها ميزانية مستقلّة تصل إلى 30 مليار ريال للسنوات العشر المقبلة. فلا بدّ من تعديل التنظيم ليسمح للهيئة بالانطلاق». ويضيف: «اليوم هناك مشكلة، فليست لدينا مدن صناعية متطوّرة، في المقابل لدينا أراضٍ كثيرة، والهيئة مرّ عليها مجلس ادارة لستّ سنوات لم يتحرّك إلى أن جاءت ادارة جديدة صفتها الأساس الإخلاص في العمل، فهي تريد أن تفعل شيئاً لكنها مكتوفة الأيدي. تقوم ببعض الأعمال التي تخفّف نوعاً ما العبء عليها من جهة وعلى رجال الأعمال من جهة ثانية، إلاّ أنّ هذا ليس في مستوى تطلعاتنا لعمل الهيئة. فهي كالغريق الذي يعمل على إسعاف نفسه ليتنفس. يكمن الخلاص بتخصيص مبلغ 30 مليار ريال».

لدعم شبكات النقل

ويشير رئيس لجنة صناعية «الشرقية» إلى أنّ النقص الكبير اليوم في المدن الصناعية حاصل في المدن الرئيسية، أي في الرياض، الدمّام وجدّه، حيث أنّه في الدمّام لا توجد أراض أبداً. وهنا يأتي السؤال: إذا كان المطلوب تنمية مختلف المناطق صناعياً، فلا بدّ من وجود شبكة نقل متكاملة.



خالد القويز:
لا بدّ من تأمين تمويل كاف للانطلاق

يشير الرئيس التنفيذي لمجموعة «أسترا» الصناعية **خالد القويز** إلى أنّ «هناك قفزات نوعية رأيناها في الآونة الأخيرة تُبشّر بالخير في عمل «مدن»، لكنْ هناك قصور شديد، ولا ندري إذا كان عُنق الزجاجة في تطوير الصناعة مسألة توفّر المناطق الصناعية في المواقع المناسبة وتأمين الموارد الكافية لها لتشجيع وتسهيل عملية التنمية الصناعية. فاليوم، وللأسف، أي فكرة صناعية عند أيّ مستثمر تواجه بعائق «أين؟»، حيث المتوفر من المناطق الصناعية غير مناسب وفي غالب الأحيان لا تتوفّر المساحات الكافية». مضيفاً: «هذا أمر محزن جداً، خصوصاً في بلاد تتوفّر فيها الأراضي بشكل كبير». ويرى **القويز** «أنّ هناك الكثير من الطاقات والجهود المبذولة في مجال تحسين هذا الوضع، وهي في توجّهها ومسارها الصحيح، ونأمل أن توفّق، لكننا نرى أنّ نجاح حلحلة المعضلة، مرتبط بوجود تمويل كاف للهيئة. وفي ظلّ هذا الواقع تبقى الأسئلة مشروعة: متى نرى ثمار هذه الجهود؟ وإذا رأيناها، هل ستكون بتوفّر المناطق المناسبة؟ والسؤال الأبرز كيف نسلّح الهيئة؟ فالأنظمة موجودة والطاقة والأفكار الجيدّة موجودة أيضاً وليس فيها من شحّ أبداً». لكن يبدو أنّ أهم العوائق يكمن في التمويل غير القليل، ولذلك فما تقوم به «مدن» اليوم هو محاولة موازنة المصاريف مع المداخيل، وهذا معقول من النواحي التشغيلية، لكنّها لن تكون قادرة على تأمين المتطلّبات الرأسماليّة الضخمة».

تكلفة الصناعة في المدن الصناعية:

- **أسعار الأراضي: 2 هللة للمتر المربّع زائد بدل التشغيل والصيانة 98 هللة للمتر المربّع ليكون الإجمالي 1 ريال لكل متر مربّع.**
- **يضاف مبلغ رمزي عند تخصيص الأرض يدفع لمرة واحدة كمساهمة في تكلفة التطوير.**
- **أسعار الكهرباء: 12 هللة / كيلو واط ساعة**
- **أسعار المياه: تتراوح ما بين 4 الى 7.5 ريالات للمتر المكعّب حسب المنطقة الصناعية ومصدر المياه، في حين تصل تكلفة الصرف الصحي الى ما بين 2.5 و3.5 ريالات للمتر المكعّب.**
- **أسعار زيت الوقود للصناعة: 12.5 هللة / للتر.**
- **أسعار الغاز الجاف: 2.81 ريال/ مليون وحدة حرارية بريطانية BTU**

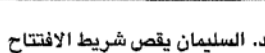


عبد الكريم النافع:
هل تعمل «مدن» على أسس تجاريّة أم انمائيّة؟

الرئيس التنفيذي لشركة الخزف السعودي **عبدالكريم النافع** يعود قليلاً إلى الوراء ليشير إلى أنّه «كانت لدى المملكة ستراتيجية داعمة للصناعة منذ السبعينات، حيث أسست صندوق التنمية الصناعي، المموّل الأساسي للقطاع، إلى انشائها الهيئة الملكية للجبيل وينبع والمدن الصناعيّة ووزارة الصناعة كوزارة مستقلة في حينها، وهذه كلّها عوامل دعمت الصناعة من لا شيء، وأصبحنا ننافس اليوم على مستوى العالم كما هي الحال في الصناعات البتروكيميائية ومواد البناء. الدعم الانمائي في تأهيل البُنى التحتية مثل الكهرباء والطرق لا بدّ أن يستمر. للأسف نعيش في واقع تمّ تنفيذه منذ 30 سنة، وبالتالي فإنّ ذلك الدعم لم يستمرّ كما نرغب ولم يواكب سرعة تطوّر القطاع الخاص، وإن كنّا لا نغفل المزايا الكثيرة التي تُعطى لنا والدعم المالي والإداري والبشري الذي نحظى به». ويضيف: «تبقى مسائل البُنى التحتية من الكهرباء والطرق وغيرهما تعتبر المعوّق الأساس. إنّ دور هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية كبير، لكن المحك الرئيسي هو هل تعمل الهيئة على أسس تجارية أم إنمائية؟ يجب النظر إلى الصورة الكبيرة في موضوع الصناعة والتنمية المستدامة لها، وبالتالي أن يكون دور «مدن» انمائياً أكثر من أن يكون دوراً يسعى إلى عائدات مالية من خلال تأجير المدن الصناعية والخدمات المرافقة لها. وهذا يتطلّب تضحية من القطاع العام على المدى القصير ليحظى بمكاسب كبيرة على المدى البعيد»؛ لافتاً إلى أنّ «تكاليف الأراضي بدأت ترتفع جرّاء ذلك وبشكل غير موات للقطاع الصناعي وليس في مصلحته. فالموضوع لا بدّ أن يُنظر إليه بعناية، ودور الهيئة يجب أن ينحصر في تخفيض التكاليف على المصانع وليس العكس». ■


تسعى «مدن» الى توفير أراض مطوّرة





د. السليمان يقص شريط الافتتاح

معرض سعودي للبلاستيك والبتروكيميائيات

افتتح وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون الصناعة **د. خالد السليمان** «المعرض السعودي لفن الطباعة والتغليف والبلاستيك والبتروكيماويات 2009» الذي ضمّ أكثر من 500 شركة محلية ودولية، وذلك في مركز معارض الرياض الدولي.

ويشكّل المعرض منصّة متكاملة تجمع روّاد الأعمال والخبراء المختصّين والموزّعين الدوليين والمعنيين بقطاع صناعة البتروكيميائيات والطباعة والتغليف والبلاستيك، الذي يعدّ أحد أسرع القطاعات نمواً في المنطقة. وقد ضمّ هذا المعرض التجاري الضخم أربعة معارض هي «المعرض السعودي للبتروكيماويات» في دورته الرابعة، «المعرض السعودي للبلاستيك» في دورته التاسعة، «المعرض السعودي للتغليف» و«المعرض السعودي لفن الطباعة».





عبدالرحمن الجريسي — أحمد الكريديس

"مجلس الاعمال السعودي الصيني": الجريسي رئيساً والعجلان والكريديس نواباً

انتخب مجلس الأعمال السعودي الصيني **عبدالرحمن الجريسي** رئيساً له و**محمد بن عبدالعزيز العجلان** و**أحمد الكريديس** نائبين للرئيس، وذلك للدورة الثانية للمجلس التي تستمر حتى العام 2012.

ويضمّ مجلس الأعمال السعودي الصيني نحو 60 عضواً، وتمّ تشكيل لجنة تنفيذية له تضمّ 18 عضواً. وكانت الرياض وبكين قد أطلقتا في شهر يناير من العام 2003 مجلس الأعمال السعودي الصيني الذي يهدف إلى رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين وتعزيز فرص الاستثمار المشترك. ويأتي تأسيس هذا المجلس لدفع العلاقات الاقتصادية الثنائية ولتفعيل التفاهم والصداقة بين رجال الأعمال في البلدين.

جنرال إلكتريك تفتتح مركزاً للفحص في الدمام

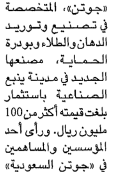


عبدالله فؤاد يفتتح المركز

افتتحت شركة «جنرال الكتريك لتقنيات الفحص والمراقبة» مركز تطبيقات الفحص غير الإتلافي في الدمام الذي بلغت تكلفة بنائه وتجهيزه مليون دولار.

ولفت رئيس شركة عبدالله فؤاد (الشريك المحلّي لـ «جنرال الكتريك») **فيصل فؤاد** الى انّ «المركز الجديد يعتبر الوحيد من نوعه على مستوى المنطقة، وهو يعكس التزامنا بتعزيز الخبرات المحلية وتوفير أفضل أنظمة الدعم التقني».

"جوتن السعودية": مصنع في ينبع بـ 100 مليون ريال

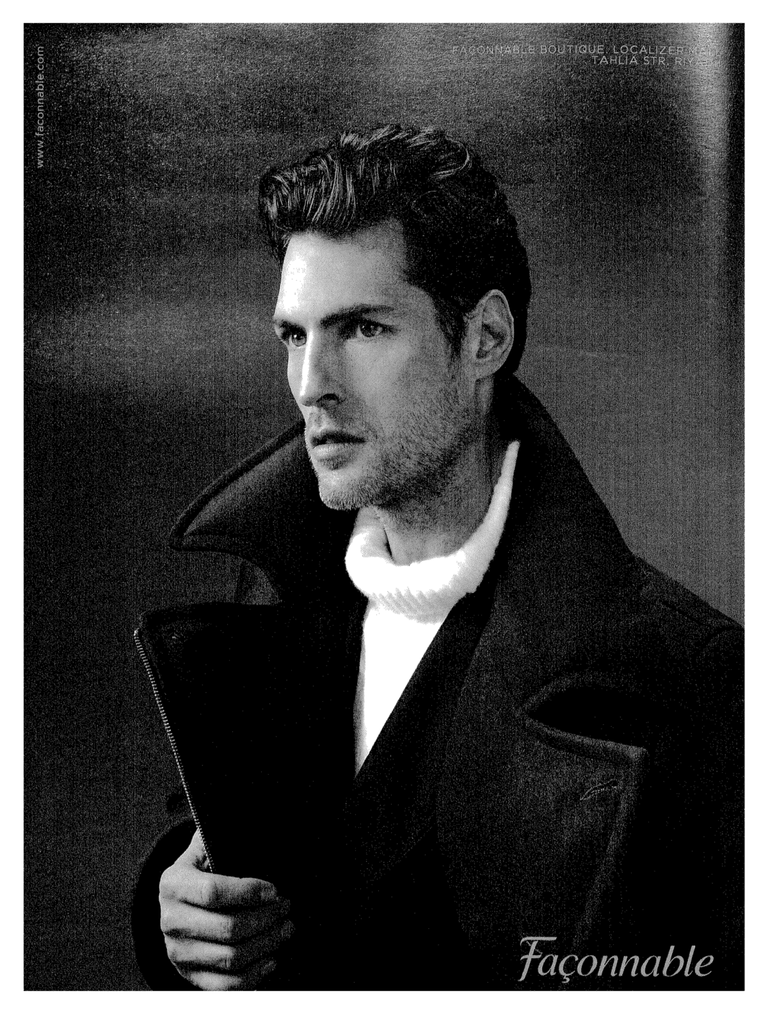


أثناء قص شريط التدشين

دشّنت شركة «جوتن»، المتخصصة في تصنيع وتوريد الدهان والطلاء وبودرة الحماية، مصنعها الجديد في مدينة ينبع الصناعية باستثمار بلغت قيمته أكثر من 100 مليون ريال. ورأى أحد المؤسسين والمساهمين في «جوتن السعودية» **مرعي بن محفوظ** أن «تدشين المصنع يعتبر دليلاً واضحاً على قدرة المملكة العربية السعودية على جذب الاستثمارات العالمية لما تتمتع به من بيئة استثمارية مريحة، ونحن في شركة «جوتن السعودية» نريد تعزيز الشراكة مع «جوتن العالمية».

من جهته، أوضح **أحمد العمودي** وهو أحد المؤسسين والمساهمين أيضاً في «جوتن السعودية» قائلاً: «تعتبر المملكة من أهم الأسواق لشركة «جوتن» على مستوى العالم، نظراً للبيئة الاقتصادية المستقرة التي تنعم بها. إن تدشيننا لهذا المصنع سيكون بمثابة استدامة لمكانتنا وتأكيد على ريادتنا في هذا القطاع».

وسيقوم المصنع الذي يقع على مساحة 34 الف متر مربّع بإنتاج أصباغ ودهانات صديقة للبيئة وتبلغ قدرته الانتاجية 60 مليون لتر سنوياً.


www.faconnable.com
FAÇONNABLE BOUTIQUE, LOCALIZER
TAHLIA STR.
Façonnable

المركز المالي الكويتي: ستراتيجية إستثمارية ومحاسبية متحفظة وتقنين السيولة

الكويت-عاصم البعيني

اعتمد المركز المالي الكويتي ستراتيجية استثمارية متحفظة يدعمها تطبيق سياسات محاسبية متحفظة، وتترافق مع تقنين في استخدام السيولة للاستفادة من الفرص المستقبلية. وهذه الستراتيجية تأتي كنتاج للخبرة التي اكتسبها «المركز» على مدى السنوات الماضية، والتي ساعدت الشركة على الحدّ من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهو ما انعكس في النتائج المالية عن فترة الأشهر التسعة الماضية، حيث حققت الشركة أرباحاً بقيمة نحو 4.15 ملايين دينار كويتي في وقت ما زالت تسجل معظم الشركات الأخرى العاملة في المجال نفسه خسائر كبيرة. هذه المعطيات تتزامن مع مرور نحو 35 عاماً على تأسيس «المركز»، ما جعله يكرس نفسه كواحد من أبرز شركات الاستثمار المتخصصة في مجال إدارة الأصول والخدمات المالية في المنطقة.

يقول رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في «المركز» **ضرار يوسف الغانم**: «حققت الشركة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2009 أرباحاً صافية بقيمة نحو 4.15 ملايين دينار كويتي، أي ما يعادل 9 فلوس ربحية السهم، وذلك مقارنةً مع خسارة مليون دينار كويتي بواقع 2 فلس للسهم للفترة نفسها من العام 2008. وساهمت العمولات الإدارية التي حققها «المركز» وبلغت قيمتها نحو 6.03 ملايين دينار كويتي في تدعيم نتائج الشركة وسط التقلبات في الأسواق، حيث عملت الإدارة على أخذ مخصصات احترازية، وذلك استمراراً لسياستها المحاسبية المتحفظة لمواجهة مختلف المخاطر، بالإضافة إلى تطبيق ستراتيجية استثمارية متحفظة تترافق مع محفظة من الأصول السائلة ذات الجودة العالية وانخفاض نسبة الدين إلى حقوق المساهمين، وغياب الديون قصيرة الأجل مما سيمكّننا من استغلال الفرص الاستثمارية المقبلة.»

بدوره، يوضح مدير عام المركز المالي **مناف الهاجري**: «أن المرحلة الحالية والحافلة بالتحديات التمويلية سوف تكرس دور شركات القطاع المالي القوية التي تتمتع بسجل أداء مشهود له، مثل «المركز»، كبوابة لتوفير مصادر التمويل البديل للشركات من خلال صناديق ومحافظ الأسهم والعقار، بالإضافة الى توظيف خبرة الشركة في تقديم الاستشارات لهيكلة السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وصكوك». ويضيف **الهاجري**: «إن الشركة تعتمد سياسة التمويل طويل الأجل وأبرزها السندات التي طرحتها بالدولار والتي تستحق في العام 2013»، مشيراً إلى أن سياسة تجنيب المخصصات ساهمت في الحد من تداعيات الأزمة على الشركة. هذا وتدير الشركة ثلاثة أنواع رئيسية من المحافظ هي الأسهم، الصناديق والسندات، وهناك شريحة واسعة من الأصول التي تديرها الشركة مرتبطة بصناديق استثمارية يجري التخارج منها بشكل أسبوعي. أما أبرز أنشطة المركز فهي التالية:

ساهمت سياسة تجنيب المخصصات في الحدّ من تداعيات الأزمة وتعزيز السيولة لدى "المركز"



ضرار يوسف الغانم

إدارة الأصول

الاستثمارات الخليجية

حققت صناديق الأسهم لدى «المركز» عوائد جيدة للأشهر التسعة الأولى من العام 2009، وكانت من بين أفضل الصناديق أداءً ضمن فئاتها. فقد حقق صندوق «الممتاز»، وهو صندوق يستثمر في الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مكاسب بلغت نسبتها نحو 18.2 في المئة متفوقاً على مؤشر الأداء بفارق بلغت نسبته نحو 11.51 في المئة، في حين سجل «صندوق المركز الخليجي» عوائد بلغت نسبتها 25.1 في المئة، وذلك في نهاية سبتمبر الماضي. وسجل مؤشر الـKIC للسوق مكاسب بلغت نسبتها نحو 6.7 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام. بينما كانت الأسواق الخليجية الأخرى الأوفر حظاً، حيث حقق مؤشر «إم.إس.سي.آي الخليجي» (MSCI-GCC) عوائد بلغت نسبتها 32.9 في المئة عن الفترة نفسها. وقد حاز اثنان من صناديق الشركة مؤخراً على تصنيف بدرجة «A» من قبل وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني، وهما صندوقا «ممتاز» و«الخليجي». هذا ولا يزال «المركز» يدير حصة سوقية رئيسية في قطاع الصناديق على مستوى دولة الكويت.

الاستثمارات العالمية

تفوقت معظم منتجات «المركز» الاستثمارية العالمية على مؤشرات الأداء المعنية كما في نهاية سبتمبر 2009، وذلك بفضل الاستثمار الانتقائي في الفرص السانحة والسياسة النشطة في توزيع

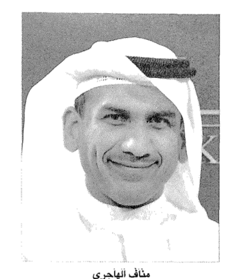
الأصـول، فحقق «برنامج أطلس إي تي أف» (Atlas ETFs Program)، الذي يسعى إلى تحقيق أداء يتفوق على أداء السوق، وأداء مؤشرات القطاعات من خلال توزيع أصوله على مختلف الصناديق المدرجة في البورصات، عوائد بلغت نسبتها 30.33 في المئة، متفوقاً بذلك على مؤشر «إم.إس.سي. آي العالمي» (MSCI World) بمعدل 7.86 في المئة خلال الفترة نفسـها. وحـقـق صـندوق «أطلس للأسـواق الناشـئة»، (AtlasEmergingMarketsThematicClass)، الذي يستثمر في محفظة من الأسهم العالمية المتنوعة مع التركيز على مجموعة محددة من القطاعات، عوائد بلغت نسبتها 19.75 في المئة. أمـا صندوق «فئة أطلس المتنوعة» (Atlas Diversified Class)، الذي يسعى إلى تحقيق عوائد منتظمة مع التحكم بنسبة التقلبات من خلال الاستثمار في محفظة من الأسهم والمنتجات المالية العالمية، فقد حقق عوائد بلغت نسبتها 8.53 في المئة. وتراجعت قيمة محفظة «المركز» للاستثمارات في شركات الملكية الخاصة بمعدل 4.74 في المئة للأشهر التسعة الأولى من العام 2009.

الخدمات المالية والتمويلية

تمويل الشركات

أطلق «المركز» خلال الربع الأول من العام «برنامج المركز للدخل الثابت»، والذي يستثمر بصورة انتقائية في السوق الأولية والثانوية للسندات والصكوك المصدرة من قبل حكومات وشركات دول الخليج العربي. ونجح من خلال هذه الستراتيجية الاستثمارية في تحقيق معدل عوائد لمحافظ عملائه فاق الـ20 في المئة منذ تأسيسه، ليتفوق بذلك على العائد المستهدف والبالغة نسبته 12 في المئة وفي وقت تراجع فيه أداء معظم الفئات الاستثمارية الأخرى.

يذكر أن السندات والصكوك المصدرة من قبل الحكومات والشركات الخليجية كانت تتداول في بداية العام الحالي بأسعار مخصومة لحد كبير عن سعرها العادل، نتيجة للأزمة الائتمانية العالمية التي عصفت بالمستثمرين في سوق السندات الخليجية خلال السنوات السابقة، الأمر الذي أدى إلى الانسحاب الوقتي من السوق والتخلص من تلك الاستثمارات عند أسعار منخفضة عن قيمتها الحقيقية. وشكل ذلك فرصة استثمارية استطاع «المركز» اقتناصها



مناف الهاجري

وتقديمها لعملائه في وقت شحت فيه فرص الاستثمار الجيدة.

المشتقات المالية

يؤمل أن توافق سوق الكويت للأوراق المالية قبل نهاية العام على حزمة من المنتجات الجديدة تحت مظلة المشتقات، تتمثل في خيارات البيع الذي سوف يمكّن من استخدام الخيارات كستراتيجية تحوط، والبديل الإسلامي لخيارات الشراء، وهو «عقد الشراء بالعربون» لتكون سوق الكويت للأوراق المالية أول سوق في العالم تعرض مثل هذه الأداة عند طرحها، فضلاً عن السماح بتداول الخيارات خلال ساعات التداول النظامية. كما يشجع «المركز» أطرافاً أخرى، ليكونوا صنّاع سوق، وهو على استعداد لمشاركتها من خلال خبراته المتراكمة معها في هذا المجال. ويبلغ عدد الشركات المدرجة حالياً في سوق الخيارات 56 شركة.

يذكر أن «المركز»، ومن خلال «صندوق فرصة المالي»، هو صانع السوق الأول والوحيد للخيارات في منطقة الخليج منذ العام 2005، وهو يسعى لتطوير سوق الخيارات إلى مستوى أفضل لدى سوق

حققت معظم صناديق "المركز" تفوقاً في عوائدها مقارنة بأداء المؤشرات

الكويت للأوراق المالية. وحيث أن سوق الكويت للأوراق المالية تقوم بإلغاء التداول الآجل تدريجياً، فإن أوساط المستثمرين ترحب بالخيارات كبديل مناسب. ويعمل «المركز» بالتعاون مع سوق الكويت للأوراق المالية على إعطاء الأولوية للمقترحات المقدمة سابقاً، ووضعها على جدول أعمال سريع.

الاستثمار العقاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تبدو منطقة المشرق العربي أكثر مقاومة للأزمة، فما زال الطلب على العقار السكني قوياً في لبنان، حيث تم بيع معظم الوحدات السكنية لمشروع كليمنصو في رأس بيروت. كما يسير العمل في تطوير مشاريع «صندوق المركز للفرص العقارية» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومحفظة «أراضي» في المملكة العربية السعودية بشكل حثيث من أجل إتمام التخارجات في تواريخها المحددة أصلاً. ويقوم «المركز» حالياً بدراسة الفرص الاستثمارية في القطاع السكني في أبو ظبي والسعودية.

ومكّنت ستراتيجية «صندوق المركز العقاري» المتمثلة في التركيز على الأصول المدرّة للدخل في الكويت من تحصين أداء الصندوق الذي انخفض هذا العام وحتى نهاية شهر سبتمبر بنسبة 6.2 في المئة، حيث يعتبر هذا الانخفاض أقل بكثير من الانخفاض الذي لحق بالقطاع العقاري في الكويت من جراء الأزمة المالية العالمية، علماً بأن الصندوق استمر في تقديم التوزيعات النقدية الشهرية البالغة 7 في المئة سنوياً على القيمة الاسمية للوحدة في فترة انقطعت فيها توزيعات الشركات وتراجعت فيها عوائد الودائع المصرفية. هذا وقد بلغ معدل العائد التراكمي السنوي منذ تأسيس الصندوق في 2002 وحتى نهاية سبتمبر 2009 ما يعادل 10.4 في المئة شاملاً التوزيعات المذكورة آنفاً.

النفط والغاز

ارتفعت قيمة «صندوق المركز للطاقة» بمعدل 9.74 في المئة كما في نهاية سبتمبر 2009، ويعود ذلك بشكل كبير إلى العوائد التشغيلية التي تحققها استثمارات الصندوق في الشركة الكويتية الأولى للإجارة، وإعادة هيكلة محفظته الاستثمارية من خلال استثمار هذه الإيرادات في مجموعة متنوعة من فئات الأصول ومن ضمنها أدوات الدخل الثابت، والأسهم العالمية والمحلية.■

رئيس شركة شمال أفريقيا القابضة:

بوابة عبور رأس المال الخليجي إلى أسواق المنطقة

الكويت - الاقتصاد والأعمال

تُعدُّ شركة شمال أفريقيا القابضة، الذراع الإستثمارية لشركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» في أسواق هذه المنطقة، إذ تمّ تأسيسها قبل نحو 3 سنوات بهدف الاستفادة من الفرص المتوفّرة في هذه الأسواق؛ علماً «أنّ «كيبكو» تتواجد في هذه الأسواق عبر مصارف عدّة. ومع انطلاق نشاطها التشغيلي الفعلي، اتخذت الشركة الجديدة من تونس مقرّاً، وبدأت في ترجمة ستراتيجيتها الاستثمارية على أرض الواقع، من خلال مشاريع عدّة في تونس، الجزائر والمغرب، ومن المتوقّع أن يتركّز جزء من هذه الاستثمارات في قطاعات ذات أداء تشغيلي كـ: التعليم، الصحة والتأمين، في حين أنها أطلقت مشروع منتجع أسوفيد في المغرب بقيمة نحو 200 مليون يورو.



عماد الصالح

يقول الرئيس التنفيذي في شركة شمال أفريقيا القابضة **عماد الصالح** انطلقت الشركة برأس مال قدره 50 مليون دينار كويتي، وتهدف إلى الاستثمار في أسواق دول شمال أفريقيا التي تشهد نموا مطردا، وتسعى الشركة الى المساهمة في شركات قائمة في مختلف القطاعات مع التركيز على الشركات التي تضم فريق عمل من الكوادر المتخصصة كون هذا المعيار يعد عاملاً حاسماً في التطوّر، هذا بالإضافة إلى التطلع للمساهمة في تأسيس شركات جديدة مع شركاء لديهم خبرات في قطاعات معيّنة، علماً أنّ مجلس إدارة الشركة قرّر اتخاذ تونس مقرّاً رئيسياً للشركة. ويضيف **الصالح**: «هذه المعطيات تتزامن مع سعي الشركة إلى لعب دور جسر عبور لرؤوس الأموال الخليجية الباحثة عن فرص استثمارية واعدة في مختلف أسواق منطقة شمال أفريقيا»؛ مشيراً إلى أنّ «معظم دول شمال أفريقيا هي من الأسواق الناشئة وتزخر بالعديد من الفرص الاستثمارية المجزية.

استثمارات متنوّعة

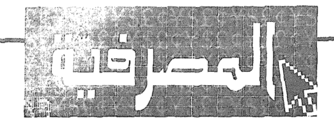
ويلفت **الصالح** إلى أنّ بعض القطاعات في هذه الدول تحظى باهتمام كبير، ويأتي في مقدّمها الصحة، التعليم، التأمين وغيرها، حيث من المتوقّع أن تبدأ الشركة نشاطها في أي قطاع من هذه القطاعات في دولة مُعيَّنة، على أن يتمّ التوسّع فيه نحو أسواق جديدة، مشيراً إلى أنه يجري البدء بتنفيذ هذه الرؤية على أرض الواقع من خلال الدخول في شراكة ستراتيجية مع شركة الخليج للتأمين والتي تتّخذ من الكويت مقرّاً لها، لتأسيس شركة تأمين متخصصة في السوق الجزائرية والتي وصلت إلى المراحل النهائية في عملية بدء نشاطها التشغيلي؛ كذلك يلفت **الصالح** إلى أنّ الشركة كثّفت رصدها للفرص المتاحة في قطاعات التعليم والصحة نظراً إلى الفرص المتوفرة في هذه القطاعات، وقد حصلت مؤخراً على رخصة لإطلاق مدرسة في الجزائر، ومن المتوقّع أن يرتفع عدد هذه المدارس إلى 9 مع نهاية العام الحالي. وكانت شركة شمال أفريقيا القابضة قد أطلقت باكورة استثماراتها من خلال الاستحواذ على حصة مؤثرة في شركة ساسيم الصناعية التونسية، وذلك في إطار عملية الخصخصة التي طرحتها الحكومة التونسية، علماً أنّ «ساسيم» هي شركة متخصصة في مجال صناعة المحوّلات الكهربائية وتجهيزات التسخين بالطاقة الشمسية، في مشروع شراكة مع مجموعة الوكيل الإستثمارية التونسية. ويوضح **الصالح** أنّ العائد المتوقّع على الاستثمار في الشركة مرتفع جداً بالنظر إلى الفرص الواعدة في السوق والطلب المرتفع على المنتجات التي تطرحها».

«منتجع أسوفيد» في المغرب

إلى ذلك دخلت الشركة في مشروع «منتجع أسوفيد» في مدينة مراكش المغربية، ليكون باكورة استثماراتها في شمال أفريقيا، وهو يمتدّ على مساحة 222 هكتاراً، ويضم فندقاً وملعباً للغولف وأكاديمية خاصة باللعبة، إضافة إلى 80 فيللا بطرازات مختلفة. ويشير **الصالح** انه تم التعاقد مع مجموعة فنادق «روكو فورتيه» الأوروبية لإدارة الفندق، وإدارة الخدمات لمُلّاك الفلل. ويبلغ حجم الاستثمارات في المشروع نحو 200 مليون يورو، ويتوقع إنجازه عام 2012.■



أحد معالم «مشروع أسوفيد» في مراكش



رأي

المصارف والإنترنت

بمناسبة مرور أربعين عاماً على اختراع الإنترنت، تكاثرت المقالات والآراء حول آثارها على مجالات عدّة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلاَّ أنَّ أثره على العمل المصرفي لم يسترعِ اهتماماً يذكر على الرغم من التوقّعات الكثيرة السابقة، التي وجدت في الإنترنت عنصر تغيير أساسياً في طرق وأساليب عمل المصارف بل وإدخال مفاهيم جديدة تقلب أنظمة ووسائل الدفع وصولاً إلى خلق نقود جديدة. فمن لا يتذكّر عبارة بيل غيتس الشهيرة التي تنبّأ فيها بموت المصارف قبل أكثر من عقد، إذ رأى في الإنترنت بديلاً أكيداً عن المصارف ومرحلة متقدّمة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لم تعد تحتاج إلى الوجود الجغرافي الفعلي.

صحيح أنَّ الصيرفة عبر الإنترنت تطوّرت وانتشرت كثيراً في العقدين الماضيين، مع النموّ الهائل في العمليات والخدمات التي تتمّ من خلالها، وصحيح أنَّ العديد من المؤسسات قد ابتكرت أساليب دفع وحتى نقوداً جديدة خاصة للتداول عبر الإنترنت، إلاَّ أنَّ التعامل المصرفي عبر الإنترنت لم يحل مكان الفروع أو يأخذ دورها، بل أصبح قناة جديدة لتقديم الخدمات والمُنتجات المصرفية والمالية تُضاف إلى القنوات العديدة التي تقدّم عبرها هذه الخدمات والمُنتجات. كذلك فإنَّ النقود المتداولة عبر الإنترنت لم تحظَ بأيّ اعتراف رسمي أو تكريس عالمي، بل بقيت مقتصرة على عدد ضئيل من المؤسسات والمتعاملين. وأمّا المصارف التي اعتمدت على الإنترنت كقناة وحيدة لتقديم خدماتها، فلم تستطع أن تنافس المصارف العادية، رغم الأفضلية المبدئية التي تتمتّع بها لجهة الكلفة المتدنية جداً، إذ لم تتمكّن من الاستفادة من هذه الميزة لسبب أساسي وهو عدم تمكّنها من إعادة توظيف الأموال المجمّعة في استثمارات ومشاريع مُجدية. كذلك، فإنَّ التعاملات النقدية بين المصارف حول العالم بقيت خارج إطار الإنترنت كلياً، حيث ما زالت تتمّ من خلال النظام العالمي «سويفت». ويعزى سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى عنصر الأمان الذي ما زال غير متوفّر على الإنترنت، في حين أنه يعتبر أساسياً في أيّة عملية نقدية مهما كان حجمها. هذا ما يعيد تأكيد الدور الأساسي للمصارف الذي يبقى دور الوساطة المالية بين الدائنين والمدينين، وهو دور لا يمكن تجزئته أو توزيعه أو تعديله عبر إيجاد قنوات ووسائط بديلة مثل الإنترنت.

خاص ... خاص

تحدّي تنمية الميزانيّة

يسعى مصرف خليجي حديث التأسيس، للفوز بحصة كبيرة في سوقه المحلية، حيث تزامنت انطلاقته الرسمية مع تدشين قرابة الـ 20 فرعاً؛ وأظهرت نتائجه المالية المُعلنة عن الفترة القليلة لبدء نشاطه، نجاحه في تسجيل أرباح كبيرة هي بمعظمها أرباحٌ رأسماليّة. ويكمن التحدّي الأساسي للبنك، في مدى قدرته على تنمية ميزانيته، لتحقيق أرباحاً تتناسب مع ضخامة حجم قاعدته الرأسماليّة.

تعثُّر الانطلاقة

عُلِمَ أنَّ انطلاقة أحد أبرز المصارف العربية والإسلامية في السوق الكويتية، لا تزال مرتبطة بحصول هذا المصرف على ترخيص من البنك المركزي الكويتي يجيز له افتتاح أكثر من فرع. وهي مسألة تبدو دونها محاذير قانونية، في ظلّ اقتصار جميع التراخيص الممنوحة للمصارف الأجنبية العاملة في الكويت على فرع واحد لا غير.

لبنان:
شركة قابضة جديدة لأحد المصارف

يعكف أحد المصارف المتوسطة في لبنان على إنجاز الترتيبات القانونية والإدارية المتعلّقة بتأسيس «هولدينغ» سترى النور قريباً. ومن المتوقّع أن تتملّك الشركة القابضة مصرفاً تجارياً، وشركتين ماليتين لكلٍّ منهما نشاط متميّز عن الأخرى.

يشار إلى أنَّ تأسيس الـ «هولدينغ» اقتضتها عملية التوسّع التي حقّقها المصرف المشار إليه في الفترة الماضية.

المحتويات

صراع بين البنوك والمؤسسات المالية في مصر على «كعكة» المشاريع الصغيرة

القاهرة - محمود عبد العظيم

تشهد سوق تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر مؤخراً، صراعاً شرساً بين البنوك ومؤسسات مالية وليدة وجدت في هذا النوع الجديد من التمويل «كعكة» كبيرة للأرباح ونموّ الأعمال. وبدأت بنوك عدّة تتسارع لتأسيس شركات مستقلة بهدف تمويل المشاريع الصغيرة، أو إطلاق برامج تمويلية في إطار أنشطتها المصرفية العادية، وذلك بغية الحصول على موطئ قدم في سوق تؤكّد الدراسات أنّها تُسجّل مُعدّلات نموٍّ تتراوح ما بين 30 و50 في المئة سنوياً. ولم يقتصر الأمر على المصارف، بل بدأت مؤسسات مالية عملاقة في تأسيس شركات تعمل في مجال المشروعات الصغيرة بعد أن تبيّن أنّ هذا النشاط يُحقّق أرباحاً تتجاوز المئة في المئة سنوياً من حجم التمويل المتاح في سوق متعطشة لهذا النوع من التمويل، إذ تعود الأرباح الكبيرة إلى فكرة «القروض الدوّارة» نظراً لقصر مدّة التمويل التي تتراوح ما بين 3 و6 أشهر فقط، يُعاد بعدها تدوير القرض إلى عميل آخر بنسبة أرباح أخرى. ويعتمد نظام التمويل في هذا النشاط على بدء العميل بسداد الأقساط بدءاً من الأسبوع الثاني من حصوله على القرض.

يأتي هذا الصراع الشرس بين البنوك بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين المؤسسات المالية الأخرى، مدفوعاً ليس فقط بالرغبة في تحقيق الأرباح، بل أيضاً بعوامل عدّة في مقدمها الرغبة بتوظيف جانب من الأموال المتراكمة لدى البنوك والبحث عن فرص استثمار جيدة، وكذلك تنويع المخاطر الائتمانية، إلى جانب سدّ احتياجات تمويلية متنامية في أنشطة متعدّدة تندرج تحت تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي أنشطة تتراوح بين الخدمات وإنتاج سلع وسيطة تدخل في صناعات أخرى أو استخراج وتجارة مواد خام لا يمكن الاستغناء عنها.

لاعبون جُدُد - قُدامى

في هذا الإطار، شهدت الفترة الماضية قيام بنوك عدّة بتأسيس شركات متخصصة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة، كان في مقدمها البنك المصري الخليجي الذي قام بتأسيس شركة «تنمية» برأس مال يبلغ 50 مليون جنيه، وكذلك بنك الإسكندرية الذي رصد 100 مليون جنيه لتأسيس شركة مماثلة عبر شراكة مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، كما قام بنك قناة السويس بإطلاق شركة تمويل بالمشاركة مع بعض شركات التأمين ومستثمرين عرب.

إلى ذلك، تستعدّ بنوك أخرى لتأسيس شركات تعمل في هذا المجال خلال الربع الأخير من العام الحالي، على أن تبدأ العمل الفعلي مطلع يناير المقبل. وفي مقدّم هذه البنوك كلٌ من: بنك القاهرة، والبنك الأهلي المصري الذي رصد 10 مليارات جنيه لنشاط التجزئة المصرفية في المرحلة المقبلة، علماً أنه سيتمّ توجيه جزء منها إلى مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر باعتبارها أنشطة تجزئة.

ويأتي في مقدّم المؤسسات الاستثمارية الكبرى التي دخلت هذا المجال، مجموعة «أوراسكوم» القابضة التابعة للمستثمر **نجيب ساويرس** التي أطلقت شركة «تمكين» والتي يتولّى إدارتها **أحمد البردعي**، رئيس بنك القاهرة السابق. كذلك مجموعة «القلعة» الاستثمارية التي ساهمت بنحو 27 في المئة في رأس مال شركة «تنمية». وأمّا البنوك التي اكتفت بإطلاق برامج لتمويل هذه المشاريع بدلاً من تأسيس شركات مستقلة بهدف إخضاع النشاط لمحفظتها الائتمانية الرئيسيّة، فكان في مقدّمها بنك مصر الذي يكثّف جهوده في هذا المجال للوصول بحصّته السوقية إلى 20 في المئة من سوق تُقدّرها الدراسات بأكثر من 10 مليارات جنيه سنوياً؛ ويأتي بعده البنك الأهلي المتحد (التابع لمجموعة الأهلي المتحد البحرينية)، حيث أطلق برنامجاً مماثلاً للتمويل قبل أشهر عدّة ورصد له نحو 400 مليون جنيه. ويخطط البنك لأن يصل حجم تمويله لهذا النوع من المشاريع إلى مليار جنيه سنوياً بحلول العام 2013. في السياق ذاته، يأتي تحرك البنك الوطني للتنمية- الذي استحوذ عليه بنك أبوظبي الإسلامي- حيث أطلق البنك برنامجاً للتمويل





نجيب ساويرس



محمود عبد اللطيف



محمود عبد اللطيف

متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إجراءات داعمة

وساهم في تعزيز توجّه البنوك والمؤسسات الاستثمارية الكبرى لخوض هذا المجال الجديد، توافر عدد من الإجراءات الحكومية الداعمة لهذا النوع من التمويل، والتي تستهدف بالدرجة الأولى السعي نحو دمج المشاريع الصغيرة -غير المنظّمة وغير المسجّلة ضريبياً- في الاقتصاد الرسمي من خلال مساعدتها على توفيق أوضاعها والحصول على تمويل ميسر عبر قنوات شرعية. ويأتي في مقدم هذه الإجراءات، قيام البنك المركزي المصري بإعفاء الشرائح الائتمانية الموجهة لتمويل المشاريع الصغيرة بالبنوك من نسبة الاحتياطي الرسمي والبالغة 14 في المئة بهدف تشجيعها. كذلك تقوم حالياً وزارة الاستثمار بإعداد مشروع قانون ينظّم عمل شركات تمويل المشاريع الصغيرة وتتجه النيّة -حسب مشروع القانون الجديد- إلى إخضاع هذه الشركات لرقابة هيئة الخدمات المالية غير المصرفية، وذلك بهدف مساعدتها على إتباع إجراءات تمويل وتحصيل متوافقة مع القانون، مع إتاحة الفرصة لها للتوسّع مستقبلاً.

تعطّش تمويلي

في هذا الإطار، يوضح **محمود عبد اللطيف**، رئيس بنك الإسكندرية-سان باولو، أنّ فكرة تأسيس البنك لشركة تمويل تُعنى بالمشروعات الصغيرة تنطلق من حاجة السوق لهذا النوع من التمويل وتتوافق مع ستراتيجية العمل في مجموعة سان باولو العالمية، التي تهتم بهذا النوع من التمويل باعتبار أنّ قطاع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر هي من القطاعات الواعدة، وبالتالي كان لا بُدّ من استفادة الاقتصاد المصري من هذا القطاع ودمجه في مؤسسات العمل الرسمية، إذ لا يمكن أن يتم هذا الاندماج من دون توفير آليات تمويلية مناسبة تمر عبر القنوات الشرعية.

مُشيراً إلى أنّ الشركة التي أسسها البنك ورصد لها نحو 100 مليون جنيه كرأس مال بالمشاركة مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، تعدّ تطويراً لنشاط البنك في تمويل المشاريع الصغيرة، حيث لعب البنك دوراً مهماً على هذا الصعيد، حتى بلغ حجم قاعدة عملائه في مجال المشاريع الصغيرة أكثر من 200 ألف عميل حصلوا على نحو 20 في المئة من إجمالي محفظة ائتمان البنك المُقدّرة بالمليارات.

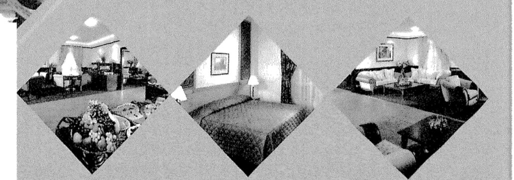
ولفت **عبد اللطيف** إلى أنّ السوق بحاجة لأكثر من 10 مليارات جنيه سنوياً لتمويل هذه المشاريع، خصوصاً وأنّ إجمالي التمويل الذي تتيحه البنوك والجمعيات الأهليّة والصندوق الاجتماعي مجتمعةً لا تزيد على 10 في المئة من إجمالي الاحتياجات التمويليّة لهذا القطاع، وبالتالي فهناك فرص للمزيد من النمو للسنوات المقبلة.

تنظيم «غير المُنظّم»

ويؤكّد **عمرو أبو العزم**، العضو المنتدب لشركة «تنمية»، الرؤية عينها، مشيراً إلى الدور الذي لعبته هذه الشركات الصغيرة المُنتجة للسلع والخدمات بتوفير المزيد من فرص العمل والتخفيف من حدّة البطالة، إضافةً إلى دورها المؤثر في مسيرة النموّ في عدد من بلدان العالم، وفي مقدّمها دول شرق آسيا وأميركا اللاتينية. وبالتالي لا بُدّ من الاستفادة من هذه التجربة في دعم حركة الاقتصاد المصري.

وأضاف **أبو العزم** أنّ ستراتيجيّة «تنمية» هي الوصول إلى عملاء هذا القطاع في كافة أنحاء مصر، عبر نشر شبكة من الفروع لا تقدّم خدمات التمويل متناهي الصغر فحسب، بل أيضاً حزمةً من الخدمات المالية (بعد الحصول على التراخيص والموافقات القانونية اللازمة)؛ مُنوهاً بأنّ الكيانات الهادفة لنشر الوعي المالي والاستثماري بين قطاعات المجتمع المصري عليها في بادئ الأمر أن تؤمن بفكر المبادرة الذاتية والعمل الحر للاستفادة من النموّ الذي يحرزه الاقتصاد الكلّي في السنوات الأخيرة.

ولفت إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة لهذا القطاع والذي انعكس إيجاباً، مشيراً إلى أنّ تأسيس «تنمية» كان بدعم وتشجيع من وزير الاستثمار **د.محمود محي الدين** وذلك لرغبة الحكومة في دمج كافة أشكال الاقتصاد غير المُنظّم في الاقتصاد الرسمي ليس لأغراض ضرائبية فحسب، بل لأغراض تتعلّق بمساعدة هذه المشاريع على النموّ والتطوّر مستقبلاً واعتماد أساليب عمل حديثة، وكذلك الاستفادة من التقنيات التكنولوجيّة المتاحة في مجالات الإنتاج المختلفة، خاصة وأنّ بعض هذه المشاريع تُنتج سلعاً وخامات وسيطة تدخل في العديد من الصناعات، أيّ أنها قد تُشكّل في بعض الأحيان حلقات ضرورية في دورة العمل الإنتاجي، وبالتالي فإنّ دعمها وتوفير التمويل المُيسّر لها سيفيد أطرافاً متعدّدة في السوق.■





البستان رزيدنس
شقق فندقية
متعة الإقامة



الرئيس سعد الحريري يتوسط من اليمين: جاسم المناعي، رياض سلامه، جوزف طربيه، عدنان يوسف، رشيد المعراج، وسعد الفراجي

المؤتمر المصرفي العربي: تعزيز الاستثمار العربي البيني ودعم القطاع الخاص

بيروت-برت دكاش

استضافت بيروت يومي 19 و20 نوفمبر الماضي المؤتمر المصرفي العربي السنوي الذي انعقد تحت عنوان «الاستثمار البيني العربي في ظل نظام اقتصادي عالمي مستجد». نظم المؤتمر إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، برعاية وحضور رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري.

ناقش المؤتمر جملة من القضايا المستجدة في ضوء الأزمة المالية العالمية والإجراءات الواجب اتخاذها على مستوى المنطقة التي تأثرت بنسب متفاوتة بين دولة وأخرى بتداعيات هذه الأزمة. وانطلق المؤتمرون من الإجراءات التي تسعى قمة الدول العشرين إلى تحقيقها والمتمثلة بتطوير وتعديل القواعد والنظم المالية والاقتصادية الدولية، بما فيها هيكلة المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية للتغلب على الأزمة ووضع أسس نظام اقتصادي ومالي ونقدي عالمي جديد.

وحاول المؤتمرون من خلال ذلك حثّ المصارف العربية وهيئات الرقابة وصانعي القرار الاقتصادي والسياسي على مواكبة تلك المساعي عبر إيجاد الأرضية الصالحة والمناخ السليم لزيادة تفعيل الاستثمار البيني العربي بما فيه تسهيل حركة رؤوس الأموال والسلع والبضائع والأيدي العاملة بين الدول العربية، ورفع القيود والحواجز، والعمل على تعميق مفهوم الشفافية لبلورة منظومة اقتصادية عربية متكاملة في إطار استقرار التشريعات الاقتصادية وتقارب معايير الأداء الاقتصادي بين دولة وأخرى.

كما تطرّق المؤتمرون إلى مقاربة مقترحات لجنة بازل الجديدة والدور الاستثماري المتزايد للمصارف الإسلامية في ظل النظام الاقتصادي المستجد. وشدّدوا على أهمية خلق بيئة استثمار عربية مشتركة متحرّكة وحيوية تراعي تنويع جغرافية الاستثمارات العربية، ومساعدة الحكومات العربية على التطوير المنهجي لمناخات الاستثمار وإشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما دعا إليه أيضاً رئيس مجلس الوزراء اللبناني **سعد الحريري**، مطالباً بإعطاء الأولوية لخلق المناخ المؤاتي لتفعيل نشاط القطاع الخاص للمحافظة على معدلات النمو المرتفعة وتأمين فرص عمل لآلاف من الخريجين.

وبحث المؤتمر دور المصارف في تنشيط الاستثمارات المحلية والإقليمية والمساهمة في إخراج الاقتصادات العربية من الأزمة الاقتصادية، كما قال رئيس اتحاد المصارف العربية **عدنان يوسف**، مع تشديد المؤتمرين على ضرورة اهتمام القطاع المالي والمصرفي بإدارة السيولة بحكمة وصوابية بالتساوي مع تحقيق النمو والربحية، والتأكيد على ضرورة اعتماد التخصصية المصرفية، بالإضافة إلى ضرورة الفصل بين مصارف الإيداع ومصارف الاستثمار، كما قال حاكم مصرف لبنان **رياض سلامه** الذي حثّ المصارف اللبنانية على الاستمرار في التوسّع خارج لبنان.

وشدّد **الحريري**، انطلاقاً من دور القطاعين العام والخاص في تحفيز الاستثمار العربي البيني، على أن تلعب المصارف، انطلاقاً من السيولة الكبيرة التي تتمتع بها، دوراً مهماً لجهة دعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص.

كما اعتبر حاكم مصرف البحرين المركزي **رشيد المعراج** أن المصارف العربية هي «الوحيدة القادرة على إحداث التوازن المطلوب بين طموحات الدول العربية في النمو ومواجهة التداعيات التي أفرزتها الأزمة العالمية».

ودعا المؤتمرون إلى الحفاظ على استمرار النمو في التدفّقات الواردة إلى المنطقة العربية وخصوصاً التدفقات العربية البينية، بالإضافة إلى «الإفادة مما هو متوقع من حدوث نزوح مرتقب للاستثمارات من الأسواق غير الآمنة إلى أسواق أكثر أماناً وأقل مخاطرة يمكن أن يشكل عالمنا العربي واحداً منها»، كما قال رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية مصارف لبنان **جوزف طربيه**.

يذكر أن المؤتمر كرّم كلاً من رئيس مجلس وزراء البحرين الشيخ **خليفة بن سلمان آل خليفة** بجائزة الرؤية القيادية في العمل المصرفي، ورئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي **جاسم المناعي** بجائزة الريادة المصرفية. كما كرّم اتحاد المصارف العربية، على هامش المؤتمر، محافظ البنك المركزي الأردني **د. أميه طوقان**. ■


سوزان دينسر

مصرف «أكبانك» التركي يتوسع شرقاً عبر دبي

دبي-طارق زهنان

حصل بنك «أكبانك»، أكبر البنوك والشركات في تركيا من حيث القيمة السوقية، على رخصة من مركز دبي المالي العالمي لتأسيس فرع له في دبي تحت اسم «أكبانك دبي–المحدود»، ليكون بذلك أول بنك تجاري تركي يتواجد في دولة الإمارات. ويستعد «أكبانك دبي»، لمباشرة أعماله رسمياً يوم السابع من ديسمبر الجاري، بحضور حشد من رجال الأعمال الأتراك وكبار التنفيذيين في البنك.

قرار «أكبانك» بتأسيس أول حضور مباشر له في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، يشكل ترجمة لستراتيجية البنك، القائمة على تعزيز نشاطه خارج السوق التركية، مستنداً في ذلك إلى عناصر قوة متعددة، تستعرضها رئيسة مجلس الإدارة وعضو المجلس التنفيذي في «أكبانك»، **سوزان سبانجي دينسر**، بقولها: «أظهر «أكبانك» ثباتاً في وجه الأزمة المالية العالمية، عبر قوة ميزانيته، وجودة موجوداته، وملاءته الرأسمالية، وإدارته الجيدة للمخاطر، وقدرته على تحقيق نمو صحي في مختلف قطاعات عمله». وتشير إلى أن «جنوح البنك نحو التوسع الدولي، يشكل امتداداً للدور التاريخي الذي تلعبه تركيا كجسر للتواصل ما بين الغرب والشرق. ففي حين يمثل «أكبانك إن في – هولندا» نقطة انطلاق البنك باتجاه الأسواق الغربية، فإن «أكبانك دبي» سيكون مركز عمليات البنك في الشرق، الذي تشكل منطقة دول مجلس التعاون بعده الرئيسي، وعبرها يسعى البنك إلى توفير حضور له في باقي أسواق منطقة الشرق الأوسط وصولاً إلى جنوب شرق القارة الآسيوية وشمال أفريقيا.

التوسع في دول الخليج

وتضيف **دينسر**، «إن تواجد البنك المباشر في أسواق المنطقة سيقتصر على مكتب دبي، ومن خلاله سيتم التواصل مع باقي الأسواق. بذلك، فإن «أكبانك دبي» سيكون مسؤولاً بالتعاون مع المصرف الأم، عن دول مجلس التعاون الست. مع إدراكنا أن أسواق الكويت والسعودية والإمارات، ستحتل الأولوية في عمل البنك، لكونها تحتضن القسم الأكبر من المستثمرين والفرص الاستثمارية، وبالتالي تشكل محط أنظار البنك في ظل سعيه لتوسيع قاعدة عملائه من المؤسسات وأصحاب الثروات الخليجيين المهتمين بالاستثمار في السوق التركية، كما من الأتراك الساعين وراء الفرص الاستثمارية المتوفرة في تلك الدول.

الدور المتوقع

وحول ستراتيجية البنك للتوسع في أسواق جنوب شرق آسيا كالهند وباكستان وماليزيا وسنغافورة وشمال أفريقيا، فترتكز على خدمتها وفق الفرص المتيسرة وحاجات عملائها. فتلفت **دينسر**، إلى «قوة الترابط ما بين تركيا وتلك الأسواق. فتركيا أضحت نقطة جذب للاستثمارات في ظل ارتباطها العضوي مع السوق الأوروبية، اضافة الى الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات التي شهدها القطاع المصرفي التركي. كذلك، إن منطقة دول جنوب شرق آسيا تشهد نمواً كبيراً، تنتج عنه فرص مهمة للنشاط المصرفي التجاري والاستثماري».

سوزان دينسر: تركيز على أسواق الامارات، السعودية والكويت

وحول الدور الذي يتطلع «أكبانك» إلى لعبه في الأسواق الخليجية وغيرها. تقول **دينسر**، «يتميز «أكبانك دبي» بقدرته على لعب دور الوسيط في عمليات الاستحواذ والاندماج، وإدارة الاكتتابات العامة الأولية، وإنجاز عمليات الإدراج المزدوج للشركات التركية. كذلك تولي مهام وكالة أو إدارة عمليات اكتتاب الصناديق، وتقديم المشورة حول مشاريع التمويل طويلة إلى متوسطة الأجل، وتوفير الخدمات المصرفية الخاصة. ذلك، بالاستناد إلى نجاح البنك على مر السنوات الماضية في نسج علاقات مع أبرز المجموعات العائلية والمؤسسات التجارية والاستثمارية في دول مجلس التعاون. مع التركيز في المرحلة المقبلة على الشركات العاملة في قطاعات العقار والتعليم والصحة والتجزئة والطاقة».

وتضيف، «كذلك يستند البنك إلى نجاحه في بناء شبكة تواصل مع العديد من الصناديق السيادية في المنطقة. كما يستند إلى تواصله مع المصارف الخليجية، في ظل ما يوفره لهم من خدمات تمثيل وتبادل مصرفي Corresponding Banking إنطلاقاً من نشاطه في الأسواق العالمية».

وتشير الى «أن الأزمة المالية الحالية، لم تؤد إلى تعديل البنك لستراتيجيته وأهدافه طويلة الأمد. وإذا كان النمو في تركيا يبقى الهدف الرئيسي للبنك، فإن الخطوات التوسعية تستهدف تحقيق عوائد تتوافق مع تطلعات المساهمينالبنك». ■

الإمارات دبي الوطني


من اليمين: أحمد حميد الطاير وريك بدنر

أطلق «بنك الإمارات دبي الوطني» هويته المؤسسية الجديدة والتي تُجسد عملية توحيد الأعمال بين بنكي «الإمارات» و«دبي الوطني»، والتي بنتيجتها سجلت قيمة أصول المجموعة منذ عملية الدمج ارتفاعاً كبيراً من 165 مليار درهم إلى 291 ملياراً، ما عزّز من مكانته كأكبر البنوك حجماً في الشرق الأوسط.

واستوحي الشعار الجديد لـ «الإمارات دبي الوطني» من المكونات المشتركة بين شعاري البنكين المندمجين، منتجاً شعاراً يرمز إلى الشراكة؛ وتمثّل الألوان التي جرى اختيارها، اللون الأزرق مؤشر الاستمرارية، واللون الأصفر الذي يرمز إلى الحيوية والديناميكية، وأمّا اللون الأبيض فيرمز إلى الأمان والاستقرار والنمو.

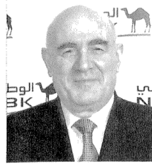
وفي هذه المناسبة قال رئيس مجلس الإدارة في «الإمارات دبي الوطني»، **أحمد حميد الطاير**: «يشكّل إنجاز الهوية الجديدة اعترافاً بنجاح الستراتيجية التي يتّبعها فريقنا الإداري وقوّة عمليات البنك الأساسية، مما جعلنا قادرين على استكمال عملية توحيد الأعمال».

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الإمارات دبي الوطني، **ريك بدنر**: «إنّ إطلاق الهوية المؤسسية الجديدة يسجّل الاحتفال بالإنجازات التي حققناها خلال العامين الماضيين، إذ قمنا خلالهما بالتركيز على فعالية الإدارة والعمليات».

يذكر أنّ «بنك الإمارات دبي الوطني»، قد أعلن مؤخراً عن نتائجه لفترة الأشهر التسعة من العام 2009، المنتهية في 30 سبتمبر 2009، والتي أظهرت ارتفاعاً في إجمالي دخل البنك خلال الفترة المذكورة بنسبة 24 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2008، ليصل إلى 8.3 مليارات درهم، في حين شهد صافي أرباح البنك تراجعاً بنسبة 14 في المئة ليصل إلى 3.2 مليارات درهم بسبب مخصّصات متحفّظة لانخفاض القيمة الائتمانية.

كذلك سجّل البنك تحسّناً في قاعدة رأس المال والسيولة، وارتفاع القيمة الإجمالية للأصول بنسبة 3 في المئة عن نهاية العام 2008، لتبلغ 291 مليار درهم، كما زادت قروض العملاء بنسبة 4 في المئة، وودائع العملاء بنسبة 13 في المئة؛ وتحسنت نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى 118 في المئة كما في 30 سبتمبر 2009، من نسبة 127 في المئة كما في نهاية الربع الماضي.

بنك الكويت الوطني


إبراهيم دبدوب

حقّق «بنك الكويت الوطني» أرباحاً صافية بلغت 703 ملايين دولار عن الأشهر التسعة الأولى من العام 2009، كما حقّق أرباحاً قدرها 263 مليون دولار عن فترة الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر 2009، بنمو قدره 10 في المئة عن الربع الثالث من العام 2008. وبلغ إجمالي موجودات البنك 42.6 مليار دولار، فيما بلغت حقوق مساهميه 6.1 مليارات دولار في نهاية سبتمبر 2009. وقال الرئيس التنفيذي لـ «مجموعة بنك الكويت الوطني» **إبراهيم دبدوب** أنّ «الإيرادات التشغيلية للبنك والتي شكّلت المصدر الرئيسي لأرباحه، شهدت نمواً جيداً مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي من 1370 مليون دولار إلى 1405 ملايين في نهاية سبتمبر 2009».

وأضاف: «كما أنّ مجموعة من الأحداث الاستثنائية أثّرت على ربحية البنك الصافية خلال الفترة الماضية والتي بدونها لكان البنك قد حقّق نمواً إجمالياً في الربحية بحدود 2 في المئة، أي نحو 868 مليون دولار، حيث قام البنك بتجنيب مخصّصات عامة تحوّطية إضافية بلغت نحو 66 مليون دولار إلى جانب انخفاض قيمة محفظة البنك الاستثمارية المحلية بنحو 33 مليون دولار، فضلاً عن قيامنا تطوّعاً بتعويض عملائنا الذين اكتتبوا في «منتجات مادوف الاستثمارية» بنحو 66 مليون دولار».

بنك أبوظبي التجاري


علاء عريقات

أعلن «بنك أبوظبي التجاري» أنّ صافي أرباحه خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من العام 2009 بلغ 701 مليون درهم، بتراجع قدره 56.7 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. ويرجع السبب الرئيسي للتراجع إلى اتخاذ البنك خلال هذه الفترة مخصصاً عاماً يبلغ 1.7 مليار درهم، بزيادة نسبتها 179 في المئة عن الفترة نفسها من العام 2008، ويشكّل ما يزيد على 70 في المئة من الأرباح المحققة قبل خصم المخصّصات؛ كما يحتفظ البنك حالياً بضمانات تبلغ نحو 1.93 مليار درهم مقابل محفظة القروض المتعثّرة. وقال الرئيس التنفيذي لـ «بنك أبوظبي التجاري» **علاء عريقات**، «حقّق البنك خلال الفترة المنقضية، نمواً في الدخل بنسبة 9 في المئة، وحققت الأرباح قبل أخذ المخصّصات ارتفاعاً بنسبة 8 في المئة. أمّا الإرتفاع في نسبة القروض المتعثّرة والتي بلغت 4.2 في المئة من قيمة محفظة القروض لدى البنك، فقد نشأ أساساً عن تعرّض البنك لمجموعتين من الشركات المتعثّرة في السعودية». ولفت الى ان: «السندات المالية لمدة 5 سنوات والتي عرضها البنك، قد شهدت إقبالاً كبيراً على الاكتتاب فيها وصل إلى 280 في المئة من قيمتها البالغة مليار دولار، وذلك بمشاركة أكثر من 180 مستثمراً، منهم 26 في المئة من أميركا».

بنك المشرق


عبد العزيز الغرير

أعلن «بنك المشرق» عن افتتاح أول فرع له في الكويت برأس مال قدره 15 مليون دينار كويتي، ليصل عدد فروع «المشرق» إلى 94 فرعاً في منطقة الشرق الأوسط. وحضر افتتاح فرع الكويت، رئيس مجلس الأمّـة الكويتي **جاسم الخرافي**، و الرئيس التنفيذي لـ «المشرق» **عبد العزيز الغرير**، الذي قال: «تتميّز الكويت بواحدة من أنجح الأنظمة المصرفية المتطورة في دول مجلس التعاون الخليجي، ولها أهميةٌ ستراتيجية في إطار خطط التوسّع الشاملة للبنك. ونحن نؤمن بأنّ الشبكة الإقليمية القوية هي السمة الأساسية لنجاح البنك. سيكون «المشرق» محلّ ثقة لجميع الاستثمارات الإماراتية في الكويت؛ كما أننا سنقوم بمساعدة جميع الشركات الكويتية للعمل والاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة، مصر، قطر والبحرين».

إشارة إلى أنّ أرباح «المشرق»، للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر من هذا العام بلغت 1.12 مليار درهم إماراتي بانخفاض سنوي قدره 26 في المئة، بُعيد زيادة احتياطيات البنك للقروض والسلف والأصول المالية الأخرى إلى 1.4 مليار درهم إماراتي، في حين وصل حجم قاعدة أصول البنك إلى 99.9 ملياراً، بزيادة قدرها 7 في المئة عن نهاية العام الماضي.

بنك الخليج الأول


اندريه الصايغ

حقّق «بنك الخليج الأول»، صافي أرباح خلال الأشهر التسعة الأولى من العام قيمتها 2456 مليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها 5 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وقد تحقّقت نسبة 88 في المئة من صافي الأرباح من أنشطة البنك الرئيسية، و 12 في المئة من الشركات التابعة والزميلة. وحافظ البنك على منهجية تخفيض المصروفات، وثابر على أخذ مخصّصات إضافية على القروض خلال الربع الثالث بمبلغ 490 مليون درهم.

وقال الرئيس التنفيذي لـ «بنك الخليج الأول»، **أندريه الصايغ**: «تعتبر أنشطة البنك الرئيسية وتنويع مصادر الدخل، المحرك الأساسي للنمو والنتائج المالية التي يحققها البنك. أما في ما يتعلّق بتسهيلات «مجموعتي «سعد» و«القصيبي»»، فيبلغ إجمالي التعرّض للمجموعتين مبلغ 104 ملايين دولار (55 مليون دولار من القروض المشتركة و49 مليوناً للأعمال التجارية)؛ وخلال الربعين الثاني والثالث من العام 2009، تمّ أخذ مبلغ 70 مليون درهم كمخصّصات لتغطية هذه التسهيلات». و أكّد **الصايغ**: «سيتمّ أخذ مخصّصات إضافية بإجمالي 174 مليون درهم، سيتم توزيعها على الفترات المالية القادمة وحتى نهاية 2010.

التجاري الكويتي


عبد المجيد الشطي

سجّل البنك التجاري الكويتي خسائر صافية بقيمة 1.6 مليون دينار كويتي خلال الربع الثالث من العام الحالي المنتهي في 30 سبتمبر الماضي. وقد أتت هذه النتائج بعد استمرار البنك في سياسة تجنيب المخصصات، إذ سجّل أرباحاً بقيمة 99 مليون دينار كويتي قبل أن يتمّ ترحيلها إلى بند المخصصات مقابل محفظتي القروض والاستثمار، وذلك تنفيذاً للستراتيجية التي نفّذها البنك منذ نهاية الربع الأخير من العام الماضي. وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب **عبد المجيد الشطي** «مع نهاية العام سيكون البنك التجاري الكويتي محصناً بمخصّصات كافية للتعامل مع أية مستجدات تتعلّق بتداعيات الأزمة المالية العالمية. وتأتي هذه التطورات في وقت أكد فيه **الشطي** ان البنك يسعى مع إداراته المتخصصة إلى وضع ستراتيجية عمل للمرحلة المقبلة يبدأ تنفيذها العام القادم.

هذا وبلغ إجمالي أصول البنك 3.7 مليار دينار بينما بلغت حقوق المساهمين 444.9 مليون دينار كما في نهاية سبتمبر الماضي. وكما في نهاية الربع الثالث من عام 2009، يتوفر لدى التجاري مخصصات يبلغ إجمالي رصيدها 229.6 مليون دينار منها 126.8 مليون دينار في صورة مخصصات محددة ومبلغ 102.8 مليون دينار في صورة مخصصات عامة. وبالإضافة إلى المخصصات التي يحتفظ بها البنك مقابل محفظتي القروض والاستثمار، فإن التجاري يحتفظ بمبلغ 90 مليون دينار في حساب الأرباح المرحلة ما يعزز قدرته على مواجهة الانعكاسات السلبية التي خلفتها الأزمة المالية.

إنفستكورب


محمد الشروقي

أعلن «إنفستكورب»، عن استحواذه من خلال «صندوق الفرص الخليجية» على حصة قدرها 20 في المئة من «شركة جالف كرايو»، وهي شركة عائلية متخصصة في إنتاج الغازات الصناعية والطبية والغازات المتخصصة في منطقة الشرق الأوسط. وقال رئيس منطقة الخليج في «إنفستكورب» **محمد الشروقي**: «تأتي هذه الصفقة لتؤكّد على أنّ «إنفستكورب» هو خيار الشركات العائلية الخليجية. علاوة على أنها شهادة على أنّ المنطقة تتمتّع بفرص عديدة يستطيع «إنفستكورب» اقتناصها لتنمية نشاطاته في المنطقة».

إشارة إلى أنّ هذه الصفقة تُشكّل ثالث استثمار لـ «صندوق الفرص الخليجية» بُعيد استحواذه على حصة قدرها 70 في المئة من شركة «لازوردي»، وحصة أقلية مهمة في «شركة ريدنغتون غلف».

شعاع كابيتال


سمير الأنصاري

بلغت الخسائر الصافية لـ «شعاع كابيتال»، خلال الربع الثالث من العام بما قدره 269.3 مليون درهم إماراتي مقارنة بصافي خسائر بلغ 438.2 مليوناً عن الربع الثالث من العام الماضي. وقال رئيس مجلس إدارة «شعاع كابيتال»، **ماجد الغرير**: «على الرغم من استمرار التحديات في الأسواق وتراجع حجم الأعمال خلال فترة الصيف، فقد واصلت وحدات أعمال «شعاع كابيتال» المُدرّة للرسوم تحقيق أداء جيد خلال الربع الثالث. كما قامت الشركة خلال هذه الفترة بإصدار 515 مليون سهم لصالح «مجموعة دبي المصرفية» وذلك في أعقاب الاتفاق بين «شعاع كابيتال» و«مجموعة دبي المصرفية» بشأن السندات القابلة للتحويل إلى أسهم».

كما قال الرئيس التنفيذي الجديد لـ «شعاع كابيتال»، **سمير الأنصاري**: «قمنا باتخاذ خطوات عدّة بهدف تقوية الميزانية العامة للشركة، وتحسين إيراداتها مستقبلاً، وتوفير سيولة أكبر، إضافة إلى تعزيز إدارة المخاطر لوحدات الأعمال غير المُدِرّة للرسوم. واستندت مقاربتنا إلى احتساب المُخصّصات لكلٍ من الشركات التابعة، والاستثمارات المُعدّة للبيع، والاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. إنّ أثر هذه الخطوات هو حتماً إيجابي للشركة على المدى الطويل، وذلك بالرغم من تأثيرها الذي قد يبدو سلبياً في النتائج المالية للربع الثالث. ونقوم حالياً بتركيز جهودنا على تنمية وحدات الأعمال المُدرّة للرسوم، إذ قمنا بتعيين «باين أند كومباني» وهم مستشارون متخصصون لغاية هيكلة ستراتيجية مستقبلية تأخذ في الاعتبار التغيرات التي تشهدها المنطقة».

من جهة أخرى، أعلنت «شعاع كابيتال العربية السعودية» أنّ «هيئة سوق المالية السعودية» قامت بمنح الشركة ترخيصاً لـ 3 صناديق استثمارية للشركة. وتستند المقاربة الاستثمارية لهذه الصناديق على الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في السوق السعودية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأسهم الشركات السعودية التقليدية، إضافة إلى الاستثمار في الاكتتابات العامة.

وقال الرئيس التنفيذي لـ «شعاع كابيتال العربية السعودية»، **عمر الجارودي**: «لقد أصبح عدد الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لـ «شعاع كابيتال العربية السعودية» 3 صناديق، هذا إضافة إلى صندوق رابع يهدف للاستثمار في أدوات تقليدية من ضمنها الأسهم المدرجة في السوق السعودية والاكتتابات العامة. كما قامت الشركة بإطلاق خدمات إدارة المحافظ الخاصة وأنجزت هيكلية متكاملة لتوفير خدمات اتفاقيات المبادلة».

بنك بلوم قطر


د. نعمان الأزهري — سعد الأزهري

افتتحت «مجموعة بنك لبنان والمهجر» مصرفها في قطر تحت مُسمّى «بنك بلوم قطر» الخاضع لسلطة «هيئة مركز قطر للمال». وأقامت لهذه الغاية حفل استقبال حضره سفير لبنان في دولة قطر **حسن سعد** والرئيس التنفيذي ومدير عام «هيئة مركز قطر للمال» **ستيوارت بيرس**، والمدير التنفيذي لـ «بنك بلوم قطر» **فارس القاضي**، وعدد كبير من رجال الأعمال والفعاليات الاقتصادية والمالية في قطر.

وألقى رئيس «مجموعة بنك لبنان والمهجر» **د. نعمان الأزهري**، كلمة شكر فيها السلطات القطرية على إفساحها المجال لمجموعة بنك لبنان والمهجر للعمل في دولة قطر عبر الترخيص لـ «بنك بلوم قطر».

كما قال رئيس مجلس إدارة ومدير عام «بنك لبنان والمهجر» ورئيس مجلس إدارة «بنك بلوم قطر» **سعد الأزهري** أنّ «إفتتاح «بنك بلوم قطر» يمثّل محطة جديدة في مسار العمل المصرفي لمجموعة بنك لبنان والمهجر وسياسته التوسّعية في محيطه العربي، وخصوصاً الخليجي منه».

وأعرب **الأزهري** عن أن «الطموحات الأساسية للإقتصاد القطري تهدف إلى جعله قاعدة متنوعة للنشاطات الإقتصادية لتشمل الطاقة والتعليم والتكنولوجيا والصحة وبالطبع المال. ومن هذا المنطلق أسس في عام 2005 مركز قطر للمال الذي يحتضن اليوم «بنك بلوم قطر». ومما يعزز هذه الإنجازات أنه بالرغم من الأزمة المالية العالمية يتوقع أن ينمو الإقتصاد القطري بما يقارب 12 في المئة هذا العام، وهو الذي يحظى حالياً بأعلى مستوى لمتوسط دخل الفرد في العالم، مدعوماً باستثمارات تبلغ 140 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة».

وأضاف: «إنّ النشاطات المصرفية التي سيقوم بها «بنك بلوم قطر» تتمثّل بصيرفة الشركات والصيرفة الخاصة وإدارة الثروات، وهي جزء من الخدمات المصرفية الشاملة التي تقدمها «مجموعة لبنان والمهجر». وقد انتشرت الخدمات المصرفية لمجموعة بنك لبنان والمهجر في العديد من البلدان، شملت: لبنان، سورية، مصر، الأردن، الإمارات، السعودية، فرنسا، سويسرا، إنكلترا، قبرص ورومانيا، وجعلت من بنك لبنان والمهجر أحد أكبر البنوك اللبنانية وأكثرها ربحية. فقد بلغت ميزانية البنك حتى النصف الثاني من هذا العام 19.42 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 8.5 في المئة عمّا كانت عليه في نهاية العام 2008، وبلغت أرباح البنك 138 مليون دولار في النصف الأول من العام، أي بزيادة قدرها 5.8 في المئة عمّا كانت عليه في الفترة نفسها من العام 2008».

المجموعة المالية هيرمس



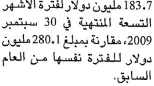

حسن هيكل   ياسر الملواني

تمكّنت «المجموعة المالية هيرمس» خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2009 من تحقيق صافي أرباح بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية، بلغ 467 مليون جنيه مصري، منخفضاً عن الفترة نفسها من العام السابق بنسبة بلغت 50 في المئة؛ وأمّا الأصول المُدارة من قبَل «هيرمس» فقد ارتفعت قيمتها إلى 5.35 مليارات دولار. ويأتي ذلك في ظلّ إنخفاض حجم التداول بمتوسط قدره 33 في المئة عن الأشهر التسعة الأولى من العام السابق وبمتوسط قدره 44 في المئة عن الربع الثالث من العام 2008؛ وأمّا الإيرادات التي تمّ تجميعها من حصة المجموعة من «بنك عوده»، والذي تمتلك فيه المجموعة نسبةً 27.93 في المئة، فارتفعت في الربع الثالث بنسبة 64.2 في المئة عن الربع الثالث من العام 2008 لتستقر عند 114 مليون جنيه مصري. وارتفعت نسبة مساهمة «بنك عوده» في إجمالي صافي الإيرادات لتصل إلى 32.8 في المئة. وعلّق الرئيس التنفيذي لـ «المجموعة المالية هيرمس» **حسن هيكل**، قائلاً: «أتت نتائج الربع الثالث من العام 2009 متوافقة مع توقّعاتنا، ومن الواضح أنّ تحسّن حجم التداول خلال الربع الثالث من العام الحالي وارتفاع التقييمات بنسبة 12.6 في المئة في أنحاء المنطقة كافة، يشير إلى التراجع البطيء لتأثير الأزمة المالية العالمية».

من جهته قال الرئيس التنفيذي لـ «هيرمس» **ياسر الملواني**: «تفوّقت «المجموعة المالية هيرمس للسمسرة في الأوراق المالية» خلال الربع الثالث على كافة شركات السمسرة في الأوراق المالية في مصر والإمارات العربية المتحدة. وبينما احتفظت المؤسسات الإستثمارية بالنصيب الأكبر من قاعدة عملاء قسم السمسرة، فقد بدأت المجموعة تحصد الآن ثمار الستراتيجية الجديدة لخدمة العملاء من الأفراد، وتواجدها القوي في مجال التداول عبر شبكة الإنترنت. وواصلت المجموعة المالية هيرمس للسمسرة في الأوراق المالية تعزيز مركزها في أسواق الكويت وعمان، حيث أغلقت المجموعة الربع الثالث لعام 2009 في المركز الثاني في الكويت وفي المركز الثالث في عمان».

وأضاف **الملواني**: «في بداية الربع الثالث تمكّنت المجموعة من تنفيذ 3 عمليات شملت صفقة الدمج والإستحواذ التي بلغت قيمتها 243 مليون دولار (Actis–CIB)، والمساعدة في ترتيب قرض بلغت قيمته 1.1 مليار دولار لصالح «الشركة المصرية لمنتجات النيتروجين»، إلى جانب تقديم الاستشارة في عملية الأذون التجارية الخاصة بـ «شركة أوراسكوم تليكوم»، والتي بلغت قيمتها 50 مليون دولار».

البنك الأهلي المتحد

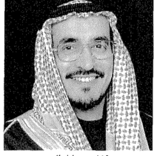


فهد الرجعان

أعلن البنك الأهلي المتحد عن تحقيق أرباح صافية قدرها 183.7 مليون دولار لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2009، مقارنة بمبلغ 280.1 مليون دولار للفترة نفسها من العام السابق.

وفي إطار خطوات البنك الاحترازية، إعتمد مخصصات تبلغ 196.1 مليون دولار لمجمل فترة الأشهر التسعة، بزيادةٍ قدرها 243 في المئة عن الفترة نفسها من العام 2008، ويشمل ذلك مخصصات تشكّل تغطية بنسبة 75 في المئة لتسهيلات إئتمانية مقدّمة إلى مجموعتين إقليميتين تتعرّضان لمخاطر التعثّر منذ وقت سابق من هذا العام. وتعليقاً على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة «البنك الأهلي المتحد»، **فهد الرجعان**: «ما يدعو للارتياح قيام 3 من كبرى وكالات التصنيف الدولية مؤخراً بإعادة تأكيد التصنيف الائتماني للبنك عند التقييم الرفيع ذاتهِ الذي تمتّع به قبل نشوب الأزمة في العام الماضي، وهو A– من قبل كل من: «وكالة ستاندرد أند بورز»، «وكالة فيتش» وA من قبَل «كابيتال إنتليجنس»، وبتقييم عام مستقرّ من قبلها جميعاً».

المصرف الخليجي التجاري

د.فؤاد عبدالله العمر   إبراهيم حسين إبراهيم

أعلن «المصرف الخليجي التجاري» عن تحقيق أرباح صافية قدرها 8.3 ملايين دينار بحريني للأشهر التسعة الماضية، مقارنة مع 32.5 مليون دينار للفترة نفسها من العام 2008. وبهذه المناسبة قال رئيس مجلس إدارة المصرف **د.فؤاد عبدالله العمر**: «لقد تمكّن المصرف من المحافظة على مركزه المالي القوي بتحقيقه نتائج جيدة للربع الثالث من العام، على الرغم من استمرار حالة السوق التي اتسمت بالصعوبة».

وصرح الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة **إبراهيم حسين إبراهيم**: «لقد زاد الدخل من أنشطة المصرف التجارية بنسبة 49 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2008. وسُجل نموّ في حسابات الاستثمار غير المقيّدة، وفي الأصول التمويلية، كما نجح في زيادة عملائه بنسبة 62 في المئة مع نهاية الربع الثالث من العام. وتماشياً مع السياسة الحذرة التي ينتهجها المصرف، قرّر زيادة نسبة المخصّصات لتصل إلى 4.7 ملايين دينار لهذا العام».

بيت التمويل الكويتي


بدر المخيزيم

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في «بيت التمويل الكويتي»، **بدر المخيزيم** إن «بيتك» حقّق أرباحاً إجمالية عن الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2009 قدرها 281.4 مليون دينار، بلغت حصّة المساهمين فيها 106.4 ملايين دينار، ووصل حجم الأصول إلى 11.1 مليار دينار كما في 30 سبتمبر 2009، بزيادة قدرها 5 في المئة عن الفترة نفسها من العام السابق، وبلغ حجم الودائع 7 مليارات دينار بزيادة قدرها 11 في المئة. وأضاف **المخيزيم**: «إنّ هذه النتائج تأتي في ظلّ ظروف صعبة تمرّ بها أسواق المنطقة». موضحاً أنّ ««بيتك» ينفّذ خططه نحو الدخول إلى العديد من الأسواق في محيطه وفق خطوات مدروسة، حيث نجح «بيتك– تركيا» مؤخراً في الحصول على رخصة للعمل في ألمانيا ويعتزم افتتاح فرعه الأول قريباً؛ وزاد «بيتك – ماليزيا» من عدد فروعه، كما يساهم في مشاريع عقارية وصناعية في ماليزيا والصين، ونجح في التوسع في سنغافورة وأوستراليا.

وخليجياً حصل «بيتك» على ترخيص للعمل في السعودية من خلال إنشاء بنك إستثماري برأس مال نصف مليار ريال، وهو يشكّل إضافة على شركة «بيتك العقارية» التي يبلغ رأس مالها 2.5 مليار ريال، والتي تنفذ عدداً من مشاريع التطوير العقاري في المملكة؛ كما أنّ «بيتك–البحرين» يواصل تنفيذ مشاريعه مثل «درة البحرين»، إضافة إلى مشروع «ديار المحرق»».

بنك دبي الإسلامي

سَجّل «بنك دبي الإسلامي» أرباحاً صافية قدرها 1.12 مليار درهم خلال الأشهر التسعة من العام الحالي، بعد قيامه بتكوين مخصصات بمبلغ 403 ملايين درهم؛ وبلغ إجمالي موجودات البنك 82.9 مليار درهم في 30 سبتمبر من العام 2009، في حين وصلت ودائع المتعاملين إلى 66.1 ملياراً. وواصل البنك تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى التركيز على الخدمات المصرفية للأفراد بوصفها المحرّك الرئيسي للنمو والمساهم الأكبر في الأرباح، معزّزاً شبكة فروعه التي سيصل عددها إلى 64 فرعاً في أنحاء الإمارات بحلول نهاية هذا العام؛ وقام خلال الفترة المنقضية من العام 2009 بفتح 6 فروع جديدة.

وبلغت الموجودات الاستثمارية والتمويلية للبنك 50.3 مليار درهم في الربع الثالث من العام 2009، في حين استقرّت نسبة التمويل إلى الودائع على نسبة 76 في المئة. وتأكيداً على متانة السيولة المالية التي يتمتّع بها، قام البنك في وقت سابق من هذا العام بشراء صكوك قائمة بقيمة 50.6 مليون دولار من خلال عرض الشراء النقدي.

وقال رئيس مجلس إدارة «بنك دبي الإسلامي» **محمد إبراهيم الشيباني**: «واصل «بنك دبي الإسلامي» تركيزه على النمو طويل الأجل. وثابر البنك على تقديم الحلول المالية والمنتجات والخدمات التي تساعد المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية وشركات القطاع الخاص على تعزيز إمكانيات النموّ الخاصة بها».

محمد إبراهيم الشيباني

وعلى الصعيد الإقليمي، أعلن «بنك دبي الإسلامي» في الربع الثالث من هذا العام حصول «بنك دبي الإسلامي الأردن» على رخصة مصرفية أولية من قبَل البنك المركزي الأردني للعملَ كمؤسسة مالية إسلامية. وسيبدأ المصرف الجديد عمله برأس مال قيمته 100 مليون دولار، ومن المتوقّع أن يفتتح أول فرع له في الربع الأول من العام المقبل.

مصرف الإمارات الإسلامي يعتمد خدمات "إمكريديت"



من اليسار إلى اليمين: علي إبراهيم وفيصل عقيل

أعلن كلٌّ من «مصرف الإمارات الإسلامي» و«شركة إمكريديت– للمعلومات الائتمانية» عن توقيع اتفاقية تتيح لـ «الإمارات الاسلامي» الاستفادة من خدمة «كريديت سكوب» (Credit Scope) من «إمكريديت»، والتي توفّر معلومات ائتمانية عن العملاء في قطاعي الشركات والأفراد، ستمكّن «مصرف الإمارات الإسلامي» من تشكيل صورة واضحة عن السلوك الائتماني للمقترضين، من أجل اتخاذ قرارات إقراض مدروسة، وتحسين جودة الخدمات، وتطوير منتجات جديدة استناداً إلى التاريخ الائتماني للعميل.

وقال العضو المنتدب لـ «إمكريديت»، **علي إبراهيم**: «تزايدت الحاجة إلى تقييم السلوك الائتماني لدى المقترضين في ظلّ ارتفاع احتياطي الديون غير المسدّدة». ومن جهته، قال مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد، في «مصرف الإمارات الإسلامي» **فيصل عقيل**: «تتسم إدارة المخاطر بأهمية محورية بالنسبة إلى الخدمات المصرفية الإسلامية، وستراتيجية نموّ وتوسّع أعمالنا. ولا شكّ في أنّ توفّر رؤية شاملة حول السلوك الائتماني للمقترضين المحتملين والحاليين، يتيح اتّخاذ قرارات دقيقة وتصميم حلول تُلبّي متطلبات عملائنا».

7 بنوك مصرية تمنح "الحكير" قرضاً بـ 1.7 مليار جنيه

وقّعت 7 بنوك مصرية اتفاقية تمويل جماعية تحصل بموجبها مجموعة الحكير السعودية على قرض متوسط الأجل تبلغ قيمته مليار و614 مليون جنيه. وقد قاد مجموعة البنوك البنك التجاري الدولي «CIB»– مصر الذي بلغت حصّة مساهمته في القرض 659 مليون جنيه، في حين تساوت حصّة بنك القاهرة مع حصّة البنك المصري لتنمية الصادرات بواقع 250 مليون جنيه لكلّ بنك، وأمّا حصّة البنك العقاري المصري العربي فبلغت 200 مليون جنيه وحصّة بنك التعمير والإسكان 125 مليوناً وحصّة بنك الإسكندرية 95 مليوناً، وحصّة بنك الاستثمار العربي 35 مليوناً.

القرض الممنوح موجّه للمساهمة في تمويل إنشاء المركز التجاري الضخم (MALL OF AREBIA) الذي تؤسسه شركة المراكز المصرية للتطوير العقاري، إحدى الشركات التابعة للمجموعة السعودية وتبلغ تكلفة إنشائه مليارين و918 مليون جنيه، ويضم: باندا هايبر ماركت، ومتجر لاند مارك. وسيقام المشروع في مدينة 6 أكتوبر على مساحة تبلغ 441 ألف متر مربع.

يُذكر أنه لمجموعة الحكير أنشطة متنوّعة وقد تجاوزت مبيعاتها العام الماضي الـ 5 مليارات ريال سعودي بين تجارة الأزياء بالتجزئة ومجالات المطاعم ومراكز التسوّق الكبيرة؛ كما أنها تُعتبر أكبر مالك ومُشغّل لمراكز التسوّق في السعودية حيث تمتلك أكثر من 50 ماركة أزياء عالمية و750 متجراً و10 متاجر هايبر ماركت.

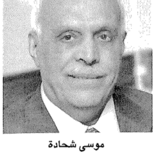
"المصري الخليجي" يدرس المساهمة في "النعيم للتمويل العقاري"

يعتزم «البنك المصري الخليجي» المساهمة في زيادة رأس مال شركة «النعيم للتمويل العقاري» بما يتراوح ما بين 12 و50 مليون جنيه، وذلك ضمن كونسورتيوم ستتحدّد ملامحه في ضوء استقرار المساهمين الحاليين على شركة التطوير العقاري التي ستمثّل الضلع الثالث في هيكل ملكية الشركة بعد زيادة رأس المال.

وفي هذا السياق، كشف **حاتم الشافعي**، رئيس قطاع الاستثمار بـ«البنك المصري الخليجي»، عن مفاوضات تجري حالياً مع عدد من الشركات العاملة في مجال التطوير العقاري، والمتوقّع الانتهاء منها في غضون شهر، لوضع الإطار النهائي لحصّة البنك والتي ستتحدّد وفقاً لهيكل الملكية الذي سيتمّ الاستقرار عليه مع المطوّر المرتقب.

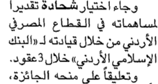
وتأتي هذه الخطوة في إطار حرص «النعيم القابضة» على الاستفادة من رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري التي حصلت عليها منذ عام ونصف، ممّا يهدد بانتهائها في حال عدم التوصّل إلى اطار نهائي لعمل الشركة وتفعيل الرخصة، علاوة على حالة الركود التي شهدها قطاع التمويل العقاري نتيجة صعوبة الحصول على تراخيص جديدة خلال الأشهر التسعة الأخيرة، وقبل دمج هيئة التمويل العقاري في الكيان الرقابي الجديد على الأنشطة المالية غير المصرفية.

موسى شحادة الشخصية المصرفية في الأردن للعام 2009



موسى شحادة

فاز الرئيس التنفيذي، المدير العام لـ «البنك الإسلامي الأردني»، **موسى شحادة** بجائزة الشخصية المصرفية في الأردن للعام 2009، التي تمنحها مجلة «World Finance».



وجاء اختيار **شحادة** تقديراً لمساهماته في القطاع المصرفي الأردني من خلال قيادته لـ «البنك الإسلامي الأردني» خلال 3 عقود.

وتعليقاً على منحه الجائزة، أكّد **شحادة**: «العزم على مواصلة العمل الدؤوب ليبقى «البنك الاسلامي الأردني» رائداً في عمله ومثالاً لنجاح تجربة الصيرفة الإسلامية»، وذلك من خلال تقديم أفضل المنتجات المصرفية والعوائد المجزية للمتعاملين والمساهمين، ورفع كفاءة الموظّفين الذين ساهموا في تحقيق الإنجازات حتى أصبح مجموع موجودات البنك حتى نهاية سبتمبر الماضي نحو 2.39 مليار دينار، وبلغت الودائع نحو 1.8 مليار.

وقد كشف «البنك الإسلامي الأردني» عن نتائجه المالية للربع الثالث من العام الحالي، حيث بلغت الأرباح الصافية للبنك نحو 32.7 مليون دولار، والموجودات مضافاً إليها الحسابات المُدارة نحو 3.368 مليارات دولار بنسبة نمو بلغت 10 في المئة عن نهاية العام 2008.

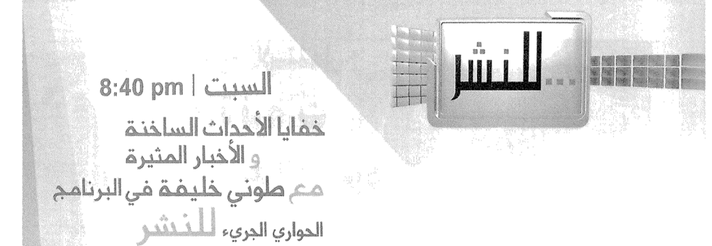
وعزّز البنك قاعدته الرأسمالية باستكمال إجراءات رفع رأس ماله من 114.6 مليون دولار أميركي (114.6 مليون سهم) إلى 141 مليوناً (141 مليون سهم) وذلك بتوزيع أسهم مجانية على المساهمين؛ وارتفعت حقوق الملكية في نهاية الربع الثالث من العام الحالي لتصل إلى نحو 242.6 مليون دولار، بزيادة قدرها 7 في المئة عن نهاية العام السابق.

"لوبو" الأميركية تُعيد هيكلة بنك القاهرة

اختار بنك القاهرة إحدى الشركات العالمية الكبرى لإعادة هيكلة فروع البنك، كما يفاضل حالياً بين 3 شركات عالمية عرضت المساعدة في إعادة هيكلة البنك بالكامل ودعم قوّته التنافسية في السوق وتحديد أبرز نقاط القوّة والضعف.

وكشف **محمد كفافي**، الرئيس التنفيذي للبنك، عن فوز شركة «لوبو» الأميركية بصفقة إعادة هيكلة فروع البنك المنتشرة على مستوى الجمهورية، مشيراً إلى تلقّي البنك 4 عروض من شركات عالمية.

وفي ما يتعلّق بالأعمال التفصيلية التي ستقوم بها شركة «لوبو» قال الرئيس التنفيذي لـ «بنك القاهرة» أنّها ستساعد إدارة البنك في تحسين إجراءات العمل المصرفي التي تتمّ داخل كلّ فرع ورفع مستوى اتصال الفروع بالمركز الرئيسي؛ كذلك سيتمّ تشخيص كل العمليات المصرفية داخل الفروع وتحديد عيوبها وتقديم اقتراحات بشأنها، إلى جانب إعادة تصنيف العملاء ما بين عملاء شركات أو عملاء تجزئة مصرفية وأفراد؛ كاشفاً عن وجود خطّة لإعادة هيكلة 125 فرعاً خلال 3 سنوات. ■


للنشر
السبت | 8:40 pm
خفايا الأحداث الساخنة
و الأخبار المثيرة
مع طوني خليفة في البرنامج
الحواري الجريء للنشر



رئيس «صروح للإستثمار»: الأزمة فرضت ترك المشاريع الكبيرة

أقرّ مجلس إدارة شركة صروح للاستثمار خطة عمل جديدة تتناسب مع حجم الشركة وطبيعة المرحلة، تركّز على المشاريع الصغيرة المتوسطة وعلى أسواق الخليج ومصر. وتزامنت هذه الخطوة مع نجاح الإدارة التنفيذية في إعادة جدولة القروض وتمديد فترة استحقاقها من 3 أشهر إلى 3 سنوات.

الرئيس التنفيذي في شركة صروح للإستثمار **محسن محمد الحربي** شرح حيثيات الخطة فقال: «تأسست الشركة في نهاية العام 2005 برأس مال قدره 19 مليون دينار كويتي، وتزامن تأسيسها مع طفرة الأسواق، وتركّز نشاطها على تطوير مشاريع وفقاً لنظام البناء، التشغيل، والتحويل (B.O.T). ودفع واقع هذا القطاع في الكويت بالشركة إلى التوجّه نحو الأسواق الخارجية كـ دبي والسعودية وغيرهما».

وأضاف **الحربي**: «إلاّ أنّ خطّة العمل هذه بدأت بالتغير مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية، خصوصاً أنّ المشاريع المدرجة تتطلّب توفير تمويل بأحجام ضخمة تتناسب مع طبيعتها، وأوجد هذا الواقع لدى مجلس الإدارة قناعة بضرورة التعاطي بديناميكية مع المرحلة الجديدة التي أفرزتها الأزمة. وأدى ذلك الى القناعة بضرورة اعتماد رؤية تركّز على المشاريع الصغيرة».

رؤية من 3 محاور

أوضح **الحربي** أنّ خطة العمل الجديدة تناولت من الناحية الجغرافية ما نسبته 75 في المئة من استثمارات الشركة في دول الخليج ومصر، نظراً إلى حجم النمو ووجود طلب حقيقي، في حين أنّ النسبة المتبقية مخصصة لاقتناص بعض الفرص المختارة ذات العائدات المجزية في مختلف الأسواق بما فيها الأجنبية؛ أمّا من ناحية القطاعات فبات نشاطها يتوزّع على 3 محاور:

– **إدارة الأصول**: وتتركّز في إدارة المحافظ الصغيرة العائدة إلى العملاء، والتي لا يزيد حجمها على 150 مليون دينار كويتي، على أن تستثمر هذه الأموال في مشروع ذي حجم محدّد. واختارت الشركة هذه الشريحة من المحافظ بما يتناسب مع متطلبات العملاء خلال هذه المرحلة والذين ابتعدوا عن الاستثمارات الضخمة. وهي تسعى إلى تأسيس نحو 30 محفظة استثمارية بإجمالي أصول تبلغ قيمتها نحو 100 مليون دولار، على أن يتمّ في مرحلة لاحقة تأسيس صندوق استثماري من أصول متنوعة ومختلفة فيشكّل مظلّة لهذه المحافظ. بذلك تكون الشركة وفّرت من خلال هذا النموذج، مستويين من الاستثمار: **الأول** عبر المحافظ، **والثاني** عبر الصندوق. وبحسب **الحربي** فإنّ هذا النوع من النشاط الاستثماري يجذب المستثمرين كونه يبقى خارج ميزانية الشركة، كما أنّه يتطلّب فريق إدارة صغيراً من قبَل الشركة.

– **إدارة الثروات**: تسعى الشركة إلى تأسيس شركة خدمات مالية متخصصة في هذا المجال، مع التركيز على مفهوم البيع المتقاطع (Cross Selling) بين الشركات العاملة تحت مظلّة مجموعة واحدة؛ كما أنّها تتطلع إلى تقديم الخدمات القانونية والمالية لإدارة الأصول الناتجة عن الإرث، على ألاّ يزيد عدد عملائها على 25 عميلاً.

القطاع العقاري: يوضح الحربي أنّ كافة شركات الاستثمار في الكويت والمنطقة، امتلكت أذرعاً متخصّصة في القطاع العقاري، ولم تشذّ شركة «صروح» عن هذه القاعدة، حيث أسّست شركة «أبعاد» العقارية برأس مال قدره 5 ملايين دينار كويتي، يتركّز نشاطها في مجال الاستشارات والتطوير العقاري من الحجم الصغير.

30 محفظة استثمارية أصولها 100 مليون دولار

الحربي: تخارج من بعض الاستثمارات في الربع الأول سيوفّر عوائد بنسبة 50 في المئة

وفي إطار خطتها القائمة على توجيه 25 في المئة من استثماراتها إلى فرص مختارة، دخلت الشركة في شراكة مع مجموعة أوروبية وشخصيات مرموقة من قطر، لتأسيس صندوق عقاري برأس مال قدره 200 مليون يورو، يهدف إلى الاستثمار في ألمانيا وأوروبا، ووفّر الشركاء الأجانب ما نسبته 50 في المئة من رأس المال. وأوضح **الحربي**: «إحدى شركات الاستثمار الأوروبية المرموقة تدرس المشاركة في الصندوق».

إعادة جدولة الديون

وأضاف **الحربي** أنّ هذه الخيارات الستراتيجية الجديدة التي تبنّتها «صروح للاستثمار»، تزامنت مع نجاح إدارتها التنفيذية في إعادة جدولة ديونها، وتمديد فترة استحقاق القروض من 3 أشهر إلى 3 سنوات. وتزامنت هذه الخطوة مع تأسيس إدارتين متخصصتين: **الأولى**: إدارة للالتزام بالتشريعات المعتمدة من وزارة التجارة والصناعة، وبالتعاميم والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، في خطوة تهدف إلى المحافظة على أموال المستثمرين والعملاء؛ والإدارة **الثانية**: هي إدارة تقييم المخاطر؛ مشيراً إلى وجود توجه للخروج من بعض الاستثمارات خلال الربع الأول من العام المقبل، حيث يتوقّع أن توفر عائدات بنسبة 50 في المئة.

5.4 مليارات درهم عائدات "إعمار العقارية" في 9 أشهر


محمد العبّار

أعلنت «إعمار العقارية» عن تحقيق عائدات بقيمة 5429 مليون درهم إماراتي (1478 مليون دولار) خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2009، وبلغت الأرباح التشغيلية الصافية 1401 مليون درهم (381 مليون دولار).

وبلغت عائدات «إعمار» خلال الربع الثالث من العام الحالي 1948 مليون درهم، مقارنة بعائدات الربع الثاني التي بلغت 1940 مليوناً، وسجلت الشركة خلال الربع الثالث أرباحاً تشغيلية صافية قدرها 655 مليون درهم، بنسبة زيادة قدرها 48 في المئة عن الربع الثاني من العام 2009 والبالغة 442 مليون درهم إماراتي؛ كما ارتفعت الأرباح التشغيلية الصافية للربع الثالث بنسبة 35 في المئة، مقارنة مع أرباح الفترة نفسها في العام 2008.

رئيس مجلس إدارة «إعمار العقارية» **محمد العبّار** قال ركّزت الشركة جهودها خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي على إنهاء المشاريع التي تمّ الإعلان عنها وتعزيز العلاقات مع العملاء. وأضاف: «هناك مؤشرات واضحة لتعافي أسعار العقارات، لاسيّما في المناطق الراقية مثل «وسط برج دبي». كما ساهم النموذج التطويري الذي أرسته «إعمار» في إطلاق مجمّعات سكنية متكاملة بدور مهم في تحفيز النموّ الاقتصادي الكبير الذي تشهده الإمارة».

"صيفي كراون" توقع عقد تسهيلات مع "بيبلوس"

وقعت شركة «صيفي كروان» التابعة لشركة المصالح الكويتية العقارية، عقد تسهيلات مصرفية بقيمة 10 مليون دولار.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة المصالح **نجيب الصالح** أن «صيفي كراون» يعد من المشاريع السكنية الفخمة ويمتاز بموقعه الستراتيجي في منطقة الصيفي في بيروت بمحاذاة الوسط التجاري للمدينة، وهو يتألف من 23 طابقاً ويضم 20 شقة، ويشمل 4 طوابق تحت الأرض لتوفير العدد الكافي من مواقف السيارات بالإضافة إلى غرف للسائقين وللتخزين.

وأضاف **الصالح** اقيم المشروع على أرض مساحتها 1250 متر مربع، وتبلغ المساحة المبنية الإجمالية فيه نحو 14 ألف متر مربع في حين تبلغ تكاليفه نحو 35 مليون دولار، وسيضاف إليه القطع الأثرية التي وجدت في الأرض المقام عليها البرج، على ان تستخدم في تزيين مدخل البرج الرئيسي.

ويعدّ مشروع صيفي كراون أعلى برج في منطقة الصيفي ما يميزه بإطلالة على البحر وعلى الجبل في آن واحد. وستتولى إدارته شركة الحلول العقارية Real Estate Solution. وأوضح **الصالح** أن الشركة بصدد التحضير النهائي للبدء في عمليات البيع للشقق.

"إعمار الشرق الأوسط" تفتتح مركز مبيعات في الرياض



مركز المبيعات الجديد في الرياض

افتتحت «إعمار الشرق الأوسط»، التابعة لشركة «إعمار العقارية»، مركز مبيعات في الرياض وذلك بالتزامن مع إطلاق عمليات البيع في مشروع «إعمار رزيدنس بفيرمونت مكّة».

ولفت الرئيس التنفيذي للشركة **علاء ساعد** إلى أنّ «المركز يأتي في إطار التزام الشركة بالتواصل مع شريحة أكبر من العملاء في السعودية»؛ موضحاً «أنّ سير العمل في مختلف مشاريع «إعمار الشرق الأوسط» مستمر وفق الجدول الزمني المحدّد».

ويضمّ المركز الجديد نماذج عن التصاميم الهندسية للمشاريع كافة التي تعمل الشركة على تطويرها، بما يتيح للعملاء اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة ومبنية على معلومات وافية ودقيقة.

يشار إلى أنّ «إعمار رزيدنس بفيرمونت مكّة» يعتبر من أبرز المشاريع التي تعمل «إعمار الشرق الأوسط» على تطويرها في السعودية، وهو يتميز بموقعه بالقرب من الحرم المكي في مكّة المكرمة.

تأسيس "أشاد العقارية" في السعودية

كشف تكتّل استثماري سعودي عن تأسيس شركة عقارية هي «شركة أشاد العقارية»، تعمل على تطوير منتجات سكنية وتوفير التمويل اللازم للمستفيدين من ذوي الدخل المتوسط.

وتضمّ الشركة الجديدة ومقرّها في العاصمة الرياض، 4 شركات هي: «إيه أم بي» للمقاولات، «العلي العقارية»، «المسكن الاقتصادي» و«وصل للتقسيط».

ولفت بيان صادر عن «أشاد» أنّ التكتّل يهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير منتجات سكنية بتكاليف تناسب احتياجات ذوي الدخل المتوسط، على أن تؤمّن الشركة ذاتها عملية التمويل للمستفيد وفق برامج جديدة تُراعي دخول الفئة المستهدفة.

بروة والديار القطرية تطلقان المنظومة القطرية لتقييم الاستدامة

في إطار التزامهما ومساهمتهما في تحقيق أهداف رؤية قطر 2030 المرتبطة بالتنمية البيئية، تبنّت كل من شركة بروة العقارية وشركة الديار القطرية للاستثمار العقاري المنظومة القطرية لتقييم الاستدامة «كيوساس»، والمعنية بتطبيق مبادئ المباني الخضراء في جميع مشاريعهما المستقبلية. وستتيح منظومة «كيوساس» لشركتي بروة والديار القطرية أخذ زمام المبادرة في معالجة قضايا ستراتيجية تتعلق بكفاءة الطاقة وتقليل إنبعاثات الكربون والحد من الآثار البيئية للمباني، وضمان بيئة حياة عالية الجودة.

وفي هذا السياق، أوضح رئيس مجلس إدارة معهد بروة والديار القطرية للبحوث **د.يوسف الحر** أن «منظومة كيوساس جاءت بحزمة من المزايا لا تتوافر في أي منظومة مستوردة. فعلى سبيل المثال تتجاوب المنظومة القطرية مع قضايا ملحة كالحفاظ على الهوية العمرانية لقطر والمنطقة بشكل عام من جهة، ومن جهة أخرى تعزز المنظومة الحلول المبتكرة للتعامل مع قضية شح الموارد المائية، وندرة المواد الخام الطبيعية عدا المصادر الهيدروكربونية، إضافة إلى أمور كثيرة ترتبط بالبيئة».

بدوره، اعتبر الرئيس التنفيذي لشركة لوسيل **محمد الهدفة** أن «تبني منظومة «كيوساس» يأتي في إطار حرص الديار القطرية على أخذ زمام المبادرة في مواكبة الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال صناعة العقار آخذين في الاعتبار قضية مواءمة تلك المبادرات مع خصوصية بلدنا وتشريعاتنا المختلفة»؛ في حين دعا رئيس تطوير مشاريع قطر في بروة **ماجد البدر** المكاتب الاستشارية إلى تدريب كوادرهم على مبادئ منظومة «كيوساس» تماشياً مع توجهات بروة نحو تطبيق مبادئ الاستدامة في جميع المشاريع المستقبلية.

وطور معهد بروة والديار القطرية للبحوث المنظومة القطرية لتقييم الاستدامة «كيوساس»، بالتعاون مع مركز تي سي تشان في جامعة بنسلفانيا الأميركية، لإيجاد بيئة عمرانية مستدامة تقلل من التأثيرات البيئية مع تلبية الاحتياجات الإقليمية والمحافظة على البيئة القطرية. وتجدر الإشارة إلى أن المنظومة القطرية «كيوساس» فازت بجائزة «المساهمة المتميزة في تطوير الاستدامة» للعام 2009، خلال حفل توزيع جوائز المنتدى العقاري المالي الدولي 2009 الذي أقيم في لندن.

"أبيار الكويتية": أرباح بقيمة 5 ملايين دينار

حققت شركة أبيار للتطوير العقاري أرباحاً بقيمة 5.007.526 دينار كويتي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2009، بمعدل ربحية 6.90 فلس للسهم.


هشام العبيد

رئيس مجلس إدارة «أبيار» **هشام عبدالوهاب العبيد** قال تمكّنت الشركة من سداد ما يقارب الـ45 في المئة من إجمالي التزاماتها المالية، كما انخفضت الديون الناشئة عن التمويلات بنسبة 30 في المئة للربع الثالث لعام 2009 لتصل إلى 77 مليون دينار كويتي مقابل 108 ملايين خلال الفترة نفسها من العام 2008؛ كما نجحت «أبيار» في عملية زيادة رأس المال حيث تمت تغطية الاكتتاب بنسبة 98 في المئة.

وذكر **العبيد** أنّ إجمالي موجودات الشركة تزيد عن المطلوبات بنحو 146 مليون دينار كويتي، وأنها تتطلع بأن تفي بجميع إلتزاماتها المالية التمويلية للعام الحالي.

"الإنشاءات العربية": عقد لبناء فندق "ريجنت إميريتس بيرل" في أبوظبي

أعلنت شركة الإنشاءات العربية (ACC) عن فوزها بعقد قيمته نحو 240 مليون دولار، لبناء فندق ريجنت إيميريتس بيرل في أبوظبي، لصالح شركة التطوير والاستثمار السياحي، المطور الرئيسي للمشروع ومجموعة أطلس.

يتكون الفندق من45 طابقاً، ويضم 377 غرفة وجناحاً، و60 شقة فندقية، على مساحة 10 آلاف متر مربع، وأمّا المساحة الإجمالية للبناء فتصل إلى 130 ألف متر مربع، وسيتمّ تسليم المشروع في العام 2012.

وتعتبر شركة التطوير والاستثمار السياحي، من أبرز الشركات في قطاع العقار السياحي في أبوظبي، والتي تعمل على توفير بنية تحتية عالية المستوى لتسهم في تحويل الإمارة إلى وجهة سياحية عالمية.

أمّا مجموعة أطلس العاملة في مجال الاتصالات في دولة الإمارات، فاتجهت إلى تنويع أعمالها بدخول القطاع السياحي حيث قامت بتطوير فندق للأعمال في مدينة دبي للإعلام، وتعمل حالياً على تطوير مشروع آخر في الإمارة، ولديها خطط مستقبلية لبناء فنادق «البوتيك» وشقق فندقية في جزر سيشلز.

وأشار رئيس شركة الإنشاءات العربية **ماهر المرعبي** «أنّ مشروع فندق ريجنت إيميريتس يعزّز مكانة الشركة في السوق العقارية، حيث يتمّ إنشاؤه ليكون علامة مميزة في أبوظبي».

"كايرو فيستفال سنتر":
180 ألف متر مربّع جاهزة للتأجير

أعلنت شركة الفطيم مصر للتنمية العقارية – إحدى شركات مجموعة الفطيم الاماراتية – عن فتح باب تأجير المركز التجاري «فيستفال سنتر» الواقع بمشروع «كايروفيستفال سيتي» بالقاهرة الجديدة والذي تبلغ المساحات القابلة للإيجار فيه نحو 180 ألف متر وتشترك في إقامته شركتا «الفطيم كاريليون» و«أوراسكوم للإنشاء والصناعة».

من جهة أخرى بدأت المرحلة الأولى لإنشاء الفيلات مع بداية العام حيث تقوم شركتا «سياك» و«ACC» ببناء 172 فيلا من بين 500 فيلا سيضمها المشروع على مساحة 220 فدانا وستبدأ الشركة في طرح الفيلات للبيع مطلع العام المقبل كما ستنتهي التصميمات الخاصة بالعمارات السكنية خلال الشهرين المقبلين. ويضم مشروع كايرو فيستفال سنتر أيضا فندقا يجري التفاوض حاليا مع شركة عالمية لإدارته.

ويقول **محمد مكاوي**، مدير عام مجموعة الفطيم العقارية بمصر، ان شركته وقعت بالفعل عددا من عقود التأجير مع أكبر الأسماء العالمية في مجال التجزئة فضلا عن هايبر ماركت عملاق كما وقعت الشركة أيضا عقود تأجير لعدد من الماركات التي تسوق لها مجموعة الفطيم مثل Plug – Ins لالكترونيات وانترسبوت للمنتجات الرياضية ومحال تويز اراس للعب الأطفال بالاضافة الى سلسلة سينمات رينسانس ومتأجر هوايت هاوس للأثاث.

ويتألف المركز التجاري من ثلاث طوابق ومن المقرر ان يضم مجموعة من متاجر الموضة والترفيه ومستلزمات الحياة العصرية ويتسع لـ 300 متجر عالمي وأكثر من 100 مطعم وموقف بسعة 7 آلاف سيارة. وتوقع ان يتيح « فيستفال سنتر» 5 الاف فرصة عمل عند تشغيله بشكل كامل.

كذلك أعتبر **فيليب ايفانز**، مدير عام تأجير وحدات التجزئة بالمشروع، أن التوقيت الحالي مناسبا لطرح المركز التجاري حيث لا يزال قطاع التجزئة في مصر في مراحله الأولى فضلا عن تواصل تعافي الاقتصاد المصري الذي يتوقع ان يحقق نموا في السنوات العشر المقبلة بنسبة تتراوح بين 15.5 في المئة سنويا كما يتوقع ان يزداد الطلب على مبيعات التجزئة بمقدار الضعف خلال السنوات الأربع المقبلة.

وأوضح **مكاوي** ان شركته أنفقت حتى الآن نحو 800 مليون جنيه من مواردها الذاتية من بينها نحو 500 مليون جنيه في أعمال المركز التجاري ونحو 300 مليون جنيه في أعمال تسوية الأرض التي كانت عبارة عن محجر بالاضافة الى البنية التحتية للمنشآت الموجودة بالموقع حاليا كما سددت الشركة كامل قيمة الأرض لهيئة المجتمعات العمرانية عام 2007 الا ان تعديل مخططات وأغراض المشروع أدى لفرض الهيئة رسوما جديدة تعادل ثمن الأرض وتمت جدولتها على 8 سنوات بدأ من العام 2008.

وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمركز التجاري 3.5 مليار جنيه من بينها 2 مليار جنيه من القرض الذي تم توقيعه مؤخرا مع عدد من البنوك المصرية والباقي من الموارد الذاتية للشركة. وينتظر ان يتم افتتاح المركز في مطلع عام 2012 على ان يتزامن ذلك مع تسليم ما يتراوح بين 35 في المئة و50 في المئة من باقي مكونات المشروع سواء السكني أو الإداري.

كاشفاً عن تلقي شركة الفطيم للتنمية العقارية – مصر المالكة لمشروع «كايروفيستفال سيتي» « عدداً كبيراً من الطلبات من كبريات الشركات لحجز مساحات شاسعة في المركز التجاري لعرض مجموعة من العلامات التجارية التي تدخل السوق المصرية للمرة الأولى ولكنها تفاوضت في البداية مع الشركات التي طلبت ايجار مساحات تتعدى حاجز الالف متر لاختيار مواقعها والتعاقد معها قبل تسكين أصحاب المساحات الصغرى وذلك بهدف تعدد نقاط الجذب داخل المركز التجاري. وتعد شركة أي كيا السويدية (IKEA) من أبرز الشركات العالمية المنتظر ان تتواجد في المركز التجاري على ان تشغل المساحة الأكبر في المول والتي تقدر بـ 30 الف متر دفعة واحدة.

"بروج العقارية"
تتوسّع الى مصر



عادل الزرعوني

قال العضو المنتدب لشركة بروج العقارية، الذراع العقارية لمصرف أبوظبي الإسلامي، **عادل أحمد الزرعوني** إنّ وضع الشركة المالي قوي جداً، وأنّ آثار الأزمة كانت محدودة، «بفضل خطوات الشركة المتأنية والمبنية على دراسات، وهو ما سمح باتخاذ قرارات التوسّع إلى خارج الدولة، حيث ستكون أولى محطاتنا جمهورية مصر العربية. وتستهدف الشركة شريحة الإسكان المتوسط لتلبية الحاجة إلى مشاريع ضخمة تلبي الطلب المتزايد لهذه الشريحة، كما أننا ندرس حالياً إمكانية التوجّه نحو إدارة الأصول العقارية».

وأكّد **الزرعوني** على مواصلة الأعمال التطويرية في سوق أبوظبي العقارية واستهداف شريحة متوسطي الدخل.

وكانت شركة «بروج العقارية» أعلنت مؤخراً عن استكمال أكثر من 85 في المئة من الأعمال الإنشائية في مشروع «بروج فيوز» الواقع عند مدخل جزيرة الريم في أبوظبي، استعداداً لتسليمه إلى أصحابه في الربع الأول من 2010؛ كما تمكّنت الشركة من تنفيذ أعمال البناء في مشروع «فلل حدائق القرم»، الواقع في جزيرة أبوظبي قرب مطار البطين وحديقة الشيخ خليفة العامة، والممتد على مساحة بناء إجمالية تقدر بـ 285.000 قدم مربعة، والمؤلّف من 80 فيللاً سكنية بمساحة 4.124 قدماً مربعة لكل فيللا.

«أرامكو» تدخل قطاع البتروكيميائيات من «بترو رابغ»

10 مليارات دولار تكلفة المرحلة الأولى



رابغ – باسم كمال الدين

رسم تدشين معامل شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات («بترو رابغ») الملامح المستقبلية لقطاع البتروكيميائيات السعودي. فـ«بترو رابغ» هي أكبر مجمّع متكامل في العالم للتكرير والبتروكيميائيات. وجاء تأسيس «بترو رابغ» كثمرة للتعاون والشراكة الستراتيجية بين «شركة أرامكو» السعودية و«شركة سوميتومو كيميكال» اليابانية. وفي هذا التحالف دلالتان تعكسان التوجّه السعودي وهما: أولاً، خروج «أرامكو» من نطاق عملها التقليدي كشركة نفط وغاز متخصّصة ودخولها قطاع البتروكيميائيات عن طريق الاستثمار المباشر؛ ثانياً، التحالف مع أقطاب صناعة البتروكيميائيات في العالم مع ما يعنيه ذلك من تجميع للقوى ونقل للخُبرات والمعرفة، وربما تداركاً ووقاية للبتروكيميائيات السعودية من أيّ اتهامات بالإغراق في المستقبل بعد ما عانته هذه الصناعة من حملات خلال الفترة الماضية.

تضمّ «بترو رابغ» واحدة من أكبر المنشآت المتكاملة للتكرير والبتروكيميائيات في العالم، وتبلغ تكلفة مشروع «بترو رابغ» 10 مليارات دولار. وتحتل مصفاة «بترو رابغ» موقعاً بين أكبر 15 مصفاة تكرير في العالم من حيث طاقة تكرير الزيت الخام، وبين أكبر 8 مصافي من حيث الحجم، وبطاقة إنتاجية للمصفاة بحدود 400 ألف برميل يومياً من الزيت الخام، تبلغ حصة «بترو رابغ» 19 في المئة من إجمالي طاقة التكرير في المملكة.

وبحسب وزير البترول والثروة المعدنية السعودي **علي النعيمي**: «فإنّ «مشروع بترو رابغ» سيلبّي 3 متطلبات أساسية ترتبط باقتصاد المملكة، وتعمّ آثارها الإيجابية على إنساننا وبلادنا. ففي المقام **الأول**، سيضيف المشروع قيمة إضافية إلى ثرواتنا الهيدروكربونية من خلال تحويلها إلى منتجات مكرّرة نظيفة، وسلسلة واسعة من المواد البتروكيميائية التي تُشكّل لبنة لبناء الصناعات التحويلية الأخرى. **ثانياً**، سيكون «مشروع بترو رابغ» قاعدة مهمة لتوفير فرص العمل، ليس فقط من خلال التوظيف المباشر ولكن أيضاً من خلال المشاريع الصناعية التي تستخدم إنتاجه. **وثالثاً**، يقدّم المشروع فرصاً استثمارية إضافية لمؤسسات القطاع الخاص ويساعد على جذب مستثمرين ستراتيجيين من خارج المملكة في الصناعات التحويلية والشركات التي تمدّ هذه الصناعات بالسلع والخدمات في إطار منظومة شاملة تهدف إلى تحقيق القيمة المضافة واستمرار نموّ الاقتصاد الوطني».

استكمال المثلّث الصناعي

بدخولها كشريك رئيسي في مشروع «بترو رابغ»، أثارت «أرامكو» السعودية تساؤلات عديدة حول أبعاد هذه الخطوة، لاسيما وأنّ قطاع البتروكيميائيات السعودي يضمّ العديد من اللاعبين الذين تجاوز حضورهم السوق المحلية. لكن رئيس شركة أرامكو وكبير إدارييها التنفيذيين **خالد الفالح** ينظر إلى الأمر من زاوية مختلفة، معتبراً أنّ السؤال الذي يجب طرحه هو: لماذا لم تدخل «أرامكو» من قبل مجال البتروكيميائيات وتحوّل المصافي إلى مجمعات صناعية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني؟». مضيفاً: «إنّ دخول «أرامكو» مشاريع البتروكيميائيات يستند إلى أنها مشاريع حيوية ومكمّلة لصناعة التكرير حيث تعدّ «أرامكو» أكبر شركة تكرير في العالم، وجميع شركات التكرير العالمية تتعامل مع البتروكيميائيات كصناعة مكمّلة تزيد من ربحية المصافي، وفي الوقت نفسه تستغلّ بعض منتجات المصافي لتحويلها إلى منتجات ذات قيمة عالية وتنعكس زيادة في الدخل القومي».

ويبدو أنّ «بترو رابغ» لن يكون المشروع الأخير لـ«أرامكو» في قطاع البتروكيميائيات، بل هو تدشين لما يمكن تسميته بـ«خط عمل» جديد للشركة، بدليل أنّ «أرامكو» و«سوميتومو» لن تتأخرا في توسيع أُفق التعاون بعد أن وقّعتا مذكرة تفاهم لدراسة مشروع «بترو رابغ 2» والذي يقوم أساساً على توسيع المرحلة الحالية من مجمع بترو رابغ للتكرير والبتروكيميائيات بتكلفة تصل إلى أكثر من 25 مليار ريال.

أمّا الهدف الرئيسي من هذه الاستثمارات، فهو إكمال المثلّث الصناعي السعودي، حيث يشير **الفالح** إلى السعي «إلى أن تصبح مدينة رابغ المدينة الصناعية الثالثة في المملكة أسوة بمدينتي الجُبيل وينبع. ويعزّز ذلك موقعها على الساحل الغربي للمملكة، ما يتيح الوصول إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية بسهولة».

ويقول: «إنّ إنجاز أول مشروعاتنا العملاقة في أرامكو، وهو إضافة صفحة جديدة لسجل صناعة البتروكيميائيات السعودية، وهو نقلة نوعية في مسار الصناعة البترولية في المملكة، ستمتدّ آثارها لتشمل التنمية الصناعية والاقتصادية على المستويين الوطني والدولي. ويأتي تنفيذ هذا المشروع في خضم مشاريع عملاقة أخرى، وقد رفعت هذه

الوزير علي النعيمي: «بترو رابغ»، يوفّر فرصاً استثمارية، ويوظّف السعوديين



خالد الفالح: «أرامكو» ستتوسّع في المجالات المكمّلة لصناعة التكرير

المشاريع الطاقة الإنتاجية الثابتة لـ«أرامكو» إلى مستويات قياسية عالمية وصلت إلى 12 مليون برميل يومياً هذا العام، وتتزامن مع توسعة شبكة الغاز الرئيسية. والواقع أننا دخلنا إلى قطاع البتروكيميائيات يداً بيد مع واحدة من أعرق شركات البتروكيميائيات العالمية وهي «سوميتومو كيميكال» اليابانية، مستفيدين من أفضل ما تقدمه المملكة من إمدادات موثوقة للطاقة. فـ«بترو رابغ» تشكّل مرحلة ستراتيجية جديدة للتعاون وتؤسس لواحد من أضخم المشروعات المتكاملة لإنتاج البتروكيميائيات وتكرير النفط على مستوى العالم».

مركز للصناعات التحويلية

30 شهراً فقط كانت كافية لإنجاز مشروع «بترو رابغ»، وهي فترة قياسية لانشاء مجمع متكامل للتكرير والبتروكيميائيات، لتصبح «بترو رابغ» أكبر مجمع في العام تمّ بناؤه في وقت واحد.

ويوضح النائب الأعلى لرئيس «أرامكو» للعلاقات الصناعية ورئيس مجلس إدارة «بترو رابغ» **عبد العزيز بن فهد الخيّال** أنّ فكرة مشروع بترو رابغ برزت بعد انتقال ملكية مصفاة رابغ التي يعود تاريخها إلى أكثر من 25 عاماً لصالح «أرامكو السعودية». وقد بحثت الشركة في كيفية الاستفادة من التجهيزات الأساسية والبنية التحتية الموجودة في الموقع، لإنتاج مواد عالية الجودة تحتاجها السوق المحلية، والاستفادة بشكل



عبد العزيز بن فهد الخيّال: إنتاج 18 مليون طن من المشتقّات و2.4 مليون من البتروكيميائيات

أكبر من الموقع الستراتيجي لمدينة رابغ على البحر الأحمر وقربها من الأسواق الأوروبية والشرق آسيويّة والهند.

وبحسب **الخيّال**، فإنّ الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة تبلغ 18 مليون طن من المشتقّات النفطية عالية الجودة و2.4 مليون طن من المنتجات البتروكيميائية. وإضافة إلى المشروع نفسه، سيتم إنشاء مجمع رابغ لتقنيات البلاستيك الخاص بالصناعات التحويلية والذي سيضم ما بين 50 إلى 60 مصنعاً تعتمد على منتجات «بترو رابغ». وتمّ لتاريخه توقيع عقود مع 11 شركة سعودية، في حين ستتولى هيئة المدن الصناعية الإشراف على هذا المجمع لناحية التنظيم واستقطاب شركات القطاع الخاص. والواقع أننا نحرص على اختيار المستثمرين بدقة بحيث يوفّرون منتجات ذات قيمة مضافة، وتوفّر وظائف للشباب السعودي وتؤمّن نقل الخبرات الأجنبية إلى المملكة. ومن هذا المنطلق، يؤكد الخيال أنّ «بترو رابغ» ستوفّر 2000 فرصة عمل مباشرة، فضلاً عن آلاف فرص العمل في المشاريع الأخرى التي ستنشأ في رابغ».

ويبدو أنّ تأثير «مشروع بترو رابغ» الإيجابي على اقتصاد المملكة ليس مقتصراً على منتجات المشروع وأعماله وحسب، بل يتعداه الى دور المشروع كمحور لمجمّع «رابغ للصناعات التحويلية». فالصناعات التي ستنشأ في هذا المجمّع ستُسهم في تعزيز جهود المملكة لتنويع اقتصادها وتوفير مستلزمات



زياد اللبّان: «بترو رابغ» بمنأى عن المنافسة نظراً لمزاياه التفاضلية

التنمية المستدامة لقطاعات الصناعات المختلفة، وستجعل من المنتجات البترولية المكررة منتجات عالية القيمة.

إمدادات الغاز مضمونة

وفي وقت تواجه فيه صناعة البتروكيميائيات في المنطقة صعوبات مرتبطة بعدم توفّر كميات الغاز الضرورية للتشغيل، فإنّ «بترو رابغ» لا تواجه مثل هذه الصعوبات. ويؤكد رئيس أرامكو **خالد الفالح** أنه «خلال السنوات الخمس المقبلة، ستقوم الشركة بزيادة إمدادات الغاز الطبيعي بأكثر من 30 في المئة، ليصل إلى ثمانية مليارات قدم مكعب قياسي في اليوم، وكذلك زيادة إمدادات الإيثان لتصل إلى مليار قدم مكعب قياسي، وكميات سائل الغاز الطبيعي إلى 850 ألف برميل في اليوم».

ويعتبر الرئيس وكبير الإداريين التنفيذيين في «بترو رابغ» **زياد اللبّان** أنّ المشروع يتمتّع بمزايا تفاضلية تجعله بمنأى عن المنافسة في المنطقة. فالمواد الأساسية متوفّرة من «أرامكو» سواء من زيت خام أو إيثان وميثان؛ كما أنّ نموّ الاستهلاك المحلي في السعودية للوقود والمنتجات البتروكيميائية يؤمّن سوقاً كبيرة لتصريف منتجاتنا. ولا ننسى أيضاً أنّ «بترو رابغ» يقع على مقربة من مجمع الصناعات التحويلية الذي سيمتد على مساحة 2.5 مليون متر مربع، وبالتالي سيتزوّد هذا المجمّع من إنتاجنا». ■

«شل للطيران»: تطوير المنتجات وتوسيع الأسواق

دبي-رويدا علم الدين

تسعى شركة شل للطيران، العاملة في مجال تسويق وقود الطائرات وتشغيل عمليات تزويد المطارات بالوقود، إلى البحث عن أسواق جديدة في مسعى إلى تدارك الآثار التي رت~بتها الأزمة المالية العالمية على قطاع الطيران. وتأتي هذه الخطوة في وقت توقّع فيه الاتحاد الدولي للنقل الجوي «اياتا» أن تبلغ خسائر قطاع الطيران في الفترة الممتدة من منتصف العام 2008 إلى منتصف العام 2010 نحو 26 مليار دولار، كما تلعب «شل للطيران» دوراً رئيسياً في تطوير صناعة وقود الطائرات من خلال إدخالَ الغاز الطبيعي المُسال في عملية الإنتاج. وفي موازاة ذلك، تحرص الشركة على توسيع قاعدة عملائها بهدف استغلال الفرص الجديدة وعلى قاعدة توزيع المخاطر.

على الرغم من صعوبة الظروف، تستمر شركة شل للطيران في البحث عن الفرص الجديدة في أسواق واعدة مثل السوق الهندية التي دخلتها الشركة مؤخراً. وعليه باتت «شل» الشركة الدولية الأولى التي تسوّق منتجاتها في كل من حيدر أباد وبانغالو، كما تسعى الشركة حالياً إلى الدخول إلى مطار المكتوم الجديد في دبي، بعد أن قامت شركة شل للتسويق في الشرق الأوسط مؤخراً بتجديد اتفاقية الامتياز الموقّعة مع مطار دبي الدولي لتزويده بوقود الطيران.

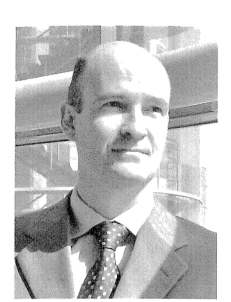
ولن يقتصر نشاط الشركة في المرحلة المقبلة على النفط حيث يلفت المدير العام لشركة شل للطيران في منطقة الشرق الأوسط **ريتشارد جوري** إلى أن «الشركة باشرت العمل في قطاع الزيوت وأطلقت منتج «أيروشل أسندر» مع نيل أرمسترنغ، وهو منتج يستعمل في أحدث جيل من المحركات التوربينية الغازية باعتباره منتجاً منخفض التفحم وعالي التوافقية».

من النفط الى الغاز

يؤكد **جوري** أن «شركة شل تلعب دوراً رئيسياً في قطاع الغاز الطبيعي المُسال، إذ كانت من المشاركين في التحالف الذي ضم شركة إيرباص والخطوط الجوية القطرية وقطر للبترول وواحة العلوم والتكنولوجيا في قطر وشركة رولز رويس وشركة «وقود» للبحث في فوائد استخدام وقود الغاز المُسال لتشغيل الطائرات التجارية، كما كانت الشركة مسؤولة عن تطوير وإنتاج خليط مكون من الكيروسين المشتق من الغاز المسال ووقود الكيروسين التقليدي المشتق من النفط بنسبة 50-50 في المئة. وسيساهم هذا النوع من الوقود، الذي يعتبر بديلاً عن الكيروسين التقليدي المشتق من النفط، في توفير بديل جديد لوقود الطيران. ويمتاز هذا النوع بانخفاض مستوى انبعاثات المواد الملوثة، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة إلى المطارات القريبة من المدن. وفي ما يتعلق باحتراق الوقود، يمكن أيضاً تخفيف مستويات ثاني أوكسيد الكربون. وبالفعل فقد نجحت الخطوط الجوية القطرية من خلال هذا التحالف بتسيير أول طائرة نقل ركاب في العالم يستخدم فيها وقود مشتق من الغاز الطبيعي لتشغيلها. وتعمل شركة شل في التكنولوجيا منذ أكثر من 30 عاماً، الأمر الذي مكّنها من تطوير تقنية تسمح بتحويل الغاز الطبيعي إلى وقود سائل للمواصلات وزيوت تشحيم ومواد خام كيميائية.

وفي ما خص قطاع السيارات وتحديداً الفورمولا وان، يقول **جوري** إن «هذا القطاع

ريتشارد جوري: "شل" طوّرت وقوداً مشتقاً من الغاز و"القطرية" أول من استخدمه



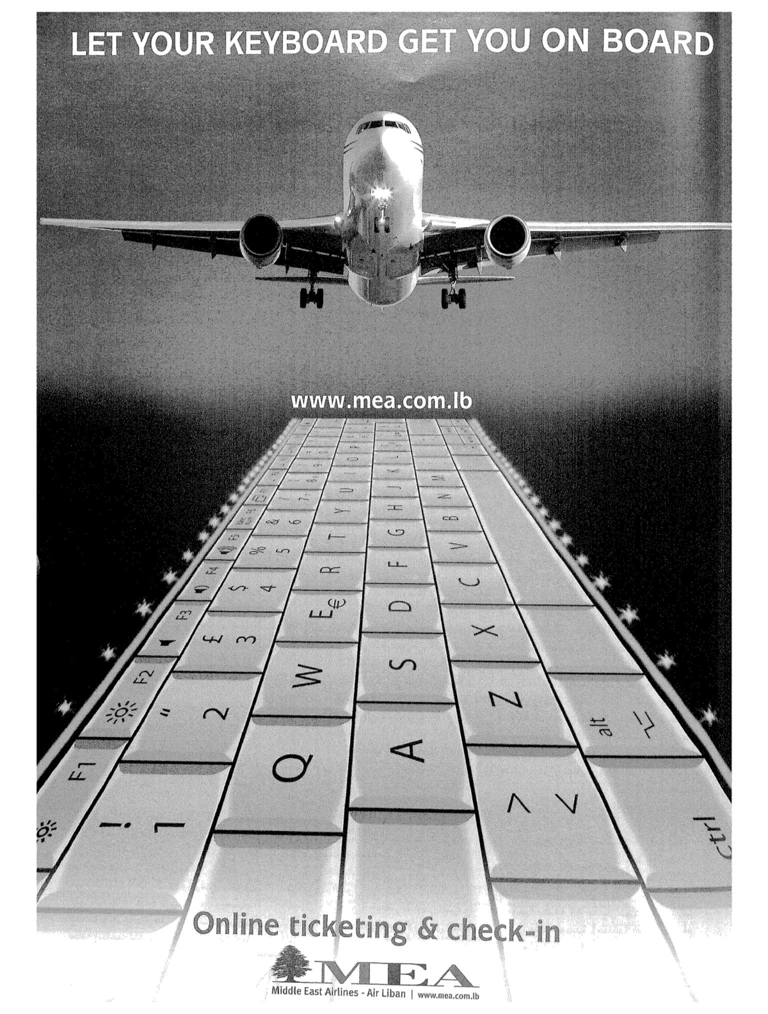
ريتشارد جوري

شكّل أداة تسويقية أساسية للوقود والزيوت التي تنتجها شركة شل. وتعتمد الشركة هذه الوسيلة لتوسيع قاعدة عملائها والوصول إلى شريحة أكبر من المستهلكين، خصوصاً في ظل اشتداد المنافسة بين الشركات. لكنه يؤكد أن المنافسة صحية وتساهم في تحسين نوعية الخدمات والمنتجات التي تنتجها الشركات ما يصبّ في مصلحة المستخدم النهائي».

مواجهة التحديات

وبالحديث عن التحديات التي تواجه صناعة وقود الطائرات عموماً وشركة «شل للطيران» تحديداً، يرى **جوري** أن «التحديات عديدة، ولعلّ أبرزها التحدي الذي يواجه العالم ككل وليس فقط الشركات والمتمثل بارتفاع الطلب على الطاقة. ففي العام 2050 سيصل عدد سكان الأرض إلى نحو 9 مليارات نسمة، وسيحتاجون إلى ضعفي منتجات الطاقة الموجودة حالياً مع الحاجة لتقليص معدل ثاني أوكسيد الكربون بنحو النصف، ما يشكّل عبئاً كبيراً على الشركات العاملة في هذا القطاع، كما أن عهد النفط السهل والرخيص قد ولى ما يجعل من مهمة هذه الشركات أصعب وأكثر دقة.

وفي هذا المجال تحاول شركة شل التنسيق مع عملائها لإستخدام كمية أقل من الطاقة إنما بفعالية أكبر لمكافحة التغيرات المناخية التي يواجهها العالم. أما على صعيد الشركات، فإن التحدي الأكبر يتمثل بإتخاذ إجراءات فعّالة لتخفيض المصاريف والحدّ من الخسائر بطريقة تؤمن الإستمرارية على المدى الطويل».


LET YOUR KEYBOARD GET YOU ON BOARD
www.mea.com.lb
Online ticketing & check-in
MEA
Middle East Airlines - Air Liban | www.mea.com.lb

«سابك» و«ساينوبيك» تدشّنان مجمع بتروكيميائيات في الصين بكلفة 2.7 مليار دولار

الرياض- الاقتصاد والأعمال

في مؤشر يدلّ على استمرار خططها التوسّعية رغم تداعيات الأزمة المالية، دشّنت الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» مجمّعاً بتروكيميائياً في تيانجين في الصين، مملوكاً مناصفة مع الشركة الصينية للبترول والكيميائيات «ساينوبيك» باستثمارات تقدّر بنحو 2.7 مليار دولار.



الأمير سعود بن عبدالله بن ثنيان متقدّماً مسؤولي «سابك» أثناء تدشينهم المُجمّع في تيانجين

يأتي هذا التدشين في وقت يرسم فيه المراقبون لهذه الصناعة على مستوى العالم مشهداً متفائلاً لهذين البلدين، في حين يُتوقّع أن تشهد مبيعات هذا القطاع على مستوى العالم، والتي تتجاوز الـ 3 تريليون دولار سنوياً، منافسة قوية من قبل الشركات العالمية. ويحذّر تقرير أوروبي صدر مؤخرا من «المنافسة المتزايدة النابعة من الشرق الأوسط التي قد تلحق ضرراً بالغاً بصناعة البتروكيميائيات الأوروبية». وينصح التقرير المصنّعين الأوروبيين «إذا ما أرادوا البقاء على قيد الحياة» بالسعي الى الاندماج مع شركات في الشرق الأوسط أو الدخول في مشاريع مشتركة معها.

سابك: الشراكة ستعزّز قدراتنا التنافسية

تأكيداً على هذا الواقع واستمراراً لسعي المملكة للحصول على حصة تناهز الـ13 في المئة من السوق العالمية، جاءت الشراكة الصينية السعودية بمثابة إقران الأقوال بالأفعال. وفي هذا الإطار، يلفت رئيس الهيئة الملكية للجبيل وينبع رئيس مجلس ادارة «سابك» الأمير **سعود بن عبدالله بن ثنيان آل سعود** الى انّ «هذه الشراكة مع «ساينوبيك» من شأنها تعزيز القدرات التنافسية للشركتين وتوفير منتجات بتروكيميائية عالية الجودة». ويضيف: «تستهدف خطط «سابك» الوصول الى طاقة إنتاجية تقارب الـ130 مليون طن العام 2020، ولا يمكن لذلك أن يتحقق من دون إنشاء صناعات أو توسّعات جديدة». متابعاً: «على الرغم من الازمة العالمية هناك توسعات ضخمة في عدد من شركات «سابك» مثل «ينساب» و«شرق» و«كيان».

ساينوبيك: سلسلة مشاريع ستراتيجية

بدوره، رأى رئيس مجلس إدارة «ساينوبيك» **سو شو لين** أن «المشروع المشترك في تيانجين جاء ثمرة التعاون المتواصل بين الشركتين العالميتين خلال السنوات الأخيرة، وهو يشكّل أساساً لتفعيل وتطوير العمل لبناء مشاركة ستراتيجية طويلة الأجل»، لافتاً إلى أن «هذه المشاركة سينتج عنها بناء سلسلة مشاريع ستراتيجية تضيف قيمة عالية لحركة التصنيع في مدينة تيانجين التي تعدّ أكبر مدينة ساحلية مفتوحة في الصين».

تبلغ الطاقة الإنتاجية السنوية للمجمّع 3.2 ملايين طن من مختلف المنتجات البتروكيميائية، منها مليون طن إيثيلين، إلى جانب منتجات البولي إيثيلين، غلايكول الإيثيلين، البولي بروبيلين، البيوتادين، الفينول، والبيوتين1- وغيرها. ومن المتوقع ان يبدأ الإنتاج خلال الربع الأول من العام المقبل.

وإلى جانب التوسعة الفورية للإنتاج المحلي، سوف يُسهم المجمّع المشترك في تطوير صناعة الكلور، كما سيكون له دور في تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية في منطقة بنهاي الجديدة وبلدية تيانجين، فيما تشير التقديرات الأولية إلى إسهامه في زيادة الناتج المحلي في تيانجين بنسبة تتجاوز الـ4 في المئة، فضلاً عن تحفيز عمليات الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية وغيرها من الصناعات ذات الصلة بنحو 14.8 مليار دولار.

وتجدر الإشارة إلى أن «سابك» و«ساينوبيك» وقعتا خلال العام الماضي اتفاقية للتعاون الستراتيجي وتطوير نطاق المشاركة في هذا المجمع الصناعي، حيث استهدفت «سابك» بهذه الخطوة إقامة مركز تصنيعي يعزز حضورها في القارة الآسيوية التي تمثل أهم أسواقها الستراتيجية ، فيما تعدّ الصين من أكبر الأسواق البتروكيميائية العالمية.

الجدير ذكره ان «سابك» باتت تعتبر اليوم إحدى أكبر الشركات البتروكيميائية في العالم، وقد تصدّرت مؤخراً قائمة أكبر 100 شركة مساهمة خليجية من حيث القيمة السوقية بالغة 64 مليار دولار حسب ما ورد في قائمة جديدة اطلقتها «بوابة أرقام للمعلومات المالية». ■

دانة غاز: أرباح صافية بقيمة 281 مليون درهم

أعلنت شركة دانة غاز، عن تحقيق إيرادات قيمتها 909 ملايين درهم إماراتي، بإجمالي أرباح بقيمة 308 ملايين درهم، وصافي أرباح بلغ 281 مليون درهم، وذلك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي. كما حققت الشركة زيادة في معدل الأرباح قبل احتساب الفائدة والضرائب والاستهلاك والإحلال والاستكشاف بنسبة 173 في المئة، لتصل إلى 1232 مليون درهم، علماً أن هذه النتائج لا تتضمن أرباحاً غير محققة، بقيمة 293 مليون درهم عبر استثمارات دانة غاز في الشركة الهنغارية للنفط والغاز، والتي تم تضمينها في حقوق ملكية المساهمين.

وساهمت عمليات الشركة في مصر بشكل كبير في تعزيز هذه النتائج، حيث سجّلت الشركة إنتاجية بلغت 9.26 ملايين برميل مكافئ للنفط، أي بزيادة نسبتها 20 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

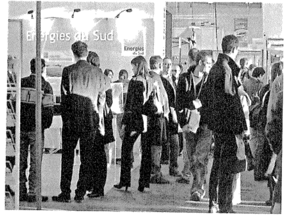
الرئيس التنفيذي لـ«دانة غاز» **أحمد العربيد** اعتبر أن هذه النتائج تعكس متانة الوضع المالي للشركة. وتوقّع زيادة معدل الإنتاج في عمليات الشركة في مصر إلى 40 ألف برميل من النفط المكافئ يومياً مع نهاية السنة الحالية. وأشار إلى استمرار الشركة في إقليم كردستان العراق بتزويد محطة أربيل للطاقة بالغاز، إلى جانب المضي قدماً في عمليات البناء الخاصة بمصنع الغاز الطبيعي المسال.

إنيرغايا: معرض دولي ومؤتمر حول الطاقات المتجددة

تقام الدورة الثالثة للمعرض الدولي للطاقات المتجددة وللأبنية الخضراء «إنيرغايا» خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 12 ديسمبر 2009 في مدينة مونبيليه الفرنسية.

يشارك في المعرض أكثر من 400 شركة من نحو 15 بلداً، تشمل أنشطتها الطاقة الشمسية، طاقة الريح، طاقة الحرارة الجوفية، خلايا الوقود، الوقود الحيوي الخ... كما تتمثل كل مكونات قطاع الطاقات المتجددة بمختلف تطبيقاتها في قطاع البناء مع فرع خاص للأبنية الخضراء.

وبات معرض «إنيرغايا» نقطة التقاء لقطاع الطاقات المتجددة حيث يشهد إضافة إلى المعرض، إقامة ندوة الأعمال الدولية، وندوة العمل، وتكريم المشاريع المبتكرة. وقال مدير معرض «إنيرغايا» 2009 **غي حداد**، انه « إضافة إلى نجاح الدورة الثانية التي جذبت ما يقارب الـ 304 عارضين ونحو20 ألف زائر، يمكن لـ «إنيرغايا» أن تدّعي بحق أنها الحدث الأهم بالنسبة للعاملين في قطاع الطاقات المتجددة، فحجمها الدولي ونوعية العارضين وغنى المحاضرات كما تنوّع النشاطات المرافقة للحدث تضمن أن تكون «إنيرغايا» 2009 فرصة فريدة».



"أسكوم" المصرية تستحوذ على حصة في شركة انكليزية لاستكشاف الذهب

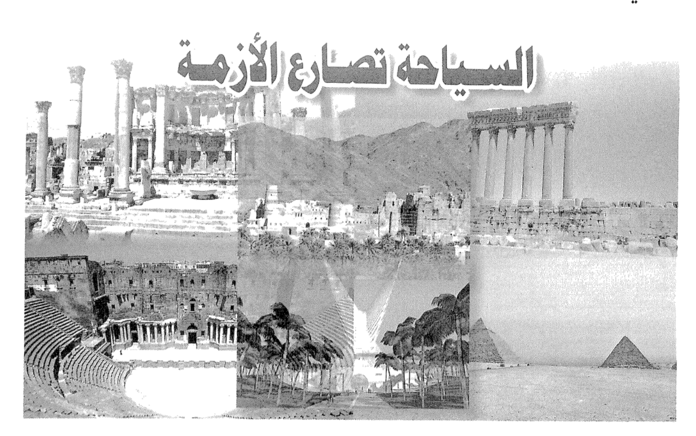
وقّعت شركة «أسكوم»، إحدى الشركات التابعة لشركة «أسيك» للتعدين، اتفاقية للاستحواذ على نسبة 9 في المئة من شركة «GMA Resources» للبحث والتنقيب وإنتاج الذهب بقيمة 1.9 مليون جنيه إسترليني.

وتأتي هذه الاتفاقية كجزء من سياسة الشركة للتوسّع في مجال البحث عن المعادن النفيسة في المنطقة. وتعمل شركة «أسكوم» التابعة لمجموعة القلعة في مجال التعدين وخدمات المحاجر وتتخصص في ادارة عمليات المحاجر لصالح مصانع الإسمنت وكذلك استخراج المعادن النفيسة.

وتقوم الشركة الآن بعمليات تعدين وخدمات يمتد نطاقها من مصر إلى أثيوبيا وسورية والإمارات العربية المتحدة والجزائر والسودان. كما أن شركة أسكوم وتقوم بتوفير خدمات التعدين وتوريد المواد الخام لأكثر من 65 في المئة من مصانع الإسمنت المصرية.

وتعطي الاتفاقية الحق لمجموعة «أسكوم» في تعيين عضو مجلس إدارة في شركة GMA Resources بالإضافة إلى حق الأولوية في الاستحواذ على أي زيادة في حقوق المساهمين وذلك حتى نهاية أغسطس 2010، مع الالتزام بعدم بيع الحصة المستحوذ عليها خلال الـ 6 أشهر المقبلة من دون الحصول على موافقة من شركة «GMA Resources».

السياحة تصارع الأزمة



لندن – زينة أبوزكي

تميّزت سوق السفر العالمي التي تستضيفها العاصمة البريطانية لندن هذا العام، بما يمكن وصفه بإصرار القيّمين على قطاع السياحة على مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية على القطاع. وأثبت المعرض الذي يحتفل بعامه الثلاثين أنه المكان الأمثل لالتقاء رواد قطاع السياحة والسفر إذ جمع أكثر من 50 ألف مشارك من بينهم 100 وزير ومسؤول حكومي، مسجلاً 80 عارضاً جديداً. وككل عام احتلت منطقة الشرق الأوسط مكانة مهمة في المعرض، حيث شاركت معظم الدول العربية بأجنحة رسمية، في مسعى لترويج السياحة إليها وجذب المزيد من السياح، حيث تراجع عدد السياح القادمين الى المنطقة بنسبة 8 في المئة حتى أكتوبر 2009، ولكن مع فروقات كبيرة في الأداء بين دولة وأخرى.

«الاقتصاد والأعمال» التقت على هامش المعرض عدداً من المسؤولين وقادة القطاع في حوارات هدفت الى استطلاع رؤيتهم لواقع وآفاق تطور القطاع.

مصر: استيعاب الأزمة وبدء التحسّن

في لقاء مع وزير السياحة المصري **زهير جرانة**، أشار الى أن مصر شهدت في 2008 عاماً سياحياً مميزاً، باستقبالها 12.8 مليون سائح بزيادة نسبتها 15 في المئة عن العام السابق، وقال «إن العام 2009 بدأ بانخفاض في عدد السياح بنسبة 15 و16 في المئة، ما كان له أثر بالغ نظراً لأهمية مساهمة السياحة في الاقتصاد المصري ونسب النمو التي شهدتها خلال السنوات الأخيرة والتي بلغت 25 في المئة. ولكن بدأ الوضع يتحسّن تدريجياً اذ انخفضت نسبة التراجع في أكتوبر الى نحو 4.5 في المئة في أعداد السياح و4.8 في العائدات وهذه أرقام مقبولة في ظل التوقعات السابقة بأن تبلغ نسبة الانخفاض 20 في المئة. وتوقع جرانة أن يستمر الانخفاض خلال العام 2010 مع تأثير الأزمة الاقتصادية وأنفلونزا الخنازير. ولفت إلى أن هناك عملاً كبيراً يجب القيام به «للمحافظة على حصتنا من السوق من خلال العمل على المنتج والدعم والتنسيق مع منظمي الرحلات وشركات الطيران والإعلام». وأكد أن الوزارة تعمل ضمن ستراتيجية واضحة وتم إطلاق حملة تسويقية عالمية لجذب السياح والتخفيف من حدة الأزمة على القطاع، لافتاً إلى أن الطاقة الاستيعابية في مصر تبلغ 211 ألف غرفة فضلاً عن 191 ألف غرفة قيد الإنشاء».

الإمارات: تأثير محدود للأزمة

ورغم المناخ الاقتصادي والتقارير السلبية سجلت دبي 3.85 ملايين زائر خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة زيادة 5 في المئة عن الفترة ذاتها من العام الماضي، وقال مدير عام دائرة السياحة والتسويق التجاري **خالد أحمد بن سليّم** «على الرغم من أن العام 2009 شكل تحدياً لدبي خاصة بالنسبة لنسب النمو المحققة في السابق، إلا أن الزيادة في عدد الغرف وأداء الفنادق للأشهر التسعة الأولى من العام تؤكدان أن قطاع السياحة لا يزال قوياً مع مساهمته بنسبة 19 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي لدبي».

من جهته، توقع رئيس هيئة الإنماء التجاري والسياحي في إمارة الشارقة الشيخ **سلطان بن أحمد القاسمي** «أن يواصل القطاع السياحي في الإمارة مسيرة التحسين التي بدأت في الربع الثالث من العام، نحو مستويات نمو مرتفعة عقب موجة من الهبوط



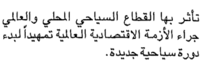
الوزير زهير جرانة



ندى السردوك



الشيخ سلطان بن أحمد القاسمي



تأثر بها القطاع السياحي المحلي والعالمي جراء الأزمة الاقتصادية العالمية تمهيداً لبدء دورة سياحية جديدة.

وقال **القاسمي**: «سجل القطاع السياحي لإمارة الشارقة خلال الربع الثالث من العام الجاري نمواً بلغت نسبته 4 في المئة مقارنة بالنصف الأول من العام الجاري متوجهاً بذلك نحو تحقيق مكاسب ستسهم بلا شك في رفع معدلات النمو». وأضاف: «في الوقت الذي تظل فيه السياحة اليوم مورداً من موارد الدخل للإمارة، فإن الشارقة ستواصل سعيها على الرغم من كل الظروف الاقتصادية العالمية لإقامة مشروعات سياحية لجذب السياح والمستثمرين»، مشيراً إلى أن الإعلان عن بعض المشاريع سيتم خلال الربع الأول من العام 2010».

وأكّد رئيس هيئة الإنماء التجاري والسياحي في الشارقة على أن القطاع السياحي في الإمارة يعدّ اليوم أحد أكثر القطاعات الاقتصادية فاعلية إذ يحظى باهتمام واسع من قبل عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية، مشيراً إلى أن مؤشر إشغال فنادق الشارقة وصل خلال الربع الثالث من العام الجاري إلى 75 في المئة وهي نسبة تقارب ما كانت عليه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وأكّد الشيخ **سلطان بن أحمد القاسمي** على «أن التوافد على جناح الإمارة في معرض سوق السفر العالمي يؤكد من جديد أهمية المنتج السياحي الذي تتمتع به الشارقة وهو ما ضاعف حجم التدفق السياحي إلى الإمارة بنسبة 100 في المئة خلال السنوات الخمس الماضية، قائلاً: «لقد أولت إمارة الشارقة بقيادة الشيخ **د. سلطان بن محمد القاسمي**، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، القطاع السياحي في الإمارة أهمية كبرى، حيث تسعى إلى التأكيد على العلاقة التبادلية التفاعلية التي تربط بين تطور البنية التحتية وتنوع عوامل الجذب السياحي والتجاري، الأمر الذي يعود على الاقتصاد الوطني بالربح والفائدة».

أما شركة التطوير والاستثمار السياحي، المطور الرئيسي لأهم المشاريع



جزء من منطقة الشرق الأوسط في المعرض

الثقافية والسياحية في أبوظبي، فسلّطت الضوء على المنتجعات والمرافق الجديدة في مشاريعها السياحية المتكاملة في المنطقة الغربية وجزيرة السعديات. وتركّز الشركة على إبراز تنوع وتميز هذه المنشآت التي تدعم البنية التحتية السياحية في الإمارة، وتساهم في تعزيز مكانتها ضمن الوجهات المفضلة على الخريطة الدولية.

وكشف مكتب السياحة في رأس الخيمة النقاب عن أحدث العروض والمشاريع في قطاع الضيافة والفنادق في إمارة رأس الخيمة. وتعدّ مشاركة رأس الخيمة في المعرض خطوة ستراتيجية من شأنها أن تدعم حملات التسويق المستمرة في الأسواق الأوروبية التي تشكّل ما يقارب الـ 75 في المئة من مجموع الزوار لرأس الخيمة.

ويعدّ قطاع الفنادق والضيافة من أهم المجالات الحيوية التي تدعم النمو الاقتصادي في إمارة رأس الخيمة، حيث وصلت نسبة الحجوزات الفندقية إلى 90 في المئة بينما حقق عدد النزلاء نمواً بلغ 10 في المئة في العام الماضي.

وقالت مديرة مكتب السياحة في رأس الخيمة **هيلاري ماك كورماك**: «توفّر سوق السفر العالمي منصّة عالمية رائدة لقطاع الضيافة والفنادق في رأس الخيمة، وستسهم مشاركتنا في تعزيز حضور إمارة رأس الخيمة في الأسواق الأوروبية التي تشكل اكبر نسبة من الزوار في الإمارة.

وتسعى إمارة رأس الخيمة إلى تعزيز مكانتها كوجهة سياحية رائدة، حيث شهدت زيادة كبيرة في عدد الفنادق التي يجري تطويرها في الإمارة، بما في ذلك ما يقرب من عشرين فندقاً من فئة 5 نجوم والعديد من الفنادق الفخمة والشقق الفندقية والتي سيتم افتتاحها خلال السنوات الخمس المقبلة».

جوائز لمؤسسات المنطقة وأبوظبي تحصد جوائز عالمية

نالت المؤسسات العاملة في منطقة الشرق الأوسط حصة كبيرة من جوائز السياحة العالمية التي يتم الإعلان عنها في حفل خاص قبل المعرض واستطاعت أبوظبي أن تحصل على أكثر من جائزة منها أفضل شركة طيران في العالم لشركة طيران الاتحاد، كما حازت هيئة أبو ظبي للسياحة على جائزة أفضل هيئة سياحية في العالم، في حين فازت الإمارة ذاتها بجائزة أفضل وجهة سياحية عربية.

وفي ما يلي أبرز الجوائز المقدمة:

- **أفضل هيئة سياحة في العالم: هيئة أبوظبي للسياحة.**
- **أفضل شركة طيران في العالم وأفضل موقع على الانترنت «طيران الاتحاد» الإماراتية، وحصلت أيضاً على الجائزة الذهبية، وعلى جائزة أفضل حملة ترويجية تحت عنوان «من أبوظبي إلى العالم».**
- **أفضل شركة طائرات خاصة في الشرق الأوسط «رويال جت».**
- **أفضل طيران اقتصادي في الشرق الأوسط «العربية للطيران».**
- **أفضل مطار في الشرق الأوسط مطار دبي الدولي بمحطته الثالثة الجديدة.**
- **أفضل صالون في مطار الشرق الأوسط صالون طيران «الاتحاد» في مطار أبوظبي الدولي.**
- **أفضل درجة رجال أعمال في خطوط جوية عربية «الخطوط الجوية القطرية».**
- **أفضل درجة اقتصادية لطيران عربي «طيران الإمارات».**
- **أفضل برنامج المكافآت برنامج «المسافر الدائم» لـ«طيران الخليج».**
- **أفضل برنامج تسلية على متن الطائرة «طيران الإمارات».**
- **أفضل علامة فندقية عالمية: «إنتركونتيننتال هوتيل غروب».**
- **الفندق الرائد في العالم: فندق برج العرب في دبي.**
- **أفضل فندق جديد في الشرق الأوسط: فندق «العنوان» The Address في دبي.**
- **أفضل فندق في مطار في الشرق الأوسط «فندق موفنبيك» البحرين.**
- **أفضل شركة سفن في الشرق الأوسط «كوستا كروز».**
- **أفضل شركة إدارية للملاحة الجوية «دناتا».**
- **أفضل شركة تأجير سيارات للشخصيات المهمة في الشرق الأوسط شركة «ايفس» لتأجير السيارات.**
- **أفضل مرفأ سياحي في الشرق الأوسط مرفأ دبي في الإمارات.**
- **أفضل شركة لتطوير السياحة في الشرق الأوسط شركة TDIC في جزيرة السعديات، أبوظبي.**
- **أفضل وكالة سفر في الشرق الأوسط شركة «سفر» للسياحة والسفر.**
- **أفضل معلم سياحي في الشرق الأوسط «بترا» في الأردن.**
- **أفضل حملة ترويجية لوجهة سياحية في الشرق الأوسط «أبو ظبي».**

لبنان: السياحة عكس التيار

استطاع لبنان أن يحقق خلال العام الحالي نسب نمو مرتفعة عوّضت نسبياً التراجع الذي شهدته السنوات الأربع الماضية نتيجة عدم الاستقرار السياسي الذي عرفه. وبلغت نسبة النمو المحققة نحو 40 في المئة خلال الاشهر التسعة الماضية، وتقول مديرة عام وزارة السياحة **ندى السردوك** «منذ أوائل العام 2009 كانت هناك علامات ثقة أعطاها لبنان للعالم وبدأت الصحافة العالمية تنظر إليه بشكل مختلف عن النظرة التي كانت سائدة. ولفتت إلى أن الوزارة تقوم بتشجيع وسائل الإعلام العالمية لزيارة لبنان حيث قامت BBC و CNN ببث تقارير عن بيروت لثلاث مرات هذا العام، مؤكدة أن التركيز على بيروت يخدم كل لبنان لأنها تمثل القلب النابض له فعندما تكون العاصمة بخير يكون كل لبنان بخير».

وتضيف **السردوك** «نحن بدأنا العام مع 200 ألف سائح في يناير ما شكل علامة فارقة في تاريخ السياحة في لبنان وتوقعنا أن تسير السنة على هذا المنوال أي بمعدل نمو 20 إلى 40 في المئة في الشهر، واستمر النمو على الوتيرة نفسها. وتوقعت **السردوك** أن يستمر النمو ليبلغ 60 في المئة أواخر العام. وأكدت «أن لبنان أصبح قصة نجاح يساهم فيها القطاعان العام والخاص. وأملت ان يصل عدد السياح في نهاية العام الى نحو 2 مليون سائح فضلاً عن مليونين لبناني ما يعني 4 ملايين زائر، أي بعدد سكان لبنان. وأشارت الى أنه «من المتوقع إذا استمر الهدوء والاستقرار أن نحقق نمواً يتراوح ما بين 20 و30 في المئة العام 2010 أيضاً».

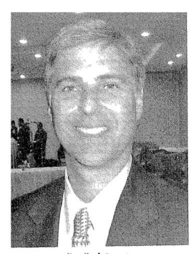
وعن المشاركة في سوق السفر العالمي ومدى الإقبال على المجيء إلى لبنان من قبل البريطانيين تقول **السردوك** «كل سنة أفضل من التي سبقتها. وقد ساهم في إقبال البريطانيين أكثر هذا العام، رفع بريطانيا الحظر عن السفر إلى لبنان أواخر العام الماضي، وبدأنا هذه السنة نلمس النتائج الجيدة فالعمل بالسياحة ليس سحراً بل هو عمل مجموعات وسياسة متكاملة وأن يكون حضورنا دائماً وقوياً في الفعاليات العالمية». ■

«هيلتون» الشرق الأوسط وأفريقيا 20 فندقاً جديداً خلال 3 سنوات

الرياض- روجيه رومانوس

تستحوذ منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا على اهتمام غير مسبوق من قبل شركة هيلتون العالمية لإدارة الفنادق، «ففضلاً عن كونها أفضل منطقة من حيث النموّ بالنسبة لنا على مستوى العالم، فإننا نسعى إلى مضاعفة أعمالنا 3 مرّات خلال السنوات الخمس إلى العشر المقبلة»؛ بحسب ما يقول لـ«الإقتصاد والأعمال» الرئيس والمدير التنفيذي للشركة في العالم كريستوفر ناسيتا.

يعمل في «هيلتون» اليوم نحو 500 ألف موظف في العالم، يتواجدون في 77 بلداً ويديرون نحو 3500 فندق. وفي سياق نموّها، يكشف **كريستوفر ناسيتا** عن «توقيع «هيلتون» اتفاقيات لنحو 20 فندقاً قيد الإنشاء سنقوم بإدارتها في الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تستقطب هذه المنطقة اهتمامنا وحرصنا كونها تتمتّع بأعلى نسب نمو حالياً على عكس ما هو حاصل في بقية البلدان التي نعمل فيها والتي تأثّرت إلى حدّ كبير بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية». ويضيف: «في السنوات الثلاث المقبلة سنفتتح نحو 20 فندقاً بسعة أكثر من 5700 غرفة في هذه المنطقة (باستثناء السعودية). ولدينا اتفاقيات لإدارة فنادق جديدة في الإمارات والكويت والبحرين والأردن ولبنان، وأفريقيا في تانزانيا وغينيا ونيجيريا وغانا وأوغندا وغيرها». متابعاً: «هذه المنطقة هي الأفضل لدينا اليوم في العالم»، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنّ «هيلتون» اليوم تدير 42 فندقاً في المنطقة العربية تتوزّع على 13 بلداً، منها: عمان، الكويت، البحرين، لبنان، السعودية، الإمارات، اليمن وقطر وغيرها، ويعمل فيها نحو 15500 موظّف».



كريستوفر ناسيتا

4800 غرفة في السعودية

ويبدو أنّ المملكة العربية السعودية بشكل خاص تستحوذ على متابعة الشركة العالميّة واهتمامها الشديدين، كما يشير الرئيس الذي يقول: «نقوم اليوم بإدارة 6 فنادق في السعودية هي: هيلتون جده، هيلتون المدينة، فندق وأبراج هيلتون مكّة المكرّمة، فندق قصر الشرق، ومؤخراً بدأنا بإدارة «فندق هيلتون غاردن إن الرياض العليا»، وعليه نحن ندير نحو 2300 غرفة فندقية في المملكة». كاشفاً في هذا الإطار عن توقيع «هيلتون» اتفاقية مع «مجموعة عبدالمحسن الحكير وأولاده القابضة» لإدارة 13 فندقاً في السنوات الخمس المقبلة ستضمّ نحو 2500 غرفة باستثمارات ستضخّها الشركة المالكة تصل إلى نحو المليار ريال». مضيفاً: «تعتبر السوق السعودية من أفضل الأسواق نمواً بالنسبة إلى أعمالنا، وهي على ما يبدو قليلة التأثّر بسلبيات الأزمة المالية وأقلّ من غيرها من البلدان حتى تلك التي في هذه المنطقة. هذا ولاحظنا في السنوات القليلة الماضية أنّ المملكة باتت تعتبر عاصمة للمال والأعمال وتنشط فيها المؤتمرات والمنتديات، اضافة إلى أنّ سوقها تُشكّل نقطة جذب للكثير من الشركات الإقليمية والعالمية»؛ مشيراً في هذا السياق إلى «سعينا في «هيلتون» لمضاعفة أعمالنا في السنوات الخمس إلى العشر المقبلة 3 مرّات عمّا هي عليه اليوم وذلك لمواكبة

5,735 غرفة فندقية جديدة ستديرها "هيلتون" في الدول العربية

الفندق	البلد	تاريخ الإفتتاح
دبل تري باي هيلتون رأس الخيمة	الإمارات	الربع الأول من 2010
هيلتون الدوحة	قطر	الربع الثالث من 2010
هيلتون غاردن إن الرياض المروج	السعودية	الربع الثالث من 2010
هيلتون أولمبيا الكويت	الكويت	الربع الأخير من 2010
كونراد دبي	الإمارات	الربع الأخير من 2011
كونراد البحرين، جزيرة ريف أيلاند، المنامة	البحرين	الربع الثاني من 2012
هيلتون دوحة ريزيدنس	قطر	الربع الثاني من 2012
كونراد أبوظبي	الإمارات	(يتمّ تحديده لاحقاً)
منتجع هيلتون ميناء العرب- رأس الخيمة	الإمارات	(يتمّ تحديده لاحقاً)
هيلتون دبي جميرا بيتش ريزيدنس	الإمارات	(يتمّ تحديده لاحقاً)
هيلتون عمان - بوابة الأردن	الأردن	الربع الأخير من 2010
هيلتون تاله خليج العقبة	الأردن	الربع الأخير من 2011
هيلتون بيروت	لبنان	(يتمّ تحديده لاحقاً)



سامي الحكير وكريستوفر ناسيتا

«هيلتون غاردن إن - العليا»

افتتحت «هيلتون» مؤخراً فندق «هيلتون غاردن إن الرياض العليا» الذي تمتلكه «مجموعة عبدالمحسن الحكير وأولاده القابضة»، حيث عقد ناسيتا ونائب الرئيس التنفيذي في مجموعة «الحكير» سامي الحكير مؤتمراً صحفياً للمناسبة اعتبرا فيه أنّ «افتتاح هذه العلامة التجارية متوسطة الأسعار هي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط وأفريقيا». ويضمّ الفندق 180 غرفة و28 جناحاً وأكثر من 230 متراً مربعاً من المساحات المخصّصة للمناسبات والفعاليات، اضافة إلى المطاعم ومنشآت التمارين الرياضية والمتاجر. ومن المخطط أن تفتتح «هيلتون» نحو 13 فندقاً لـ«الحكير» في السنوات الخمس المقبلة ستضمّ نحو 2500 غرفة فندقية.

النهضة التي تعيشها المملكة، حيث نستهدف دخول عدد من المناطق التي تمتلك فرصاً وإمكانيات مثل: الخُبر، الدمّام، الجُبيل، مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، الطائف، أبها، تبوك، حائل ويُنبع.كما سنسعى إلى تعزيز موقعنا في العاصمة الرياض التي تفتقر إلى الفنادق سواء الـ4 أو الـ5 نجوم».

20 في المئة نسب التراجع في إشغال الفنادق عالمياً

في المقابل، يبدو أنّ الأزمة العالمية كانت لها تأثيراتها الواضحة على قطاع الضيافة.



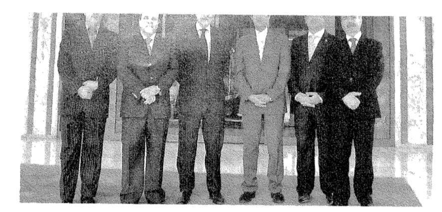
بهو فندق «هيلتون غاردن إن الرياض العليا» الذي تمتلكه «مجموعة عبدالمحسن الحكير وأولاده القابضة»

وفي هذا الصدد يقرّ **ناسيتا** بوجود تراجع في نسب النمو والإشغال على مستوى العالم، «فالشركات العاملة في مجال الضيافة شهدت في العام 2009 تراجعاً تراوح ما بين 15 و20 في المئة، بينما «هيلتون» لم تصل فيها نسبة التراجع إلى هذا الحدّ»؛ معلّلاً أسباب ذلك الى «إدراكنا حاجة العميل نتيجة تداعيات الأزمة، إذ حرصنا على أن تكون أسعارنا أكثر تنافسية، مع الإبقاء على الجودة والخدمة اللتين عُرفنا بهما». متابعاً: «ضمن ستراتيجيتنا اليوم في «هيلتون» محاولة التكيّف مع التغيّرات الجارية في العالم، حيث لا نزال نواصل عملنا في سوق تعاني من عدم استقرار، ولاسيّما في التحدّيات المتمثّلة بتأثّر قطاع السفر والسياحة. ولا نخفي إذا قلنا أنّنا واجهنا تأخّراً في بعض مشاريعنا، الاّ أننا بشكل عام ما زلنا نحافظ على أهدافنا». ويضيف: «كل أزمة تنتج عنها فرص جديدة، واليوم نشهد طلباً كبيراً على فنادقنا الموجّهة إلى الأسواق المتوسطة. في المقابل، فإنّ الأزمة ساعدت شركات التطوير العقاري مثلاً في الاستفادة من أسعار مواد البناء المنخفضة ما سينعكس بعد حين عوائد مالية لهذه الشركات عند انتهائها من عملية البناء وبدئها تشغيل الفنادق».

2009: افتتاح 300 فندق

ولا يبدو أنّ العام 2009 كان سيّئاً للشركة العالمية، فكما يقول رئيسها «مع نهاية هذا العام سنكون قد افتتحنا أكثر من 300 فندق في العالم بمعدل يكاد يصل إلى فندق كل يوم»، مشيراً إلى أنّ «هذا الرقم كان ليكون أكبر لولا تداعيات الأزمة التي أجبرت العديد من الشركات على تأخير مشاريعها الفندقية، الأمر الذي لعب دوراً غير إيجابي في رفع وتيرة نموّنا»؛ كاشفاً عن أنّ «هيلتون» اليوم تمتلك في جعبتها اتفاقيات لافتتاح نحو «1000 فندق في مختلف مناطق العالم، وهذا يعتبر أكبر عدد تمتلكه أي شركة ضيافة على مستوى العالم، كما أنّ هذا الرقم يعتبر قياسياً على صعيد تاريخ شركتنا».

«هيلتون» التي تحتل المرتبة الأولى أو الثانية في أي سوق تتواجد فيها، يختم رئيسها حديثه مشيراً إلى أنّ «العام 2010 سيكون أفضل من العام الحالي، وإن كنّا لا نزال نتوقّع استمرار الضغوط المالية على مستوى العالم، إلاّ أنّ التحسّن سيكون ملحوظاً وإن ترافق مع انخفاض في المداخيل». ■



على مدخل «البلاس»، ويبدو من اليمين: برهان السنوسي، أوريول ماركيز، أوليفييه كيرميل، سينغ ديباك، بلحسن طرابلسي وفوزي التونسي



بعد التوقيع، طرابلسي (إلى اليسار) وديباك

فندق البلاس - تونس ينتقل إلى إدارة «هيلتون»

تونس- «الاقتصاد والأعمال»

«هيلتون تونس- قرطاج»، هو الاسم الجديد الذي سيوضع خلال بضعة أشهر على مبنى فندق البلاس في ضاحية قمرت، والذي يحمل اسم كرطاغو منذ أن أصبح رئيس مجموعة كرطاغو بلحسن طرابلسي المساهم الأكبر ومالك أكثرية رأس مال شركة تونس الخليج السياحية، التي تملك المجمّع السياحي «كاب قمرت» وفي وسطه فندق البلاس.

كانت مجموعة فنادق هيلتون العالمية بدأت بمفاوضات مع أصحاب الفندق منذ بضعة أشهر، حتى توصلت إلى توقيع اتفاق لإدارة الفندق منتصف شهر نوفمبر الماضي، بحضور **بلحسن طرابلسي**، ونائب رئيس مجموعة هيلتون للتطوير في أوروبا وشمال أفريقيا **سينغ ديباك**، وممثل «هيلتون» في تونس **أوليفييه كيرميل**، ومدير الأغذية والمشروبات في «هيلتون جدّة» **أوريول ماركيز**، ومدير عام «كرطاغو البلاس» **برهان السنوسي** و**فوزي التونسي** من شركة تونس الخليج السياحية.

فندق من الجيل الجديد

المعروف أنّ مجموعة هيلتون، تواجدت في تونس لعقود عدّة تولّت خلالها إدارة الفندق الكائن في العاصمة التونسية، قبل أن تتخلى عنه منذ بضع سنوات، حيث بات يحمل اسم «شيراتون تونس»؛ لكنّ التوصّل إلى اتفاق لإدارة فندق البلاس لم يتمّ بسهولة، لأنّ مجموعة هيلتون اشترطت توفير مواصفات معيّنة، ممّا استوجب عملية إعادة تأهيل إضافية للفندق الذي شهد عملية تأهيل أولى بعد انتسابه إلى مجموعة كرطاغو مباشرة. إلاّ أنّ العملية الجديدة دخلت في أعماق البُنى التحتية للمبنى. ويتوقّع المدير العام الحالي للفندق **برهان السنوسي** أن «ينعكس دخول مجموعة هيلتون إيجاباً على مختلف المرافق والخدمات في الفندق، ولاسيّما على الجهاز البشري، باعتبار أنّ المجموعة العالمية تأتي إلى تونس مزوّدة بخبرتها وإمكاناتها الضخمة وسمعتها العالمية، وهي ستعمد من دون شك إلى إجراء عملية تدريب مكثّفة للجهاز البشري للفندق الذي يملك في الأساس خبرات ومعرفة بشؤون السياحة الراقية».

ويؤكّد **السنوسي** أنّ الفندق خرج من «عصر الظلمات» وهو الوصف الذي أطلق عليه بعد سنوات من الإهمال، حيث لم تحصل عمليات تجديد أو صيانة حقيقية لمرافقه وخدماته. لافتاً إلى أنّه «أصبح اليوم فندقاً من الجيل الجديد الذي يلبّي طلبات السياحة الراقية، وهذا ما سيتأكّد قريباً بعد الحصول على أعلى شهادات الجودة العالمية مثل: شهادة HCCP، وشهادة ISO 22000 التي تشمل الخدمات والموارد البشرية وغيرها. وجميع العاملين في الفندق يحرصون على تقديم أفضل ما عندهم للنجاح في تحدي المواصفات العالمية والحصول على شهادات الجودة».

ستراتيجية «هيلتون»؟

ويشير **السنوسي** إلى «أنّ هناك شأناً آخر أعطيناه اهتمامنا وهو القسم التجاري في الفندق الذي كان في حالة غياب تقريباً. فاليوم يعمل في الفندق فريق مؤلف من 6 أشخاص ويختص كل منهم في مجال معين لتقديم أفضل ما يمكن. ولا يخفى على أحد أنّ الفندق استضاف خلال الأشهر القليلة الماضية أهمّ الملتقيات التي عرفتها تونس، كما كان مقرّاً لإقامة شخصيات عالمية مثل: الرئيس التشيكي، ورئيس الحكومة الفرنسية، والمغني العالمي **شارل أزنافور**».

وقبل سنة تقريباً، استضاف الفندق للسنة الثانية على التوالي «ملتقى تونس الاقتصادي» الذي نظمته «**مجموعة الاقتصاد والأعمال**»، فيما انعقدت في قاعات «البلاس» هذه السنة قمة السيدات العربيات تحت رعاية السيدة **ليلى بن علي**، حرم رئيس الجمهورية التونسية.

ماذا عن المستقبل؟ «نحن متفائلون جداً بدخول مجموعة هيلتون»، **يقول السنوسي**، «لأنّها ستتمكّن من إبراز القيمة الحقيقية للفندق، وسنتابع من جهتنا عملية التحديث، وخصوصاً النادي الصحي، ومركز التالاسو العصري الذي سيفتتح خلال الأشهر المقبلة».

ويبقى السؤال المهم، ما هي ستراتيجية مجموعة هيلتون في تونس للسنوات المقبلة؟ وهل يقتصر تواجدها على منطقة ضفاف قرطاج أم ستتوجه إلى مدن تونسية أخرى؟ وهل ستعزّز المستوى الراقي لفندق «البلاس» فينال فرصته الحقيقية ويؤدي دوره الطبيعي ما ينعكس إيجاباً على السياحة التونسية؟.■



"العنوان للفنادق والمنتجعات": فندق جديد في دبي

افتتحت «العنوان للفنادق والمنتجعات» فندق «العنوان مرسى دبي»، الذي يضم 200 غرفة من بينها 28 جناحاً،اضافة الى 442 شقة فندقية.

وقال رئيس مجلس إدارة «إعمار العقارية» **محمد العبار**: «يؤكّد افتتاح الفندق التزام «إعمار» بالمساهمة في دعم قطاعي الضيافة والترفيه في دبي. وينفرد الفندق الجديد بموقعه ضمن واحد من أول وأكبر مشاريع الواجهة المائية في المنطقة». كما يؤكّد عزم «إعمار» على المضي قدماً في تطبيق ستراتيجيتها الرامية إلى تعزيز حضورها في قطاع الضيافة والترفيه. وأشار **العبار** الى وجود خمسة عقارات تحت مظلة العلامة التجارية «العنوان للفنادق والمنتجعات في دبي».

ومن جانبه قال الرئيس التنفيذي لـ«مجموعة إعمار للضيافة» **مارك داردين**: ««يتميز العنوان مرسى دبي» بموقعه في قلب مشروع «مرسى دبي»، ويقدم الفندق لضيوفه حزمة من خدمات رجال الأعمال والخيارات الترفيهية المتنوعة».



ناصر الريامي، مدير إدارة المعايير السياحية في الهيئة يتسلم الجائزة

"هيئة أبوظبي للسياحة": جائزة أفضل مجلس سياحة

نالت مؤخراً «هيئة أبوظبي للسياحة» جائزة «أفضل مجلس سياحة في العالم» ضمن «جوائز السفر العالمية 2009»، في عملية تصويت بمشاركة 180 الفاً من أقطاب الصناعة.

وتسلّم مدير عام الهيئة **مبارك حمد المهيري**، الجائزة خلال حفل خاص أقيم في لندن، وأشار إلى أن حصول «هيئة أبوظبي للسياحة» على الجائزة يتزامن مع الاحتفال بمرور خمسة أعوام على بدء نشاطها، وهي تعكس «حجم الثقة والتقدير اللذين تمنحهما الصناعة العالمية لسياحة أبوظبي، كما أنها تدعم خطواتنا نحو تحقيق أهدافنا الرامية إلى رسم ملامح وجهة مستدامة».

وأشار **المهيري** إلى أن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية أحدثت تغييراً واضحاً في توجهات العملاء، وأكد التزام الهيئة الكامل تقديم الجودة وكفاءة الأداء لكافة شركائها، وتكاتف الجهود لطرح منتجات وخدمات متنوعة، تجمع بين الابتكار والفعالية. وستحرص أيضاً على مواكبة التحولات الحالية، ومواصلة التطلع قدماً وإدارة الخطط الستراتيجية بمنهج عملي واضح.

وكانت «هيئة أبوظبي للسياحة» قد نالت مطلع العام الجاري شهادة تقدير ضمن جائزة أبوظبي للأداء الحكومي المتميز عن فئة «أفضل جهة حكومية صغيرة ومتوسطة».

"روكو فورتيه" تجدد وتدير فندق "شبرد" القاهرة



بعد توقيع الاتفاقية

فازت المجموعة الفندقية الأوروبية «روكو فورتيه» بعقد إدارة فندق «شبرد» في القاهرة «يجوث» المالكة للفندق، ليصبح بذلك أول فندق تديره «مجموعة روكو فورتيه» في مصر، علماً ان الشركة تدير نحو 700 فندق حول العالم.

وقام بالتوقيع كل من رئيس مجلس إدارة شركة ايجوث المالكة للفندق **نبيل سليم** ورئيس مجلس إدارة «مجموعة روكو فورتيه» الفندقية **روكو فورتيه**.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما المالكة لشركة «إيجوث» **علي عبد العزيز**: «إن اختيار شركة «روكو فورتيه» جاء تقديراً لما تتمتع به من سمعة في إدارة الفنادق، اضافة الى إمكانياتها التسويقية ومستوى الخدمات التي تقدمها».

بدوره قال **سليم**: «لقد احتل فندق «شبرد» مكانة خاصة في العاصمة المصرية القاهرة، واخترنا مجموعة «روكو فورتيه» نظراً لما تبديه من التزام بقطاع السياحة والفندقة في العالم، ولقدرة علامتها على توفير فوائد التسويق والمبيعات العالمية وفي الوقت ذاته الحفاظ على السمات الفردية التي يتميز بها هذا الفندق الخاص».

ومن ناحيته قال **روكو فورتيه**: «يتميز عقد الإدارة هذا بأهمية كبيرة بالنسبة لنا، فهو العقد الرابع الذي نفوز به في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ الإعلان في العام 2007 عن نوايا الشركة لتوسعة قاعدة عملها خارج أوروبا».

ورشة عمل سياحية أردنية في دمشق

أقامت هيئة تنشيط السياحة الأردنية ورشة عمل للقطاعين السياحي الأردني والسوري في العاصمة السورية دمشق، وذلك على هامش المشاركة الأردنية في المعرض الدولي السابع للسياحة والسفر والرحلات. ودعت الهيئة العاملين في القطاع السياحي السوري للالتقاء مع نظرائهم من الأردن لتعزيز العلاقات، ووضع برامج مشتركة لخدمة البلدين.

وشارك في ورشة العمل 10 مكاتب للسياحة والسفر من الجانب الأردني، ونحو 30 مكتباً سوريا.

وصرح مدير الأسواق العربية في هيئة تنشيط السياحة الأردنية **ماهر القريوتي**: «إن الهيئة قامت منذ أكثر من عام بالترويج المباشر للمنتج السياحي الأردني في سورية». وتمنى المنظم للمعرض الدولي للسياحة والسفر والرحلات والفعاليات المرافقة للمعرض **عماد السرايري** وتمنّى أن يستمر التواجد الأردني والنشاطات وورش العمل خلال السنوات المقبلة، خاصة مع إلغاء الرسوم بين البلدين بداية العام المقبل مما سوف يزيد الحركة السياحية بين البلدين.

"العربية للطيران": ارتفاع الارباح بنسبة 6 في المئة



عادل علي

أعلنت «العربية للطيران» عن نتائجها المالية الإيجابية للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، حيث ارتفع صافي الأرباح بنسبة 6 في المئة ليصل إلى 337 مليون درهم، مقارنة بنحو 318 مليوناً خلال الفترة ذاتها من 2008 وذلك مع استبعاد البنود الاستثنائية، كما بلغت عائدات الشركة 1.46 مليار درهم، بانخفاض قدره 2 في المئة. وفي الفترة نفسها قدمت الشركة خدماتها لـ 2.96 مليون مسافر، بارتفاع بلغت نسبته 14 في المئة مقارنة مع 2.6 مليون في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، كما بلغ معدل إشغال المقاعد على متن رحلات العربية للطيران خلال الفترة نفسها 79 في المئة.

وقال عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة العربية للطيران **عادل علي**: «في الوقت الذي تشهد فيه صناعة الطيران في جميع أنحاء العالم خسائر سنوية، يتوقع أن تقارب الـ 11 مليار دولار، فإن نتائجنا المالية تتخطى التوقعات في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة».

مطار أبوظبي ينال جائزة العام بتطوير المطارات

مارك باقول يتسلّم الجائزة

نالت شركة أبوظبي للمطارات (أداك) جائزة «تطوير المطارات في منطقة الشرق الأوسط» لعام 2009، وذلك في حفل عشاء أقيم في المقرّ الرئيسي لمركز الطيران في منطقة آسيا والمحيط الهادي (كابا) في العاصمة الصينية بكين.

وصرّح نائب الرئيس التنفيذي للتسويق والاتصالات في شركة أبوظبي للمطارات **جورج كرمانوس** قائلاً: «ان الحصول على الجائزة يُعدّ اعترافاً عالمياً بإنجازاتنا وعملنا الدؤوب للنهوض بعمليات وخدمات مطار أبوظبي الدولي، فنحن نمنح الأولوية للمسافرين ولعملائنا من شركات الطيران العالمية».

وأضاف **كرمانوس**: «لقد قامت شركة أبو ظبي للمطارات بإحراز تقدم كبير في أعمال توسعة وتطوير مرافق مطار أبوظبي الدولي، حيث تمكّنا خلال العام الحالي من رفع القدرة الاستيعابية السنوية للمطار إلى نحو خمسة ملايين مسافر، وذلك بعد افتتاح مبنى المسافرين الثالث في المطار».

"الخطوط اليمنية" تشتري 10 طائرات إيرباص

وقّعت «الخطوط الجويّة اليمنية» مذكرة تفاهم لشراء 10 طائرات إيرباص من عائلة A320. وجرى توقيع الاتفاقية في «معرض دبي للطيران 2009» بين عضو مجلس إدارة «الخطوط الجويّة اليمنية» **صالح بن علي العواجي**، ورئيس عمليات قسم شؤون العملاء في «إيرباص» **جون ليهي**.

وستتوفر طائرات إيرباص A320 بتصميم يتسع لـ 138 مسافراً في الدرجة الاقتصادية، و12 مسافراً في درجة رجال الأعمال، وستستخدم الطائرات لتعزيز وتوسيع خدمات «اليمنية» في المسارات الإقليمية والأفريقية والهندية والأوروبية.

وقال **العواجي**: «تتشارك طائرة إيرباص A320 بمزايا التشغيل والصيانة مع طائرات إيرباص الموجودة في أسطولنا، فهي تتمتّع بفعالية إضافية وستوفّر مقصورتها لمسافرينا أفضل عوامل الراحة في هذه الفئة من الطائرات».

وبدوره قال **ليهي**: «إنّ الاختيار الحكيم لـ «الخطوط الجويّة اليمنية» سيخولها الاستفادة من مفهوم «إيرباص» العائلي، الذي يركّز على الفعالية البيئية والمزايا التشغيلية عينها وسهولة الصيانة».

"ناس": طائرة جديدة من طراز فالكون



طائرة فالكون 2000 إل أكس

يحتفل برنامج «نت جتس» الشرق الأوسط، الذي تقدمه الشركة الوطنية للخدمات الجوية «ناس»، بمرور عشر سنوات على انطلاق عملياته كمزوّد لبرامج تملك طائرات رجال الأعمال في المنطقة وذلك بتسلمه لطائرة جديدة من طراز فالكون 2000 إل إكس، وهي أول طائرة من هذا الطراز التي تبدأ عملياتها التجارية في الشرق الأوسط.

ويقول المدير التنفيذي لتطوير الأعمال في برنامج «نت جتس» الشرق الأوسط **غرايمي دياري**: «من خلال تخصصها بالرحلات البعيدة التي يصل مداها إلى 4 آلاف ميل بحري، يمكن أن تقوم طائرة «فالكون 2000 إل إكس» برحلات مباشرة بين دبي ولندن وباريس. وتعدّ هذه الطائرة الخيار الأمثل للقيام بالرحلات على هذا المسار نظراً الى الراحة التي توفّرها مقصورتها الواسعة، وإلى أدائها الجيد الذي يمكّنها من الوصول إلى أصغر المطارات الأوروبية من حيث الحجم، فضلاً عن وجود منطقة كبيرة مخصصة لوضع الأمتعة، الأمر الذي يتيح لضيوفنا التمتع برحلة مجهزة بأرقى وسائل الراحة العصرية».

الشرق الأوسط يحتاج إلى 1400 طائرة بقيمة 243 مليار دولار

تحتاج شركات الطيران في الشرق الأوسط ما بين العامين 2009 و2028، إلى أكثر من 1418 طائرة جديدة بقيمة 243 مليار دولار لتلبية الطلب الذي يفوق المعدل العالمي. وذكرت شركة إيرباص في دراسة حول توقعات النمو في الأسواق العالمية أن هناك حاجة متزايدة إلى طائرات أكبر في جميع الفئات والأحجام للحدّ من ازدحام الطائرات واستيعاب النمو في المسارات الحالية. كما أن الاهتمامات البيئية تضغط بشكل متزايد على شركات الطيران لتأخذ في الاعتبار فوائد الطائرات الأكبر حجماً، خصوصاً ضمن عائلات الطائرات الواحدة للحدّ من التدريب وكلفة الصيانة.

وتبلغ حاجة المنطقة من طائرات الركاب 561 طائرة ذات الممر الواحد مثل عائلة A320، و668 طائرة ثنائية الممر مثل A350 XWB وعائلة A340 / A330، بالإضافة إلى 189 طائرة كبيرة جداً مثل A380. وسينمو أسطول المنطقة من الطائرات بنحو ثلاثة أضعاف، من 586 طائرة ركاب مسجّلة بداية العام 2009 إلى 1681. ومن بين هذه الطائرات الـ 586، ستبقى 42 منها في الخدمة. أما بالنسبة إلى الطائرات الأخرى، فسيُعاد تدوير 221 واستبدال 323 طائرة قديمة بأخرى جديدة أكثر فعالية من الناحية البيئية.

وتشهد حركة الطيران في الشرق الأوسط نمواً مطرداً. ففي إمارتي دبي وأبو ظبي وحدهما، ازدادت حركة الطيران بنسبة 234 في المئة أثناء الأعوام العشرة الماضية، كما أن المكانة الرائدة للشرق الأوسط كأحد أبرز المقرات العالمية والوجهات السياحية تعزز الطلب على الطائرات، أضف إلى ذلك موقعه الجغرافي الفريد الذي يضعه بمتناول 85 في المئة من سكان العالم ضمن رحلة طيران واحدة طويلة المدى. هذه الميزة تشمل الهند والصين، بالإضافة إلى منطقة آسيا التي ستشكل وحدها ما نسبته 31 في المئة من الطلب على جميع الطائرات خلال الأعوام العشرين المقبلة.

"مبادلة" تبدأ تصنيع أجزاء طائرات ايرباص



من اليسار: وليد المقرب، حميد الشمري وتوم اندرز

وقّعت كل من شركتي «إيرباص» و«مبادلة للتنمية» اتفاقيات لتصنيع وتجميع الألواح المركبة للجنيحات المتحركة والجانبية لطائرات إيرباص من طراز A330 وA340.

وسيبدأ الإنتاج في العام 2011 في مصنع ستراتا للمواد المركّبة لهياكل الطائرات، الواقع في مدينة العين في إمارة أبوظبي، والمملوك من قبل شركة مبادلة للتنمية. وتمثل هذه الاتفاقيات الحزمة الأولى من العمليات المتفق عليها في إطار اتفاقية التوريد التي وقّعتها «ايرباص» و«مبادلة» في شهر نوفمبر من العام الماضي.

وتتضمن هذه العمليات الجنيحات المتحركة والجانبية والألواح المركبة التي سيبدأ تصنيعها العام 2011 لتصبح بذلك المصدر الحصري عالمياً لتوريد هذه المكونات لطائرات ايرباص، في حين سيبدأ تجميع أسطح الجنيحات بحلول العام 2012.

وقال المدير التنفيذي المساعد لوحدة مبادلة لصناعة الطيران **حميد الشمري**: « شكلت الاتفاقية مع المجموعة الأوروبية للصناعات الجوية والدفاعية في العام 2008 أساساً لتطوير العديد من عناصر استراتيجيتنا في قطاع صناعة الطيران، كان من ضمنها مساعدتنا على تطوير شركة «ستراتا» لتصنيع المواد المركبة. وإننا فخورون بإنتاج هذه المواد المتطورة لصالح «ايرباص»، والتي تجسّد نهج مبادلة في إبرام شراكات راسخة تحقق منفعة متبادلة لجميع الأطراف المعنية».

مركز لصيانة الطائرات في "جافزا"

وقّعت المنطقة الحرة لجبل علي «جافزا» وشركة «أيروستركشرز ميدل إيست سيرفيزس» (أميس) المملوكة مناصفة لكل من «أير فرانس إندستريز كي أل أم للهندسة والصيانة» و«إيرسيل، سافران غروب»، اتفاقية لإنشاء مركز لعملياتها في المنطقة الحرة لجبل علي والتي من المقرر أن تبدأ أعمالها مطلع العام المقبل.

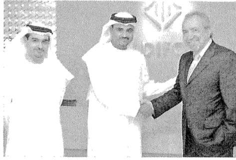
وتقوم «أميس» ببناء مركز للصيانة في «جافزا» على مساحة 10 آلاف متر مربع، تقدم من خلاله مجموعة متكاملة من خدمات صيانة غرف محركات الطائرات النفاثة. ويتمثل الهدف من إنشاء المركز الاستفادة من الفرص التي يوفّرها تنامي أعداد الطائرات العاملة في منطقة الشرق الأوسط.

وقال المدير التنفيذي للشؤون التجارية في «جافزا» **إبراهيم الجناحي**: «إن «جافزا» هي الموقع الأمثل لقيام المؤسسات العالمية المتخصصة في صيانة وإصلاح الطائرات، كما أننا قمنا بالتعاون مع «دبي وورلدسنترال» بإنشاء «دبي لوجيستكس كوريدور»، المعبر اللوجيستي متعدد الوسائط الأول من نوعه في العالم والذي يجمع بين الخدمات البحرية والبرية والجوية».



أثناء التوقيع ويبدا الجناحي في الوسط بين مديري «اميس»

UWRSME مشروع مشترك بين أبوظبي الوطنية للتأمين وتالبوت أندر رايتنغ

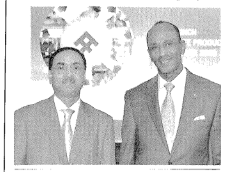


حصلت شركة Under Writing Risk Services Middle East (UWRSME) وهي شركة مشتركة بين أبوظبي الوطنية للتأمين «أدونك» وشركة «تالبوت أندر رايتنغ» Talbot Underwriting ، على ترخيص لممارسة نشاطها من مركز دبي المالي العالمي. وتمّ تعيين **سمير عبد الأحد** مديراً تنفيذياً.

وستوفّر الشركة الجديدة خدمات إعادة التأمين وتقديم الاستشارات في إدارة المخاطر التخصصية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين **وليد الصيداني**: «نعوّل على المشروع في دعم أهداف التوسّع الستراتيجي لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين». أما رئيس قسم تطوير الأعمال في «تالبوت» **نيكولاس هيلز** فاعتبر أن المشروع يتيح لمجموعة «قاليدوس» المالكة لشركة تالبوت الفرصة لتوسيع نشاطها في سوق إقليمية جديدة».

المشرق العربي للتأمين تطرح 7 منتجات جديدة



(من اليمين) عمر الأمين و محمد نسيم

طرحت شركة المشرق العربي للتأمين في الإمارات والتابعة لمجموعة الفطيم، مجموعة جديدة من منتجات التأمين على الحياة مؤلفة من 7 منتجات تشمل التعويض في حال وفاة حامل البوليصة، برامج ادخار، تعليم، وبرامج استثمار وتقاعد.

المدير العام التنفيذي لشركة المشرق العربي للتأمين **عمر الأمين** قال: «نحرص في شركة المشرق العربي للتأمين على توسيع قائمة منتجاتنا وكذلك قاعدة عملائنا، مع التزامنا بتقديم مستويات استثنائية من الخدمات، كما توفّر مجموعة منتجاتنا الجديدة أيضاً للعملاء خيارات دفع مرنة».

16,9 مليون دولار أرباح أريج

سجّلت المجموعة العربية للتأمين «أريج» صافي أرباح بلغت قيمتها 16.9 مليون دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري نتيجة تحقيقها عوائد جيدة من الأنشطة التشغيلية والاستثمار. وحققت عمليات إعادة التأمين عوائد بلغت قيمتها 7.4 ملايين دولار مقابل خسارة بلغت 7.7 ملايين للفترة نفسها من العام الماضي. وحققت استثمارات المجموعة أرباحاً بقيمة 26.8 مليون دولار مقابل خسائر بقيمة 6.4 ملايين في الفترة نفسها من العام 2008، وجاءت هذه الأرباح نتيجة لعملية التصحيح الكبيرة في قيمة أسواق السندات التي تحتفظ بها أريج.

وبلغت قيمة الأقساط المكتتبة 247.2 مليون دولار مقابل نحو 239 مليوناً في الفترة نفسها من العام الماضي، أي بزيادة نسبتها 3،4 في المئة.

كما سجلت حقوق المساهمين 263.1 مليون دولار في نهاية سبتمبر الماضي مقابل 261.3 مليوناً في الفترة نفسها من العام 2008. واستقرت القيمة الدفترية للسهم الواحد نسبياً، حيث بلغت 1.25 دولار في نهاية سبتمبر 2009 مقابل 1.24 دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

"تكافل ري" تحصل على تصنيف BBB

جددت وكالة التصنيف ستاندرد آند بورز تصنيفها الائتماني لشركة «تكافل ري» BBB ضمن المستوى المستقر للقدرة الائتمانية طويلة الأمد والقوة المالية للشركة. ويعتمد هذا التصنيف على عوامل مهمة منها: الرسملة القوية للشركة، قاعدة الأصول، المساهمون، وستراتيجية الشركة لزيادة أعمالها القابلة للتنفيذ. وتهدف الشركة إلى تحقيق إجمالي أقساط بقيمة 57 مليون دولار العام 2011 مقابل 34 مليوناً في العام 2008.

الرئيس التنفيذي لشركة تكافل ري **شكيب أبوزيد** قال: «إن هذا التصنيف من شأنه أن يعزز التزامنا بقيم التكافل والاستمرار في تقديم أفضل الخدمات لحملة الوثائق.

جون برتون رئيساً لمجلس إدارة "هيم"

عيّنت «هاردي أريج لأعمال التأمين» (هيم) **جون برتون** رئيساً لمجلس إدارتها خلال أول اجتماع لمجلس الإدارة في نوفمبر المنصرم.

وستركّز (هيم)، نشاطها على أعمال إعادة التأمين الهندسية الكبيرة والطاقة في الشرق الأوسط والأسواق الآفروآسيوية.

يُذكر أن (هيم) تأسست بمشاركة كل من شركة هاردي برمودا والمجموعة العربية للتأمين «أريج». وستقوم الشركة الجديدة بتطوير أعمال إعادة التأمين في مجالات الهندسة والإنشاءات والطاقة، وذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



الشيخة موزة مع المكرّمين

بمبادرة من مؤسسة قطر:
مؤتمر عالمي للإبتكار في التعليم

الدوحة – رويدا علم الدين

في عصر يتميز بالإنفتاح والمعرفة، بات قطاع التعليم وسبل تطويره يشكلان هاجساً أمام الدول العربية والغربية، في ظل إنعدام الإستثمارات الكبيرة في هذا القطاع. إلا أنه بعد الخضّة التي شهدتها مختلف القطاعات، بات قطاع التعليم من القطاعات الواعدة والجاذبة للإستثمارات، التي تضمّن مردوداً آمناً ولو على المدى الطويل. فمعظم الدول الخليجية باتت تنظر إلى المؤسسات التعليمية بعين الإستثمار الذي يؤسس للمستقبل.

شهدت العاصمة القطرية، الدوحة، إنعقاد «مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم» الذي يمثّل إنطلاقة دولية وتعاونية جديدة متعددة القطاعات وتهدف إلى مواجهة تحديات التعليم العالمية في القرن الواحد والعشرين. ويأتي هذا المؤتمر، الذي شهد حضور أكثر من ألف مشارك من نحو 120 دولة، بمبادرة من «مؤسسة قطر»، حيث شكّل موضوع التعليم العالمي: «العمل معاً من أجل إنجازات مستدامة» المحور الرئيسي للقمة التي إستهلت أعمالها بكلمة للشيخة **موزة بنت ناصر المسند**، رئيسة مجلس إدارة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، أكدت من خلالها أن التعليم هو المفتاح الأساس لثقافة السلام، سلام كفعل إيجابي مسؤول وواع للأجيال في الحاضر والمستقبل».

وأوضحت «أن المؤسسة تطلق هذه المبادرة لتنخرط في الجهد العالمي لأجل تعليم جيد ونوعي للجميع، مساهمة منها في تعليم نوعي ومتميز، آملة أن يمثّل الحضور الأجنبي في القمة أسساً لمنتدى قادر على توسيع دائرة الحوار وإطلاق العنان للإبتكار لأجل إنضاج الأفكار وخلق الفرص والخروج بحلول قادرة على ربط قضايا التعليم بالتنمية المستدامة».

على الرغم من الحضور الأجنبي الفعّال، كان من الواضح في المؤتمر (وايز) غياب المشاركة العربية الفعّالة إن لناحية المشاركين أو حتى المتحدثين في جلسات العمل. كما أن تجارب الدول التي تمّ عرضها خلال جلسات النقاش إقتصرت على تجارب غربية أو حتى تجارب بعض الدول النامية، مع غياب كلي للتجارب العربية في هذا المجال، إلى عدم التطرق لمشاكل تعاني منها قطاعات التعليم في الدول العربية.

شملت جلسات العمل مواضيع عدة منها: عولمة التعليم، تحضير الطلاب للإقتصاد العالمي، خفض اللاعدالة في التعليم، التعليم العالي في عالم مستدام، توفير التمويل لتعليم الطلاب. كما نوقشت مواضيع التعليم الإلكتروني، الحقوق المدنية، حقوق الأقليات في التعليم، السياسة التربوية المتكاملة. وطُرحت في الجلسات الأخرى مواضيع تعليم ذوي الإحتياجات الخاصة، عدم المساواة بين الجنسين بالإضافة إلى تحقيق إستدامة التعليم في ظل الظروف الحساسة.

وتم التطرق إلى عدد من القضايا التعليمية مثل: إدارة التنقل الدولي، التعليم والثقة في حسن الإدارة، والإستدامة والإعتماد والجودة وزيادة فرص الوصول للتعلم من خلال التكنولوجيا. كما نوقش موضوع إتاحة الفرص لمواجهة تحديات الوصول إلى التعليم الجيد وتحويل المعلومات إلى معارف.

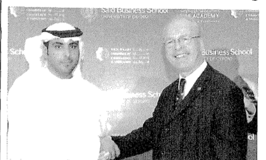
وخلص المؤتمر إلى إطلاق مبادرتين: الأولى كانت عبر مركز الشفلح لذوي الاحتياجات الخاصة حيث ابرم اتفاقية مشتركة مع جامعة كاليفورنيا الجنوبية يتم من خلالها تطوير برامج تعليمية للمركز بتصميم لعب تعليمية متطورة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تتناسب مع قدراتهم الذهنية والفردية. كما تمّ الإعلان عن إطلاق مركز القيادة في التعلم الذي يهدف إلى تدريب القيادات التعليمية في مختلف الدول.

وأعلن رئيس ونائب رئيس مؤسسة قطر للتعليم **د. عبدالله بن علي آل ثاني**، عن الأولويات العشر التي تم إستخلاصها من المؤتمر وهي: الوصول إلى تعليم ذي نوعية جيدة، النهج المتكامل، المواطنة العالمية، التعليم المرتبط بالمجتمع المحلي والتصالح، حماية النظم التعليمية والمعلمين، مراقبة تطوير «مبادرة وايز» من خلال روادها، بالإضافة إلى ابتكار طرق جديدة للتعلم، والتعليم المستدام، وبناء شراكات تعليمية على مستوى عالمي. ويشكّل هذا المؤتمر بداية إلتزام طويل الأمد بقضية الإبتكار المتفق عليها في التعليم على مستوى عالمي.

وأكد **آل ثاني** أن العمل المستقبلي سيرتكز على ثلاثة مسارات: الأول «قمة وايز» والثاني «جوائز وايز» والثالث «منتدى وايز» الذي يتيح التواصل بين الخبراء على مدار العام.

ومنح المؤتمر ستة مشاريع تعليمية تجسّد روح المبادرة التعليمية الدولية الجديدة لمؤسسة قطر وتتناول موضوعات التعددية والإستدامة والإبتكار وجوائز وايز، التي تسلّط الضوء على المشاريع الإستثنائية والإبتكارات المتميزة في قطاع التعليم. ■

تأسيس كلية أبوظبي للإدارة بالتعاون مع جامعة أكسفورد



من اليسار: محمد راشد الهاملي، ونيل سلبي

أعلنت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي عن تأسيس كلية أبوظبي للإدارة بالتعاون مع كلية الإدارة في جامعة أكسفورد، بهدف توفير برامج تعليمية ومهنية لشهادتي البكالوريوس والماجستير وخدمة فعاليات ومؤسسات وشركات القطاع الخاص والمؤسسات الرسمية في إمارة أبوظبي والإمارات ودول المنطقة.

وقال رئيس مجلس إدارة أكاديمية الإمارات ومدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي **محمد راشد الهاملي** «إن كلية أبوظبي للإدارة تعتبر إحدى أهم المبادرات الستراتيجية لغرفة أبوظبي، وتهدف إلى توفير تعليم عالٍ وعالمي ومهني للقطاعات الرسمية والخاصة طبقاً لأفضل المعايير، ومن خلال التعاون مع جامعة أكسفورد، والارتقاء بالتعليم إلى أفضل المستويات العالمية، بما يتناغم مع رؤية أبوظبي 2030».

أبوظبي تستضيف «مهرجان المفكرين الثالث»



نهيان مبارك آل نهيان

نظّمت «كليات التقنية العليا» في دولة الإمارات مهرجان المفكرين الثالث، في أبو ظبي بمشاركة 11 حائزاً على جائزة نوبل، و150 مفكراً، و300 طالب وطالبة من 44 جامعة يمثلون 16 بلداً من منطقة الشرق الأوسط بصورة رئيسية. وحضر المهرجان ملك السويد **كارل جوستاف** السادس عشر.

وقال وزير التعليم العالي والبحث العلمي ورئيس كليات التقنية العلياالشيخ **نهيان مبارك آل نهيان**: «إن مهرجان المفكرين يعتمد على الفرضية لتي تقول بأن التقاء الطلبة ببعض رواد العالم المتميزين في الإبداع والإبتكار سيثري كلتا المجموعتين ويؤدي إلى مستقبل زاهر لمجتمعنا الدولي».

وأوضح مدير كليات التقنية العليا ورئيس اللجنة التحضيرية لمهرجان المفكرين، **د. طيب كمالي** أن المهرجان أصبح نقطة التقاء حيوية بين المفكرين والعلماء.

فصل دراسي في جامعة عفت للبنات بدعم من شركة «CPC»

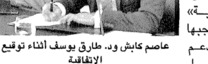


د. فيصل العقيل ود. هيفاء جمل الليل

افتتحت جامعة عفت للبنات فصلاً دراسياً حديثاً مزوّداً بـ 21 جهاز كمبيوتر مربوطاً بشبكة الإنترنت والطابعات، وقامت بتجهيز الفصل شركة مواد الإعمار القابضة (CPC). وعبّرت رئيسة جامعة عفت، **د. هيفاء جمل الليل** عن شكرها وتقديرها لـ (CPC) على هذه الخطوة التي وصفتها بأنها «مميزة»، وقالت: «إن ما قامت به الشركة يأتي في سياق دعمها للجامعة منذ انطلاق التعاون بين الجانبين، حيث سبق لها أن نفذت برنامجاً لتدريب طالبات قسم العمارة».

ومن جانبه، قال مدير تطوير الأعمال والشؤون الإدارية في شركة مواد الإعمار القابضة (CPC)، **د. فيصل العقيل**: «جاء تجهيز للفصل، في إطار حرصنا على الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقنا كإحدى الشركات الوطنية الساعية إلى نماء هذا الوطن وأبنائه. كما جاء تقديراً لجهود الجامعة للارتقاء بالمستوى العلمي لطالباتها».

شراكة بين «القيادات العربية الشابة» و«كلية دبي للإدارة الحكومية»



عاصم كابش ود. طارق يوسف أثناء توقيع الاتفاقية

أبرمت منظمة القيادات العربية الشابة (YAL) اتفاقية شراكة ستراتيجية مع «كلية دبي للإدارة الحكومية» تقدّم بموجبها الكلية الدعم الستراتيجي لـ «القيادات العربية الشابة» في تطبيق برامجها في مجال التعليم وريادة الأعمال. وقال عميد كلية دبي للإدارة الحكومية، **د. طارق يوسف**: «تشترك كلية دبي للإدارة الحكومية مع «القيادات العربية الشابة» في رؤيتها المتطلعة إلى عالم عربي مزدهر يكون للشباب فيه دور ريادي في التنمية».

ومن جهته، قال الرئيس التنفيذي لـ «القيادات العربية الشابة» **عاصم كابش**: «تعكس هذه الشراكة التوافق بين عمل المنظمة والكلية، فبرامج المنظمة في مجال التعليم وريادة الأعمال تجعلها في اتصال يومي مع الشباب الذين تتوجه إليهم الكلية أيضاً ببرامجها».

رؤساء الغرف التجارية العربية:
تعزيز التعاون وتطبيق الاتفاقات

الكويت – عاصم البعيني

أجمع رؤساء الغرف التجارية العرب على ضرورة تعزيز التعاون بين مختلف الغرف التجارية العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، في ظلّ التحديات التي تواجه اقتصادات المنطقة بعد الواقع الجديد الذي فرضته الأزمة المالية العالمية، التي أتت لتنضمّ إلى سلسلة من التحديات التي تواجه دول المنطقة كضرورة تعزيز التجارة العربية البينية، ومواجهة البطالة. هذه العناوين وغيرها رصدتها «الاقتصاد والأعمال» في اجتماع اللجنة التنفيذية لـ «إتّحاد الغرف العربية» المرافق لاحتفالات غرفة تجارة وصناعة الكويت بذكرى مرور 50 عاماً على تأسيسها.

انعقد اجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد الغرف العربية في الكويت وحضره ممثلو الغرف التجارية العربية والخليجية، إضافة إلى أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت برئاسة **علي محمد ثنيان الغانم**؛ وأجمع المشاركون على أهمية رغبة أمير الكويت الشيخ **صباح الأحمد الصباح** بتفعيل الصندوق الخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، الذي أطلقته الكويت خلال القمة الإقتصادية والاجتماعية الانمائية التي عُقدت في يناير الماضي في الكويت.

تفعيل قرارات القمة الاقتصادية

يأتي في مقدّم النتائج التي تمخّضت عن انعقاد اجتماع اللجنة التنفيذية لإتحاد الغرف العربية، تشكيل لجنة لتفعيل القرارات الصادرة عن القمة الاقتصادية التي انعقدت في الكويت. وقال رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في مصر، نائب رئيس إتحاد الغرف العربية **محمد عبد الفتاح المصري** إنّ الاجتماع ناقش تقرير نشاط الاتحاد العربي خلال الفترة الممتدة بين اجتماعي القاهرة والكويت، كما استعرض المجتمعون خطة الإتحاد خلال المرحلة المقبلة، وتفعيل قرارات القمة الاقتصادية من خلال تشكيل لجنة لمشاركة جامعة الدول العربية في دراسة السُبل الكفيلة بذلك.

تفعيل العلاقات العربية الأجنبية

لفت رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي ورئيس إتحاد غرف التجارة في الإمارات **صلاح الشامسي** إلى أنّ اجتماع اللجنة التنفيذية ناقش الإنجازات التي حققّها الإتحاد والغرف العربية، إضافة إلى تفعيل العلاقات بين الغرف العربية والأجنبية، بما يُسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وفي تعزيز التعاون بين القطاعين الخاص العربي والأجنبي. وتمنى تعزيز دور الإتحاد في دعم رجال الأعمال بما يتعدى دوره التقليدي في إصدار الرخص وتسهيل الإجراءات. وتطرق **الشامسي** إلى الدور الذي لعبته غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي في دعم القطاع الخاص، خلال الأزمة المالية، عبر اجتماعات مع الجهات الحكومية المعنية كوزارة المالية، وزارة الاقتصاد والبنك المركزي الإماراتي، هدفت إلى عرض



صلاح الشامسي: تعزيز دور الإتحاد في دعم رجال الأعمال

محمد عبد الفتاح المصري: تشكيل لجنة متابعة لتنفيذ قرارات القمة الاقتصادية



جعفر رسول الحمداني: خريطة طريق لتفعيل دور العراق

رؤية الغرفة لدعم الاقتصاد، وإلى المطالبة بتسهيل إجراءات منح القروض وخفض تكلفة الإقراض بما يساهم في دعم المشاريع.

التجارة الحرة

أشار مدير عام غرف تجارة وصناعة سلطنة عمان **عبد العظيم بن عباس البحراني** إلى أهمية بحث إتحاد الغرف التجارية والحكومات العربية والخليجية تفعيل مشروع التجارة الحرة بين دول الخليج الذي أقرته القمم الخليجية، لجهة الصعوبات التي يواجهها تنفيذ المشروع نتيجة عدم اكتمال خطة العمل؛ منها على سبيل المثال، التعرفة الجمركية بين دول الخليج التي لا تزال تنتظر التطبيق على الرغم من إقرارها. وأضاف: «هناك اتفاقيات ثنائية بين دول عربية، وأخرى بين دول عربية وأجنبية، إلا أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق خليجي مشترك مع الدول الأوروبية لرفع الجمارك على السلع المستوردة من الخارج». وحول فرض رسوم على السلع الأجنبية المماثلة للسلع العربية، أوضح **البحراني** أنها سلاح ذو حدين، فإذا كان مثل هذا القرار يدعم الصناعة العربية، إلا أنه في المقابل يلحق ضرراً بمصلحة المشتري الباحث عن سلعة ذات جودة عالية بأسعار عادلة. ودعا إلى قيام الحكومات العربية بإشراك الغرف التجارية في القرارات الاقتصادية كون هذه الأخيرة تعدّ الشريك الحقيقي في التنمية الاقتصادية، والممثل الحقيقي للقطاع الخاص.

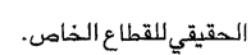


محمود ولد محمد محمود: الأزمة عزّزت دور الغرف العربية

عدنان القصّار... الغائب الحاضر



تزامن انعقاد اجتماعات اللجنة التنفيذية لإتحاد الغرف العربية في الكويت مع صدور مرسوم تشكيل الحكومة اللبنانية التي ضمّت الرئيس الحالي لإتحاد الغرف العربية عدنان القصّار، وهو ما جعله يعتذر عن حضور هذه الاجتماعات. وينصّ قانون الإتحاد على استقالة القصّار من منصب الرئيس لتوليه منصباً حكومياً، وتوقّعت الأوساط المعنية تولّي رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في مصر ونائب رئيس إتحاد الغرف العربية محمد عبد الفتاح المصري المنصب إلى حين انتهاء الدورة الحالية وإجراء انتخابات جديدة لاختيار رئيس جديد للإتحاد. وأشاد عدد من رؤساء وممثلي الغرف بالدور الذي لعبه القصّار في تفعيل إتّحاد الغرف العربية، وإطلاق مبادرات لدعم العمل العربي المشترك.



دعم التكامل الاقتصادي

بشأن تعزيز الجهود لتحقيق التكامل، شدّد رئيس إتحاد الغرف التجارية العراقية **جعفر رسول الحمداني** على أهمية دعم التكامل بإزالة المعوّقات التي تحول دون تبادل السلع بين الدول العربية، بما في ذلك العراق. مشيراً إلى ضرورة تبنّي غرف التجارة العربية لهذا المطلب كونها تمثّل التجّار وأصحاب المشاريع الخاصة. وهو ما يعد ترجمة لمطالب أمير الكويت الشيخ **صباح الأحمد الجابر الصباح** الذي دعا خلال استقباله الوفد المشارك، إلى ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي ودعم دور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار. وأوضح **الحمداني** أنّ السوق العراقية لا تزال سوقاً منغلقة نظراً للظروف الأمنية، لكن هذا الواقع جعل العراق بعيداً عن تداعيات الأزمة.

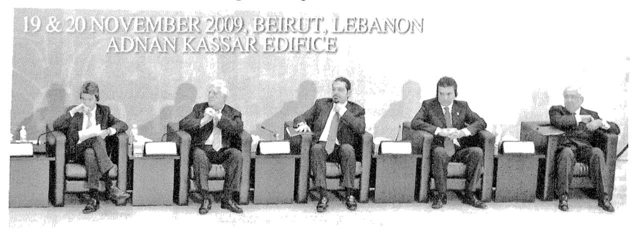
علي محمد ثنيان الغانم: الإسراع في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة

عصام فخرو: دور مهم لغرفة الكويت في العلاقات الإقليمية

أهمية دور الغرف

بدوره، قال رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في موريتانيا **محمدو ولد محمد محمود** أنّ الواقع الذي فرضته الأزمة المالية العالمية، وما تركته من تداعيات على المنطقة العربية، عزّز دور الغرف التجارية كونها تُعد حلقة الربط بين القطاع الخاص والحكومات. ودعا الحكومات العربية إلى ضرورة دعم توجهات الغرف العربية، خصوصاً أنها لعبت دوراً في الخطوات المتّخذة لتحقيق التكامل، وإن كان تكريس هذا التكامل على أرض الواقع يتطلّب جهوداً جبّارة لاستكماله؛ وأمّا رئيس مجلس إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ورئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين **عصام فخرو** فقال أنّ انعقاد الاجتماع 107 لمجلس إتحاد الغرف العربية في الكويت يؤكّد على أهمية الدور الذي لعبته غرفة تجارة وصناعة الكويت في توطيد العلاقات الثنائية مع غرفة البحرين، إلى جانب تعزيز العمل الإقليمي من خلال دورها الفاعل في إتحادي الغرف العربية والخليجية. وأضاف أن الاهتمام الذي تحظى به غرفة تجارة وصناعة الكويت من قبل القيادة السياسية يعكس أهمية دورها في الحياة الاقتصادية في الكويت، منوهاً بالقواسم المشتركة بين غرفتي الكويت والبحرين لجهة الالتزام بالممارسة الديموقراطية في الاختيار. ■

ASCAME 20
لقاء مصالح المتوسط



افتتاح الملتقى ويبدو الرئيس الحريري متوسطاً يالسنتس وقريطم إلى اليمين والوزير القصار ودو فونتان فيف إلى اليسار

بيروت - الاقتصاد والأعمال

شكّل مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة في حوض المتوسط، والذي استضافته بيروت خلال شهر نوفمبر الماضي فرصة لتوجيه مجموعة رسائل اقتصادية – سياسية في اتجاهات عدّة.

الرسائل وجّهها كل من راعي الحدث رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، وزير الدولة رئيس مجلس الإتحاد العام للغرف العربية عدنان القصار، رئيس جمعية غرف التجارة والصناعة والزراعة في دول حوض البحر المتوسط «ASCAME» د. مراد يالسنتس، ورئيس مجلس إدارة مجموعة CMA-CGM جاك سعاده.

المؤتمر عُقد في مقر الاتحاد العام للغرف العربية «مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي» ونظّمته غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، و«جمعية غرف التجارة والصناعة في دول البحر الأبيض المتوسط»، بالتعاون مع الاتحاد العام للغرف العربية واتحاد الغرف اللبنانية ومجموعة **الاقتصاد والأعمال**.

حاجة للجميع

يمكن التوقف عند مؤشرات ثلاثة في غاية الأهمية وَسمت المؤتمر. **أولاً**، إن مجرد انعقاده في بيروت يُشكّل دعماً واضحاً لا لدور لبنان ومستقبل العلاقات معه كعقدة ربط متوسطية مهمة فحسب، بل أيضاً، وبشكل أخصّ، لغرفة التجارة والصناعة في بيروت ومن خلالها لاتحاد الغرف اللبنانية والإتحاد العام للغرف العربية. **ثانياً**، أتى المؤتمر ليُشدد على «الشراكة المصيرية» بين بلدان المتوسط التي يصفها نائب رئيس غرفة بيروت **محمد لمع** بأنها «حاجة للجميع». **ثالثاً**، دعم انعقاد المؤتمر في بيروت التحضيرات لانتخابات رئاسة غرف التجارة والصناعة والزراعة في حوض المتوسط في العام 2011، مع العلم أن لبنان يطمح إلى هذا المركز انطلاقاً من نقاط القوة العديدة التي يتمتع بها في هذا الإطار.

مبادرة الحريري: «مصرف الإنماء للبحر المتوسط»

الرئيس **الحريري** استهلّ كلمته في حفل الافتتاح بالتشديد على الدور المحوري الذي يلعبه لبنان على الصعيد الاقتصادي بين دول بحر المتوسط، مُتوجهاً للمُشاركين بالقول: «وجودكم اليوم هنا هو تأكيد على الدور الريادي للبنان في حوض المتوسط، وتقدير لانفتاحه التاريخي على العالم ولنظامنا الاقتصادي الحر الذي يشجع المبادرة الفردية والإبداع. لقد حملت جمعية غرف المتوسط، في مطلع الثمانينات، رؤية مستقبلية تدعو إلى التقارب والتفاعل بين دول ضفتيّ المتوسط، من خلال تكثيف التجارة البينية وتوطيد العلاقات الاقتصادية. وأتى «مسار برشلونة» بعد عقد ونيّف، ليثبت أن مبادرة جمعية غرف المتوسط كانت سبّاقة في التمهيد لشراكة فعلية بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب».

وأضاف: «أصبح القطاع الخاص اليوم محركاً أساسياً لأي عملية تكامل تجارية واقتصادية، وأصبح دوره محورياً. وبالتالي فإن واجبنا اليوم كحكومات متوسطية وأوروبية أن نؤمن الإطار القانوني والمؤسساتي لتسهيل مبادرات القطاع الخاص بين بلداننا. وفي هذا الإطار، يهمني التأكيد أن جمعية غرف المتوسط تكتسب أهميتها من كونها ترتكز بشكل أساسي على مبادرة القطاع الخاص ورجال الأعمال في الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط. وأنا أعتقد أن جمعية غرف المتوسط مؤهلة اليوم للعب دور أساسي لمواكبة مبادرة «الاتحاد من أجل المتوسط» على أصعدة عدة، ولاسيما لجهة بلورة الأولويات في ما يتعلق بالمشاريع المشتركة الممكن تنفيذها وإعداد الجدوى الاقتصادية لها وتسويقها، والعمل على

وضعها موضع التنفيذ. وقد يكون في مقدّم هذه الأولويات إنشاء «مصرف الإنماء للبحر المتوسط» لتمويل المشاريع الإقليمية المشتركة، ولاسيما مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة».

منطقة النمو الدائم

وتناول **القصار** في كلمته ذكرى انطلاق «جمعية غرف التجارة والصناعة والزراعة في دول حوض البحر المتوسط»، قائلاً: «قامت فكرة الجمعية على مبادرة من غرفة التجارة في مدينة برشلونة، وركّزنا في ذلك الوقت على أننا في حوض المتوسط نشكل «بحيرة» واحدة تتجمع على شواطئها أمم ودول عدّة تربط في ما بينها عوامل التاريخ والجغرافيا والثقافة وحوار الأديان والمصالح الاقتصادية وحركة انتقال البشر».

وتابع: «توفّر المنطقة العربية اليوم فرصاً ديناميكية لشركائنا الاقتصاديين من منطقة البحر الأبيض المتوسط خصوصاً، والعالم عموماً لتحقيق المزيد من النمو والتقدم ولتعميق الشراكة من خلال الاستثمار في الفرص المتنوعة وفي المشروعات القطاعية المشتركة. والاتحاد العام للغرف العربية الذي اتخذ من بيروت مقراً له منذ تأسيسه العام 1951 ملتزم بتحقيق التنمية في العالم العربي. إن هذه المناسبة تمثل محطة تاريخية في تطوير علاقاتنا، حيث سينطلق تعاوننا على أسس أقوى، وسنشرع معاً الأبواب لمجالات أكثر في إطار اتفاق التعاون الذي سيكون لنا شرف توقيعه اليوم مع البنك الأوروبي للاستثمار (EIB)».

منطقة تجارة حرة أورومتوسطية

أما **سعاده** فتحدث عن الأسواق الرئيسية في المنطقة ومميزاتها، معتبراً أن «منطقة المتوسط قادرة على تأمين اكتفائها الذاتي، إلاّ أن البلدان الناشئة مثل الصين تغرق السوق العالمية والمتوسط بمنتجاتها بسبب انخفاض كلفة الإنتاج». وعرض خمسة اقتراحات تتناول الإجراءات التي قد تساعد على إنشاء منطقة تجارة حرة أورومتوسطية، «**أولاً**، لا بد من تحرير التبادلات التجارية عبر تبسيط وإضفاء الانسجام على الإجراءات الجمركية بين مختلف بلدان المتوسط. فالإجراءات الجمركية يكتنفها التعقيد، لذا ينبغي تبسيطها من حيث الشكل والمضمون. **ثانياً**، تفرض بعض الدول، ولاسيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، معاملات مُلزمة أحياناً في ما يتعلق بدخول الأشخاص إلى أراضيها. فغالباً ما تتحول إجراءات الحصول على تأشيرة دخول إلى عملية إدارية مضنية. **ثالثاً**، أغلق العديد من المرافئ أبوابه أمام البواخر العملاقة، نظراً إلى ضعف البنية التحتية أو لغياب المعدات والمستلزمات التشغيلية، وتفتقر هذه الموانئ إلى القدرة على التعاطي مع ناقلات الحاويات الضخمة. ويتعيّن على كل هذه الموانئ التكيّف مع حاجات الأساطيل الجديدة. **رابعاً**، لا بدّ من إيجاد مؤسسة قضائية تؤمّن معاملة عادلة في مجال التبادلات التجارية الأورومتوسطية، ولاسيما عند تضارب المصالح المحلية. **خامساً**، لا مانع من تصميم علم للبلدان المتوسطية يشكّل رمزاً للوحدة وعلامة فخر بالانتماء، فيرفرف إلى جانب علم كل بلد، كما هي الحال في الضفة الشمالية بالنسبة إلى العلم الأوروبي».



الرئيس الحريري خلال جلسة الافتتاح

الحريري يولم للمُشاركين

أقيمت في ختام أعمال المؤتمر مادبة عشاء على شرف المشاركين في دارة الرئيس سعد الحريري. وحضر العشاء نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الياس المر والوزراء: علي الشامي وبطرس حرب وعدنان القصار ومحمد الصفدي وغازي العريضي ومحمد جواد خليفة ووائل أبو فاعور وأكرم شهيب ويوسف سعادة وحسن منيمنة ومنى عفيش وعدنان السيد حسين وريا الحسن ومحمد رحال وسليم وردة. كما حضر سفراء مصر وسورية وإيطاليا وأسبانيا وتركيا، ورئيس جمعية غرف البحر المتوسط د. مراد يالسنتس، ونائب رئيس المصرف الأوروبي للاستثمار فيليب دو فونتان فيف، ورئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان غازي قريطم، ورؤساء الغرف في المناطق وهيئات اقتصادية وإعلامية وحشد من الشخصيات.

لا داعي للخوف

وكان لـ **الإقتصاد والأعمال** حديث خاص مع **د. يالسنتس** تناول فيه أهمية مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة في حوض المتوسط ودور الغرف التجارية في تعزيز العلاقات بين بلدان المتوسط، حيث أشار إلى أن «جمعيتنا تتألف من 209 غرفة في 23 بلداً بينهم نحو 1100 شركة. وهدفنا الأول هو تسهيل التجارة والاستثمارات في بلدان المتوسط. وفي النهاية نطمح إلى منطقة متوسطية من دون حدود، تحقق فيها البلدان المختلفة النمو والازدهار والسلام. وللوصول إلى هذه الأهداف نطبق مجموعة من البرامج تتركّز جميعها حول تنشيط الاستثمار في منطقة المتوسط». لافتاً إلى أن الجمعية «تسعى إلى توثيق العلاقات بين البلدان، كما نعمل على إيجاد الأرضية المشتركة التي تتيح التوصل إلى تفاهمات بين مختلف قوى السوق. والرسالة الأهم التي أوجّهها للجميع في دول المنطقة، هي أنه لا داعي للخوف وإغلاق الأبواب، والتجارة تحتاج إلى تقبل الآخرين. ويمكن بناء الثقة من خلال العمل والتجارب الناجحة».

أهمية الاستقرار السياسي

كذلك كانت كلمات لرئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت **غازي قريطم** ونائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار **فيليب دو فونتان فيف**. وتحدث **قريطم** عن ميزة المؤتمر النابعة من كونه مستشاراً لمصالح القطاع الخاص في المتوسط، ولأنه يجمع مصالح 200 غرفة تجارة وصناعة تنتمي لنحو 22 دولة. «ويأتي هذا المؤتمر في سياق تمتين علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية ضمن روحية الشراكة الأوروبية وإعلان برشلونة».

وأشار **قريطم** إلى القدرات التي يتمتع بها لبنان خصوصاً وانه تمكن من تخطي انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية بنجاح. وشدّد على أهمية الاستقرار السياسي الذي نتج عن تشكيل الحكومة، وقال إن البنك يتولى الأعمال في قطاعات عدة من بينها: البنية التحتية، الطاقة، البيئة، الاتصالات والشركات الصغيرة والمتوسطة. ■

مدير عام المنظمة العالمية للملكية الفكرية:

صناعة الثروة تنتقل من المادة إلى الفكر

بيروت - إياد ديراني

«نعيش اليوم مرحلة تغيّرات تاريخية في مجال الملكية الفكرية على مستوى العالم، أبرزها على المستوى الجيو - سياسي. ومركز هذه التغيّرات هو آسيا، وبالتحديد الجزء الشرقي من هذه القارة». بهذه المقدّمة بدأ مدير عام المنظّمة العالمية للملكية الفكرية فرانسيس غري حديثه مع «الإقتصاد والأعمال» والذي تركّز في ثلاثة محاور هي: خلق الملكية الفكرية، حماية الملكية الفكرية، وأبرز المتغيرات العالمية في هذا المجال في ضوء التطوّرات التكنولوجية والمعرفية.



فرانسيس غري

يقول فرانسيس غري أنّ عملية «خلق الثروة» بدأت من الإنتقال من رأس المال المادي إلى رأس المال الفكري، وهي ظاهرة في غاية الأهمية وتسجّل نمواً متواصلاً. ويضيف: «كما تشابكت الملكية المادية مع رأس المال المادي في الماضي، نرى اليوم تشابكاً بين الملكية الفكرية ورأس المال الفكري، وهذا يشكّل برأينا تحوّلاً في صناعة أو ولادة الثروة، سواء كانت مادية أم فكرية، مع العلم أنّ الثروة الفكرية تتحوّل إلى ثروة مادية بكل يسر وسهولة في عصرنا الحالي».

الثروة الفكرية

ويشرح غري: «لهذا السبب نرى إحتراماً متزايداً للملكية الفكرية خصوصاً على المستوى الإقتصادي، ولهذا أيضاً نعيش اليوم مرحلة ما يُسمّى بـ «إقتصاد المعرفة». إحدى النتائج البارزة لهذه التغيرات التي نشهدها بحسب غري، هو إرتفاع الطلب على التسجيل في مجال الملكية الفكرية حول العالم؛ «وقد أدّى هذا الإرتفاع في الطلب إلى حدوث ضغط كبير على خدمات مكاتب تسجيل حقوق الملكية الفكرية في مناطق عديدة من العالم. واليوم يوجد في مكاتب التسجيل حول العالم نحو 4.2 ملايين طلب تسجيل غير منجز، وهذا أمر ينبغي التعامل معه بمنتهى الجدية إذا كنا نريد مواكبة التغيرات العالمية الحاصلة».

تطوّرات عالمية

وحول التطوّرات الرئيسية في مجال الملكية الفكرية حول العالم يقول غري: «بعض التطوّرات المهمة التي نرصدها حالياً تقع ضمن التغيّرات الإقتصادية العالمية، وخصوصاً في مجال التكنولوجيا. وفي الجزء الشرقي من آسيا نرى ثلاثة بلدان تمر بتغيّرات إقتصادية متزامنة، وهي تشهد زيادة في الطلب على تسجيل حقوق الملكية. هذه البلدان هي: الصين، اليابان وجمهورية كوريا؛ وبشكل أقلّ الهند التي تملك إقتصاداً يقوم على الخدمات والبرامج المعلوماتية والأفلام والموسيقى، وهي تستثمر في مجالات متعلّقة بالعلوم وتدعم العلماء، وتقوم بتطوير التطبيقات التكنولوجيّة، إلاّ أنها تأتي بعد البلدان الثلاثة المذكورة. وينبغي التوقّف ملياً عند رقم ملفت، فالصين واليابان وجمهورية كوريا مسؤولون وحدهم عن نحو 25 في المئة من الإنتاج العالمي التكنولوجي. وهذه النتيجة الإيجابية حقّقتها البلدان الثلاثة على الرغم من عائق اللغة بينها وبين بلدان العالم».

التطوّر الآخر المهم في مجال الملكية الفكرية حول العالم بحسب غري يتمثّل بالهجرة الكبيرة للمحتوى أو الفكر بأنماطه وبيئاته كافة، من وسطه الورقي والتسجيلي الكلاسيكي إلى الإنترنت، ويشكّل هذا الأمر تحدّياً لا سابق له في مجال الملكية. وهذا المحتوى مثل الموسيقى والأفلام، ومؤخراً الكتب الرقميّة ومكتبات الآداب الرقميّة والنصوص الإخبارية التي تتعرّض للتغيير والتعديل وإعادة النشر. وتطال هذه الهجرة أنواعاً أخرى مختلفة من المحتوى، بمعنى آخر إنّها تطال كل ما يمكن أن يُنتجه العقل البشري ويمكن ترحيله إلى الوسط الرقمي. مضيفاً: «خذ مثلاً مسألة «جامعي المحتوى» الذين يعيدون النشر بطرق مختلفة. هؤلاء لا يتكبّدون التكاليف على المواد المعاد نشرها، وببساطة يمكنهم إنشاء موقع على الإنترنت كي يستخدموه في إعادة نشر المواد التي يجمعونها والتي قد تكون أخباراً ومقالات. ويستفيد هؤلاء من المحتوى الرقمي بنشر الإعلانات في مواقعهم التي تجذب القرّاء - المستهلكين. وهم لا يتكلّفون مثلاً أية أعباء مالية لتوظيف صحافيين أو مراسلين».

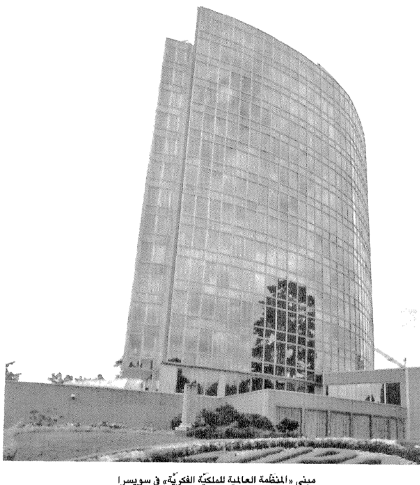
ويتابع: «التطور الآخر الذي يدفع إلى الواجهة مشكلة جديدة أمام الملكية الفكرية هو القاعدة التكنولوجية التي باتت المجتمعات والإقتصادات العالمية تُبنى عليها. ملكية الحقّ في المجال المعرفي هي مسألة غير متفق عليها بعد، أو على الأقل خاضعة للنقاش وباتت تجذب الكثير من الإنتباه حول العالم. وهذا الأمر ناتج عن أسباب سياسية. فالملكية الفكرية ذات الصلة بالدواء مثلاً لها ارتباطات حسّاسة بالمجالين السياسي والاقتصادي. والملاحظ أنّ هذه النوعيات من الملكية باتت تجذب إهتماماً

طلب كبير على تسجيل الملكية في آسيا

أكثر ممّا كانت تجتذب في الماضي. وقد يكون للتطوّر الحاصل في «مجتمعات الإنترنت» (Internet Communities) علاقة بالإهتمام الموجّه إلى موضوع الملكية الفكرية، ذلك أنها تنشر الأخبار بأسلوب سريع ما يحقّق المعرفة بمواضيع إجتماعية متنوعة أسرع من الوسائل الإعلامية الأخرى الكلاسيكية. ومستقبلاً ستنتشر الأخبار المتعلقة بالموضوع بشكل أسرع نتيجة ارتفاع عدد كلّ من مستخدمي الإنترنت وحَمَلة النقّال حول العالم».

ندرة الأرقام

يقول غري: «لمعرفة حقيقة الأوضاع المتعلّقة بالملكية الفكرية يجب أن نحصل على الأرقام والإحصاءات الصحيحة، لذا نلجأ إلى الحكومات والقطاع الخاص سعياً وراء رقم أو إحصاءات حديثة. لكن الأرقام دائماً أقلّ ممّا نريد. لذا قمنا بمبادرة تتضمن برنامجاً خاصاً بالمنظّمة العالمية للملكية الفكرية وتتيح دعم الأتمتة والتحديث في مكاتب المؤسسات العامة. واليوم ندعم عدداً كبيراً من المؤسسات في البلدان العربية لتحديث أساليب عملها، ونعتقد أنّ هذا البرنامج يستطيع دعم قضية الإحصاءات والأرقام عموماً. والوصول إلى الأرقام مهم جداً، خصوصاً أنه يساعد على القياس. أيضاً تقدّم الإحصاءات والأرقام معلومات قيمة لصانعي السياسات، ومن خلالها يستطيعون تحديد القرارات الأكثر دقّة والأكثر ملاءمة للتطوّرات في مجال الملكية الفكرية، كما في سائر الشؤون الإقتصادية. مثلاً إذا كان لدى بلد ما نظام احصاءات ملائم يمكن لصانعي السياسات فيه معرفة أيّ من التكنولوجيات تدخل البلد حالياً وأيّ منها تخرج من البلد، أيضاً يستطيعون معرفة أيّ من التكنولوجيات الأجنبية تنافس التكنولوجيات الوطنية. كما سيتمكّن صانعو السياسات من معرفة أي من المجالات ينبغي توجيه القطاع الخاص اليها للإستثمار. خذ مثلاً طلبات حقوق الملكية الفكرية الخاصة باللقاحات. إنّ مجرد معرفة عددها ومجالاتها وبلدة المنشأ تُعين البلدان على معرفة ما يساعدها على تطوير قطاعاتها. على سبيل المثال تستطيع اليوم أن تعرف من خلال طلبات حقوق الملكية الفكرية والملكيّات المسجّلة في مجال الدواء، من هم الذين يعملون على تحضير لقاحات H1N1 وغيرها من اللقاحات وأين يعملون عليها».



مبنى «المنظّمة العالمية للملكيّة الفكريّة» في سويسرا

ويشرح غري: «لقد وضعنا أهدافاً ستراتيجية قبل إستلامي لمهامي، وبالفعل حقّقنا بعض الإنجازات ويبقى البعض الآخر قيد التنفيذ. لقد أسّسنا قاعدة معلومات للمنشورات العالمية والتكنولوجية؛ كذلك حصلنا على تفويض للعمل على ملف «المعرفة التقليدية» و«التعبير الثقافي التقليدي» (الفولوكلور). أما ما يجب أن نفعله هو مراجعة وتعزيز وتحسين برامجنا الخاصة بالمساعدة التقنية التي نوجهها عادة إلى البلدان النامية؛ كما علينا أن نصل إلى الجميع ونتمكّن من استخدام التكنولوجيا كلياً في أعمالنا من دون أن ننسى أنه يجب علينا العمل أحياناً مع فئة من البلدان التي لا تستخدم التكنولوجيا في أحدث أدواتها».

■■

4.2 ملايين طلب تسجيل غير منجز في العالم

■■

عربياً

ويختم غري: «لا أعتقد أننا نحتاج إلى التذكير أنّ الملكية الفكرية تحافظ على مصالح القطاعات الإبداعية في دول المنطقة، وهي تساهم في التنمية الاقتصادية عموماً. ومن المعروف أيضاً أنّ آلاف الشركات العربية منخرطة في أعمال تستند إلى حماية الأفكار، وهي تحتاج إلى الملكية الفكرية لكي تحافظ على حقوقها ونموها وازدهارها». أما عن مستوى التعاون من جانب الحكومات في المنطقة فيقول غري أنّ ثمة تزايداً ملحوظاً والحكومات تقتنع تدريجياً بأهمية التعامل بجدّية مع موضوع الملكية الفكرية. ولدينا في المنطقة مستوى تعاون جيد جداً مع الحكومات، ونتمنى أن نكثّف التعاون الحاصل. شارحاً: «من النقاط التي تثيرها حكومات المنطقة معنا هي قضية اللغة، وهذا أمر محق. ونحن كمنظّمة علينا أن نزوّد المنطقة بنسبة أكبر من المواد والمنشورات الصادرة باللغة العربية، وسنفعل ذلك في المستقبل». ■

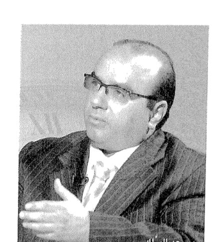
إلى أين تتجه مجموعة «زين»؟

بيروت - إياد ديراني

«الإنتظار» هو ربما الوصف الأكثر دقة في شرح الحالة التي تعيشها قيادة مجموعة «زين» الكويتية، وهذا «الإنتظار» يطاول 4 محاور، هي: **أولاً**، تنتظر «زين» نهاية الأزمة، ما يؤدي إلى تخفيف القيود على التمويل، وإلى تحسن التدفقات النقدية من عمليات التشغيل والاستثمارات؛ **ثانياً**، تنتظر «زين» الفصل النهائي لـ «قصة» بيع جزء كبير من أسهمها سواء إلى الكونسورتيوم الهندي الذي أعلن عنه، أم لغيره خاصة في ظل التسريبات الكثيرة حول هذه المسألة خلال الأشهر الماضية؛ **ثالثاً**، تنتظر قيادة «زين» مصير استثمارها الضخم في القارة السمراء في ظل ما يتردد بأن نتائج الأعمال هناك جاءت عكس حسابات وتوقعات «القيادة»؛ **ورابعاً**، تنتظر «زين» تطور التوقعات بشأن إنتقال ربحية شركات الاتصالات النقالة من الاتصالات الصوتية إلى الاتصالات «البيانية» Data. وهنا يمكن التساؤل حول ما إذا كانت قيادة «زين» قد تحضرت فعلاً لهذا الإنتقال، في وقت لا تزال تركز على الفوائد «التنموية والإجتماعية» لمنصة «الشبكة الواحدة» التي أطلقتها في 6 بلدان عربية وفي مجموعة من بلدان أفريقيا. وبإنتظار إنتهاء هذا «الإنتظار» الذي تعيشه «زين» يمكن التفكير بجدية في مستقبل الهدف الذي وضعته قيادة الشركة والقاضي بإحتلال المجموعة مركزاً بين العشرة الكبار في قطاع الإتصالات النقالة العالمي في العام 2011.

في إنتظار التغيرات

نائب رئيس مجلس الإدارة في مجموعة زين **د. سعد البرّاك** قال في حديث مقتضب لـ «**الإقتصاد والأعمال**» خلال مشاركته في أعمال «الندوة العالمية التاسعة لمنظمي الاتصالات» (GSR) و«المنتدى العالمي الثاني لقادة الصناعة» (GILF) الذي عقد مؤخراً في بيروت، حول توقعاته لمصير صفقة البيع إلى الكونسورتيوم الهندي: «حتى الآن لم تحدث أيه تطورات. نحن نرحب بأي جهة مستعدة لدفع المبلغ الملائم للإنضمام إلى المساهمين في مجموعة «زين»، وأعتقد أن التأثيرات الناتجة عن هكذا إنضمام ستكون إيجابية».


د. سعد البرّاك

وعن إنعكاسات الأزمة الإقتصادية العالمية أوضح: «لقد أثرت الأزمة على القطاع الذي نعمل فيه وعلى سائر القطاعات الإقتصادية في مختلف دول العالم، لذا من الطبيعي أن تكون قد أثرت علينا، وأدت إلى تقييدنا في عدد كبير من العمليات».

وأضاف: «لقد كانت لنا نشاطات عدة قبل الأزمة وكلها كانت تركز على التوسع، والهند كانت من ضمن المناطق المستهدفة. لكننا أعدنا النظر في كل أعمالنا، كما أجرينا مراجعة شاملة لنشاطاتنا. وبالتالي فقد أجلنا تنفيذ مشاريع عدة. لقد أثرت الأزمة على مخططاتنا، لكننا إمتلكنا القدرة على مواجهة المتغيرات كما إمتلكنا المبادرة تجاه كل المواقف التي إستجدت. وحتى اليوم لا نزال نتابع التطورات، ومستعدون لأي طارئ ولأية فرصة». وعن أبرز المشاكل التي واجهتها الشركة خلال الأزمة فسر **د. البرّاك**: «إن شح التدفقات المالية وصعوبة التمويل، شكلا أبرز التحديات». يذكر أن المجموعة كانت خفضت توقعات نمو الإيرادات لسنة 2009، إذ توقع **د. البرّاك** أن تبلغ الإيرادات نحو 8 مليارات دولار، أي أقل بمليار دولار عن التوقعات السابقة التي أعلنتها المجموعة.

وكان **د. البرّاك** قال خلال المؤتمر أن «الأزمة المالية غيرت أنماط الاستهلاك، وأثر علينا اختلاف سعر الصرف. ومعظم الزيادة في الإيرادات هذا العام ستأتي من مناطق رسخنا فيها أقدامنا، أي السعودية والعراق وغانا».■

"زين": "الشبكة الواحدة" في مصر

بعد دخولها إلى ستة بلدان عربية، وصلت مؤخراً خدمات «الشبكة الواحدة» الخاصة بمجموعة «زين» الى مصر، بعد توقيع إتفاقية مع شركة «موبينيل». وتتيح هذه الخدمات لعملاء «زين» خلال تنقلهم بين مجموعة من البلدان إجراء الاتصالات «الصوتية» Voice و«البيانية» Data من دون دفع رسوم الاتصالات الدولية.

وأوضح نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة **د. سعد البرّاك** أن الاتفاق مع «موبينيل» سيعطي الفرصة لأكثر من 27 مليون عميل لديها في دول البحرين والعراق والأردن والسعودية والسودان أن يستفيدوا من خدمات الشبكة عند زيارتهم لمصر للعمل أو للسياحة أو للاجازات. ويمنح الإتفاق عملاء المجموعة في الكويت لدى زيارتهم مصر، وعملاء «موبينيل» لدى زيارتهم الكويت، فرصة استخدام خدمات تجوال الاتصالات البيانية فقط. وأشار **د. البراك** إلى أن عملاء «موبينيل» البالغ عددهم 24 مليوناً سيلقون المعاملة نفسها أيضاً لدى زيارة أي منهم للدول التي تعمل فيها شبكات «زين» بمبدأ «الشبكة الواحدة».

والخدمة عبارة عن «منصة للاتصالات النقالة» تتخطى الحدود الجغرافية وتسمح لعملاء «زين» من أصحاب خطوط الدفع المسبق والدفع الآجل بتلقي معاملة العملاء المحليين نفسها، عند سفرهم إلى أي دولة تغطيها مظلة شبكات «زين». وتتميز «الشبكة الواحدة» بتسعير الخدمات من دون تحمل أعباء ورسوم الاتصال الدولي.

«زين السعودية»

على صعيد آخر، نفذت شركة «زين - السعودية» مؤخراً عملية توسيع لتغطية شبكة الاتصالات النقالة، لتتجاوز نحو 75 في المئة من المناطق المأهولة بالسكان.

"موبايلي": ارتفاع كبير بالأرباح مقارنة بالعام الماضي

خالد الكاف

أعلنت شركة «اتحاد اتصالات» السعودية «موبايلي» عن نتائجها المالية للأشهر التسعة الأولى من السنة الحالية. وقالت الشركة أنها حققت أرباحاً ناهزت الـ1.9 مليون ريال (523 مليون دولار) مقابل 1.3 مليار للفترة المماثلة من العام 2008. وحققت الشركة ربحاً صافياً خلال الربع الثالث يقدر بنحو 807 ملايين ريال، مقابل 539 مليوناً للربع المماثل من العام السابق.

اعتبر الرئيس التنفيذي للشركة **خالد الكاف** أن «موبايلي» تمكّنت في الفترة الماضية من حصد نتائج الخطط والمشاريع التي أطلقتها في الفترة الماضية، كما تمكّنت من تحقيق نتائج مالية جيدة. كما قال رئيس مجلس إدارة شركة «موبايلي» **عبد العزيز الصغير** إن المرونة الفائقة في التعامل مع المنافسة القوية، ولاسيما مع وجود مشغل ثالث في المملكة وتنوع خدماتها، مكّنت «موبايلي» من تحقيق نتائج إيجابية.

على صعيد متصل، أعلنت شركة «إتحاد عذيب للاتصالات» السعودية «جو» و«موبايلي» عن توقيع اتفاقية خدمة ربط الاتصالات البيني بين الشركتين. ووقع الاتفاقية كل من رئيس مجلس إدارة «جو» الأمير **عبد العزيز بن أحمد بن عبد العزيز وخالد الكاف**.

"الإتصالات السعودية": المركز الأول في الشرق الأوسط" والدويش رئيساً لـ "سامينا"

سعود الدويش

احتلت مجموعة «الاتصالات السعودية» المرتبة الأولى بين بلدان منطقة الشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي على لائحة «غلوبال 100» الخاصة بأكبر 100 شركة تعمل في مجال الاتصالات على مستوى العالم للعام 2009.

واحتلت المجموعة المرتبة 25 في اللائحة على مستوى العالم، متقدمة من المرتبة 35 التي أحرزتها العام الماضي. واستند التقييم في اللائحة إلى النتائج المالية الصادرة في ديسمبر من العام 2008.

من جهة أخرى، إنتخب الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصالات السعودية **سعود الدويش** رئيساً لـ «مجلس الاتصالات لدول جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا «سامينا»». ويمثّل «سامينا» شركات الاتصالات ويهدف إلى تعزيز التعاون والتواصل في نحو 25 بلداً في المنطقة».

"إتش بي" و"كيوتل": إتفاقية خدمات شاملة

جون هونهاوت

أعلنت مجموعة الحلول التقنية في «إتش بي» مؤخراً عن توقيع إتفاقية شاملة لمدة ثلاث سنوات مع شركة إتصالات قطر «كيوتل». وتستهدف الإتفاقية تلبية متطلبات «ستراتيجية تعزيز تقنيات الأعمال» BTO الخاصة بشركة «كيوتل»، وسيتم تنفيذ هذه الستراتيجية خلال ثلاث سنوات.

وتتضمن الستراتيجية «أتمتة» خدمات الأعمال وإدارة خدمات تقنية المعلومات وتطوير «إدارة محفظة خدمات تقنية المعلومات» IT Services Portfolio Management و«إدارة الجودة» Quality Management وغيرها من الأنظمة المعلوماتية.

وفي معرض تعليقه على هذه الإتفاقية، قال مدير عام «إتش بي» الشرق الأوسط **جون هونهاوت**: «نعمل على تقديم الدعم لعملائنا من خلال تزويدهم بحلول فعّالة سهلة الاستخدام. وسنواصل العمل على تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا من خلال أفضل التقنيات التي تضمن لهم الكفاءة العالية في استهلاك الطاقة والتكاليف».

"كوريك تيليكوم" و"إريكسون": عقد لتشغيل خدمات النقال



د. عبد الحميد عكراوي

منحت شركة «كوريك تيليكوم» إحدى شركات الاتصالات الثلاث العاملة في العراق، شركة «إريكسون» عقداً لتشغيل خدمات في مجال النقال. ويتضمن العقد مجموعة من الحلول بينها نظام الاشتراكات الشهرية «المدفوعة لاحقاً» Post Paid ونظام خاص بـ «الوسائط المتعددة» Multimedia. ويدعم هذا الإتفاق ستراتيجية «كوريك تيليكوم» التي تستهدف توسيع تغطية شبكتها على كامل الأراضي العراقية، وخصوصاً في الوسط والجنوب، بعد تغطيتها منطقة الشمال التي تُعد نقطة إنطلاقها الأساسية.

وتعليقاً على الإتفاق قال نائب الرئيس التنفيذي في «كوريك تيليكوم» **د. عبد الحميد عكراوي**: «يمثل النظام الجديد المرحلة الأولى من مشروع ضخم يستهدف تحسين البنية التحتية لنظام الفواتير. وإختيار «إريكسون» لتنفيذ هذه المشروع جاء نتيجة تمتّعها بالقدرات التنفيذية العالية والخبرات العملية والكوادر الوظيفية المتمكّنة، إضافة إلى رصيد إيجابي متراكم خلال 6 أعوام من التعاون المثمر بين الجانبين». أما مدير خدمة العملاء في «إريكسون» **أسيف سلام** فقال: «يمنح هذا النظام «كوريك تيليكوم» منصة فاعلة لإصدار الفواتير بدقة عالية ويتيح مرونة على مستوى العروض الترويجية».

«أوراسكوم تليكوم»: ارتفاع الارباح


رئيس مجلس إدارة «أوراسكوم تليكوم» نجيب ساويرس

أعلنت «أوراسكوم تليكوم» عن نتائجها المالية لفترة الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية الحالية. وقالت الشركة إن أرباحها بلغت 2.387 مليار جنيه، بارتفاع نسبته 7 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وأشارت الى أن أرباحها خلا الربع الثالث بلغت 1.112 مليار جنيه مقارنة بنحو 776.9 مليوناً في الربع الثاني، كما بلغ إجمالي عدد المشتركين لدى الشركة في الربع الثالث 77.9 مليوناً.

وقال رئيس مجلس الإدارة **نجيب ساويرس** إن أداء الشركة خلال الأشهر التسعة من العام الحالي «جيد». وقد دعمت النتائج عوامل عدة منها «فروق تقييم العملات، نتيجة ارتفاع تقييم العملات المحلية في الدول التي تعمل فيها «أوراسكوم» مقابل الدولار». وأشار **ساويرس** إلى أن «الأعمال عموماً تحسنت خلال الفترة الماضية، فيما تبقى البيئة التنافسية من أهم التحديات التي تواجه الشركة». وتوقع أن تستمر الشركة في تحقيق نتائج إيجابية ولكن بدرجة أقل من العام الماضي. وأضاف أن شركة «جيزي» التابعة لـ«أوراسكوم» في الجزائر مستمرة في تحسين أدائها، على الرغم من التأثيرات السلبية، خصوصاً بسبب ضعف الدينار الجزائري أمام الدولار الأميركي. يذكر أن «أوراسكوم تليكوم» تعمل في مجموعة أسواق رئيسية هي الجزائر وباكستان ومصر.

«ITS» الكويتية تنفذ شبكات «الرحاب» و«المروة» بالتعاون مع "المصرية للاتصالات"

أبرمت شركة «ITS» الكويتية المتخصصة في أنظمة وتطبيقات الاتصالات عدداً من الاتفاقيات مع الشركة المصرية للاتصالات وشركة TE – data، على هامش المؤتمر الدولي الرابع لقطاع الاتصالات في دول شمال أفريقيا الذي انعقد في القاهرة مؤخراً.

وصرح **مهاب قورة**، المدير التجاري لقطاع الاتصالات بشركة «ITS»، أن الشركة بموجب اتفاقها مع شركة المصرية للاتصالات ستبدأ بتنفيذ مشروع تطوير منطقة «الرحاب» في التجمع الخامس و«المروة» في مدينة «الشيخ زايد» بنظام الكومباوند، بتكلفة تبلغ 1.5 مليون دولار لكل 2000 وحدة سكنية تقريباً.

موضحاً، أن الشركة المصرية للاتصالات تستكمل اجراءات بدء مشروعات تطوير التجمعات السكنية بعد ان حصلت على رخصة تشغيل الـ«تريبل بلاي»، وهي ربط التجمعات في القرى السياحية والمنتجعات والمناطق السكنية بشبكة واحدة تنفذها الشركة الحاصلة على الرخصة. علماً أنه من المقرر أن يبدأ العمل في المنطقتين خلال النصف الأول من العام المقبل، حيث تقوم شركة «ITS» بتقديم تطبيقات الاتصالات وربط التجمعات السكنية بالاضافة الى أنظمة الشبكات والمعدات والأجهزة بشكل متكامل داخل المنطقة السكنية.

وأكد **قورة** ان الشركة تستهدف في الفترة المقبلة حصة سوقية تبلغ 70 في المئة في قطاع خدمات مشروعات الكومباوند التي تضم ما يزيد على 2000 وحدة سكنية، معتبراً التراخيص فرصة جيدة لنمو الشركات في سوق صحية تتوافر فيها الرقابة وعدم العشوائية في تنفيذ هذه المشروعات.

ومن جانب آخر، أكد أنه تم الاتفاق مبدئياً مع عدد من شركات الانترنت منها TE – data لتقديم حلول الشركات وتطبيقات القيمة المضافة على شبكة نقل البيانات مثل «الموبايل بنك» والمكالمات الصوتية وخدمات مراكز الاتصال «Call Center».

نعمان رئيساً لـ«مايكروسوفت السعودية»


سمير نعمان

عيّنت شركة «مايكروسوفت- السعودية» **سمير نعمان** رئيساً جديداً لها في المملكة خلفاً لـد. **خالد الظاهر**، الذي تم تعيينه مديراً إقليمياً لحلول الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. ويحمل **نعمان** شهادة في هندسة وعلوم الحاسب الآلي من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وهو ينضم إلى «مايكروسوفت» حاملاً معه خبرة تمتد لـ 22 عاماً في شركة عبد الله فؤاد القابضة، حيث تولى العديد من المناصب المهمة، كان آخرها عضو مجلس إدارة ونائب الرئيس للمجموعة والمدير العام لشركة «منطق» للكمبيوتر والاتصالات.

«جو» تطلق الهاتف المطوّر بتقنية 4G

د. سندي متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي

دشّنت شركة اتحاد عذيب للإتصالات «جو» خدمة الهاتف المطور بتقنية الجيل الرابع للمرة الأولى في المملكة، من دون أي رسوم تأسيس وبأسعار اتصال تنافسية يتم احتسابها بالثانية.

ولفت الرئيس التنفيذي للشركة **د. أحمد سندي**، في مؤتمر صحفي، إلى انّ «تدشين هذه الخدمة يمثل عهداً جديداً للإتصالات في المملكة، ونحن نسعى إلى إحداث نقلة تقنية حقيقية لنغيّر من طبيعة استخدام الإتصال الثابت التقليدي».

هذا وكانت الشركة قد ضخّت نحو ملياري ريال توزّعت بين 1.5 مليار للبنية التحتية والباقي للرخصة التي حصلت عليها في العام الماضي. ومن المخطط أن تنشر «جو» شبكتها في مختلف انحاء المملكة، وبنسبة تغطية ستبلغ 100 في المئة في المناطق التي ستتواجد فيها.

"إتصالات" تُطلق خدمة "الرسائل الصوتية الدولية"



محمد عمران

أطلقت «إتصالات» الإماراتية مؤخراً خدمة «الرسائل الصوتية الدولية» Voice sms لمشتركيها بين الإمارات ومصر، بعد إطلاقها على مستوى الإمارات نهاية 2007. وتتحضّر الشركة لإطلاق الخدمة ذاتها في 26 دولة أخرى قريباً. وتمكّن هذه الخدمة الجديدة مشتركي «اتصالات» من التواصل مع ملايين المستخدمين من خلال تسجيل مقاطع صوتية تصل مدتها إلى 30 ثانية، وإرسالها على شكل رسالة قصيرة بأسلوب سهل.

وكان رئيس الشركة **محمد عمران** قال لـ الإقتصاد والأعمال، على هامش مشاركته في «مؤتمر ومعرض وورلد تليكوم 2009» الذي أُقيم في جنيف خلال أكتوبر الماضي، إن مصادر الربحية الجديدة التي تعمل «إتصالات» على إستكشافها تتركز في خدمات «المحتوى والبيانات» Content and Data، لذلك وضعت الشركة خططاً لتحديد هذه الخدمات والتحضير لإطلاقها. وتأتي خدمة «الرسائل الصوتية الدولية» في خانة «تبادل البيانات» Data Exchange بين مشتركي النقّال.

"دو" و"يوروسبورت": إطلاق موقع وخدمات محتوى للنقّال

عثمان سلطان

أعلنت «دو» مؤخراً أنها وقّعت إتفاقية مع قناة «يوروسبورت» العالمية بهدف إطلاق موقع الكتروني باللغة العربية تحت اسم «يوروسبورت – العربية» لعشاق الرياضة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسيقدم الموقع خدمات إلكترونية بالإضافة إلى خدمات خاصة بالهاتف النقّال في دولة الإمارات العربية.

وبمناسبة توقيع الإتفاقية، قال الرئيس التنفيذي لشركة «دو» **عثمان سلطان**: «أردنا تقديم محتوى رياضي عالمي المستوى باللغة العربية والفرنسية مبني على التغطيات الاستثنائية لقناة «يوروسبورت». وسيتوفر هذا المحتوى لعشاق الرياضة أينما كانوا ومتى أرادوا، وبطريقة غير مسبوقة».

أما رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لقناة «يوروسبورت» **لورانت اريك لو لاي** فقال: «ستسمح الاتفاقية من إيصال المعلومات والأخبار الرياضية باللغة والأسلوب الذي يناسب الثقافة المحلّية. ونؤمن أن خبرة «دو» وسعيها الدائم للابتكار ستمكننا من تقديم تجربة استثنائية في مجال الإعلام الرياضي في المنطقة».

---

lintel

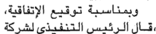
شركة "أفريسيل هولدنغ" تستحوذ على شركة "ميليكوم" في سيراليون

قامت شركة "أفريسيل هولدنغ " (ش.م.ل)، وهي إحدى شركات مجموعة "لينتل هولدنغ"، يوم الجمعة الواقع في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بالاستحواذ على كامل شركة "ميليكوم" (سيراليون) بعد موافقة المنظّم النهائيّة.

تتبع شركة "ميليكوم" (سيراليون) إلى شركة "ميليكوم إنترناشونال المساهمة" ("ميليكوم") (بورصة نازداك: MICC وبورصة ستوكهولم: MIC)

من شأن هذه الحيازة بالإضافة إلى عمليّة دمج الشركتين، أن تعزّز حصّة "أفريسيل" الكبرى في السوق لتتجاوز ٥٥٪ من مجموع سوق النظام العالمي لاتّصالات الهواتف النقّالة (GSM) في سيراليون.

إنّ شركة "أفريسيل هولدنغ "، ومن خلال الشركة التابعة "أفريسيل " (سيراليون) التي تمتلكها بالكامل، تعمل في سيراليون منذ العام ٢٠٠٥. تشغّل شركة "أفريسيل هولدنغ " حاليّاً شبكتيGSM ؛ في غامبيا وسيراليون، حيث تتمتّع الشبكتان بأكبر حصّتين في السوق: ٦٥٪ و٥٠٪ من السوق تباعاً. كما يجري التخطيط لعمليّة تشغيل ثالثة، بعد حصول المجموعة على ترخيص لتشغيل شبكة GSM في جمهوريّة الكونغو الديمقراطيّة.



في الوقت الحالي، تضمّ مجموعة "لينتل" ١٥٠٠ موظّف موزّعين بين شبكتيّ GSM ومتعهّد مشاريع الاتّصالات. "لينفرا" الذي يعمل في ١٤ بلداً في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا.

العربية للسيارات تفوز بجائزة "أفضل موزع" من نيسان

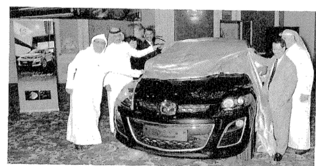


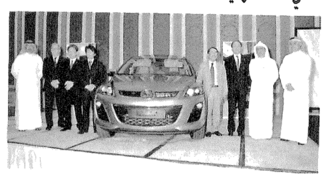
أتسيو كوساكا يقدم الجائزة إلى ميشال عياط

حازت «العربية للسيارات»، الموزّع الحصري لسيارات «نيسان» و«إنفينيتي» و«رينو» في دبي والإمارات الشمالية، للمرة الثانية على التوالي على جائزة «أفضل موزع لسيارات نيسان لعام 2009» من قبل شركة نيسان - اليابان، لتحقيقها «أداءً ممتازاً وتطويرات استثنائية لعملياتها» في العام 2009.

الرئيس التنفيذي للشركة العربية للسيارات **ميشال عيّاط** قال إن «العربية للسيارات» استطاعت تخطي نمو المبيعات في السوق على الدوام، وتصدرت «استبيان رضى العملاء» المستقل بين بائعي السيارات بالتجزئة في دبي والإمارات الشمالية.

مازدا تطلق CX-7 في السعودية





طرحت شركة «الحاج حسين علي رضا وشركاه»، وكلاء سيارات مازدا في السعودية، طراز CX-7 متعدد الإستعمال، بتصميم رياضي إنسيابي، وقد زوّد بمحرك بنزيني MZR 2.5، من 4 اسطوانات في خط واحد وعمود كامة علوي مزدوج و16 صماماً. ويوفّر المحرك عزم دوران أقصى قدره 217 نيوتن / متر عند 3500 د.د. وقوة 120 كيلو واط عند 6000 د.د. وناقل حركة تلقائي من 5 سرعات.

تم تجهيز سيارة CX-7 الجديدة بنظام توجيه آلي هيدروليكي، وتم اعتماد مكابح قرصية مهوّاة كبيرة في الأمام والخلف ونظام مكابح مانعة للإنغلاق للعجلات الأربع (4W-ABS). كما زوّدت بنظام التحكم في الاستقرار الديناميكي المانع للانغلاق (DSC) ونظام التحكم بالجر (TCS).

المدير التنفيذي لشركة الحاج حسين علي رضا وشركاه، **علي حسين علي رضا** قال إن: «CX-7 حصدت مبيعات كبيرة في الأسواق العالمية وهي تلبي حاجة السوق وتتفوق على منافساتها، وهي تستهدف فئة تتراوح ما بين الشبابية وذوي العائلة المتوسطة». كما أكّد على أهمية ومتانة سوق السيارات في المملكة وارتفاع الطلب على الطرازات الجديدة. وتحدث عن التعاون والتنسيق مع شركة «مازدا» لتقديم كل ما يهمّ المستهلك من طرازات مميزة وخدمات ما بعد البيع على مستوى عالٍ من الاحترافية مع اسعار مقبولة وبمتناول الجميع.

أودي الشرق الأوسط تطلق باقة تمديد الضمان



أعلنت أودي الشرق الأوسط عن إطلاقها لباقتي تمديد الضمان في أسواق المنطقة بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي تحت مسمى Warranty plus. يوفّر الخيار الأول من باقة تمديد الضمان لسائقي سيارات أودي عاماً إضافياً من ضمان المصنع ابتداءً من 540 دولاراً أميركياً أو عامين ابتداءً من 1000 دولار أميركي. وتتوفر هذه الخدمة الجديدة لدى جميع وكلاء أودي في المنطقة وتطبّق على السيارات الجديدة وأيضاً على السيارات التي لا تزال تحتفظ بستة أشهر على الأقل من ضمان المصنع. كما تشتمل باقة Warranty plus أيضاً على خدمات أودي للمساعدة على الطرقات، وتوفر خدمة مجانية في الحالات الطارئة عند الطلب على غرار حالات تعطل السيارة أو توقف البطارية عن العمل، التعرض لحادث، وحتى في حال نفاذ الوقود من السيارة أو نسيان المفتاح داخل المقصورة.



من اليمين: طوماس اونيل، وإيريك جيرو وجان مارك فيدريشت

Grand Prix Horlogerie de Genève

HARRY WINSTON تفوز بجائزة العام لأفضل تصميم ساعة

ارتدت الواجهة الخارجية للـGrand Théâtre في جنيف الأضواء التي صُمِّمت خصيصاً لاحتضان الدورة السنويّة التاسعة لـ Grand Prix d'Horlogerie de Genève، والتي حضرها 1500 ضيف ومشارك، وذلك منتصف نوفمبر الماضي.

تأسّست هذه الجائزة في العام 2001، وسرعان ما تحوّلت إلى الحدث الأبرز والأكثر شهرة في عالم الساعات الرفيعة، خصوصاً وأنها حازت على رعاية المدينة وحكومة جنيف.

ابتكرت Grand Prix d'Horlogerie de Genève لتكريم أفضل الإبداعات في صناعة الساعات ولتشجيع الابتكار والمواهب الجديدة، وهي تتألّف من 11 جائزة تشمل: جائزة خاصة لأفضل تلميذ في العام الأول في معهد الساعات في جنيف؛ جائزة العقرب الذهبي الكبرى، جائزة التحكيم الخاصة، جائزة الجمهور، جائزة الساعات الرياضية، جائزة ساعة الرجال، جائزة ساعة السيدات، جائزة الساعة المعقّدة، جائزة الساعة الجوهرة، جائزة أفضل صانع ساعات، وجائزة العام لأفضل تصميم ساعة، والتي منحتها لجنة التحكيم إلى ساعة Opus 9 من HARRY WINSTON.

علامة تتخطى الحدود

تمتاز هذه الساعة بتصميمها المعقّد، حيث تبرز فيه سلسلتان منزلقتان من الماس لعرض الساعات والدقائق. ومن خلال ساعة Opus 9، باتت للماس، الذي تشتهر فيه دار HARRY WINSTON أهداف وظيفية في الساعة. وبواسطة هذه الساعة ذات التصميم والعمل الهندسي المتقنين، تحتفل الدار بالتزامها بالإبداع وبالتعاون في صناعة الساعات الرفيعة، وباستخدامها الماس لعرض الوقت، تحتفي HARRY WINSTON أيضاً بإرثها العميق متخطّية كلّ الحدود في مجال تصميم الساعات.

ويقوم تقليد ساعات Opus على مشاركة العلامة مع صانع ساعات من خارج الدار لتطوير تصميم سنوي لهذه الساعة. و Opus هي أول ساعة تتشارك فيها الدار مع شخصيتين رائدتين ومستقلتين في مجال الساعات الرفيعة، وهما صانع الساعات جان مارك فيدريشت والمُصمّم إيريك جيرو. وسبق أن ساهم كلّ واحد منهما في الماضي في بعض أهمّ ابتكارات HARRY WINSTON. ومن خلال ساعة Opus 9، تتّحد قوى الثنائي للمرّة الأولى لتطوير مفهوم ساعة جديد للدار.



بياتريس دو كيرفان بلانشار، مديرة التسويق الدولية لدى «هاري ونستون»

ولدى تسلّم رئيس الدار والرئيس التنفيذي لشركة HARRY WINSTON للماس طوماس أونيل الجائزة، دعا كلاً من جيرو وفيدريشت للانضمام إليه على المنصّة ليتشاركوا جميعاً هذا النجاح.

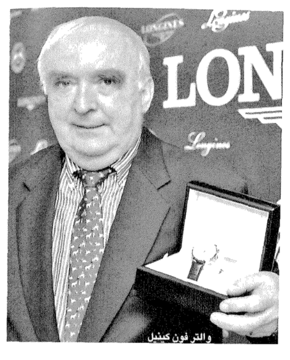
Opus 9

مُصمَّمة بالنقاء ومُحدَّدة بالدقّة. بهذه العبارة يمكن وصف ساعة Opus 9. تقطر الساعة الجديدة بجوهر صناعة الساعات الرفيعة الأول. ومن خلال تطوير الأداء والشكل إلى أقصى حدّيهما في هذه الساعة، فإنه أُعيد معها تصميم تكنولوجيا الساعات الكلاسيكية بشكل كامل ومتقن لتقديم عرض مختلف للوقت. وتمّ من خلالها دمج الابتكار التقني بأجود أنواع الماس مع الاحتفاظ بالحمض النووي لساعات HARRY WINSTON، فجاءت النتيجة: تعبير جديد ومثالي للوقت؛ وقت مأسور بالماس تُحدّده الخطوط.

تعمل Opus 9 بحركة أوتوماتيكية يدوية التعبئة مستخدمة نظام السلسلة، وقد رُصّعت بـ 66 ماسة على شكل باغيت بزنة إجمالية 2.25 قيراط، و6 أحجار أماندان زنة 0.22 قيراط؛ وهي تتمتّع باحتياطي طاقة مدته 72 ساعة. تقدم الساعة الجديدة وظائف الساعات والدقائق وعرض على شكل خطوط للساعات والدقائق. علبتها من الذهب الأبيض عيار 18 قيراطاً بقطر 48 ملم، وأمّا السوار فمن الجلد الأسود المقطّع مع مشبك من الذهب الأبيض. تمتاز هذه الساعة أيضاً بقدرة على مقاومة ضغط المياه حتى عمق 100 متر. ■



ساعة Opus 9



والتر فون كينيل

LONGINES
120 عاماً على حماية شعارها

رئيس الدار: تأثيرات الأزمة طفيفة ونتائج مبيعاتنا أفضل مما توقّعنا

دعت دار LONGINES الصحافة العالمية إلى جنيف للإحتفال بمرور 120 عاماً على ولادة شعار الدار. واحتفاءً بالمناسبة، كشفت الدار عن معرض في Cité du Temps في جنيف، تضمّن مواضيع قديمة نشرت عن العلامة وملفات أصلية تدل على تبني وحماية العلامة التجارية. كما نشرت الدار دراسة عن الشعار، وابتكرت طرازين محدودين من ساعة Retrograde الاستثنائية جميعها مرقّمة من 001 إلى 120.

شرح رئيس الدار **والتر فون كينيل** خلال مؤتمر صحفي حضرته «الاقتصاد والأعمال»، أن «LONGINES اعتمدت الساعة الرملية المجنّحة رمزاً لها منذ العام 1867، وهي اليوم تحتفل بتاريخ حماية علامة LONGINES التجارية الذي صادف في العام 1889. ويعتبر شعار الساعة الرملية المجنّحة مع اسم العلامة أقدم علامة تجارية لا تزال سارية الصلاحية حتى الآن في السجلات الدولية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية «WIPO».

القصة...

في العام 1867 أسس **إرنست فرانسيون** مصنع LONGINES عبر جمعه العمال المستقلين تحت سقف واحد ومن خلال طرح تكنولوجيا تصنيع جديدة. واعتمد اسم موقع المصنع LONGINES كإسم لعلامته، واختار لتمثيلها شعار الساعة الرملية المجنّحة.

وفي 27 أيار العام 1889 سجل **إرنست فرانسيون** علامة للمصنع لتحديد وتمييز منتجات LONGINES. وتمثلت العلامة بساعة رملية مجنّحة في دائرة مزدوجة تحتوي على توقيع EFCo (إرنست فرانسيون وشركاه) إضافة إلى اسمها. وتمّ تسجيل الشعار لدى المكتب الفيدرالي لحماية الملكية FOIP، وهو السلطة السويسرية المسؤولة عن حماية العلامات التجارية في سويسرا في ذلك الوقت. وفي العام 1893، تأمنت حماية العلامة التجارية على المستوى الدولي، ما جعل LONGINES العلامة التجارية الأقدم التي ما زالت سارية المفعول بشكلها الأصلي في السجلات الدولية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO.

وكان تسجيل الشعار جزءاً من تحويل حرفة تصنيع الساعات إلى صناعة في سويسرا في أواخر القرن التاسع عشر، والذي لعبت فيه LONGINES دوراً ريادياً. وإذا كان الشعار صمّم كرمز للدلالة على أصالة منتجات الشركة، إلا أنه تحوّل كذلك إلى وسيلة لمحاربة التقليد الذي حاول النيل من سمعة العلامة.

وقال رئيس الدار **والتر فون كينيل** في حوار خاص مع «الاقتصاد والأعمال» إنه «منذ عامين، احتفلنا بالعيد الـ 175 للدار، وأصدرنا كتاباً للمناسبة يظهر براءات الاختراع المتعددة التي تملكها العلامة. وعلى مرّ السنوات، سجلنا براءات اختراع كرونوغرافات، وكرونوغراف متعدد الوظائف بتاج مركزي واحد، وساعة Retrograde التي تملك 3 براءات اختراع وساعة Grande Classique التي لديها براءتا اختراع للعلبة والإطار، وغيرهما، كما نملك براءة اختراع «حماية التصميم» لمعظم تصاميمنا».

وعن أكثر ما يفخر به في مسيرته مع الدار منذ العام 1988 كشف **فون كينيل**: «لكل شركة مهمتها ضمن مجموعة Swatch. وكان عليّ، لأحافظ على موقع LONGINES، أن أحارب فكرة المضي قدماً في اعتماد مستوى أسعار أعلى. كما كانت لدي القدرة على تركيز جهودي في أمور محددة. ومنذ العام 1995 حتى الآن، كان التركيز على الأناقة على مستويي المنتج والإعلام».

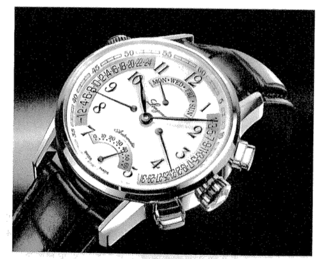
وأضاف: «وقبل أن تبصر Dolce Vita النور مباشرة العام 1997، قمنا بدراسة نوعية، حيث سألنا الجمهور والمستهلكين عن نظرتهم إلى علامتنا، وكان الجواب التلقائي «لديكم ساعات أنيقة». فركّزنا على ذلك، وزادت مبيعاتنا العالمية، وكانت ساعة Dolce Vita من أفضل مبيعاتنا عالمياً على مدى 9 سنوات. وساهمت الحملات التي قمنا بها مع مشاهير بدءاً من **أودري هابورن**، و**هامفري بوغارت**، إلى **أندري أغاسي** و**ستيفاني غراف** اليوم، في تحقيق عوائد جيدة. كما وجدنا أننا بحاجة إلى شهادات محلية وإقليمية على السواء، فاخترنا **أشواريا راي** للشرق الأوسط والهند».

وتابع **فون كينيل** قائلاً عن مسيرته في الدار: «أنا سعيد بكوني جزءاً من مجموعة Swatch، وأودّ حقاً تهنئة كل **آل حايك**، بدءاً من **نقولا حايك**، مؤسس ورئيس مجلس إدارة المجموعة على قدرته على الحفاظ على استقرار السفينة في هذه المرحلة الصعبة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن أسعار LONGINES كانت عنصراً مهماً في استقرار المجموعة وكذلك TISSOT وOMEGA. كما علي أن أشكر المجموعة لأننا لم نلجأ إلى الاقتطاع من ميزانياتنا الإعلانية».

وأضاف قائلاً: «نحن لا نضع كل البيض في سوق واحدة، لذلك لم نتأثر كثيراً في الشرق الأقصى كما في أماكن أخرى بالتسونامي المالي الذي حصل في العالم. وفي الشرق الأوسط الأمور لم تكن سيئة جداً». وكشف أنه حصل «تراجع في الاستثمار من قبل العلامة إنما ما يهمّ هو البيع، وتشير أرقام سبتمبر إلى أن مبيعاتنا لم تكن سيئة بقدر ما توقّعنا ذلك. كما قمنا بافتتاح متاجر جديدة في المنطقة». وختم قائلاً: «إنها الأزمة الرابعة التي تمر عليّ، إنما هذه المرة لم أرها مقبلة. ومنذ عام خلا، أي في نوفمبر وديسمبر الماضيين، راودني بعض القلق من عدم قدرة المصارف على إقراض الموزعين لمساعدتهم، لكننا اكتشفنا لاحقاً أنه بمقدورنا نحن ذلك...»

Longines Heritage Retrograde

ساعة من طرازين خاصة بالرجال طرحتها الدار بمناسبة احتفالها بالعيد 120 على حماية العلامة مؤلفة من 120 قطعة فقط من كل طراز. تعمل بحركة ميكانيكية ذاتية التعبئة معيار L689 ETA A07.L02 مع احتياطي طاقة مدته 46 ساعة.



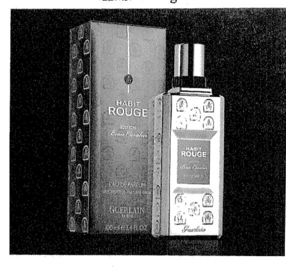
تقدم الساعة الجديدة وظائف الساعات والدقائق ووظائف تنازلية هي اليوم والتاريخ والثواني ومنطقة زمنية ثانية على سلم 24 ساعة. العلبة من الذهب الزهري عيار 18 قيراطاً بقطر 41 ملم تحمل خلفيتها رقم الساعة مع شعار الدار الأصلي الذي يعود إلى العام 1889 وإشارة إلى العيد الـ120 لتسجيل الشعار 1889-2009.

الميناء أبيض مصقول يعلوه 11 رقماً عربياً للساعات أو رومانياً للطراز الثاني وعدادات تنازلية باللون الفضي و6 عقارب فولاذية زرقاء.

زجاجها من الكريستال السفيري وهي تتمتع بقدرة على مقاومة المياه حتى عمق 30 متراً.

السوار من الجلد الأسود المقطّع مع قفل أمان ثلاثي الطيّات.

GUERLAIN: مجموعة محدودة من Habit Rouge Beau Cavalier

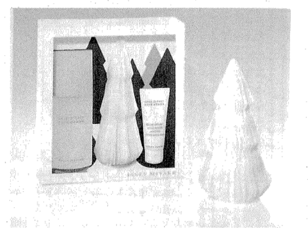


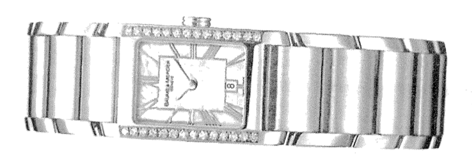
تقدم GUERLAIN لمناسبة الأعياد مجموعة محدودة من عطر Habit Rouge Beau Cavalier للرجال.

المجموعة مخصصة لهواة جمع العطور، أما علبة الزجاجة فتحولت إلى مرآة لتعكس قوة الرجل الساحرة، وهي صممت من الزجاج فضي اللون وحفر عليها بمونوغرامات تمّ إبرازها بتأثيرات الضوء والظلال في مواجهة تصميم Habit Rouge الجديد.

ISSEY MIYAKE تحتفل بالأعياد

تحتفل شركة ISSEY MIYAKE بعيدي الميلاد ورأس السنة، باطلاق مجموعة L'Eau d'Issey Miyake للرجال برائحة الليمون الخشبي المترافق مع مستحضر للعناية بالجسم أو البشرة. ويتوفر العطر بثلاثة خيارات مختلفة؛ زجاجة عطر 75 ملل مع كريم مرطب للاستحمام 100 ملل، أو زجاجة عطر بحجم 75 ملل مع مزيل للرائحة من دون كحول زنة 75 غراماً أو زجاجة عطر بحجم 125 ملل مع بلسم ما بعد الحلاقة بحجم 50 ملل.





:BAUME & MERCIER

Hampton Cuffwatch

أطلقت دار BAUME & MERCIER ساعة Hampton Cuffwatch الخاصة بالمرأة الديناميكية.

علبة هذه الساعة مربعة الشكل من الفولاذ المصقول المدعّم بوصلات من المطاط الأبيض المُقوّى وإطارها مرصّع بـ28 ماسة.

تحتضن العلبة حركة أوتوماتيكية تحتوي على تعقيدين أساسيين هما: التاريخ الكبير عند الساعة 12، ومنطقتان زمنيتان لعرض الساعات والدقائق.

تتمتّع هذه الساعة بقدرة على مقاومة ضغط المياه حتى عمق 30 متراً.

:LADOIRE

Roller Guardian Time

بدأت شركة LADOIRE توسيع انتشارها في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً في الإمارات والبحرين والسعودية وقطر، وذلك من خلال موزّعها الحصري في دبي Enjoy Bijoux.

وتقدّم الشركة ساعة Roller Guardian Time بالذهب الأحمر أو الأبيض أو التيتانيوم، وهي تعمل بحركة ميكانيكية أوتوماتيكية التعبئة مصنّعة لدى الدار بسرعة 18.000 تردد بالساعة مع احتياطي طاقة مدته 44 ساعة.

تقدّم الساعة الجديدة وظائف الساعات والدقائق والثواني مع زر للتشغيل عند الساعة 8.

العلبة من الذهب الأحمر والتيتانيوم أو التيتانيوم، والزجاج من الكريستال السفيري المعالج ضد انعكاسات الضوء، وهي تتمتّع بقدرة على مقاومة ضغط المياه حتى عمق 50 متراً.

صُمم السوار من الجلد الأسود أو البني المشغول يدوياً مع خلفية سوداء من الجلد مضادة للحساسية. المشبك من الذهب أو التيتانيوم مطوّر بالكامل لدى LADOIRE.

:OFFICINE PANERAI

Radiomir P.999 42 mm Pink Gold

تجمع ساعة Radiomir P.999 42 mm Pink Gold من OFFICINE PANERAI بين مزايا الساعة الرياضية والحركة الميكانيكية الجديدة معيار P.999 يدوية التعبئة، والتي تمّ تصنيعها بالكامل لدى الدار في مدينة نيشاتيل.

يبلغ قطر العلبة 42 ملم وهي مصنوعة من الذهب الزهري عيار 18 قيراطاً مع تاج مصمم خصيصاً لـOFFICINEPANERAI. خلفيتها من الكريستال السفيري الشفّاف.

الميناء بني اللون تعلوه أرقام عربية ومؤشرات للساعات، ومؤشر ثوان صغير عند الساعة الـ9؛ كما تحيط بالميناء حلقة خارجية مصنوعة من الذهب الزهري المصقول عيار 18 قيراطاً. الزجاج من الكريستال السفيري المعالج ضد انعكاسات الضوء.

تتمتّع هذه الساعة باحتياطي طاقة مدته 60 ساعة وبقدرة على مقاومة ضغط المياه حتى عمق 100 متر، وهي تحتوي على جهاز Incabloc المضاد للصدمات.

صمم سوارها من جلد التمساح مع إبزيم من الذهب الزهري المصقول عيار 18 قيراط.

:EBEL

Ebel Classic Hexagon

مع اقتراب موسم الأعياد تقدّم EBEL ساعة Ebel Classic Hexagon بالذهب الزهري.

تقدم الساعة الجديدة عرضاً لليوم، ولاحتياطي الطاقة والتاريخ التنازلي بواسطة حركة أوتوماتيكية سويسرية Soprod 9094.

علبة الساعة من الذهب الزهري المصقول عيار 18 قيراطاً 750 4N بقطر 45.4 ملم وسماكة 11.2 ملم. زجاجها من الكريستال السفيري المعالج ضد انعكاسات الضوء، وهي تتمتّع بقدرة على مقاومة ضغط المياه حتى عمق 50 متراً.

الميناء باللون الفضي يعلوه مؤشر التاريخ التنازلي عند الساعة 3، ومؤشر احتياطي الطاقة مع نقش Clou de Paris عند الساعة 6 وعداد النهار المُثبت يدوياً مع نقش Clou de Paris أيضاً عند الساعة 9. مؤشرات الساعات مثبتة يدوياً وكذلك شعار الدار.

صُمم السوار من الجلد البني المُقطّع والمشغول يدوياً مع قفل Ebel.

:RAYMOND WEIL

Freelancer Date Chronograph

طرحت دار RAYMOND WEIL طرازاً جديداً من ساعة Freelancer Date Chronograph للرجال بالذهب الزهري.

تعمل الساعة الجديدة بحركة ميكانيكية أوتوماتيكية مع احتياطي طاقة مدته 46 ساعة.

يبلغ قطر علبة الساعة 42 ملم، وهي مصنوعة وإطارها من الذهب الزهري المصقول عيار 18 قيراطاً. ميناؤها أسود اللون تعلوه مؤشرات مضيئة ومطلية بالذهب الزهري عيار 18 قيراطاً، وأمّا عقارب الساعة والدقائق والثواني فمطلية بالذهب الزهري.

زجاجها من الكريستال السفيري المعالج ضد انعكاسات الضوء، وسوارها من الجلد البني الغامق ومشبك قابل للطي مطلي بالذهب الزهري وطبقة حماية من الـ PVD حفر عليه RW مع قفل أمان مزدوج. تتمتّع هذه الساعة بقدرة على مقاومة ضغط المياه حتى عمق 100 متر.

:NAVITEC

Tango Charlie Automatic

تقدّم دار NAVITEC الفرنسية ساعة Tango Charlie Automat' ذات المقاييس الواسعة والتدرّجات البيضاء.

علبتها سوداء اللون بقطر 48 ملم وهي مصنوعة من الستانلس ستيل 316L. إطارها 60 دقيقة متحرك مع حلقات إضافية، وهو متوفر بالفولاذ الأسود أو السيراميك.

الميناء أسود اللون تعلوه مؤشرات وعقارب مضيئة، أما الزجاج فمن السفير المعالج ضد انعكاسات الضوء، وقد صُمم سوارها من الجلد الأسود العادي أو المقطّع.

تحتضن العلبة حركة كرونوغراف 2-ETA 2894 ميكانيكية ذاتية التعبئة مع احتياطي طاقة نحو 42 ساعة. وتقدم وظائف الساعات والدقائق والثواني وكرونوغراف بـ3 عدّادات 12 ساعة، و30 دقيقة و60 ثانية. تتمتّع هذه الساعة بقدرة على مقاومة ضغط المياه حتى عمق 200 متر.

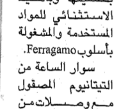
:Selvatore Ferragamo

F-80 COSC



طرحت دار Salvatore Ferragamo ساعة F-80 COSC للرجال التي تجمع بين ابتكار الدار الإيطالية ودقّة الحركات السويسرية.

تمتاز هذه الساعة بتصميمها وبالخليط الاستثنائي للمواد المستخدمة والمشغولة بأسلوب Ferragamo.



سوار الساعة من التيتانيوم المصقول مع وصلات من السيراميك الأسود، علبتها مصنوعة من التيتانيوم بقطر 44 ملم، وقد منحها إطارها من السيراميك المصقول فرادتها بالإضافة إلى شعار الدار الأبيض المحفور عليها.

الإعلان عن النسخة الخامسة من مهرجان MENA Cristal في لبنان

أعلنت اللجنة المنظمة لمهرجان MENA Cristal للإعلان والاتصالات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عن تنظيم النسخة الخامسة من المهرجان تحت عنوان «القمة الأولى للإعلام والاتصالات» بين 2 و5 فبراير في فندق المزار-كفرذبيان في لبنان.

وأعلن المدير التنفيذي لشبكة مهرجانات Cristal ومنظّم مهرجان MENA Cristal **كريستيان كاب** إنه سيتم تقييم ومناقشة الأعمال المشاركة في المهرجان من قبل لجنة تحكيم دولية تضم أخصائيين ومهنيين مبدعين في مجال الإعلان. وقال مدير فرع لبنان في المنظمة العالمية للإعلان **جورج جبور**: «نأمل أن نعطي هذا الحدث على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دفعاً نوعياً لتحويله إلى نجاح حقيقي في المنطقة، وذلك لجعل لبنان يستعيد دوره الذي يجب أن يضطلع به على المستويات كافة».



كريستيان كاب خلال الإعلان عن النسخة الخامسة من المهرجان

بيورتي : صالة عرض جديدة في دبي

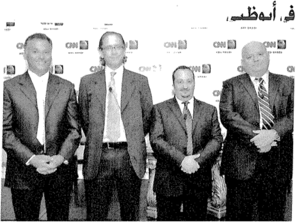
افتتحت شركة «بيورتي» معرض الاضاءة والمفروشات في دبي لتضاف الى صالة المطابخ والحمامات والموزاييك.

شارك في حفل الافتتاح مجموعة من المصممين العالميين من بينهم Ross Lovegrove و Piero Lissoni و Emesto Gismondi مؤسس ورئيس مجلس ادارة شركة Artemide العاملة في مجال الاضاءة الداخلية والخارجية. تخلل الحفل الاعلان عن توجهات الشركة المستقبلية واضافة المزيد من الماركات العالمية التي تتناسب مع هوية «بيورتي» وتطلعاتها. وقال الشريك والمدير العام للشركة **نظام عبد الباقي**: «ان هذه الخطوة هي وليدة خطة التطوير التي تعتمدها الشركة منذ تأسيسها لتقديم مروحة متكاملة من المنتجات المنزلية باشراف فريق عمل متخصص». واضاف: «اننا نطمح الى توسيع نطاق عملنا عبر اقامة شراكات جديدة في اكثر من سوق وذلك بعد النجاح الذي حققناه في الإمارات والبحرين. وروعيت في تصميم الصالة الجديدة المعايير التي تتناسب مع الابداع الفني الذي ميّز أسلوب « بيورتي» والشركات التي تمثلها ومنها: Paola C Leitner، Artemide ،Porro ،Living Divani ،Paolo Letni.



الشريك والمدير العام للشركة نظام عبد الباقي (في الوسط)

CNN تفتتح مكتباً في أبوظبي



من اليمين: طوني مادوكس، طوم فانتون، راني رعد وستان غرانت

افتتحت شبكة CNN الدولية مكتباً في أبوظبي يعدّ أحدث توسّع للشبكة في المنطقة. وللمرة الأولى في تاريخها ، سيتم بث برنامج «بريزم» من المنطقة ويقدمه **ستان غرانت**.

شارك في الافتتاح المدير التنفيذي **طوني مادوكس** ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة «تيرنر برودكاستنغ سيستمرن» الشقيقة لشبكة CNN **فيل كينت** وكبيرة المراسلين الدوليين **كريستيان أمانبور**، ومقدم البرامج **ريتشارد كويست**، ومديرة البرامج للشبكة **كاثرين غرين** ونائب الرئيس التنفيذي لشؤون الإعلانات والمبيعات **راني رعد**، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين التنفيذيين في الشبكة.

وقال **مادوكس**: «إن إنشاء CNN كمركز دائم للبث والإنتاج في الشرق الأوسط هو خطوة تعطينا قاعدة قوية نستطيع من خلالها التنسيق بين سبعة مكاتب إقليمية هي: بغداد، بيروت، القاهرة، دبي، القدس، كابول، إسلام أباد، وكذلك إطلاق برنامج يومي جديد من الشرق الأوسط».

■ صالح المطوّع



عيّنه «البنك السعودي البريطاني» (ساب) كمدير عام للخزينة، وذلك اعتباراً من أول أكتوبر 2009. وجاء تعيين **المطوّع** خلفاً لـ **وليد خوري** الذي تم تعيينه مديراً عاماً تنفيذياً في شركة HSBC العربية السعودية المحدودة.

وقد تمّ اختيار **المطوّع** لشغل هذا المنصب في البنك نظراً لكفاءته ودرجة تأهيله العلمية، إلى جانب خبرته العملية التي اكتسبها في مجال إدارة الخزينة، وتدرّجه في سلّم الترتيب الوظيفي خلال فترة عمله في البنك والتي تمتد لفترة تزيد على 18 عاماً.

■ تشارلز نيل

عيّنته شركة «لاندمارك للعقارات» كرئيس تنفيذي للشركة. ويتمتع **نيل** بخبرة واسعة تمتد لأكثر من 25 عاماً في أسواق الشرق الأوسط. وكان قد انضمّ الى الشركة في العام 2008 بعد عمله لدى «مركز دبي المالي العالمي»، حيث شغل عدداً من المناصب التنفيذية المهمة، بالإضافة إلى كونه أحد أوائل التنفيذيين الذين أسّسوا المركز.

■ حمد الملا

عيّنته شركة قطر الوطنية للفنادق رئيساً تنفيذياً للموارد البشرية والشؤون الإدارية في الشركة. ويتمتع **الملا** بخبرة 18 عاماً في قطاع الفنادق، حيث عمل في عدد من الفنادق والمرافق المرموقة من ضمنها «شيراتون» و«ماريوت». وكان أنهى دراسته في إدارة الفنادق والسياحة من جامعة «سالزبورغ» في النمسا.

■ وليد الخشتي

عُيّن من قبل شركة زين الكويت في منصب مدير إدارة العلاقات والاتصالات، علماً أنه كان يشغل منصب مدير علاقات العملاء في الشركة خلال الفترة الماضية. وتنقّل **الخشتي**، خلال السنوات العشر التي أمضاها في الشركة، بين مناصب عدة بدءاً من إدارة المبيعات وإدارة الائتمان والتحصيل، الى إدارة علاقات العملاء.

■ محمد بن عبد الله اليحيى



عينه «بنك البلاد» مديراً تنفيذياً للعمليات في «بنك البلاد». ويحمل **اليحيى** درجة البكالوريوس في علوم الحاسب الآلي، الى جانب العديد من الخبرات في الجانب المصرفي وخبراته الفنية والعملية التي تمتد لأكثر من 18 عاماً. وقد عمل **اليحيى** سابقاً قبل التحاقه بالعمل لدى البنك في «شركة أكوا باور» الدولية نائباً للرئيس التنفيذي.

■ حسين فيتري



تمّت ترقيته من قبل شركة فنادق الريتز-كارلتون الى منصب مدير عام فنادق الريتز-كارلتون في قطر، حيث سيجمع بين المنصب الجديد ومنصبه الحالي كمدير عام فندق فريج ومنتجع شرق. ويتمتع **فيتري** بخبرة واسعة في قطاع الضيافة، وكان قد بدأ حياته المهنية مع الشركة في فندق الريتز-كارلتون سان فرانسيسكو في العام 1992 كمدير للمرافق.

■ باتريك هيوز



عيّنته «مجموعة إعمار للضيافة» في منصب مدير التشغيل فيها. وكان **هيوز** يشغل قبل توليه منصبه الجديد منصب مدير أول لقسم إدارة وتطوير العقارات الفندقية في شركة «إعمار العقارية» وقبل انضمامه إلى المجموعة، منصب نائب رئيس «سانلاند للفنادق والمنتجعات» في جزر المالديف.

■ زينب كوفايشي

عيّنتها شركة «إنفيسكو» لإدارة الأصول المحدودة مديرة حسابات مؤسسية لعملياتها في منطقة الشرق الأوسط، ومقرّها دبي. وانتقلت **كوفايشي** إلى دبي قادمة من المملكة المتحدة حيث عملت لصالح شركة «فيدليتي إنترناشيونال» لمدة 4 أعوام، وهي تحمل شهادة جامعية في الاقتصاد والدراسات الدولية.

■ عبد الرحيم باوزير



عيّنته شركة «SAP» العالمية مديراً عاماً للشركة في المملكة العربية السعودية. ويحمل **باوزير** درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر والهندسة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وشَغَل العديد من المناصب التنفيذية العُليا في المملكة طوال العشرين عاماً الماضية، كان آخرها منصب مدير عام «ديل الشرق الأوسط» في السعودية لأربعة أعوام.

■ افتخار حمداني



تمّ تعيينه من قبل فندق وأجنحة «رمادا عجمان» مديراً جديداً للمبيعات والتسويق. ويتمتع **حمداني** بخبرة طويلة في قطاع الضيافة والفندقة تزيد على 15 عاماً، حيث بدأ عمله في هذا المجال لدى سلسلة فنادق «بيرل كونتيننتال» في باكستان. وقبل تولّيه المنصب الجديد، عمل **حمداني** لدى مجموعة فنادق «كورال» لمدة 10 أعوام.

■ سيبستيان نوات



عيّنه فندق «ميديا وان» مديراً للعمليات فيه. وقبل انضمامه الى الفندق، كان **نوات** يعمل في الصين حيث قام بافتتاح 3 مقاه خلال فترة 3 أعوام. وهو يتمتع بخبرة واسعة في قطاع الفندقة والضيافة، إذ شغل العديد من المناصب المهمة في عدد من الفنادق، كان آخرها منصب مدير المأكولات والمشروبات في فندق «شنغريللا» - دبي.

■ آبي ليندنبيرج



تمّت ترقيتها من قبل «أوكسفورد بزنس غروب» الى منصب المديرة الإقليمية لعملياتها في منطقة الخليج، لتتولى الإشراف على إصدار التقارير الاقتصادية عن دول المنطقة. وحصلت **ليندنبيرج** على شهادة في التاريخ واللغة الإسبانية من جامعة «روتجيرز» قبل أن تكمل دراستها في الأرجنتين وإسبانيا.

OFFICES AND REPRESENTATIVES

Al-Iktissad Wal-Aamal Offices

LEBANON (head office)

Minkara Center, Mme Curie St.
P.O.BOX: 113/6194 Hamra, BEIRUT
1103 2100 LEBANON
TEL: + 961 1 780200 - 353577
FAX: + 961 1 780206 - 354952
E-MAIL: info@iktissad.com

SAUDI ARABIA

RIYADH
Al Olaya str., Al Nemr Center (B),
3rd Flr., Office # 302
P.O.BOX: 5157 RIYADH 11422
TEL: + 966 1 293 2769
FAX: + 966 1 293 1837

JEDDAH
Adham Trade Center, Al Madinah Rd
1st Flr, Office # 105
TEL & FAX: + 966 2 651 9465
+ 966 2 614 1855

U.A.E. (Regional office)

P.O.BOX: 55034 Deira - DUBAI
TEL: + 971 4 294 1441
FAX: + 971 4 294 1035
E-MAIL: info@iktissad.com

KUWAIT

P.O.BOX: 22955 SAFAT
13090 KUWAIT
TEL : + 965 2409552
FAX: + 965 2409553
MOBILE: + 965 7835590

QATAR

MOBILE: + 9745112279
E-MAIL: raed.chehaib@iktissad.com

TURKEY

I. E. MURAT EFE
Emlak Bankasi Bloklari C-4
No. 15 34330 1. Levent - ISTANBUL
TURKEY
TEL: + 90 212 281 31 69
FAX: + 90 212 281 31 66
MOBILE: +90 533 212 5444
E-MAIL: turkey@iktissad.com

International Media Representatives

FRANCE

Mrs. VICTORIA TOWNSEND
85 Ave. Charles De Gaulle
92200 Neuilly Sur Seine
FRANCE
TEL: + 33 1 40883574
FAX: + 33 1 40883574
E-MAIL: vt22@wanadoo.fr

JAPAN

Ms. MAYUMI KOBAYASHI
SHINANO INT'L
Akasaka Kyowa Bldg, 2F
1-16-14 Akasaka Minato - Ku,
TOKYO 107-0052
JAPAN
TEL: + 813 35846420
FAX: + 813 35055628
E-MAIL: mayumi@bunkoh.com

MALAYSIA

SHALLIE CHENG
PUBLICITAS INT'L SDN BHD
S105, 2nd Floor, Centrepoint,
Lebuh Bandar Utama, Bandar Utama,
47800 Petaling Jaya, SELANGOR,
MALAYSIA.
TEL: + 603 7729 6923
FAX: + 603 7729 7115
MOBILE: + 6012 287 3092
E-MAIL: scheng@publicitas.com

RUSSIAN FEDERATION CIS

Mr. YURI A. LASKIN
LAGUK CO.
Krasnokholmskaya Naberezhnaja
Dom 11/15, App. 132
109172 MOSCOW,
RUSSIAN FEDERATION
TEL: + 7 495 911 2762, 912 1346
FAX: + 7 495 912 1260, 261 1367

SOUTH KOREA

Mr. Y S JO
BISCOM
Room 1232, Kwanghwamoon Officia Bldg.
163, Shinmoonro - 1ga, Jongno-gu,
SEOUL. 110-999 - KOREA
TEL: + 82-2 739 7840
FAX: + 82-2 732 3662
E-MAIL: biscom@unitel.co.kr

SWITZERLAND

LEADER MEDIA S.A
Cace Postale 166,
Route d'Oron 2
CH-1010 - LAUSANNE 10, SUISSE
TEL: + 21 654 40 00
FAX: + 21 654 40 04

UNITED KINGDOM

Ms. MARIA NOVIELLO
PUBLICITAS LTD.
Gordon House, 10 Greencoat Place
LONDON SW1P 1PH
TEL: + 44 20 7592 8300
FAX: + 44 20 7592 8301
E-MAIL: maria.noviello@publicitas.com
E-MAIL: johanna.krantz@publicitas.com

U.S.A, CANADA, PUERTO RICO

AD/MARKET INTERNATIONAL
136 East 36th Street.
NEW YORK, NY 10016
TEL: + 1 212 213 8408
FAX: + 1 212 779 9651
E-MAIL: info@admarketintl.com
WEBSITE: admarketintl.com

The Marcom Bldg.
105 Woodrow Ave.
SOUTHPORT, CT 06490
TEL: + 1 203 319 1000
FAX: + 1 203 319 1004

ADVERTISERS' INDEX



MANUFACTURE
PIAGET